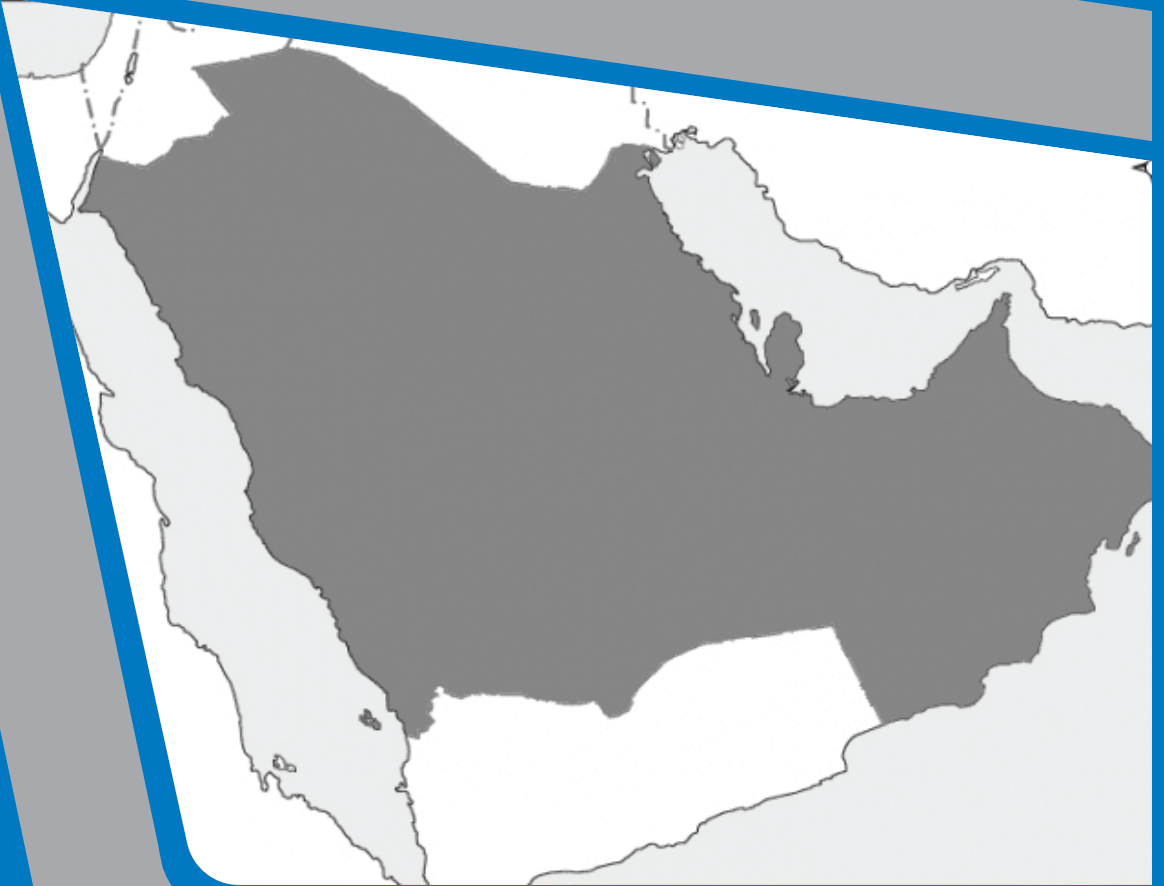
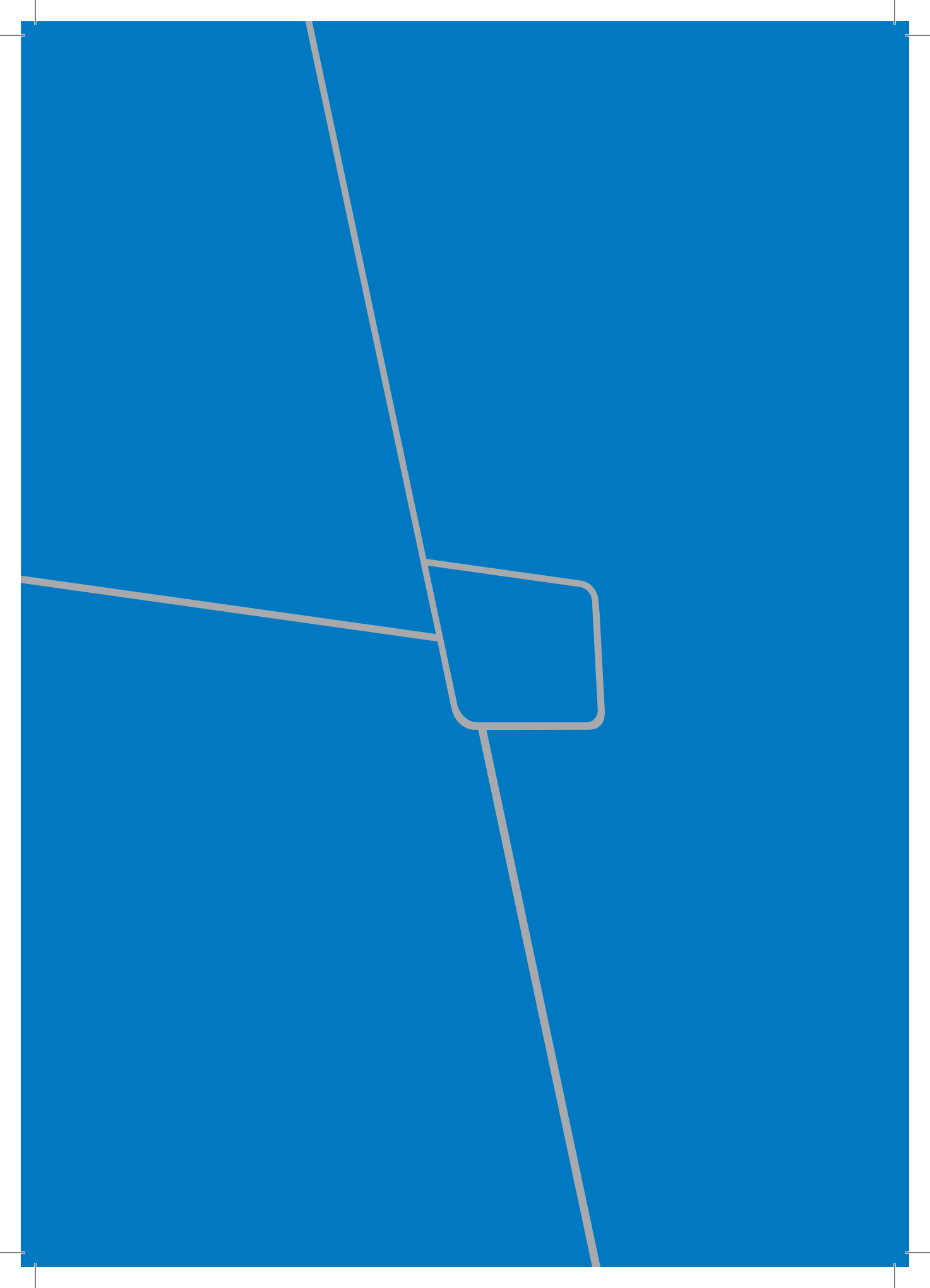


دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين







عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز «دراسات» بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تُعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويُمكن قبول مقترحاتٍ من جانب الباحثين والمحليين، لإعداد دراساتٍ وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يُرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية: strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»
ص.ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله الحمادي

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة
إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق
مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: مجلس التعاون ركيزة أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي افتتاحية بقلم معالي الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، رئيس تحرير دورية «دراسات»
13	القسم الأول: الدراسات
15	تقديم الدراسات
17	1- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القُدُرات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي د. أشرف محمد كشك
39	القسم الثاني: ملف العدد: السياسات الأمنية والاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
41	تقديم الملف
43	1- دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي د. معتز محمد سلامة
63	2- رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي د. نادية سعد الدين
89	3- دبلوماسية الطاقة في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي د. عبدالله عيسى العباسي

115	4- دول مجلس التعاون كعامل تنموي في الاقتصادات الناشئة: تحويلات الوافدين أنموذجاً د.عمر أحمد العبيدلي
143	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
145	تقديم الملف
147	1-بناءً استراتيجية حقيقية لحلف شمال الأطلسي(الناتو) تجاه الجنوب: تقييم ثلاثين عاماً من الجهود واستكشاف آفاق المستقبل د. كلوي برجر
171	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
173	تقديم الملف
174	1- السياسات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي عرض: أماني عبدالغني
182	2- الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية عرض: منى سعد الرصيص
188	3- عسكرة الذكاء الاصطناعي: النظرية، التكنولوجيا والتنظيم عرض: تسنيم عبدالله عيسى
196	4- سباق الذكاء الاصطناعي العسكري: الحكم الرشيد المشترك في عصر الذكاء الاصطناعي عرض: روانا محمد الدجاني
202	5- اقتصاديات أمن الطاقة: وجهات نظر مُصَدِّري الغاز الطبيعي تسنيم عبدالله إبراهيم
210	6- ليست نهاية العالم.. كيف يمكننا أن نكون الجيل الأول الذي يبني كوكباً مستداماً؟ تسنيم عبدالله إبراهيم
219	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» في مملكة البحرين.

تُعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، وأيضاً تلك المعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتُركز على الشأنين الخليجي والعربي.

وتحتوي الدورية على الأبواب الثابتة الآتية:

1. افتتاحية العدد؛ تتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
2. الدراسات؛ تتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالرصانة والجديّة، فضلاً عن تبنيها للمنهج العلمي.
3. ملف العدد؛ يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
4. التطورات الإقليمية؛ تتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي تنعكس على أمن دول الخليج العربي. يتراوح حجم مساهمات الدورية كافة في الأبواب المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية؛ تتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وتُرفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، وعنوان الكتاب، وسنة النشر، ودار النشر، والطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة. ويُراعى في أولوية النشر الآتي:
 - أ. التوازن في الدراسات التي تُعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ تسلّم الدراسة وأسبقية البحوث للنشر مع الأخذ في الاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
 - ج. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية بحوثاً لأكثر عددٍ من الكتّاب في العدد الواحد.
 - د. تناول القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في هذا المجال.

وتهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية، والدولية، والاقتصادية، والأمنية، والمتعلقة بمجالي الطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
- ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
- ج. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصُنَّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
- د. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي وتحدياتها، على النحو الذي يجعلها دوريةً رصينة، تُقدِّم العون للباحثين والمُهتمين.

افتتاحية العدد

مجلس التعاون ركيزة أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الاستشارية الخليجية المكوّنة من 30 عضواً بواقع خمسة أعضاء لكل دولة، تختص بدراسة القضايا التي تُحال إليها من المجلس الأعلى لتقديم التوصيات بشأنها قبل عرضها على القادة لمناقشتها. وعند النظر إلى مسيرة التكامل الخليجي، نجد أنها تسير بخطى ثابتة في المجالات كافة، بما يعكس إرادة وتصميم الدول الأعضاء على تحقيق وحدة الخليج العربي وصولاً إلى مرحلة التكامل في مختلف المجالات، كما نصّ على ذلك ميثاق المجلس في ديباجته والمادة الرابعة منه.

وعلى مرّ تاريخه، استطاع مجلس التعاون التفاعل مع الدائرتين الإقليمية والعالمية تأثراً وتأثيراً، من خلال مواقف وسياساتٍ كان لها أثرٌ في تحقيق التوازن الإقليمي، وكان سبباً منيعاً ضد أية تهديداتٍ استهدفت أمن واستقرار دوله الأعضاء، بدءاً بالثورة الإيرانية عام 1979م، ومروراً بالحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988م)، وانتهاءً بدور مجلس التعاون خلال حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م، وكذلك تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م،

إذا كانت نشأة وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م قد جاءت وسط ظروفٍ أمنيةٍ إقليميةٍ تضمّنت تحدياتٍ هائلةٍ لأمن الخليج العربي، استطاع المجلس خلالها الحفاظ على أمن دوله الأعضاء من منظورٍ جماعي، فإن السنوات اللاحقة لتأسيس المجلس قد شهدت عديد من التحديات الإقليمية، وكانت اختباراً حقيقياً لقوة وصلابة المجلس كتنظيمٍ إقليميٍّ يعكس هوية دوله الأعضاء على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية، كما يُعبّر عن مصالحها المشتركة.

وكغيره من تنظيمات الأمن الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم، فإن المجلس لم ينتظم في اجتماعاته على مستويات القمم واللقاءات الوزارية فحسب، بل تطوّر خلال مسيرة عمله عبر العقود الماضية، واستحدثت من الآليات ما يستهدف تعزيز أدائه، ومنها القمم التشاورية التي لا تحتاج إلى إجراءاتٍ وبروتوكولات القمم الاعتيادية، وتأتي استجابةً لرغبة قادة المجلس في مناقشة مُستجداتٍ تتطلب تشاوراً عاجلاً،

والتحديات التي شهدها العالم العربي عام 2011م.

كذلك في خضمّ التداعيات الأمنية التي جرّتها الحرب في غزة منذ 7 أكتوبر 2023م، وتهديدات الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب؛ كان لدول الخليج العربي أدوارٌ مهمّة، سواءً كفُرَادى أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في جهود الوساطة أو مبادرات استهدفت إيجاد حلٍّ شاملٍ للصراعات، ومنها إعلان مملكة البحرين استعدادها لاستضافة مؤتمرٍ دوليٍّ للسلام، وتأييد العديد من الأطراف الإقليمية والدولية لهذه المبادرة.

وحديثاً كان التطور الأهم هو إعلان مجلس التعاون رؤيته للأمن الإقليمي في مارس 2024م، والتي تُعدُّ نهجاً شاملاً يعكسُ كيفية تعامل المجلس مع التحولات الإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار قال معالي السيد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: «إن حفل الإعلان عن رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي ليس مُجرّد التزامٍ سياسي، بل هو التزامٌ أخلاقيٌّ يجمعنا جميعاً، فأمننا المُشترك هو الأساس الذي نبني عليه آمالنا وأحلامنا المُستقبل أفضل، وإننا في مجلس التعاون، نوّمن بأن الحوار والتعاون والتنسيق واحترام وجهات النظر تُعتبر من الأساسيات والدروع الحصينة لمواجهة التحديات كافة»، وهي كلماتٌ تُبرز حرص دول الخليج العربي، من خلال مجلس التعاون، كتنظيمٍ إقليميٍّ على بلورة رؤيةٍ موحدة، تعكسُ أمراً مؤداه أن أمن دول الخليج العربي كلّ لا يتجزأ.

ولا شك أن قوة التنظيمات الإقليمية تعكسُ

قوة الدول المُكوّنة لها، فكان التضامن والتلاحم الخليجي حاضرين عديد المواقف التي أعلنها المجلس تجاه التحديات الإقليمية، وكان آخرها زيارة وفدٍ من مجلس التعاون لسوريا في 30 ديسمبر 2024م في دلالة واضحة على موقفٍ خليجيٍّ موحدٍ يستهدف دعم أمن واستقرار سوريا خلال المرحلة الانتقالية في أعقاب التطورات التي شهدتها الأزمة السورية.

لم يقتصر عمل مجلس التعاون - كتنظيمٍ إقليميٍّ استهدف تحقيق التوازن الإقليمي - على الأبعاد الأمنية، بل كانت القضايا الاقتصادية حاضرةً وبقوة، انطلاقاً من الأسس التي تركز عليها دول الخليج العربي، ودورها في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية على مدى عقود، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الأخرى.

إن الحديث عن تجربة مجلس التعاون كتنظيمٍ إقليميٍّ ناجحٍ لا ينتهي، لذلك استهدفت دورية «دراسات» في هذا العدد محاولة إلقاء الضوء على بعض سياسات مجلس التعاون الجماعية في المجالات الأمنية والاقتصادية، من خلال تخصيص ملف العدد لهذه القضية، والذي تضمّن أربع دراساتٍ نوعية، هي: دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي؛ ورؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي؛ ودبلوماسية الطاقة في السياسات الخارجية لدول الخليج العربية؛ ودور مجلس التعاون كعاملٍ تنمويٍّ في الاقتصادات الناشئة: تحويلات الوافدين أنموذجاً.

كما يتضمن العدد دراستين مهمتين: الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات الأمنية

والدفاعية لدول الخليج العربي؛ والثانية: تحليل استراتيجي للتقرير الذي أصدره حلف شمال الأطلسي «الناتو» حول رؤية الحلف للجنوب، ومستقبل علاقة الحلف مع هذه المنطقة وموقع دول الخليج العربي ضمن التقرير المذكور، هذا بالإضافة إلى عددٍ من عروض الكتب الحديثة والمهمة التي تتناول قضايا دول الخليج العربي.

وإذ تواصل الدورية بصدورها تقديم الدراسات العلمية ذات الطابع الاستراتيجي، مُتضمنةً مختلف القضايا التي تُهمُّ مملكة البحرين ودول الخليج العربي، يحدونا الأمل في أن تُسهم في تعزيز الوعي المعرفي بهذه القضايا، وأن تظل مصدرًا مهمًا للباحثين والأكاديميين والخبراء المهتمين بمنطقة الخليج العربي وقضاياها.

القسم الأول: الدراسات

1- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية لدول

الخليج العربي

د. أشرف محمد كشك

تقديم الدراسات

إرهابية أو إجرامية أو لصالح دولة مّا، يمكن أن تتسبب في مستويات مرعبة من الموت والدمار وتَفْشِي الصدمات والضرر النفسي العميق على نطاق يفوق التصور»، وأضاف «إن التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والتكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا العصبية وتكنولوجيا الروبوتات، هو أمر مقلق للغاية»، مُرَجِّحاً بدعوات بعض الدول الأعضاء لإنشاء كيان أممي جديد لدعم الجهود الجمعية لإدارة هذه التقنية غير الاعتيادية.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تكن بعيدة عن توظيف تلك التقنيات في المجالات الأمنية والدفاعية، حيث لوحظ أن الدول الست بدأت بالفعل في توظيف تلك التقنيات من خلال مؤشرات مهمة تأسيساً على قدرتها على الحصول على بعض من تلك التقنيات من خلال شراكاتها الدولية، بالإضافة إلى إيجاد المؤسسات وإصدار بعضها التشريعات والخطط اللازمة للاستفادة من تلك التقنيات.

وانطلاقاً مما سبق تستهدف هذه الدراسة التي يقدمها الدكتور أشرف محمد كشك بعنوان (دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي) تحليل طبيعة التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وتداعياتها على مفهوم الأمن وقوة الدول عموماً، مع تحليل جهود دول المجلس في توظيف تلك التقنيات في المجالين الأمني والدفاعي؛ وصولاً إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجه دَوْلَهُ في هذا الشأن.

يُعتَبَر الذكاء الاصطناعي أحد أهم القضايا التي باتت تستحوذ على اهتمام دول العالم كافة اليوم- المتقدم منها والنامي - لما يتضمنه من فرص وتحديات في آن واحد، فمن خلال تلك التقنيات تعتمد العديد من دول العالم عليها لتنفيذ خططها التنموية في المجالات المختلفة، حيث أصبحت تلك التقنيات واقعاً يومياً لا مناص عن الاستفادة منه، ولكن في الوقت ذاته فإن تلك التكنولوجيا تحمل في طيّاتها مخاطرَ عديدةً تتطلب وجود خطط واستراتيجيات لمواجهةها، ومن بينها أسلحة الذكاء الاصطناعي التي تعمل بدون تدخّل بشري، وكذلك البرامج الضارة والتلاعب بالمعلومات وغيرها من التحديات الهائلة، ومن بينها سعيُ الجماعات دون الدول لاختراق عمل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدول الكبرى.

ومن بين المجالات التي تُؤَلِّمها الدول اهتماماً كبيراً توظيف تلك التقنيات في المجالين الأمني والدفاعي وخاصة في ظل تَسَاوُع وتيرة اهتمام الدول بتصنيع الطائرات بدون طيار (الدُرُوز)، بل واستخدام الجماعات دون الدول لتلك التقنيات على نحو سيء باستهدافها المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي، والأمثلة على ذلك عديدة.

هذا ولم يقف العالم مكتوف الأيدي أمام التأثيرات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فاللمرة الأولى يعقد مجلس الأمن الدولي في 23 يوليو 2023م جلسة بعنوان (الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر للسلام والأمن الدوليين)، وخلال كلمته في تلك الجلسة قال أنطونيو جوتيرش الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة «إن الاستخدامات الضارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لأغراض

1- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

ملخص الدراسة

في المجال الأمني، وهو ما عكسته بعض المؤشرات ومنها في قطاع المرور أو توقُّع الكوارث الطبيعية، وكذلك تنظيم موسم الحج في المملكة العربية السعودية. وقد ارتكزت تلك الجهود على خطط وإصدار بعض التشريعات وكذلك استحداث المؤسسات اللازمة لذلك ورَفْدِها بالكوادر البشرية. الثالثة: على الرغم من أن توظيف تقنيات الذكاء العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يزال يواجه العديد من التحديات التي ترتبط بتحديات توطِين الصناعات العسكرية عموماً، وهي معوّقات الحصول على التكنولوجيا العسكرية والتطور المتسارع لتلك التكنولوجيا بما لا يتيح إمكان توقيع عقود طويلة الأجل، فإن هناك محاولات وجهوداً جادّة في هذا المجال على الرغم من التحديات التي تواجهها.

تستهدف هذه الدراسة تحليل التطورات التي تشهدها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تحمل في طياتها فُرصاً وتحديات في آن واحد، وخاصة في المجالين الأمني والدفاعي، وتأثير ذلك على مضامين ومسارات الصراعات الدولية والإقليمية وقوة الدول عموماً، وتقَدِّم الدراسة دول الخليج العربي كدراسة حالة لدول تعتمد على تلك التقنيات بشكل متسارع، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

الأولى: إذا كانت ثورة الذكاء الاصطناعي قد رَتَّبَت العديد من التداعيات على مفهوم قوة الدول عموماً فإنها أكثر جِدَّة بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة والتي تصنّف بعض من دول الخليج العربي منها وتعتمد على تحقيق توازن القُوَى من خلال مشتريات الأسلحة بما يعنيه ذلك من أن عقود التسلُّح المستقبلية يجب أن تتضمن المزيد من الحصول على تلك التقنيات من الشركات العالمية الكبرى في هذا المجال.

الثانية: استطاعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

مقدمة

تخصيص منحة علمية سنوية لهذا الغرض، وتخصيص الموارد المالية اللازمة، وهو ما يتطلب خططاً لإشراك القطاع الخاص في هذا المجال، وكذلك إصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض، وهو ما سوف تناوله هذه الدراسة بشكل تفصيلي.

تأثير التطور التكنولوجي على الأمن القومي عموماً والجوانب العسكرية خاصة

إن ثورة الذكاء الاصطناعي الراهنة بقدر ما فيها من فرص للدول كافة وخاصة في مجالات التنمية المختلفة، فإنها في الوقت ذاته تحمل في طياتها مخاطر عديدة، ومن ذلك أسلحة الذكاء الاصطناعي التي تعمل بدون تدخل بشري، وكذلك المخاطر الإلكترونية ومنها التلاعب بالمعلومات وخاصة إمكانية قيام الدول المعادية بتغذية نظم المراقبة العاملة بالذكاء الاصطناعي بمعلومات مضللة، فضلاً عن البرامج الضارة التي تتسم بالدقة العالية في أهدافها، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب جهات خارجية للتدخل في الشبكات. وفي هذا الإطار أكدت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن تدخلها قد حدث خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016م من خلال هجمات إلكترونية خارجية تضمنت إصدارات انتقائية لبيانات خاصة مسربة بهدف التأثير في آراء الناخبين⁽²⁾. بمعنى آخر فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالين الأمني والعسكري

يعدّ الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون في رؤاها التنموية، وقد بدا ذلك من خلال إعلان بعض الدول استراتيجيات شاملة لرؤيتها لكيفية الاستفادة من هذا المجال، والبعض الآخر أصدر تشريعات، فضلاً عن إنشاء بعض الدول مؤسسات تعليمية معنية بذلك المجال.

ومع أهمية تلك الجهود لدور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الأهداف التنموية فإن دول مجلس التعاون واجهت تهديدات أمنية نوعية وغير مسبقة تمثلت في توظيف الجماعات دون الدول وبعض الدول لتقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل سلبي من خلال استهداف منشأتها الحيوية، والأمثلة على ذلك عديدة مما حثّ على دول مجلس التعاون الاهتمام بتوظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة تلك التهديدات.

وانطلاقاً مما سبق فقد أضحت امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي ضرورة استراتيجية لدول مجلس التعاون، ليس فقط كمرتكز أساسي للتنمية ولكن لتطوير القدرات الأمنية والدفاعية لتلك الدول، الأمر الذي حدا بها لتوظيف تلك التقنيات في مجالات الأمن الداخلي ولو بشكل محدود حتى الآن. وعلى المستوى العسكري كانت هناك جهود محدودة أيضاً ارتكزت على الشراكات مع الدول والشركات الكبرى في العالم ضمن مشتريات الأسلحة.

ومع أهمية تلك الجهود فإن هناك متطلبات لتوطين الذكاء الاصطناعي في المجالين الأمني والدفاعي في دول مجلس التعاون ومنها البحوث العلمية والكوادر البشرية اللازمة لذلك من خلال

2 Osonde A. Osoba, William Welser IV. 2017. The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work. December 6. <https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html>.

بالاعتبار، وخاصة لدول الخليج العربي، وهو ما يعزّز من أهمية دور الطائرات بدون طيار التي تعد أكثر ملاءمة لميدان المعركة وصمّام الأمان لنشر الجنود خلف خطوط العدو، حيث إنه بالإمكان تزويد تلك الطائرات بتقنيات حديثة متطورة من الذكاء الاصطناعي للتعرف على طبيعة التهديدات والاستجابة لها بشكل مستقل. ومن الملاحظ أن الطائرات بدون طيار التي تحرص دول مجلس التعاون على اقتنائها تتمثل وظيفتها في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ مما يسهم في تحسين الوعي بظروف المعارك، ويلي التطبيقات العسكرية المختلفة. وعلى الرغم من أن تلك الطائرات قد جعلت حكومات دول العالم أكثر يقظة تجاه التهديدات الإرهابية، فإنها تواجه تحديات منها إمكانية تعرّضها لهجمات حرب إلكترونية. كما أنه بالنظر لرُخص تكلفتها فإنه يمكن تصنيعها بل وتعديلها من جانب الجماعات دون الدول، فضلاً عن أن استخدامها من جانب أفراد القوات المسلحة يتطلب تدريباً نوعياً لهؤلاء الأشخاص. ومن ناحية رابعة فإن للتكنولوجيا العسكرية تأثير على طبيعة المعارك العسكرية ذاتها، ففي ظل تطور الآلات العسكرية فإنه سيكون بإمكان الجيوش نشر المزيد منها في ميادين المعارك بأحجام أصغر وأقل تكلفة، لأن الأنظمة المستقلة لا تحتاج لإمدادات مثل الأسلحة التقليدية وخاصة الغذاء، بالإضافة إلى أن حاجتها للوقود ستكون أقل، وهذه جميعها مزايا نسبية للجيوش التي تمتلك تلك الأجهزة الحديثة. وكذلك تسهم الأنظمة الذكية في تقليل الوقت المطلوب للتعرف على الهدف والهجوم عليه، بالإضافة للقدرة على التصويب لمسافات أبعد. كما أن للتكنولوجيا الحديثة تأثير على طريقة التواصل بين الجيوش،

أصبحت تهديداً لأمن العديد من الدول وخاصة عند دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الأمنية والعسكرية بما يتطلّبه ذلك من اختراق الخصوصية مثل مراقبة الاتصالات وتسجيلات الدوائر التليفزيونية المغلقة وحسابات التواصل الاجتماعي ومتابعتها. ومن بين تلك التهديدات إمكانية اختراق النظام الآلي للمركبات العسكرية الذكية وتعديل أهدافها وكذلك إمكانية الوصول للمعلومات العسكرية⁽³⁾.

ومن ناحية ثانية بدء بعض الدول في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الأسلحة التقليدية وهو ما بدا في حربي أوكرانيا وغزة، حيث تؤدي الطائرات بدون طيار (الدرونز) دوراً أساسياً في هاتين الحربين، فقد حلت تلك الطائرات بالكامل محل طائرات الهليكوبتر الاستطلاعية ذات الأطقم البشرية، الأمر الذي جعل (الدرونز) تكتسب أهمية كبيرة تفوق تقنيات أخرى ولا تقل عنها أهمية مثل الزوارق والغواصات والمدمرات ذاتية القيادة، بالإضافة للتقدم الكبير في برامج ذكاء اصطناعي لطائرات مقاتلة وتطوير مركبات تشبه الدبابات. وتتمثل خطورة تلك التقنيات الأكثر ذكاءً عن صانعيها ومستخدميها في استقلالها عن هؤلاء الأشخاص بما يعني إمكانية نشوب حرب عن طريق الخطأ بين دولتين لم تكونا ترغبان في اندلاع تلك الحرب⁽⁴⁾.

ومن ناحية ثالثة فإن تأثير تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على عمل الجيوش يجب أن يؤخذ

3 حسين يوسف أبو منصور. 2020. الذكاء الاصطناعي وأبعاده الأمنية. 1 أكتوبر. <https://spp.nauss.edu.sa>

4 وحيد عبد المجيد. 2024. الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.. إلى أين؟ 14 فبراير. <https://www.alarabiya.net>

مجال الذكاء الاصطناعي هو المجال الأول الذي يمكن من خلاله قياس ترتيب قوة الدول على المستوى العالمي وليست العناصر التقليدية الأخرى، بالإضافة للتَّحوُّل في مفاهيم توازن القوى والردع، فلم تعد الإمكانيات التقليدية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية هي معيار قوة الدولة ولكن فيما لديها من أفراد لديهم القدرة على توظيف تلك التكنولوجيا وقيادة ما تسمى (الجيوش الإلكترونية)، كما أدى الذكاء الاصطناعي إلى عدم تناسُب المعاهدات السلمية السابقة مع طبيعة الحروب المستقبلية ومن ثم التأثير على فرص تحقيق السلام. فالمعاهدات التقليدية كانت معنية بالحد من التسلح واحترام الحدود وهي أمور مادية ملموسة، إلا أن التكنولوجيا الحديثة يمكن من خلالها تعطيل قدرة دولة مَّا في دقائق على العمل، من خلال هجوم سيبراني، وهذا النوع من الجرائم الدولية لا توجد بصده حتى الآن اتفاقيات يمكن من خلالها محاسبة مرتكبها سواءً أكانوا دولاً أو جماعات دون الدول. ومن تأثيرات الذكاء الاصطناعي أيضاً تعدُّد اللاعبين الذين بإمكانهم حيازة أسلحة مدعومة بالذكاء الاصطناعي ومخاطر حيازتها من جانب الجماعات الإرهابية.

وتدرك القوى الكبرى والمنظمات في العالم فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وفي هذا الإطار قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «إن من يسيطر على الذكاء الاصطناعي سوف يسيطر على العالم». وفي تقرير للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) الصادر في أكتوبر 2022م جاء فيه «إن للذكاء الاصطناعي تأثيراً مدمراً على القدرات العسكرية، ومن المتوقع أن تزداد هذه التأثيرات بشكل كبير خلال السنوات

فبإمكان النُّظُم المستقلة معالجة المعلومات التي تحصل عليها بذاتها. كما أن تكنولوجيا الجيل الخامس يمكنها نقلُ قُدْر أكبر من البيانات بسرعة أكبر بكثير من وسائل الاتصال التقليدية الأخرى.

ولعل التطور المذهل يتمثل فيما يُطلق عليه (تكنولوجيا واجهة استخدام سواء آلة أو دماغاً)، فمن خلالها يمكن للبشر السيطرة على الأنظمة المعقَّدة ومنها الأطراف الاصطناعية الروبوتية والمركبات الجوية الآلية. ويمكن للبشر السيطرة على تلك الآلات من خلال إشارات عصبية أي بمجرد تفكير المستخدم فيما يريد فعندها يمكنه السيطرة على الطائرات دون طيار والتَّحكُّم فيها. وأخيراً فإنه من خلال التكنولوجيا الحديثة يمكن ممارسة أكبر قُدْر من التَّحكُّم والسيطرة حيث إنه بمقدور شخص واحد القيام بتلك المهمة بدلاً من عدة أشخاص. فخلال افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في كوريا الجنوبية لعام 2018م تم إطلاق 1218 طائرة بدون طيار بأنظمة مستقلة واستطاعت تشكيل صورة متشابكة فوق سماء العاصمة الكورية سيئول ليلاً، وهو ما أثار تساؤلاً حول سيناريو مشابه ولكن في الصراعات من حيث إمكانية استخدام أنظمة مستقلة لحصار طائرة مدنية وتعطيلها أو إسقاطها. كما تعزَّز التكنولوجيا الحديثة من قدرة الجيوش على معالجة أطنان من البيانات وحل المشكلات التي تفوق قدرة الحواسيب العادية⁽⁵⁾.

ومن ناحية خامسة كان للذكاء الاصطناعي تأثير في تغيير مفاهيم عديدة، منها مضامين السباق نحو التسلح بحيث أصبح التسلح في

5 أشرف محمد كشك، منى سعد الرصيص، 2022. (تأثير التطور التكنولوجي على العقيدة العسكرية للجيوش). (دراسات) 104-106.

الحوثيين في اليمن بتلك التقنيات الحديثة، فضلاً عن استخدام جماعات مسلحة التقنية ذاتها من قبيل الطائرات بدون طيار (الدرونز) للهجوم على قاعدة (خميميم) العسكرية الروسية الواقعة غرب سوريا، وقيام سرب مكون من ثلاث طائرات (درونز) بالهجوم على قاعدة طرطوس البحرية الروسية في 5 يناير 2018م⁽⁸⁾.

التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي من خلال التوظيف السيء لتقنيات الذكاء الاصطناعي

تصنّف بعض دول الخليج العربي الست ضمن مفهوم الدول الصغرى والمتوسطة، وهذه الدول توجد في مناطق مختلفة من العالم وتتمثل معضلتها الأمنية في كيفية تحقيق مفهوم (توازن القوى) مع جيرانها الإقليميين، فإذا كان ذلك المفهوم يعد من متطلبات الأمن القومي لكل الدول فإنه يعد جوهر الأمن القومي للدول الصغرى والمتوسطة. ويتحقق توازن القوى في السياسة الدولية «عندما لا تمتلك دولة أو مجموعة من الدول في منطقة معينة قوة كافية للهيمنة وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها»⁽⁹⁾. وكان تحقيق ذلك المفهوم هو تحدي دول الخليج العربي عبر التاريخ، وقد انتهجت تلك الدول ثلاثة خيارات لتحقيق ذلك المفهوم. الخيار الأول: تعزيز الأمن الذاتي ولكن توجد قيود

الخمس إلى العشر القادمة»⁽⁶⁾. كما كان هناك اهتمام أمني بمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي، فاللمرة الأولى يعقد مجلس الأمن جلسة في 23 يوليو 2023م حملت عنوان (الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر للسلام والأمن الدوليين) وخلال كلمته في تلك الجلسة قال أنطونيو جوتيرش أمين عام الأمم المتحدة «إن الاستخدامات الضارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لأغراض إرهابية أو إجرامية أو لصالح دولة ما، يمكن أن تتسبب في مستويات مرتفعة من الموت والدمار وتفشي الصدمات والضرر النفسي العميق على نطاق يفوق التصور». وأضاف «أن التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والتكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا العصبية وتكنولوجيا الروبوتات، هو أمر مقلق للغاية»، ورحب «بدعوات بعض الدول الأعضاء لإنشاء كيان أمني جديد لدعم الجهود الجماعية لإدارة هذه التقنية غير الاعتيادية»⁽⁷⁾.

ولا يقتصر سباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي على الدول الكبرى، فثمة مؤشرات إقليمية مهمة وخاصة مع حرص إيران على الاستثمار في هذا المجال بل وإمداد الجماعات دون الدول بتلك المنظومات من خلال تزويد حزب الله على سبيل المثال بطائرات (درونز) لديها القدرة على إصابة أهداف على الأرض بصواريخ وبالتالي يكون حزب الله أحد الكيانات العشرة في العالم التي لديها تلك التقنية، بالإضافة لإمداد إيران

6 نسرين سالم. 2024. (أثر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي عسكرياً: دراسة في متغيري الحروب). 2 أبريل. <https://www.researchgate.net>

7 موقع منظمة الأمم المتحدة. 2023. الأمين العام: نحن بحاجة إلى سياق لتطوير ذكاء اصطناعي من أجل المنفعة العامة. 18 يوليو. <https://news.un.org>

8 شادي عبدالوهاب، إبراهيم الغيطاني، سارة يحيى، إهاب خليفة.. محرراً. 2018. (فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في

السنوات العشر القادمة). <https://futureuae.com>

9 بول روبنسون. 2009. (قاموس الأمن الدولي). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

منظمة من خارج المملكة هي المتورطة في ذلك الهجوم»⁽¹¹⁾.

2. تعطل تسليم البضائع والحاويات في ميناء خليفة بن سلمان بمملكة البحرين عدة أيام في يونيو 2017م وأفضى إلى تسليم البضائع بشكل يدوي بسبب تعرض أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الشركة المشغلة للميناء (APM Terminals) لهجمات فيروس الفدية على مستوى العالم مما تسبب في تعطل العديد من الموانئ⁽¹²⁾، وهو الميناء الوحيد في البحرين وافتتح عام 1962م.

3. استهداف منشأتين نفطيتين في إبيق وخريص التابعتين لشركة (أرامكو) النفطية في السعودية يوم 14 سبتمبر 2019م بطائرات مسيرة (درونز) بلغت عشر مسيرات. وعلى الرغم من أن بيان وزارة الداخلية السعودية حول الحادث لم يحدد مصدر إطلاق تلك المسيرات، فإن المتحدث العسكري باسم جماعة الحوثي قال في بيان له «إن سلاح الجو المسيّر نفذ عملية واسعة بعشر طائرات مسيرة استهدفت مصفايتي بقيق وخريص شرقي السعودية». والجدير بالذكر أن ذلك الهجوم على شركة (أرامكو) يعد الثاني من نوعه، حيث قام الحوثيون بهجوم قبل شهر من الهجوم الأخير وأدى إلى اندلاع حريق في منشأة للغاز تابعة لشركة (أرامكو) في حقل

على ذلك الخيار منها عدم قدرة الدول الصغرى الاستمرار في شراء الأسلحة إلى ما لا نهاية، كما أن تأسيس جيش كبير يصطدم بمحدودية عدد السكان. أما الخيار الثاني فهو الحياد تجاه الأزمات الإقليمية، ولكن الحياد لا يندوم طالما لم ترغب الأطراف الإقليمية في احترامه. بينما يتمثل الخيار الثالث في التحالفات الإقليمية والدولية، ولكن ذلك الخيار أيضاً يرتبط على نحو وثيق بظروف تأسيس تلك التحالفات وأهدافها⁽¹⁰⁾. وإذا كانت تلك هي خيارات الدول الصغرى فإن التطور المذهل في التكنولوجيا العسكرية تحديداً قد أضاف معضلة جديدة لتلك الدول، فلم يعد الأمر مرتبطاً بالسلح الذاتي أو شراء الأسلحة التقليدية أو حتى تأسيس شركات إقليمية ودولية ولكن بمدى ما لدى تلك الدول من تقنية تكنولوجية. وبمعنى آخر فإن التكنولوجيا العسكرية قد غيّرت وعلى نحو جذري ليس مفهوم توازن القوى فقط بل مفاهيم مثل: القوة، الأمن، الصراع، الحروب. وقد واجهت دول الخليج العربي تهديدات عديدة ذات صلة بتهديدات التكنولوجيا الحديثة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الهجوم الإلكتروني الذي استهدف أجهزة الكمبيوتر في شركة (أرامكو) النفطية بالمملكة العربية السعودية في 15 أغسطس 2012م بغرض وقف تدفق النفط والغاز للأسواق العالمية. ووفقاً للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السعودية اللواء منصور التركي فإن «الهجوم الإلكتروني أصاب 30 ألف جهاز كمبيوتر في الشركة»، و«أن مجموعة

11 موقع صحيفة (الراية) القطرية. 2012. تعطل 30 ألف جهاز في اختراق شبكة (أرامكو). 10 ديسمبر. <https://www.raya.com/10/12/com/2012>

12 موقع صحيفة (البلاد) البحرينية. 2017. فيروس (الفدية) يعطل تسليم البضائع بميناء خليفة. 30 يونيو. <https://www.albiladpress.com>

10 أشرف محمد عبد الحميد كشك. 2015. (تطور الأمن الإقليمي منذ عام 2003.. دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

29 سبتمبر من العام ذاته ارتفع عدد القتلى البحرينيين إلى أربعة⁽¹⁷⁾.

وتعكس تلك الحوادث الخمس ثلاث ملاحظات:

الأولى: توظيف التكنولوجيا الحديثة في الصراعات مما أنهى فاعلية القدرات العسكرية التقليدية وبالتالي إعادة النظر في الوسائل المستخدمة في الحروب.

الثانية: توظيف التكنولوجيا على نحو سيء بما استهدف المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي وهي شركات النفط والمطارات بما يعنيه ذلك من إمكانية التأثير على الأمن القومي لتلك الدول.

الثالثة: المواجهة بين الدول والجماعات دون الدول التي أصبحت لديها القدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة لتهديد أمن الدول بشكل غير مسبق.

جهود دول الخليج العربي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن

أولت دول الخليج العربي توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن أهمية كبيرة بسبب التقدم الذي حققته تلك الدول في مجال التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية وبالتالي ضرورة مواكبة التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي كأحد ركائز خطط التنمية المستدامة التي تستهدف تنويع مصادر الدّخل وعدم الاكتفاء أو الاقتصار على النفط، وقد تَمَثَّل ذلك الاهتمام في إصدار بعض الدول التشريعات ووضع الاستراتيجيات والتطبيق

الشعبة جنوب شرق السعودية ولم يسفر عن وقوع إصابات⁽¹³⁾. وحول تأثير ذلك الهجوم قال عبدالعزيز بن سلمان وزير النفط السعودي «إن الضربات أدت إلى خَفُض إنتاج المملكة من النفط الخام بمقدار 5,7 ملايين برميل يومياً بما يعادل نصف إنتاج المملكة من النفط»⁽¹⁴⁾.

4. استهداف منطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبوظبي وشركة (أدنوك) التّفطية بدولة الإمارات العربية المتحدة بطائرات مُسَيَّرة (درونز) في 17 يناير 2022م مما أسفر عن وفاة 3 أشخاص وإصابة 6 من العاملين بالشركة. وقد تمت السيطرة على الحريق الذي نشب بالشركة، ولم يؤثر الهجوم على حركة الطيران بالمطار، وقد أكدت جماعة الحوثي أنها وراء ذلك الهجوم⁽¹⁵⁾.

5. إعلان قوة دفاع البحرين في 25 سبتمبر 2023م استهداف الحوثيين بطائرات مُسَيَّرة (درونز) مواقع قوة الواجب البحرينية المرابطة بالحد الجنوبي على أرض المملكة العربية السعودية مما أدى إلى استشهاد اثنين من العسكريين وجرح عدد آخر⁽¹⁶⁾. والجدير بالذكر أنه بحلول

13 موقع وكالة الأنباء الفرنسية. 2019. السعودية: الحوثيون يتبنون هجوماً بطائرات مسيرة ضد منشأتين نفطيتين لشركة (أرامكو). 14 سبتمبر. <https://www.france24.com>

14 موقع (بي بي سي العربية). 2019. استهداف بقيق وخريص: إنتاج السعودية من النفط ينخفض إلى النصف عقب هجمات بطائرات مسيرة. 14 سبتمبر. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-4969944>

15 وقع العربية. 2020. أبوظبي.. 3 وفيات و6 إصابات في انفجار صهاريج المحروقات. 17 يناير. <https://www.alarabiya.net>

16 موقع وكالة أنباء البحرين. 2023. قوة دفاع البحرين تنعى عدداً من رجالها البواسل. 25 سبتمبر. تاريخ الوصول 17 مايو 2024. <https://www.bna.bh>

17 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2023. وفاة جندي بحريني رابع إثر إصابته في هجوم الإثنين الماضي عند الحدود اليمنية السعودية. 29 سبتمبر. https://arabic.rt.com/middle_east

العملي للذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات الأمنية، وذلك كما يأتي:

دولة الإمارات العربية المتحدة

تضمّنت استراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي التي أطلقتها منذ عام 2017م لتحقيق أهداف مئوية 2071م بتوقُّع الأزمات وإدارة الأزمات بخلاف أنواعها سواء الصحية أو المناخية أو المجتمعية بما يستهدف الحد من الحوادث والتكاليف التشغيلية. كما أولت دولة الإمارات توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة أهمية بالغة حتى ما قبل أزمة (كوفيد 19) من أجل تعزيز الحكومة وتوفير الخدمات العامة والحد من حوادث الطرق. وخلال أزمة (كوفيد 19) استخدمت السلطات المعنية بالإمارات (الروبوتات) لتحديد الأشخاص الذين يعانون من أعراض المرض عن بُعد. وأيضاً تم استخدام (الروبوتات) لتوفير بيئة أكثر أماناً للأطباء والممرضين خلال عملية علاج المرضى، بالإضافة لجمع المعلومات الرقمية لضمان كفاءة التدابير الوقائية والأمنية ونجاحها، فضلاً عن إطلاق وزارة الصحة تطبيق الاختيار والتتبع، ومنصة الرعاية الصحية عن بُعد لتقديم الدعم الطبي للمواطنين والمقيمين والمسنين دون اتصال جسدي مباشر، والتأكد من التزام الجميع بإرشادات السلامة خلال تلك الأزمة.

كما لعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في التعليم عن بُعد خلال تلك الأزمة⁽¹⁸⁾. استطاعت الإمارات أيضاً توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني

لمحاكاة هجمات إرهابية وتدريب أفراد الأمن على اتخاذ قرارات جماعية رداً على تلك الهجمات، وكذلك الاعتماد على سيارات الشرطة الذكية المزودة بتقنيات حديثة، بالإضافة إلى الكاميرات الملحقة بالزني العسكري. وقد أدى استخدام تلك التقنيات إلى عدد من النتائج منها تحليل كميات كبيرة من البيانات، خاصية التعرف على الوجه، معالجة البيانات. ومجمل القول إن توظيف التكنولوجيا الحديثة قد عزز من فاعلية الأجهزة الأمنية من خلال جمع الأدلة والتأكد من دقتها وسهولة القبض على المشتبه بهم⁽¹⁹⁾.

المملكة العربية السعودية

سعت المملكة العربية السعودية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات أمنية عديدة، من بينها على سبيل المثال اعتماد الهيئة العامة للطيران المدني السعودية تكنولوجيا الفحص الأمني بالذكاء الاصطناعي للاستخدام التشغيلي في مطارات المملكة، وذلك بعد توقيع عقد شراكة مع مجموعة (سميث ديتيكشين المحدودة) الرائدة عالمياً في مجال تطبيق وإدارة وتصنيع تقنيات التجهيزات الأمنية عالية المستوى لهيئات الطيران والموانئ والحدود والأمن والمجال العسكري. ولاشك أن استخدام تلك التكنولوجيا قد عزز من الاستخدام التشغيلي في مطارات المملكة من خلال تسريع عمليات الفرز بكفاءة عالية، بالإضافة لتحقيق تحكُّم أمني إضافي في تدفُّق الأمتعة وتعزيز قدرات الطيران المدني، وتشجيع الابتكار في مجال الطيران المدني وتعزيز الجودة الأمنية وتقليل التفاعل

19 خلود محمد اللنجوي. 2023. (تقنية الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة). 19 أغسطس.

<https://www.droitentreprise.com>

18 إحسان، بن علي. 2022. أهمية الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات في ظل كوفيد 19: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

31 ديسمبر.

سلطنة عُمان

تضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي عدة مركّزات بشأن التكنولوجيا عموماً بناءً على مضامين رؤية عُمان 2040م من خلال ثلاثة محاور، الأول: تسريع التحوّل الحكومي لإيجاد جهاز حكومي مرن ومبتكر يستهدف تحسين تجربة المستخدمين الرقمية وتقديم خدمات ذكية مرنة ومتميزة وإجراءات استباقية. والثاني: تعزيز المجتمع الرقمي من خلال تمكين وتنمية المهارات والكفاءات لضمان توافرها مع متطلبات المستقبل التقني المتسارع. أما الثالث فهو تمكين رقمنة الأعمال في القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية وتأهيل البنى الأساسية المتقدمة الداعمة للاقتصاد الرقمي، وكذلك وجود برنامج تنفيذي للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني بمؤشرات أداء ومبادرات واضحة، ومن ذلك دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل الوظائف في السلطنة، وكذلك توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق الحياد الصّفري الكربوني في سلطنة عُمان عام 2050م⁽²²⁾. وبالإضافة إلى ذلك الاهتمام بتوظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأوبئة والكوارث في السلطنة، ففي يوليو عام 2022م نظّمت جامعة السلطان قابوس منتدى دولياً حول توظيف الذكاء الاصطناعي في الاستشعار عن بُعد لإدارة الأوبئة والكوارث الطبيعية بالتعاون مع عدد من المؤسسات والجهات الأكاديمية على المستويين الإقليمي والعالمي، وشارك فيه أكاديميون وخبراء من 25 دولة. وتتمثل أهمية هذا المنتدى في كونه انعقد في أعقاب جائحة كورونا،

البشري⁽²⁰⁾. ومن ناحية ثانية فقد استطاعت وزارة الداخلية السعودية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم إدارة حشود موسم الحج لعامي 2023م و2024م والذي أدى إلى ضمان انتقال الحجاج بين المشاعر المقدسة بسهولة ويُسر من خلال برنامج خدمة ضيوف الرحمن وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030م، والذي يستهدف إحداث نقلة نوعية في تجربة الحج وتضمن زيادة دقة رصد الظواهر الأمنية في أماكن أداء المناسك ووضع الخطط الأمنية الاستباقية لإدارة وتنظيم الحشود، وتمير البيانات لاتخاذ القرار في مركز العمليات والسيطرة لاتخاذ القرارات المناسبة⁽²¹⁾.

وقد أظهر استطلاع (فيناسترا) العالمي السنوي أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى عالمياً في تبني واعتماد الذكاء الاصطناعي خلال العام 2023م مع توقعات بتضاعف الإيرادات السنوية التي تستند إلى البرمجة أربع مرات لتصل نسبتها إلى 29% بحلول عام 2030م مقارنة بنسبة 7% في عام 2022م، وأن هناك 7 من كل 10 مؤسسات في المملكة تخطط لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز هندسة البرمجيات لديها خلال العام 2024م.

20 موقع وكالة أنباء البحرين. 2022. السعودية تعتمد تكنولوجيا الفحص الأمني بالذكاء الاصطناعي في مطاراتها . 14 سبتمبر . <https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON12BDoyU2LeMBI66ly1Oy9%2BiFbs%3D%3D>

21 موقع وزارة الداخلية السعودية. 2023. وزارة الداخلية توظف الذكاء الاصطناعي لإدارة الحشود خلال موسم حج 1444هـ . 9 ديسمبر . <https://www.moi.gov.sa>

22 موقع صحيفة (عُمان) العُمانية. 2023. (اهتمام سام بالذكاء الاصطناعي وأهمية توظيفه في الجانب التعليمي والاقتصادي). 14 نوفمبر . <https://www.omandaily.om>

وكذلك تعرّض سلطنة عُمان للأعاصير نتيجة التغيّر المناخي. ولاشك أن التوصيات التي نتجت عن المنتدى تعد قيمة مضافة للسلطنة في مواجهة تلك التحديات، وخاصة أن جامعة السلطان قابوس بها مركز أبحاث للاستشعار عن بُعد والذي يهتم بالبحوث في ذلك المجال ويختص بالتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني والمشورة لتلك الجهات في مجال التنبؤ بالكوارث⁽²³⁾.

دولة قطر

ترتكز استراتيجية دولة قطر في مجال الذكاء الاصطناعي على ست ركائز، هي: التعليم والوصول إلى البيانات والعمالة والأعمال التجارية، والبحوث والأخلاقيات. وتستهدف تلك الاستراتيجية أن تكون عامل تمكين تكنولوجي قوي لرؤية قطر الوطنية 2030م، وتستند تلك الرؤية إلى أربع ركائز، هي: اقتصادية واجتماعية وبيئية وبشرية، وجميع تلك الركائز تتطلب الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، حيث تتطلب الركيزة الاقتصادية بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وهذا يتطلب الاستثمار في الذكاء الاصطناعي. وبيئياً يمكن تعزيز كفاءة النقل بهدف الحد من التلوث وتعزيز التنمية البيئية. ووفقاً لتلك الاستراتيجية فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني يتمثل في مجالين، الأول: الأمن الغذائي كأولوية يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

فيها في مجالات الغذاء والماء والطاقة، من خلال الاستفادة من تجارب دول مثل هولندا في الزراعة الرأسية وتنفيذ خطط تتضمن استخدام المياه والأسمدة التي تزيد من الإنتاج وتكون في الوقت ذاته صديقة للبيئة، بالإضافة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ خطط للطوارئ لتأمين الإمدادات الغذائية خلال الاضطرابات والتهديدات الإقليمية، والثاني: التهديدات السيبرانية.. يمكن من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي إعداد تحذيرات من التهديدات السيبرانية من خلال حلول محلية، بالإضافة إلى رصد الإشارات التي تتضمنها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بشأن توقع أحداث أمنية مستقبلاً⁽²⁴⁾.

دولة الكويت

أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن خطة التنمية المستدامة، ومن ذلك إعلان الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في يناير عام 2021م توظيف الذكاء الاصطناعي في إعداد ومتابعة وتقييم الخطة الخمسية للدولة، فضلاً عن توفير التدريب ونقل المعرفة لمستخدمي النظام فيما يتعلق باستخدام النظام وصيانتته. وتتمثل آليات الكويت في ذلك من خلال عقد شراكات مع شركة (جوجل) لتأسيس شركة محلية للخدمات السحابية بالكويت، وقد حصلت دولة الكويت على المركز الـ 63 عالمياً والخامس عربياً وخليجياً في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن جامعة

24 جامعة حمد بن خليفة، وزارة الاتصالات والمواصلات. بلا تاريخ. (استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي). <https://qcai-blog.qcri.org>

23 إسماعيل الأشول. 2022. (توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الأوبئة والكوارث.. نقاش أكاديمي بجامعة السلطان قابوس). 7 يوليو. <https://www.al-fanarmedia.org>

أكسفورد⁽²⁵⁾ ويتضمن هذا المقياس استعداد 193 دولة من دول العالم لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة من خلال احتساب 39 مؤشراً فرعياً موزعة على 10 أبعاد أساسية استناداً على ثلاث ركائز هي الحكومة والخدمات العامة، وقدرّة القطاع التكنولوجي، وتمثيل البيانات والبنية التحتية للاتصالات⁽²⁶⁾.

مملكة البحرين

تمثّل اهتمام مملكة البحرين بالذكاء الاصطناعي في إعلانها عام 2019م عن اختبار إرشادات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام من خلال دليل استرشادي يهدف إلى تمكين الحكومات من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ومستدام، كما أطلق صندوق العمل (تمكين)، بالتعاون مع كلية (بوليتكنك البحرين) وشركة (مايكروسوفت)، أكاديمية الذكاء الاصطناعي في كلية بوليتكنك البحرين، وتعد منصة للشباب لتعزيز قدراتهم الابتكارية والإبداعية. وتعد هذه الأكاديمية الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وتهدف إلى تدريب وتأهيل الطلبة ومعلمهم من مختلف المدارس والجامعات في شتى أنحاء مملكة البحرين، فضلاً عن إطلاق سمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية مسابقة للطلبة تهدف

إلى تشجيع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي. إذ تتيح (مسابقة خالد بن حمد للابتكار في الذكاء الاصطناعي) للطلبة فرصة عرض أفكارهم وتطوير قدراتهم⁽²⁷⁾. كما يؤدي (مركز سمو الشيخ ناصر للبحوث والتطوير في الذكاء الاصطناعي) دوراً مهماً في تعزيز جهود الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة، فضلاً عن استضافة المملكة للعديد من المؤتمرات بشأن الذكاء الاصطناعي.

وعلى الجانب التشريعي أقرّ مجلس الشورى البحريني في 29 أبريل 2024م أول تشريع قانوني يهدف إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي، ويهدف القانون إلى «تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يحقّق المصلحة العامة، ويتلافى إساءة استخدامه، سواء كانت بطريق التلاعب أو التغيير أو التزييف في الصور والبيانات والتصريحات السياسية بما يُصعّب تمييزها عن الحقيقي منها، كما يتجنب التضليل وتشويه السمعة وحدث الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية». وتضمّن القانون العديد من العقوبات في حالة انتهاك قواعد استخدام تلك التقنية على نحو سيء⁽²⁸⁾.

ومع أهمية الجهود الفردية لكل دولة خليجية في مجال الذكاء الاصطناعي فإن التعاون الجماعي ضمن مجلس التعاون يبقى مهماً، وضمن هذا الإطار أشار السيد جاسم البديوي الأمين العام للمجلس في فبراير 2024م إلى أن «العام 2024م سيشهد استكمال ملفات توظيف الاقتصاد

25 موقع الخليج أون لاين. 2024. (إلى أين وصلت تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامه بالخليج؟) 22 يناير. <https://alkhaleejonline.net>

26 الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط. بلا تاريخ. تقرير مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي 2023. <https://www.scpd.gov.k>

27 موقع الحكومة الإلكترونية لمملكة البحرين. بلا تاريخ. (الذكاء الاصطناعي). <https://www.bahrain.bh>

28 موقع صحيفة (الأيام) البحرينية. 2024. (الشورى.. يُقرّ أول قانون ينظّم استخدامات الذكاء الاصطناعي ويحيله للحكومة). 29 أبريل. <https://www.alayam.com>

المعرفي والتَّحَوُّل الرقمي والتكامل اللوجستي، وتوفير متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز التعامل مع الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في المشروعات الخليجية المشتركة»⁽²⁹⁾.

وكانت الأمانة العامة لمجلس التعاون قد عقدت خلال عامي 2023م و2024م ورشتي عمل حول دور الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

توظيف دول الخليج العربي الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

على الرغم من أن توظيف التكنولوجيا في المجال العسكري لا يزال تحدياً لدول الخليج العربي فإنه كانت هناك محاولات من جانب دوله في هذا المجال لعدة أسباب، منها توظيف الجماعات دون الدول للتكنولوجيا العسكرية بما استهدف المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي، فضلاً عن أن الطائرات بدون طيار (الدرونز) قد أضحت مجالاً لسباق التسلُّح على المستويين الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا العسكرية قد أوجدت قواعد جديدة للحروب بحيث لا يكون هناك اعتماد بشكل كبير على الجنود على الأرض، وأن يتم تنسيق العمليات العسكرية المعقَّدة بشكل أسرع، واختيار الأهداف بشكل دقيق، وتحديد المخاطر والسرعة في اتخاذ القرارات، وتعزيز التواصل بين القوات المسلحة في الجيوش

واختيار الأهداف بشكل دقيق⁽³⁰⁾.

ويرتبط تقدم دول الخليج العربي بشأن استخدام التكنولوجيا في المجال العسكري بالتصنيع العسكري عموماً، فبعض الدول سعت لإيجاد مؤسسات معنية بتلك المسألة، ففي مملكة البحرين على سبيل المثال صدر الأمر الملكي رقم (23) لسنة 2022م، بإنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين، وتضمَّن الأمر سبع مواد تستهدف تعزيز القدرات العسكرية الذاتية للمملكة. وكان لافتاً من بين مواد الأمر الملكي المادتان الثانية والثالثة، فقد نصت المادة الثانية على أن «تهدف المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي إلى تأسيس وتنظيم النشاطات الخاصة بالتصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين بما يشمل ذلك القيام بتصميم وتطوير وتعديل الأنظمة الدفاعية والأمنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة». أما المادة الثالثة فقد نصت على أن «للمؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي إنشاء المصانع الخاصة بالأسلحة والذخائر والعتاد الحربي، وتصنيع التقنيات الحديثة والإتجار فيها، وكذلك الترخيص لأيٍّ من النشاطات الاقتصادية المتعلقة بذلك داخل مملكة البحرين»⁽³¹⁾.

وبالإضافة إلى حرص البحرين على التعرف على خبرات الدول الأخرى من خلال تنظيم مؤتمرات معنية بالتكنولوجيا العسكرية عموماً ومن بينها الذكاء الاصطناعي، فإنه خلال الفترة من 29 -

30 أحمد عبد الحميد. 2023. ندوة (التكنولوجيا العسكرية.. الواقع والآفاق) بمركز (دراسات). 10 أغسطس. <https://akhbar-alkhaleej.com>

31 موقع وكالة أنباء البحرين. جلالة الملك المعظم يصدر أمراً ملكياً بإنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين. 3 يوليو. <https://www.bna.bh>

29 موقع وكالة أنباء البحرين. 2024. الأمين العام لمجلس التعاون: العام الجاري سيشهد مواصلة تنفيذ العديد من المشاريع الخليجية المشتركة. 12 فبراير. <https://www.bna.bh>

30 أكتوبر 2019م نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط، وبالتزامن مع إقامة معرض البحرين الدولي الثاني للدفاع. وتضمن المؤتمر عدة جلسات تناولت التالي: نظرة مستقبلية للتكنولوجيا العسكرية، واستراتيجيات الدفاع السيبراني، وتأثير تطوّر الذكاء الاصطناعي على القوات المسلحة، وتطوير نماذج محاكاة للقتال المستقبلي، ومستقبل المشتريات الدفاعية في الشرق الأوسط.. استراتيجية الشراء والإنتاج المحلي. وقد شهد المؤتمر مشاركات من جانب خبراء ومسؤولين من منطقة الخليج العربي وعلى المستويين الإقليمي والعالمي.

وخلال جلسة تأثير الذكاء الاصطناعي على عمل القوات المسلحة تمت الإشارة إلى أن هناك تقنية جديدة من الذكاء الاصطناعي يمكن من خلالها مراقبة حركة السفن في البحار من خلال تحديد هوية السفن وتحديد احتمالات حدوث عمليات تهريب بين السفن من عدمه، وبإمكان تلك الأنظمة التي تقوم بالتصوير من أعلى للتعجيل باتخاذ القرار بشأن السفينة التي يُشتبه بأنها تحمل أشياءً محظورة، وهل هي تسير في مسارها المحدد أم لا؟⁽³²⁾.

وعلى المستوى العالمي تم اختيار مملكة البحرين خلال مؤتمر دولي عُقد بالولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر مارس 2024م وبالإضافة إلى الولايات المتحدة دُعيت كندا والبرتغال والنمسا، بهدف الانضمام إلى تحالف مكون من تلك الدول

بقيادة الولايات المتحدة وذلك ضمن جهد دولي يستمر لمدة عام لاستكشاف أطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الصناعات العسكرية⁽³³⁾. هذا بالإضافة إلى تضمين توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في الشراكة الأمنية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. ففي حوار له مع صحيفة (الوطن) البحرينية في 19 أكتوبر 2022م أكد الجنرال مايكل كوريلا قائد القيادة المركزية الأمريكية إنه «تم إحراز تقدم كبير مع القوة البحرية الملكية البحرينية في دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي والأنظمة غير المأهولة في عمليات الأسطول الأمريكي الخامس من خلال إنشاء القوة 59. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من السفن السطحية غير المأهولة المتقدمة والمنصات الجوية وأنظمة الذكاء الاصطناعي جنباً إلى جنب مع القوى الإقليمية ومن بينها مملكة البحرين»، مشيراً إلى أن لدى الولايات المتحدة «أسطول من 100 سفينة من السفن غير المأهولة السطحية وتحت السطحية تعمل في منطقة الخليج العربي من خلال شبكة متداخلة من أجهزة الاستشعار»⁽³⁴⁾.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يرتبط الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بعملية البحث العلمي والتطوير وبحث مشروعات مستقبلية ذات صلة بخطط التنمية المستدامة، ففي أكتوبر 2017م أطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للذكاء

33 موقع قناة الحرة. 2024. خمس دول تقود الجهود العالمية للوصول إلى ذكاء اصطناعي عسكري أكثر أماناً. 29 مارس. <https://www.alhurra.com>

34 وليد صبري. 2022. قائد القيادة المركزية الأمريكية لـ(الوطن): قوة دفاع البحرين محترّفة وشريكة في تعزيز استقرار المنطقة. 19 أكتوبر. <https://alwatannews.net>

32 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2019. التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

والمعادن والمواد الكيميائية⁽³⁵⁾.

وعلى الرغم من عدم وجود خطط محدّدة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن أحد أسس تلك الاستفادة يتمثل في جهود التصنيع العسكري المحلي، حيث تم دمج 16 شركة صغيرة في إطار شركة الإمارات للصناعات العسكرية (إديك) وذلك عام 2014، وهي الشركة الأكبر في الإمارات في مجال تصنيع الأسلحة، بالإضافة إلى مؤسسات تعليمية متخصصة وأطر تشريعية.

وفي دولة الكويت وعلى الرغم من عدم وجود خطط معلنة بشأن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري إلا أن الكويت تُؤلي الشراكات الدولية في هذا المجال أهمية كبيرة وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي 31 أغسطس 2023م قام بول دين النائب الرئيسي لمساعد وزير الخارجية الأمريكي في مكتب تحديد الأسلحة والتحقّق والامتثال بزيارة لدولة الكويت وأجرى لقاءات مهمة مع المسؤولين في الحكومة الكويتية بشأن إمكانية الانضمام للجهد الدولي لقواعد السلوك المسؤول لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وخاصة في مجال الأسلحة. وحول ذلك اللقاء قال جيم هولتسنيدر القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية بالكويت «الكويت شريك أساسي للولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي وخاصة في مجال الأسلحة»، وأضاف «أحد المخاوف التي دعت الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع الكويت في هذا المجال هوسيناريوهات اختراق الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الذكاء

الاصطناعي، والتي تهدف إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بنسبة 100% بحلول عام 2031م. وقد تم تعيين وزير للذكاء الاصطناعي في عام 2017م. ونظراً لعدم وجود تشريعات كافية لتشمل كل تلك القضايا، فقد أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق رحمه الله المرسوم بقانون رقم (25) لعام 2018م بشأن تفويض مجلس الوزراء منح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على تقنيات حديثة ذات صفة مستقبلية، أو باستخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة لاستحداث عدد من المؤسسات المعنية بالذكاء الاصطناعي، وهي مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية عام 2018م، ومركز دبي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في العام 2023م، وبناء القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن ذلك تأسيس جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي عام 2019م، وكذلك تنظيم عدد من المؤتمرات التي استهدفت بحث فرص وتحديات الذكاء الاصطناعي بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي القطاع الصناعي أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في مارس 2021م (مشروع 300 مليار) كاستراتيجية حكومية لمدة عشر سنوات، تستهدف النهوض بالقطاع الصناعي في الدولة بتكلفة من 133 مليار درهم إلى 300 مليار درهم بحلول العام 2031م. وتركز هذه الاستراتيجية على الصناعات المستقبلية التي تعتمد على تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنها الصناعات المرتبطة بقطاع الفضاء، وصناعات الآلات والمعدات

35 حسنين توفيق إبراهيم. 2023. (الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: تجربة رائدة في العالم العربي). دورية (دراسات).

الاصطناعي». والجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية قد وافقت في يونيو 2023م على صفقة بيع محتملة لخدمات عسكرية للكويت في مجالي الصيانة والدعم التكنولوجي للكويت في صفقة تصل قيمتها إلى 1,8 مليار دولار أمريكي⁽³⁶⁾.

وفي سلطنة عُمان يوجد اهتمام كبير بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث كان هو موضوع المنتدى السنوي الأول لكلية الدفاع الوطني، وهي إحدى الكليات التي أنشأتها السلطنة على غرار الكليات المماثلة في دول الخليج العربي الأخرى، وتختص بإعداد كوادر وطنية في المجالات الأمنية والعسكرية. وقد شارك في ذلك المؤتمر عدد من كليات الدفاع الوطني ومراكز الدراسات الاستراتيجية من عدد من دول المنطقة وعلى مستوى العالم، بالإضافة للجهات الحكومية والجامعات والمؤسسات. وقد تضمّن المنتدى ثلاثة محاور، هي: الأساس النظري لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والمسؤولية القانونية والأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي والقيادة الاستراتيجية في ظل تنامي تطبيقاته⁽³⁷⁾.

وفي دولة قطر تؤدي شركة برزان القابضة للصناعات الدفاعية دوراً مهماً في جهود توطین التكنولوجيا العسكرية عموماً، فالشركة مملوكة بالكامل لوزارة الدفاع القطرية، ويتركز عملها حول ثلاثة محاور، هي: أولاً: الاستثمار في التكنولوجيا الدفاعية محلياً وخارجياً. ثانياً: دعم وزارة الدفاع

القطرية. ثالثاً: بناء القدرات الدفاعية المحلية. وقد وقّعت الشركة القطرية اتفاقية تعاون مشترك مع الشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي) تتضمن بنوداً عديدة من بينها الاستثمار المشترك في مجالي الأمن والدفاع⁽³⁸⁾.

وفي المملكة العربية السعودية ترتبط استراتيجيتها لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بموضوع البحوث والابتكار، ففي يوليو 2022م اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، استراتيجية البحث والتطوير والابتكار في المملكة، ويُتوقع أن تصل نسبة الإنفاق السنوي على ذلك القطاع إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024م ليسهم القطاع في تنمية وتنوع الاقتصاد الوطني من خلال إضافة 60 مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. وكذلك إيجاد التشريعات اللازمة لذلك وحوافز الاستثمار من خلال خطوات عديدة اتخذتها المملكة في هذا الإطار. ولأشك أن تلك الاستراتيجيات وغيرها قد أسهمت في زيادة نسبة توطین الصناعات الدفاعية عموماً، ففي عام 2017م أعلنت السعودية استراتيجية مفادها أنه بحلول عام 2030م سوف يتم توطین 50% من الصناعات العسكرية. وتنفيذاً لتلك الرؤية أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي عام 2017م عن إنشاء شركة صناعات عسكرية وطنية جديدة هي (الشركة السعودية للصناعات العسكرية) المعروفة اختصاراً باسم (SAMI)، والتي تعد أحد عناصر رؤية المملكة 2030م في مجال الدفاع.

36 موقع صحيفة (الجريدة) الكويتية. 2023. بول دين: الكويت شريك قوي في تطوير التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي. 7 سبتمبر. <https://www.aljarida.com/article/36905>.

37 موقع صحيفة (عُمان) العُمانية. 2024. المنتدى السنوي الأول لكلية الدفاع الوطني يناقش استراتيجية تطبيق الذكاء الاصطناعي. 1 فبراير. <https://www.omandaily.om>.

38 مساعد الزباني. 2024. الرئيس التنفيذي ل(برزان القابضة): نهدف لتوطین واستقطاب الصناعات الدفاعية في دولة قطر. 8 فبراير. <https://aawsat.com>.

1. وخلال معرض الدفاع العالمي الثاني الذي أقيم في الرياض خلال الفترة من 4 حتى 8 فبراير 2024م أشار محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية المهندس أحمد العوهلي إلى أن «المملكة بدأت بالفعل في حصاد ثمار استراتيجية تطوير القدرات الصناعية العسكرية وذلك من خلال ارتفاع نسبة التوطين من 4% إلى 13,6% نهاية عام 2022م»، وأضاف «إن عدد التصاريح التأسيسية والتراخيص بلغ 477 تتبع 265 شركة عاملة في قطاع الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى الإعلان عن 74 فرصة استثمارية لتوطين سلاسل الإمداد، وأكد أن حجم مساهمة قطاع الدفاع المتوقع بحلول عام 2023م سيبلغ 25 مليار دولار بإجمالي فرص وظيفية تبلغ 40 ألف وظيفة مباشرة و60 ألف فرصة عمل غير مباشرة⁽³⁹⁾.

تحديات دول الخليج العربي في توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالي الأمن والدفاع

على الرغم من أن توظيف دول الخليج العربي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالي الأمن والدفاع قد أضى ضرورة استراتيجية لحماية منشآتها الحيوية والحفاظ على توازن القوى وفقاً لتطورات تلك التكنولوجيا ومتطلباتها، بل وحاجة دول الخليج العربي لتلك التكنولوجيا ضمن تنفيذ خطط التنمية المستدامة، فإن هناك عدة تحديات تواجهها، هي:

1. عدم وجود تشريعات كافية بشأن استخدامات الذكاء الاصطناعي وتكييفها القانوني في كافة دول الخليج العربي مما يؤدي إلى مخاطر اجتماعية وأمنية تسبب خسائر اقتصادية ومالية هائلة، وانطلاقاً من أن أنشطة الذكاء الاصطناعي ترتبط بالابتكار ووجود مؤشرات عديدة تعكس زيادة الاستثمارات الخليجية في تلك التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتوقيعها اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية الكبرى في هذا المجال فإن هذه الدول يُتوقع أن تصبح خلال العقد القادم أحد المراكز العالمية للابتكار بما يتطلبه ذلك من بنية تشريعية قوية لتنظيم أنشطة التقنية والذكاء الاصطناعي، وهو الأمر الذي يمكن أن يعزّز من الثقة في البيئة الاقتصادية الخليجية التي تسعى لجذب الاستثمارات عامة وفي ذلك المجال على نحو خاص، ويدعم الأمن الاقتصادي والاجتماعي⁽⁴⁰⁾.

2. الفجوة بين التهديدات التي تتطلب توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهتها وقدرة دول الخليج العربي على استخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة تلك التهديدات بالفعل، ومن ذلك على سبيل المثال تهديدات الأمن البحري، فإنها لم تعد تهديدات تقليدية مثل القرصنة والتهديد بإغلاق الممرات المائية وإنما توظيف الجماعات دون الدول للتكنولوجيا لتهديد الأمن البحري بشكل غير مسبوق، ففي 19 فبراير 2024م شن الحوثيون في اليمن هجوماً على السفن في البحر الأحمر باستخدام مركبة تحت الماء غير مأهولة وللمرة الأولى وهو الهجوم

40 محمد العسومي. 2024. (الخليج وتحديات الذكاء الاصطناعي). 28 مارس. <https://www.aletihaed.ae/opinion/4474059>

39 أشرف محمد كشك. 2024. تحقيق الأمن الذاتي بالصناعات العسكرية. 29 أبريل. <https://araa.sa>

الذي أحبطته القوات الأمريكية المتواجدة في تلك المنطقة⁽⁴¹⁾.

3. رغم أهمية الشراكات الدولية لدول الخليج العربي في تعزيز قدراتها التكنولوجية فإن توطين تلك التكنولوجيا وخاصة ضمن الصناعات العسكرية لتلك الدول لا يزال هو التحدي الأكبر، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية ضمن استراتيجية توطين الصناعات الدفاعية فإنه لا تزال تواجهها ثلاثة تحديات حدّدها أحمد العوهلي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية، أولها: التخطيط طويل الأمد لطبيعة احتياجات المملكة من المعدات والخدمات العسكرية وخاصة في ظل السباق التقني الذي تشهده الصناعات العسكرية على مستوى العالم، ويتطلب ذلك استمرار التنسيق بين الجهات الأمنية والعسكرية في السعودية والموردين الدوليين من أجل التعرف على الاحتياجات وفّق تلك التطورات المتسارعة في ذلك القطاع. وثانيها: الحصول على التقنيات العسكرية الحديثة اللازمة لتطوير الصناعات العسكرية المحلية، ويتطلب ذلك إيجاد حلول قانونية للحصول على هذه المعدات وفي الوقت ذاته الحفاظ على حقوق الملكية للمُصنّعين الأصليين لتلك المعدات وذلك بالتوازي مع تطوير قدرات محلية. وثالثها: تطوير الكفاءات البشرية السعودية القادرة على إدارة تلك الصناعات من خلال برامج تعليمية وتطبيقية

في الجامعات ومراكز البحوث سواء داخل المملكة أو من خلال شراكات المملكة مع دول العالم⁽⁴²⁾. وحتى في ظل الشراكة الاستراتيجية بين أربع دول خليجية هي البحرين والكويت وقطر والإمارات مع حلف (الناتو) ضمن مبادرة إسطنبول عام 2004م فإن تلك المبادرة لا تتضمن التزاماً من الحلف بتقديم مساعدة أمنية عاجلة حال تعرّض إحدى الدول الأربع لهجوم سيبراني، وفّقاً للمادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي تنص على دعم أعضاء الحلف فقط وليس الشركاء.

4. الحاجة إلى وجود خطط أو استراتيجيات متكاملة بشأن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري من خلال استراتيجيات وطنية متكاملة، فلا يزال الاعتماد على التعاقدات الخارجية مع الشركات الدولية الرائدة في ذلك المجال، أو تنظيم المؤتمرات بهدف التّعريف على فُرص توظيف التكنولوجيا في المجال العسكري، ولكن لم تؤد تلك الجهود إلى إعلان خطط محدّدة بشأن القدرات الخليجية الراهنة في التكنولوجيا العسكرية والطموحات التي تسعى إليها سواء على المدى القريب أو البعيد سوى من خلال الحديث بشكل عام عن جهود توطين الصناعات العسكرية، ويرتبط ذلك بتحديات توطين تلك التكنولوجيا ومن بينها التعليم والتمويل، ولا يُقصد بالتعليم إنشاء أكاديميات متخصصة في الذكاء الاصطناعي فحسب بل الاهتمام بالمنح في مجالي الهندسة والرياضيات بما يتيح لتلك الدول إمكانية

41 موقع العربية نت، 2024. تفاصيل ضربات أميركية ضد مُسيرة

تحت الماء استخدمها الحوثيون لأول مرة لضرب السفن. 19

فبراير. <https://www.alarabiya.net>

42 محمد العسومي، 2024. (الخليج وتحديات الذكاء الاصطناعي).

28 مارس. <https://www.aletihad.ae>

تأسيس ما يُعرف بـ(الجيش الإلكتروني) لمواجهة تهديدات تلك التكنولوجيا. وتبقى مسألة التمويل أيضاً تحدياً كبيراً؛ فنظراً لحاجة الصناعات العسكرية لتمويل كبير فإن هناك حاجة لدور القطاع الخاص الذي يحتاج ربما لتشريعات محدّدة وضمانات للمساهمة في ذلك المجال⁽⁴³⁾.

5. تحدي البحث والابتكار: فعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة لدول الخليج العربي في مجال الذكاء الاصطناعي فإن واقع التعليم والمهارات مايزال لا يفي باحتياجات تلك الدول بشأن الاستفادة من تلك التقنيات، حيث إنه يتوجب تلقّي برامج تعليمية تركّز على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وسبل تحقيق الأمن السيبراني وخاصة تطوير قدرات وطنية تمتلك القدرة على مواجهة أزمة هجوم سيبراني شامل على المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي، أو بحوث في مجال تطوير تصنيع الأسلحة الحديثة، إذ لاتزال هناك حاجة لدول الخليج العربي لتوطين تلك الصناعات وهو هدف لن يتحقق إلا بتوطين البحوث العسكرية ذاتها⁽⁴⁴⁾.

خلاصات الدراسة

1. إذا كان التطور التكنولوجي السريع قد أدى إلى تغيير مفهوم وتهديدات الأمن القومي للدول عامة فإنه أكثر خطورة بالنسبة لدول الخليج

العربي والتي تؤدي دوراً مهماً في سوق الطاقة العالي من ناحية، وتقع على ممرات مائية حيوية للاقتصاد العالمي، وتواجه تهديدات مستمرة نتيجة العديد من الأزمات الإقليمية التي برز فيها دور الجماعات دون الدول واستطاعت استخدام التكنولوجيا الحديثة لتهديد الممرات المائية الدولية التي تعتمد عليها تلك الدول في تجارتها مع دول العالم.

2. أنهى التطور التكنولوجي فاعلية المفاهيم التقليدية لأمن دول الخليج العربي مثل توازن القوى والردع، لأن المسألة لم تعد ترتبط بمواجهة دول ولكن ميلشيات مسلحة لديها القدرة على استهداف المنشآت الحيوية لتلك الدول كما تمت الإشارة إليه في الدراسة بما يتطلبه ذلك ليس فقط تطوير القدرات التكنولوجية العسكرية لدول الخليج العربي بل أيضاً المساهمة في جهود إقليمية ودولية تستهدف دعم حوكمة استخدام تلك التقنيات وتحديد نوعية جرائمها دولياً وسبل محاسبة مرتكبيها.

3. على الرغم من جهود دول الخليج العربي في مجال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن فإنها لاتزال متباينة، ولكن الأمر المهم هو أنه لا توجد جهود خليجية جماعية لبلورة استراتيجية خليجية للتعامل مع ذلك التحدي على غرار التشريع المتكامل الذي أقرّه الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي في مايو 2024م.

4. محدودية استفادة دول الخليج العربي من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بالنظر لمعوقات توطين الصناعات العسكرية

43 أشرف محمد كشك 2023. (تحديات توطين التكنولوجيا العسكرية في الخليج العربي). 14 أغسطس. <https://akhbar-alkhaleej.com>

44 جلال بياوي. 2024. (الذكاء الاصطناعي في الخليج العربي.. تحولات وتطلعات). 11 مايو. <https://elbadilabc-ar>

الخليجية واستمرار الاعتماد على شراء تلك التقنيات من الشركات العالمية التي لا تزال تحتكرها، ويعد ذلك تحدياً هائلاً لتلك الدول التي تواجه معضلة التوظيف السيء لتلك التكنولوجيا من جانب الجماعات دون الدول.

5. استمرار رؤية دول الخليج العربي لتقنيات الذكاء الاصطناعي من منظور تقني وما يتطلبه ذلك من تأسيس هيئات مختصة بتلك التقنية وإعداد كوادر بشرية. ومع أهمية ذلك فإنه يجب وضع البُعد الأمني لتلك التقنيات في الاعتبار بحيث تكون هناك مؤسسة عليا في كل دولة خليجية تعمل كمظلة لكافة المؤسسات المعنية بتلك القضية بما يتيح للمؤسسة الرئيسية تقييم المخاطر والاستعداد لها بل وإمكانية إدارة أزمة ذات صلة بهجوم سيبراني شامل، والتنسيق مع الجهات الدولية المعنية للتعرف على أحدث تلك التقنيات وسبل توطئتها. وحتى على المستوى الجماعي الخليجي لم تكن هناك جهود مشتركة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجالي الأمن والدفاع مثلما قام به حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 22 أكتوبر 2021م حيث أطلق صندوقاً للابتكار من أجل الاستثمار بقيمة مليار يورو (1ر مليار دولار أمريكي) في مجال أحدث التقنيات للاستخدام الدفاعي.

The Role of Artificial Intelligence in Enhancing the Security and Defense Capabilities of the Arabian Gulf States

Dr. Ashraf Mohamed Keshk⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the developments witnessed in artificial intelligence technologies, which present both opportunities and challenges, particularly in the security and defense sectors, and their impact on the content and trajectories of international and regional conflicts and the overall power of states. The study presents the Arabian Gulf states as a case study for countries that rapidly depend on these technologies. The study has concluded three main findings:

First: If the artificial intelligence revolution has organized many implications for the concept of state power in general, it is more severe for small and medium-sized states, some of which include Arabian Gulf states that have depended on achieving a balance of power through arms purchases. This means that future arms contracts must include more access to these technologies

from major global companies in this field.

Second: The six Arabian Gulf states have been able to employ artificial intelligence technologies in the security field, as reflected in some indicators, including in the traffic sector or predicting natural disasters, as well as organizing the Hajj season in Saudi Arabia. These efforts were based on plans and the issuance of some legislation, as well as the creation of necessary institutions and their support with human resources.

Third: Although the use and employment of military intelligence technologies in the Arabian Gulf states still faces numerous challenges—particularly in localizing military industries, acquiring advanced military technology, and keeping pace with rapid technological developments that complicate long-term contracts—there are earnest efforts underway in this field despite these obstacles.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in-Chief of the journal (Derasat).

القسم الثاني: ملف العدد : السياسات الأمنية والاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1- دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي

د. معتز محمد سلامة

2- رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي

د. نادية سعد الدين

3- دبلوماسية الطاقة في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي

د. عبدالله عيسى العباسي

4- دول مجلس التعاون كعامل تنموي في الاقتصادات الناشئة: تحويلات الوافدين أنموذجاً

د.عمر أحمد العبيدلي

تقديم الملف

وتأسيساً على ما سبق يستهدف ملف هذا العدد والذي جاء بعنوان (السياسات الأمنية والاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية) اختيار عدة قضايا بالدراسة والتحليل بهدف تقييم دور المجلس تجاهها وخاصة الأمنية وكيفية تعامل المجلس مع تلك التهديدات حيث كانت نتيجة ذلك الحفاظ على الأمن الإقليمي أو بالأحرى التوازن الإقليمي، ومن ذلك رؤية مجلس التعاون التي أعلنها في مارس 2024م وتضمنت ما يمكن أن نطلق عليه خارطة طريق مستقبلية لكيفية تعامل المجلس مع مستجدات الأمن الإقليمي، بالإضافة لسياسات دول المجلس في مجالي الاقتصاد والطاقة. وتتكامل الدراسات في هذا الملف لتقدم إجابات مهمة حول الدور الذي اضطلع به المجلس كتنظيم للأمن الإقليمي عبر عقود شهدت الكثير من التهديدات الأمنية لدول الخليج العربي والمنطقة بأسرها وكانت لها - ولا تزال - تداعيات حالية ومستقبلية.

في ظل التحوّلات الإقليمية والعالمية الراهنة والتي من أبرز ملامحها زيادة عدد وجدة الصراعات التي لها تأثير بالغ على الأمن القومي للدول، ومع انشغال القوى الكبرى بصراعات محتدمة بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط تبرز أهمية تنظيمات الأمن الإقليمي التي تؤدي دوراً وسيطاً وجوهرياً بين مستويي الأمن الوطني والأمن العالمي، ولقدرتها على ضبط مسار الصراعات عموماً ومنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس عام 1981م، انطلاقاً من مقومات مشتركة تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية مثلت أسساً راسخة لهذا التنظيم الإقليمي الذي يُعدّ بقاءه في حد ذاته على مدى عقود مع تفكك أطر إقليمية أخرى وتجميد عمل البعض الآخر، دليلاً على رغبة وقدرة دوله على استمراره بل وتطويره بما يستجيب والمتغيرات الإقليمية والدولية.

ومع تعدد المنجزات التي حققها المجلس فإن أهمها على الإطلاق هوروح التضامن بين دوله ورغبتها في تعزيز ذلك الأمر من خلال العديد من مشروعات التكامل في المجالات المختلفة والتي أتاحت للمواطن الخليجي حرية التَّنقُّل والإقامة والعمل والتَّملُّك في دول الخليج العربي الأخرى. وبِغَضِّ النظر عن توصيف تلك التجربة فإنها في سبيلها نحو المزيد من التطور لتؤدي دورها المنوط به سواء على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولعل المتتبع لسياسات دول مجلس التعاون يجد نشاطاً مهماً تجاه العديد من الملفات الإقليمية والذي عبرت عنه الكثير من المبادرات وأدوار الوساطة، وكان لتلك الجهود أثر ملموس في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين.

1- دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التّوازن والاستقرار الإقليمي

د. معتر محمد سلامة⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل الدور الذي اضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام 1981م تجاه تحقيق التوازن والاستقرار الإقليميين اعتماداً على ثلاثة مرتكزات، هي: سياسية من خلال سياسات نُظِمَ سياسية معتدلة، واقتصادية عبر خطط تنمية طموحة، وأمنية استهدفت تأسيس آلية جماعية للأمن من خلال إنشاء وتطوير قوات درع الجزيرة. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

الأولى: على الرغم من التناقضات التي انبثقت بها تطورات الأمن الإقليمي منذ عام 1981م وحتى العام 2024م، ووجود تعارض في المصالح أحياناً بين بعض الأطراف الإقليمية وتلك الدولية في منطقة الخليج العربي، فقد انتهج مجلس التعاون سياسات متوازنة وكانت لها مبادرات عديدة استهدفت حل تلك الصراعات ومنها مبادرة مجلس التعاون تجاه اليمن لعام 2015م والمبادرة العربية للسلام عام 1982م وغيرها من جهود الوساطة لنزع فتيل الصراعات.

الثانية: إنه بالرغم من التهديدات الأمنية التي واجهت جميع دول المنطقة العربية عام 2011م

وما تلاها من سنوات فإن مجلس التعاون استطاع التعامل مع تلك التحولات بما حافظ على الأمن الجماعي لدوله، وفي الوقت ذاته كانت هناك جهود لإعادة الاستقرار لمناطق الصراعات لإدراك المجلس تأثير تلك الصراعات على أمن الخليج العربي ومن بينها تحدي الإرهاب.

الثالثة: إن ثمة دروساً مستفادة أو بالأحرى مبادئ ترسّخت لدى مجلس التعاون من خلال إدارته للتحديات الإقليمية منذ إنشاء المجلس وحتى العام 2024م وهي أن قوة دول مجلس التعاون تكمن بالأساس في ازدهارها، وأن نجاح تنظيمات الأمن الإقليمي تكمن في عوامل عديدة منها عدم الخضوع للاستقطاب، فضلاً عن إرساء مفاهيم جديدة للأمن الإقليمي، وأخيراً أهمية ضرورة الانفتاح على التكتلات العالمية ذات التأثير السياسي والاقتصادي.

1 رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

مقدمة

في محيطها. وفي تراثها السياسي لم توظف دول المجلس الأدوات العسكرية في علاقاتها بالآخرين، وهو ما ظل نهجاً رئيسياً نص عليه المجلس في نظامه الأساسي عام 1981م، واستمر يكرره في وثائقه وبيانات اجتماعاته على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة. وكان هو النهج الذي نصت عليه أحدث وثيقة صدرت عن المجلس حول رؤيته للأمن الإقليمي في مارس 2024م⁽²⁾.

وتتمثل الفكرة الأساسية للدراسة في أن الحفاظ على التوازن والاستقرار الإقليمي مثل الهدف الأسى لدول مجلس التعاون منذ إنشائه، وأنه بقدر نشاط السياسة الخارجية الخليجية وتعاظم الدور الإقليمي لدول المجلس فقد اتجهت لأن تصبح مركزاً للتوازن الإقليمي والعربي، بعد أن شكلت لسنوات مركز التوازن في النظام الفرعي للخليج العربي، سواء خلال سبعينيات القرن العشرين، أو خلال الحرب العراقية - الإيرانية، أو خلال المواجهات بين الولايات المتحدة والعراق في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين 1990 - 2003م. والآن يتجه مجلس التعاون لأن يصبح مركز التوازن والاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وبشكل عام فإنه كلما تعاظمت التحديات على دول المجلس فإنها تتجه إلى حماية ذاتها بذاتها وتكريس عوامل الاستقرار فيما بينها، على نحو يعزز الاستقرار الإقليمي، وكلما تخففت من التحديات فإنها تبادر للعب دور خارجي يكرس هو الآخر الاستقرار الإقليمي.

وفي ضوء ذلك، ترصد الدراسة سياسات المجلس في دعم الاستقرار والتوازن الإقليمي، من خلال

ارتبط مجلس التعاون منذ إنشائه عام 1981م وخلال مسيرته، التي امتدت لما يقرب من خمسة وأربعين عاماً، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في محيطه الإقليمي، الذي أُنسم بالاضطراب الواسع على إثر الثورة الإيرانية عام 1979م، والحرب بين العراق وإيران في الفترة 1980 - 1988م، ثم الغزو العراقي للكويت عام 1990م وتحرير الكويت عام 1991م، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م. وانصبَّ الهدف الأساسي للمجلس على تلافي تأثير التوترات الكامنة في بيئته الإقليمية، وتقليص مصادر التهديد، وتحاشي الانحيازات الأيديولوجية والاستقطابات السياسية.

ولا يتضمن الخطاب السياسي للمجلس ولدوله نزعات راديكالية ولا تبني شعارات ضد الاستقرار السياسي. وبينما تبنت القوى المحيطة بدوله شعارات ثورية على فترات مختلفة، فقد حافظ المجلس دائماً على مبادئه كقوة استقرار وتوازن. لذلك فإن من أكثر ما يعلن عنه المجلس في بياناته ومقرراته هو إعلان تمسكه بالشرعية الدولية وبتشريعات وأنظمة المؤسسات الأممية، مثل ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ومبادئ مجموعة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ومن ناحية عقيدته وتوجهات دوله، تصنف دول المجلس الست (السعودية والإمارات والبحرين وعمان والكويت وقطر) ضمن النظم المحافظة المعتدلة، التي تتبنى نهجاً يتأسس على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويبتعد عن الشعارات الساعية لتغيير الأمر الواقع ونشر الاضطراب

2 رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي، مجلس التعاون، الأمانة العامة، الشؤون السياسية والمفاوضات،

<https://www.gcc-sg.org> 2024

أربعة أجزاء في ثلاث حَقَب من تاريخ المجلس.

أولاً: ركائز مجلس التعاون في دعم الاستقرار الإقليمي

تشير بيانات مجلس التعاون ووثائقه خلال الفترة بين العامين 1981م و2011م، إلى أن السمة الرئيسية لمواقف المجلس وسياساته هي التأثير بالنهج العربي العام؛ فلم يكن المجلس في هذه المرحلة سوى تنظيم فرعي من النظام الإقليمي العربي، سواء في تبني مواقف شبيهة بمواقف جامعة الدول العربية في القضايا العربية والإقليمية، أو في استمرار المنطقة العربية كمجال ومحيط لعمل المجلس مع خصوصية محدّدة للمجلس الخليجي، وخاصة مع الأزمات والقضايا التي جعلت المجلس محصوراً في إطار منطقته الجغرافية الخليجية. وخلال هذه المرحلة تبني المجلس جملة توجهات في سياسته الخارجية، برزت في أربع ركائز وأولويات، وهي: إبعاد المنطقة عن التدخلات الأجنبية، والاعتماد على الذات في تحقيق الأمن، وتحصين الأمن والاستقرار بالتعاون الاقتصادي، وبذل الجهود في مبادرات الوساطة وتسوية النزاعات.

ففيما يتعلق برفض التدخل الأجنبي، تضمّن البيان الختامي لمؤتمر القمة الأول لمجلس التعاون بأبوظبي في 25 مايو 1981م، المبادئ التي يتمسك بها المجلس في ممارسة سياسته الخارجية، والتي جاء فيها «رفضهم المطلق لأيّ تدخّل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، ومطالبتهم بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية لما

فيه مصلحتها ومصلحة العالم»⁽³⁾. وهو ما يشير إلى أن دول المجلس أيدت الاعتماد على الذات وتبني سياسة عدم الانحياز. باعتبار أن المنطقة جزءاً لا يتجزأ من هذه المجموعة.

وأدركت دول المجلس كذلك أهمية العمل على بناء كيان سياسي وأمني مشترك بالاعتماد على الذات في تحقيق الأمن. لذلك ناقش قادة دول المجلس موضوع التعاون العسكري بين دولهم منذ الدورة الثانية لمجلسهم في 11 و10 نوفمبر 1981م، وقرروا دعوة وزراء الدفاع للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس لتأمين سيادتها، بما يؤكد المقولة التي تناولوها في قمته الأولى، بأن «أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها».

ولقد استشعر قادة المجلس الرغبة الفعلية من جانب بعض القوى الكبرى للتدخل في شؤون المنطقة، لذلك أكد البيان الختامي للقمة الثانية للمجلس في نوفمبر 1981م على أن «أمن الخليج العربي واستقراره هما من مسئولية دوله». وأعرب المجلس عن «معارضته لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شؤون المنطقة لما يترتب على ذلك من إدخالها في صراع لا يتفق مع مصالح دولها وإرادة شعوبها». لذلك ففي موقفه الأساسي فقد عارض المجلس التدخلات الخارجية مما يشير إلى تأثر المجلس بالموقف القومي العربي العام، الذي تشكّل في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وتكرّس مع موجات استقلال الدول العربية

3 (الخليج أمل ومستقبل)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مجموعة من المحاضرات والندوات حول مجلس التعاون.. إنشأؤه وأهدافه....، إصدار الإدارة الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، ص 10. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي

وحُقبة المدّ القومي، التي سادت فيها نظرة مقدّسة للسيادة الوطنية. وكان التّوجّه القومي للمجلس محسوماً منذ اليوم الأول لإنشائه؛ فلم يعتبر ذاته جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية فقط، بل اعتبر نفسه مسؤولاً عن تحقيق التضامن العربي، وأن هذا التضامن يأتي في سياق النهوض بمسؤولياته القومية، وتفعيل دوره في «إزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة ونبذ الفرقة»، حيث تقوم الدول الأعضاء في المجلس «بمساعٍ حثيثة بُغية تحقيق وحدة الصف العربي»، فهو نشأ ضمن عباءة الهوية العربية الأكبر، واعتبر أن نجاحه هو نجاح للتجربة العربية مما يجعله حجر زاوية في الاستقرار الإقليمي⁽⁴⁾.

وحول الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن، شرع المجلس في بناء منظومة أمنية ذاتية يُفَعِّلُ بها دوره المستقل في حماية أمن دوله ودرء تهديدات الإقليم، فأقر في العام الثاني لإنشائه (في نوفمبر 1982م) توصيات وزراء الدفاع في دوله «الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها، بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها» (البيان الختامي لدورته الثالثة بالبحرين)⁽⁵⁾. وأعاد البيان الختامي للدورة الرابعة في قطر النص على: «بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بما يحقق اعتماد دول المجلس على نفسها في

حماية أمنها والحفاظ على استقرارها»⁽⁶⁾. وتطبيقاً للإجراءات العملية في بناء القوة الذاتية، أقرّ المجلس اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى (المنامة، ديسمبر 2000م)، ووافق على الاستراتيجية الدفاعية في الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر 2009م)، والتي جرى تعزيزها بقوة تدخّل سريع، وإنشاء القيادة العسكرية الموحّدة عام 2013م، ثم إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية في ديسمبر 2013م، وإنشاء مركز العمليات البحري الموحّد في نوفمبر 2014م، ومشروع الاتصالات المؤمّنة والمشروع المكمل له، وربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي⁽⁷⁾.

وعلى المستوى التطبيقي شكّل مجلس التعاون قوة درع الجزيرة عام 1984م، بهدف نجدة أية دولة عضو تتعرض للعدوان، وهي قوة موجّهة نحو الاستجابة السريعة ومكافحة العدوان العسكري الخارجي ضد دول المجلس وزعزعة الاستقرار الداخلي فيها، وكان جوهر المشاركة العملية لدول المجلس في حرب تحرير دولة الكويت 1991م، وكذلك شاركت بعض دول المجلس في التّدخّل العسكري في اليمن منذ مارس 2015م⁽⁸⁾. وقد

6 أنظر: البيان الختامي للدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة قطر، 3-5 صفر 1414هـ 7-9 نوفمبر 1983م. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/>

7 المسيرة والإنجاز، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المعلومات (الرياض: المملكة العربية السعودية، ط 10، 2016)، ص ص 37-43.

8 Ambassador Marcelle M. Wahba, GCC: A Force for Regional Stability, Arab Gulf States Institute in Washington, Feb 21, 2017. <https://agsiaw.org/>

4 أنظر: البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، المملكة العربية السعودية الرياض، 14-15 محرم 1402هـ، 10-11 نوفمبر 1981م. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/>

5 أنظر: البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة البحرين، 23-25 محرم 1403هـ 9-11 نوفمبر 1982م. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/>

متقدمة في بناء الاستقرار والأمن، بما يجعله قوة جذب إقليمي ودولي؛ لذلك سعى المجلس إلى تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وتوسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي يُسمح لمواطني دولة عضو بممارستها في الدول الأعضاء الأخرى وذلك اعتباراً من أول مارس 1984م⁽¹³⁾.

ولم يُغفل المجلس كذلك أن يعكس خصوصية التقاليد والثقافة الخليجية الإسلامية والعربية في نظرتها للاستقرار والتوازن المجتمعي؛ في ظل ما توليه دَوَلُهُ من اهتمام بالغ بالحفاظ على كيان الأسرة الخليجية والقيم المجتمعية والتّصديّ للحملات التي تدعو إلى هدم القيم الأخلاقية والدينية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمخالفة للفترة السوية. وتنفيذاً لذلك عكف المسؤولون بوزارات الشؤون الإسلامية والدينية بدول مجلس التعاون على إعداد «البرنامج الاسترشادي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية»، والذي أقرّه وزراء الشؤون الإسلامية والأوقاف بدول المجلس خلال اجتماعهم في شهر أكتوبر 2023م⁽¹⁴⁾. وهذا المسار في تحقيق التوازن والاستقرار بوسائل وأدوات موازية وغير تقليدية (غير عسكرية أو سياسة أو أمنية مباشرة) امتدت وتواصلت في سياسات المجلس بأشكال جديدة وتطورت في السنوات الأخيرة.

وبشأن تسوية الصراعات والحروب، قام المجلس بجهود وساطة كثيرة على امتداد مسيرته بشكل

أسهم وضع هذه القوة في إطار القيادة السعودية وتدعيمها بالأفراد والعتاد، في تأكيد تضامن دول المجلس وقدرتها الفائقة على الحفاظ على وحدة الصف عند الأزمات⁽⁹⁾.

وبخصوص دور الشق الاقتصادي في تحقيق الاستقرار والأمن، لم يُغفل قادة دول المجلس منذ البداية أهمية هذا الشق في تحقيق الاستقرار والتوازن، وهو ما تمت تلبيته بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي جرى إقرارها في أول قمة للمجلس⁽¹⁰⁾. وظل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك دعامة أساسية في بنیان المجلس وجزءاً أساسياً من مسيرته، وذلك من خلال تعزيز وبناء المواطنة الاقتصادية الخليجية، والسوق الخليجية المشتركة⁽¹¹⁾، وهو المشروع الذي بدأ مع بدايات المجلس في تحرير التجارة البينية، ثم إقامة الاتحاد الجمركي، وتوحيد القوانين والسياسات والاستراتيجيات المشتركة⁽¹²⁾. فإذا كان المجلس قد أولى الأهمية لعوامل الأمن والاستقرار التقليدية (بناء القوة العسكرية والسياسية)، فقد أعطى الأهمية ذاتها للاعتبارات الاقتصادية في سياق تحقيق الاستقرار والأمن، وهو ما تضمّن رؤية

9 فتوح الخترس وآخرون، (الغزو العراقي للكويت.. ندوة بحثية، المقدمات- الوقائع وردود الفعل والتداعيات)، عالم المعرفة، العدد 195، ص ص 343 – 344. <https://bachirov>

10 (الخليج أمل ومستقبل)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مجموعة من المحاضرات.

11 أنظر: (السوق الخليجية المشتركة.. حقائق وأرقام)، العدد التاسع، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء، ديسمبر 2016. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://gcc-sg.org>

12 (السوق الخليجية المشتركة من الحلم.. إلى الواقع)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، 2008، ص 12. <https://www.scpd.gov>

13 البيان الختامي للدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة قطر، مرجع سابق.

14 أنظر: البرنامج الاسترشادي لحماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الشؤون التشريعية والقانونية 2023. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://gcc-sg.org>

والتحديث في الوطن العربي، والحوار مع الدول الصديقة والمجموعات الدولية، والشراكات والحوارات الاستراتيجية مع المناطق العالمية المختلفة⁽¹⁶⁾، ومن ذلك: شراكات المجلس الاستراتيجية الإقليمية مع كل من الأردن والمغرب واليمن والعراق والسودان ومصر وتركيا. وعلى الصعيد الدولي: الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وفرنسا. والحوار الاستراتيجي مع روسيا والصين وأستراليا ونيوزيلندا واليابان وكندا وجمهورية كوريا والهند وباكستان ورابطة الآسيان وجمهورية أذربيجان والمكسيك ومع جمهورية مالطا وجورجيا وأوكرانيا ورومانيا وإندونيسيا، والتعاون مع البيرو وشيلي وماليزيا. ومع المنظمات الدولية: التعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، ومع الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)⁽¹⁷⁾.

وضمن سياسته لتحقيق التوازن يرى المجلس أن هذه الشراكات مكتملة وليست متناقضة وتمكّنه من بناء شبكة أوسع من الحلفاء القادرين على تعزيز الاستقرار الإقليمي بشكل جماعي⁽¹⁸⁾.

ولقد تفاعل المجلس مع مختلف قضايا السياسة

فردية وبشكل جماعي؛ فتوسّط بين اليمن الجنوبي وسلطنة عُمان عام 1982م، وتوسّط عام 1983م لإنهاء الاقتتال على الساحة الفلسطينية، وهو المسار الذي تواصل في مبادرة المملكة العربية السعودية للاتفاق بين (فتح) و(حماس) عام 2007م، كما رعت السعودية اتفاق الطائف عام 1989م، واتفاق الدوحة للتغلّب على الجمود السياسي في لبنان عام 2008م، والوساطة القطرية بين (فتح) و(حماس)، والجهود السعودية للتغلب على الجمود السياسي اللبناني عام 2010م⁽¹⁵⁾.

ويفيد تفحص القضايا والأزمات التي يشير إليها المجلس على موقعه الإلكتروني باعتبارها أبرز إنجازاته، إلى تعامل المجلس مع قضايا دولية وعربية وخليجية متعددة، ومن ذلك: دعم القضية الفلسطينية، والمساهمة في تطويق وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتحرير دولة الكويت، ودعم استقرار اليمن ومسيرته التنموية، ودعم استقرار الحالة بين الكويت والعراق، ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث المحتلة، وإدارة العلاقة مع إيران، والبرنامج النووي الإيراني، ومساندة سوريا في قضية الجولان المحتل وتلبية تطلعات الشعب السوري، ودعم وحدة واستقرار العراق، والمساهمة في التوصل إلى استقرار الأوضاع في الصومال والسودان وأفغانستان، ودعم الشعب الليبي وتطلعاته، ودعم قضية مسلمي الروهينجيا في ميانمار، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وفضلاً عن ذلك يشير الموقع الرسمي لمجلس التعاون إلى دور المجلس في تعزيز قضايا التطوير

16 أنظر: أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية، الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. <https://www.gcc-sg.org>

17 تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023، الرياض: الأمانة العامة، 2023، ص 106 - 122. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. <https://gcc-sg.org/>

18 Amnah Mosly, Enhancing Gulf-Europe Relations: GCC-Benelux and Northern Europe, The Gulf Research Center, 2024-10-31. <https://www.grc.net/>

15 Valeria talbot, the gulf states' political and economic role in the mediterranean, iemed, yearbook 2011. <https://www.iemed.org/>

الخارجية التي تتعامل معها عبر آلياته الداخلية المتوافرة والشرعية، ومن دون الخروج على المواثيق والقوانين الدولية، والتزم الدفاع عن مصالح دَوْلِه، مع الحرص على مصالح الآخرين الذين تتناولهم هذه السياسات والمواقف، وهو ما يعكس نظرته للقضايا الدولية ككل متكامل، في مساهمتها في تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي. ولعل المقارنة البسيطة بين البيانات الأولى للمجلس ببياناته الأخيرة تشير إلى القدر العالي من الاتساق والتواصل؛ فنظرة المجلس لم تتغير؛ فهو دائماً ضد الصراعات والحروب التي يعتبرها مهددة للاستقرار وذات عواقب وخيمة على الأمن والسلم العالمي، لذلك أورد بيانه الختامي في دورته الـ44 في قطر عام 2023م، تحذير «قادة دول مجلس التعاون من مخاطرتوسّع المواجهات وامتداد رقعة الصراع إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط، ما لم يتوقف العدوان الإسرائيلي، مما سيفضي إلى عواقب وخيمة على شعوب المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين»⁽¹⁹⁾.

وبشكل عام تبرز كلمة (الاستقرار)، كأكثر الكلمات تكراراً في البيانات الرسمية للمجلس، وتبدو كهدف أساسي يسعى المجلس لتحقيقه في مختلف الأزمات. وعلى سبيل المثال يتضح - من خلال الرصد الكمي للبيان الوزاري الصادر عن المجلس في دورته الـ161 في 9 سبتمبر 2024م - أن كلمة (الاستقرار) من أكثر الكلمات تكراراً في رؤية المجلس لمختلف الأزمات، وتشكّل هدفه الأساسي مع كل القضايا.

الرصد الكمي لتكرار كلمة (الاستقرار)

البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ161

م	النص	تكرار كلمة الاستقرار
1	سلوك إيران وإجرائاتها العسكرية على جزيرة أبو موسى	تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة
2	الجماعات الإرهابية والمليشيات الطائفية	تهديد الأمن وتزعزع الاستقرار
3	الجماعات الإرهابية والمليشيات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط	تهديد الأمن القومي العربي وتزعزع الاستقرار في المنطقة
4	التطرف وخطاب الكراهية والتحريض	زعزعة الأمن والاستقرار
5	التصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط	تأثيرها السلبي على الأمن الإقليمي واستقراره
6	خفّض التصعيد وبشكل فوري في المنطقة	للمحافظة على أمن واستقرار المنطقة
7	تفاهات بناءة حول الملف النووي الإيراني	من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة
8	الالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية	لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي
9	الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة	التصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم
10	الدعم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي	لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن
11	القلق إزاء تطورات الأحداث في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن	للمحافظة على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر وخليج عدن
12	إيداع السعودية الدفعة الثالثة من دعم معالجة عجز الموازنة اليمنية	تأكيداً لحرص السعودية على تحقيق الأمن والاستقرار للشعب اليمني

19 إعلان الدوحة للدورة (44) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (قمة الدوحة)، الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 5 ديسمبر 2023. <https://www.gcc-sg.org>

13	الحفاظ على سلامة وحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدة الوطنية	دعم الجهود القائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق
14	مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني	دعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره
15	وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهابيين أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية	تهدد أمن واستقرار المنطقة
16	مساعدة السودان في مواجهة تطورات وتداعيات الأزمة	الحفاظ على سيادة وأمن السودان واستقراره ووحدة أراضيه
17	ضرورة حل الأزمة في جمهورية السودان	عودة الأمن والاستقرار إليها
18	خطوات ملموسة وفورية لتخفيف معاناة الشعب السوداني	حتى يعود الأمن والاستقرار للسودان
19	الحرص على الحفاظ على مصالح الشعب الليبي	تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا
20	اعتماد الحوار السياسي لحل الخلافات	بما يحفظ أمنها واستقرارها وسيادتها
21	أفغانستان	أهمية استعادة الأمن والاستقرار
22	التضامن مع شعب أفغانستان في مكافحة الإرهاب	تعزيز الأمن والاستقرار في أراضيها
23	وقوف المجلس مع جمهورية الصومال الفيدرالية	في كل ما من شأنه أن يدعم أمنها واستقرارها
24	الاحترام الكامل لسيادة الصومال وسلامته واستقلاله السياسي ووحدة	نهج شامل يعزز أساسيات السلام والاستقرار
25	نجاح دول المجلس في التوسط لتبادل الأسرى بين الروس والأوكران	انطلاقاً من التضامن الدولي في بناء السلام والاستقرار

المصدر: جدول مستخلص من نص البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته 161 بالرياض في 9 سبتمبر 2024، مقر الأمانة العامة⁽²⁰⁾

ثانياً: سياسات المجلس في دعم الاستقرار والتوازن 1981-2011م

يشير تتبّع تعامل المجلس مع أربع قضايا تاريخية منذ تأسيسه وحتى عام 2024م، إلى النمط الخاص للمجلس في تحقيق التوازن والاستقرار، وهذه القضايا هي: القضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وقضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران:

القضية الفلسطينية: اعتبرت دول المجلس أن القضية المركزية للنظام الإقليمي العربي هي القضية الأساسية لمجملتهم، الذي لا ينفصل عن العالم العربي الأكبر، فاعتبر أن تسوية القضية الفلسطينية تشكّل عنصراً أساسياً لاستقرار النظام الإقليمي وركناً أساسياً من أركان النظام الخليجي، وأن عدم تسويتها يشكّل تحدياً للسلام والاستقرار، بل ربط المجلس أمن الخليج العربي بمستقبل القضية الفلسطينية، مؤكداً أن «ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط»⁽²¹⁾.

20 منشور على الرابط التالي لموقع مجلس التعاون <https://gcc-sg.org>

21 أنظر: البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة الإمارات العربية المتحدة أبوظبي، 21-22 رجب 1401هـ، 25-26 مايو 1981م، بيانات المجلس الأعلى. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org>

وفي دورته الثالثة بالبحرين (نوفمبر 1982م)، أورد المجلس ما سبق أن أكد عليه في بيانه في دورته الثانية بالمملكة العربية السعودية بأنه «لا سبيل لتحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وإزالة جميع المستوطنات التي أقيمت وتقام على الأراضي العربية المحتلة. وقيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية⁽²²⁾. وظلت بيانات المجلس تتابع كل تطورات القضية الفلسطينية وتتسق مع الطرح والرؤية العربية منذ قمته الأولى عام 1981م وحتى القمة الأخيرة في الكويت في ديسمبر 2024م. بل برز المجلس في الفترة الأخيرة كأنه الراعي الأساسي للقضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعدما استضافت دوله أكثر من قمة عربية، بعضها عُقدت تحت عناوين وشعارات تعكس القضية الفلسطينية بالأساس (على سبيل المثال القمة العربية في الظهران بالمملكة العربية السعودية في أبريل 2018م التي أُطلق عليها قمة القدس)، والقمة العربية الإسلامية الاستثنائية في نوفمبر 2023م بالرياض، لبحث حرب غزة، ثم القمة العربية الثالثة والثلاثون التي استضافتها مملكة البحرين في مايو 2024م، والقمة العربية الإسلامية المشتركة الثانية التي جاءت امتداداً للقمة العربية - الإسلامية المشتركة في الرياض 2023م لمناقشة الحرب في غزة ولبنان.

الحرب العراقية - الإيرانية: باعتبار أنها كانت الحافز الأساسي لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية - علاوة على الثورة الإيرانية عام 1979م - فقد حرصت دول المجلس على موازنة مواقفها من طرفي الصراع بميزان دقيق وفقاً لاعتبارات كثيرة⁽²³⁾؛ حيث وجدت ذاتها في أجواء حرب تهدد الملاحة البحرية في الخليج العربي، الذي يشكّل الممر الرئيسي لِنِفظها إلى العالم، وهو النِفْط الذي تعتمد عليه اقتصاداتها بشكل أساسي. ولم يترك المجلس مناسبة إلا ودعا فيها إلى «وَقْف إطلاق النار وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث لم تكن الحرب في مصلحة دوله، لذلك سعت إلى تَبَيُّ الموقف الوسط بين الطرفين، فأكد بيان القمة الأول لمجلس التعاون المنعقدة في أبوظبي، على الموقف المبدئي لدولته، وأعلن تأييده للجهود المبذولة لوقْف الحرب العراقية-الإيرانية باعتبارها من المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التَدخُل الأجنبي فيها». وهو ما كرّره المجلس في بيان قمته الثانية المنعقدة بالمملكة العربية السعودية، الذي خصَّ بالذكر الجهود المبذولة لوقْف الحرب المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي (التعاون الإسلامي حالياً) وجهود دول عدم الانحياز ومساعي الأمم المتحدة⁽²⁴⁾.

لكن موقف المجلس أخذ في التَحَوُّل السَّيبي مع اتِّضاح التهديد الإيراني؛ فاعتبرت العديد من دوله

23 See: Gerd Nonneman, The Gulf States and the Iran-Iraq War: Pattern Shifts and Continuities (Chapter 8), January 2004, pp. 167 - 168.

24 أنظر: البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مرجع سابق. أنظر أيضاً: البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الرياض، مرجع سابق.

22 البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة البحرين 1982، مرجع سابق. أنظر أيضاً: البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الرياض، مرجع سابق.

بإستهدافه إزالة دولة عضو من على الخارطة⁽²⁹⁾، فقد حظي هدف تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة لدول المجلس. وبعد التحرير تطلّب الموقف عملاً دبلوماسياً مشتركاً مكثفاً، لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه⁽³⁰⁾. ولم يكن من المستغرب أن يؤدي غزو الكويت إلى توتر العلاقات الخليجية العراقية بشكل عام، على نحو ما جرى مع إيران سابقاً⁽³¹⁾. لذلك شرعت دول المجلس في قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق في أعقاب الغزو، وظلت هذه العلاقات متوترة لمدة الثمانية عشر عاماً التالية حتى بدأت دول المجلس بإعادة العلاقات مع بغداد⁽³²⁾.

وبموقفها من الغزو العراقي للكويت أكدت دول المجلس اتساقها بأثر رجعي خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وأنها ضد العدوان بلا تمييز بين العراق أو إيران؛ فكما وقفت مع العراق حينما كانت إيران هي المعتدية، فقد وقفت ضده حينما احتل دولة الكويت. وبالمثل كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي لعودة الشرعية، واضطلعت بدور أساسي في عملية تحرير دولة الكويت⁽³³⁾.

أن استمرار إيران في الحرب ونيّتها «تصدير الثورة» يشكل تهديداً لها⁽²⁵⁾. وفي دورته الثالثة بمملكة البحرين ألقى المجلس باللوم على إيران التي قامت بـ«اجتياز الحدود الدولية بينها والعراق»⁽²⁶⁾. وفي قمته الرابعة بقطر أعرب المجلس عن تأييده لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 31 أكتوبر 1983م، الذي يدعو إلى عدم التعرّض للمدن والمنشآت الاقتصادية والموانئ، والوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج العربي، كما دعا إيران للتجاوب مع القرار⁽²⁷⁾. وبشكل عام أسهمت الجهود السياسية لدول المجلس على مدى سنوات الحرب الثمانيّ في تسليط الضوء على الحرب والاهتمام بإيجاد حل سياسي ودبلوماسي لها. وأثمرت تلك الجهود عن صدور عدد من قرارات مجلس الأمن وحتى استصدار القرار التاريخي للمجلس رقم 598 في يوليو 1987م، الذي أدّى قبّوله من الطرفين لاحقاً إلى وضع نهاية لحرب مدّيرة⁽²⁸⁾.

الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت 1990 – 1991م: بالنظر إلى ما شكّله الغزو العراقي للكويت من خطر غير مسبوق على دول مجلس التعاون،

29 الحجيلان، غزو العراق للكويت أخطر التحديات لمجلس التعاون الخليجي في تاريخه، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 20 نوفمبر 1999. <https://www.kuna.net.kw>

30 (المسيرة والإنجاز)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض: المملكة العربية السعودية، ط 10، 2016، مرجع سابق.

31 Layal Niaz, Tumultuous yet Promising, Op.cit. p. 4

32 See: Ibid, pp. 3-4

33 الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون لدول الخليج العربي <https://www.gcc-sg.org>

25 Layal Niaz, Tumultuous yet Promising: The Evolution of GCC-Iraq Relations, Gulf Research Center, June 2022, pp. 2-3. <https://www.grc.net/>

26 البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة البحرين، مرجع سابق.

27 البيان الختامي للدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، دولة قطر، مرجع سابق.

28 (مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. المسيرة والإنجاز)، الأمانة العامة، مركز المعلومات، الطبعة الخامسة، 2011، ص 18-19. <https://gcc-sg.org>

الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م: على الرغم من أن صدام حسين شكّل تهديداً لدول الخليج العربي بسبب غزو نظامه لدولة الكويت عام 1990م⁽³⁴⁾، فإنها لم تكن مع هدم الدولة العراقية وحل الجيش العراقي الذي تم بقرار أمريكي، ولم تكن مع احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك وقفت إلى جانب دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق كما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الصادر في يونيو 2004م، فضلاً عن مساندة الانتخابات التشريعية وإقرار الدستور، والإجراءات الخاصة باستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، وشاركت في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق. كما ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق التي صدرت عن مؤتمر شرم الشيخ في مايو 2007م، والتي تضمنت خطة خمسية تقدّم دعماً مالياً وسياسياً وفنياً للعراق، مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية⁽³⁵⁾.

ويشير مستوى ما بلغته العلاقات بين دول المجلس والعراق كدولة وأطراف سياسية في العام 2024م إلى رغبة دول المجلس في ضمان استقرار الدولة العراقية، وضمان استقرار علاقاتها معه. وبشكل عام تستهدف دول الخليج العربي أن يكون العراق دعامة استقرار وتوازن بالإقليم.

الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران: ليست هناك قضية عكست انحياز المجلس إلى دعم الاستقرار الإقليمي وعدم إقباله على تصعيد المشكلات أكثر من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (أبوموسی وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، حيث دأب المجلس على استمرار طرح القضية كإحدى قضايا علاقاته بإيران. ومنذ عام 1992م وضع المجلس موضوع الجزر الثلاث كبند ثابت على جدول أعمال مجلسه الأعلى والمجلس الوزاري، وحافظ عليها في محاضر اجتماعاته وبيانات قِمَمِهِ ووثائقه، لكنه لم ينزع إلى تصعيد الأزمة مع إيران أو جعلها مبرراً لأية أعمال عسكرية أو عنيفة.

ولقد ساندت دول المجلس موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من القضية، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها للجزر، والدخول في مفاوضات مباشرة مع الإمارات حولها، أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية. وبتاريخ 3 يوليو 1999م اتخذ المجلس الوزاري الخليجي قراره الخاص بإنشاء لجنة وزارية من كلٍّ من: المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، والأمين العام لمجلس التعاون، بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة، لكن إيران رفضت استقبال اللجنة⁽³⁶⁾. ورغم ذلك لم تمنع القضية دول المجلس من التعاون مع إيران، وهو ما يعكس منهج دول المجلس في علاقاتها الدولية، وأنها بشكل عام لا تميل إلى التصعيد وتتبع نهجاً بُرَاجُمَاتِيّاً في سياساتها الخارجية، وتعطي الأولوية قبل كل شيء لتسوية الأزمات بالطرق السلمية.

34 حمد بن جاسم: (العراق بحاجة إلى ديكتاتور عادل مثل صدام ودول الخليج دعمت الغزو الأمريكي)، RT، 24 مارس 2023.

35 (المسيرة والإنجاز)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المعلومات، الرياض: المملكة العربية السعودية، ط 10، 2016، مرجع سابق.

36 مساندة قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات، السياسة الخارجية، الموقع الإلكتروني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، <https://www.gcc-sg.org>

ثالثاً: سياسات الاستقرار والتوازن في حقبة التحوّلات العربية 2011 – 2020م

يمكن أن نطلق على الفترة من عام 2011م وحتى عام 2020م، بأنها فترة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيدين العربي والإقليمي وهي الفترة التي عكست بشكل كبير التسمية التي أطلق المفكر الإماراتي الدكتور عبدالخالق عبدالله عليها بأنها «لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر»⁽³⁷⁾ وذلك في كتابه الذي حمل هذا العنوان؛ حيث بدأ المجلس ودّؤه في القيام بأدوار ومسؤوليات أكبر في عمليات التغيير التي جرت في المنطقة العربية. وفي هذه الفترة تأكد لدول المجلس حقيقة أن ترسيخ الاستقرار والتوازن يتعزز بالقيام بدور في دفع مسارات التغيير في المشهد الإقليمي، في ظل توقيت عربي حرج استدعى وجود دول المجلس وقيامها بأدوار تتجاوز دور الوساطة في الأزمات، وهو الدور الذي نجحت فيه في المرحلة السابقة على عام 2011م

وتمكن مجلس التعاون من وقف الانهيار في عدد من الدول العربية، في ضوء المسارات البديلة التي كان يمكن أن تدخل فيها هذه الدول في حالة عدم تدخّل دول المجلس. وبينما مكنت الفترة بين العامين 1981م و2011م من الشعور بـ(الهوية الخليجية الواعية)، والشعور بـ(الانتماء)، ومن ثم التحوّل

إلى مجتمع أمني خليجي⁽³⁸⁾، فقد جعلت الأدوار التي قامت بها دول المجلس وشعوبه في حقبة التحوّلات أكثر تصميمًا على تعزيز هذا الشعور. وساعد على ذلك أن مرحلة التحوّلات تراكمت مع تغير بعض أنظمة دول المجلس إلى أنظمة شابة، امتلكت قدرًا أعلى من الثقة بفاعلية دورها الإقليمي، وساعدها على ذلك فراغ الأدوار، بعد تعرّض دول مركزية عربية لتلك التحوّلات.

ويمكن التمييز في الموقف الخليجي من التحوّلات العربية بين ثلاثة مستويات رئيسية⁽³⁹⁾. فارتكز المستوى الأول على احترام إرادة الشعب ومطالبه المشروعة في التغيير الكامل، كما حصل في الموقف الخليجي من الثورة في كل من تونس ومصر. وتبنّى المستوى الثاني دعم بعض الدول الخليجية ومنها موقف المجلس مع البحرين وسلطنة عُمان، بمساعدة اقتصادية، فضلاً عن الحفاظ على أمن دول الخليج العربي من خلال قرار إرسال قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين في العام 2011م⁽⁴⁰⁾. وتمثّل المستوى الثالث في اتخاذ مواقف خليجية صارمة من القيادات العربية التي ترفض التجاوب مع مطالب شعوبها، وتراوح هذا المستوى بين بذل المساعي الحميدة كما حصل في الوساطة الخليجية في اليمن وفي التعامل مع سوريا، وتمثّل

38 Nur ÇETİNOĞLU, The Gulf Cooperation Council (GCC) after U.S. led Invasion of Iraq: Toward a Security Community? Uluslararası, Hukuk, ve Politika, Cilt 6, Sayı: 24, 2010, P. 112. <http://www.ajindex.com>

39 خضير عباس الندوي، (أثر ظاهرة الربيع العربي على مسيرة العلاقات الخليجية - العربية، آراء حول الخليج)، العدد 94، 1 يوليو 2012. <https://araa.sa>

40 (المسيرة والإنجاز)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المعلومات، الرياض: المملكة العربية السعودية، ط 10، 2016.

37 د. عبدالخالق عبدالله، (لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر)، بيروت: دار الفارابي، 2018.

النمط الثاني في اتخاذ قرارات بالتدخل لحماية المدنيين على نحو ما حدث في ليبيا⁽⁴¹⁾.

وفيما يتعلق باليمن فقد عملت دول المجلس على الضمان المسبق بانسجام مواقفها بشأنه مع القوانين والقرارات الدولية، والمؤكد أنها لم تكن لترغب في دخول حرب تستمر 9 سنوات، لذلك طرحت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لمنع انزلاق اليمن نحو الفوضى، وتحقيق انتقال سلمي للسلطة، وهي المبادرة التي تبناها مجلس الأمن وكانت بمثابة حجر الأساس في قراره رقم 2011/2014م بشأن اليمن⁽⁴²⁾. ووفقاً للمبادرة الخليجية فقد تم تقسيم فترة الانتقال السلمي في اليمن إلى مرحلتين؛ تضمنت الأولى الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في 21 فبراير 2012م. أما الثانية فقد ارتبطت بعملية التحول التي تضمنت: تغيير الدستور، واستفتاء دستوري، وإصلاح القوانين السياسية والانتخابية، وإجراء انتخابات برلمانية ومجالس محلية وانتخابات رئاسية إذا لزم الأمر. وكان من المتوقع أن تستمر لمدة عامين⁽⁴³⁾. وقدمت دول المجلس المساعدات لليمن واستضافت مؤتمرات المانحين لأجله. وكان مجلس التعاون قد وافق على انضمام اليمن إلى بعض مؤسساته، لتفادي تحوُّله إلى ملاذ لتنظيم

القاعدة بما يهدد دول المجلس⁽⁴⁴⁾. وفي 26 مارس 2015م بدأت عملية (عاصفة الحزم) العسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية على ضوء مقررات مجلس التعاون وجامعة الدول العربية وقرار الأمم المتحدة رقم 2216 الصادر في 14 أبريل 2015م⁽⁴⁵⁾.

وخلال فترة الثورات أيضاً برز الموضوع النووي الإيراني. وعلى الرغم من عدم رضا بعض دول المجلس عن الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي في يوليو 2014م، بينها ومجموعة دول (1+5)، فإن دول المجلس دعمت الاتفاق ودعت إلى تطبيقه؛ فأكد المجلس على ضرورة الالتزام بالاتفاق وضرورة تطبيق آليات فعالة للتحقق من التنفيذ والتفتيش والرقابة. وتأكيداً للتوازن في سياساته الإقليمية طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب الأسرة الدولية في هذا الشأن، وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل⁽⁴⁶⁾.

وكذلك ترافقت الفترة بين العامين 2011م و2020م أيضاً مع صعود خطر الإرهاب إثر بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وممارساته التي هددت الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وفي مواجهة ذلك شاركت دول المجلس

41 See: Silvia Colombo, Unpacking the GCC's Response to the Arab Spring, Enhancing Understanding and Cooperation in EU-GCC relations, Sharaka Commentaries, N R . 1 | July 2012, pp. 1-2. <https://www.iai.it/>

42 دعم وحدة واستقرار اليمن ومسيرته التنموية، موقع مجلس التعاون الخليجي. الرابط التالي: <https://www.gcc-sg.org>

43 Wojciech Grabowski, Role of the Gulf Cooperation Council (GCC) in the (de)stabilization of Yemen, Chapter December 2016, p. 5.

44 Wojciech Grabowski, Role of the Gulf Cooperation Council (GCC), Op.cit, pp. 2-3.

45 Ibid, p. 8.

46 (البرنامج النووي الإيراني، السياسة الخارجية)، الموقع الإلكتروني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. <https://www.gcc-sg.org>

التعارض الهدام أو المواجهات الصراعية. لذلك خرجت دول المجلس من تلك التحديات أكثر رغبة في استئناف مساعيها الدبلوماسية كوسيط في الأزمات الإقليمية والعالمية، وبقدّر أعلى من التفاهم والإسناد المتبادل وتعزيز الفاعلية المشتركة، وهو أمر انعكس على استقرار الإقليم، وكانت له انعكاساته بشكل خاص على الأوضاع في اليمن وسوريا والعراق.

ولقد جمعت دول المجلس بين قواعد الاستقرار القديمة وبين الدروس الجديدة المستفادة، فأصبحت سياساتها الخارجية أكثر حذراً وحيطة. وعلى نحو خاص خلصت دول المجلس إلى أن الركون إلى عوامل من خارج المجلس أمر غير مأمون، وأن الرهان الأساسي في استقرار المجلس هو في وحدته وتضامن دوله، وليس في انحيازاتها لطوائف أو أنظمة أو أيديولوجيات قد ترهن روابط المجلس لمصلحة أطراف من خارج المجلس.

تجاوز تأثير فترة الاستقطابات على العلاقات مع القوى الإقليمية، التي اصطفّت بعضها بشكل متفاوت بين أطراف الأزمة، مع إعادة الانفتاح على سوريا، وكانت خطوة المملكة العربية السعودية لإبرام اتفاق لعودة العلاقات مع إيران برعاية صينية في مارس 2023م وما سبقه من عودة العلاقات مع العراق، من الخطوات المهمة نحو استقرار العلاقات الإقليمية.

وهكذا أكملت دول المجلس دوائر أمنية مختلفة حول ذاتها، وازنت بها علاقاتها الإقليمية. لذلك فإنه في ذروة الأزمة بين إيران وإسرائيل والهجمات العسكرية المتبادلة بين الجانبين عام 2024م، كانت دول المجلس مؤمنة بتوازن سياساتها الإقليمية

في اجتماعات مختلفة، وأكدت التزامها بمواصلة جهودها ضمن التحالف الدولي لمكافحة تنظيم (داعش)، ودعمها الجهود الدولية والإقليمية ضد كافة التنظيمات المتطرفة وتجييف منابع تمويلها⁽⁴⁷⁾. وما يزال هذا المسار يحتل الأولوية لدول المجلس. وفي 16 فبراير 2023م عقد مسؤولون من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس اجتماعاً في الرياض لمجموعة العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب أكدوا فيه على ضرورة تقليص خطر عودة ظهور تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، وضمان تحقيق حل عملي ومستدام لأولئك المتواجدين في المخيمات ومنشآت الاعتقال في شمال شرق سوريا⁽⁴⁸⁾. ويتضح اتّساق مواقف دول المجلس ومساعيها للتوفيق بين التزاماتها القومية والتزاماتها ناحية الأمن والاستقرار، فضلاً عن انضمام دولة خليجية هي مملكة البحرين لتحالف حارس الازدهار الذي أنشأته الولايات المتحدة عام 2023م؛ والذي استهدف حماية الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

وبشكل عام خرجت دول المجلس من حقبة التحوّلات العربية، بخبرات بالغة الأهمية، منها ما يلي:

إن وحدتها وازدهارها هما أساس قوتها واستقرارها، ووحدتها ليست في تطابق سياسات دولها، وإنما في إطار تفهّمها لأهمية التّنوّع وتوزيع الأدوار، دون

47 الأمين العام لمجلس التعاون يؤكد التزام المجلس بمواجهة تنظيم (داعش)، وكالة الأنباء السعودية (واس)، الرياض، 8 يونيو 2023. <https://www.spa.gov.sa>

48 بيان مشترك صادر عن مجموعة عمل الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخاصة بمكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، بيان صحفي، 17 فبراير 2023.

لكنها الآن تكتسب وضعية مختلفة مع تغيير سياساتها إزاء دول المجلس، وهو ما تُقصد به إيران بالأساس؛ حيث لم تمنع تحالفات دول المجلس التقليدية مع الولايات المتحدة - في ظل ذروة المواجهة الإسرائيلية الإيرانية - دول المجلس من السعي لبناء علاقات مع إيران، في ظل قراءة دول مجلس التعاون لمستجدات وتوجُّهات العقائد العسكرية بالإقليم.

ولقد وازنت دول المجلس سياساتها بميزان من ذهب خلال جولات المواجهات العسكرية بين إيران وإسرائيل في عام 2024م، حيث حافظت على أكبر قدر من توازناتها تجاه هذه المواجهات، ووضعت ذاتها في مساحة خاصة وسط الضغوط المتجاذبة، بتمسكها بمواقفها الثابتة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبعدم سماحها لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي في أي عدوان على إيران، وفي الوقت نفسه أدانت الهجوم الإسرائيلي على إيران، وبهذا عملت على نزع الذرائع لأية قوة لأجل استقطابها في مغامرات صراعية تضر بمصالحها. وضمن هذا السياق تقود المملكة العربية السعودية تحالفاً دولياً للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو نهج يجمع مختلف الدول الإسلامية بما فيها إيران. ويتفق هذا النهج مع المقررات الأممية وقرارات الشرعية الدولية والعربية، وتعمل المملكة على استقطاب إيران في مسار يؤسّس لمركزية الدولة الوطنية في المنطقة على حساب الجماعات والمليشيات ما دون الدولة، وهو نهج يصب في مصلحة الاستقرار الإقليمي، ويجتذب إيران إلى نهج الدولة الوطنية وليس دولة الوكلاء.

4-السياسات القارية ودعم التوازن والاستقرار العالمي: كان أحد أهم مستجدات سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في

وروابطها المستقرة مع مختلف الأطراف.⁽⁴⁹⁾ وما تلى ذلك من زيارة رئيس هيئة الأركان العامة السعودي لإيران في 10 نوفمبر 2024م «لبحث العلاقات الثنائية والعلاقات الدفاعية»، فضلاً عن دعوة الرئيس الإيراني صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وليّ العهد رئيس مجلس الوزراء في القمة العربية التي دعا فيها المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل باحترام سيادة إيران، وعدم الاعتداء على أراضيها. ومن جانبها تقترب مملكة البحرين من استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإيرانية، وكان لافتاً تصريح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه خلال اجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مايو 2024م «عن تطلع مملكة البحرين لتحسين علاقاتها مع إيران، وأنه لا يوجد سبب لتأجيل عودة العلاقات بين البلدين»، وما أعقب ذلك من لقاء وزيري خارجيتي البحرين وإيران في طهران في 23 يونيو 2024م على هامش اجتماع حوار التعاون الآسيوي، والاتفاق على إنشاء الآليات اللازمة لبدء العملية الدبلوماسية التي ستؤدي إلى استئناف العلاقات.

إرساء قواعد ومفاهيم جديدة لسياسات دعم الاستقرار والتوازن الإقليمي، وفق منظور أكثر تطوراً وانفتاحاً على التغييرات السريعة التي تفرضها التحديات، على نحو لا يجعل أية تحالفات جديدة مرهونة بالتحالفات التقليدية أو على حسابها، بل يمكن تعزيز التحالفات التقليدية عبر توظيف التحالفات الجديدة، مع دول جرى تسكينها لعقود كمصدر للأخطار والتهديدات،

49 مناورات بحرية سعودية إيرانية في بحر العرب، (المصري اليوم)، <https://www.almasryalyoum.com>

بالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة ، تحديات وفرصاً جديدة أمام الرؤية الخليجية للاستقرار الإقليمي؛ فبالنظر إلى معرفة دول المجلس وخبرتها بالرئيس (السابق/ الحالي) خلال فترة ولايته الأولى، فإن أكثر ما سينعكس هو شخصيته التي ستُضفي على السياسات الدولية ملامح خاصة. حيث لم يخرج عن السياسات المحافظة في فترته الأولى، وتجنّب خوض الحروب بكل السبل، وتجاوز مع أعداء الولايات المتحدة وخصومها (كوريا الشمالية والصين وروسيا)، ولم ينزلق إلى حرب مع إيران. وبالنظر إلى مواقفه خلال الحملة الانتخابية الراضية لحريّ أوكرانيا والشرق الأوسط، وهو الذي تعهّد بإنهاء وجّه اللوم لغريمه جوبايدن ومنافسته في الانتخابات الرئاسية الديمقراطية كامالا هاريس على تسببهما في الحروب، فإنه يمثل فرصة لتعزيز توجهات الرؤية الجديدة لدول المجلس. وبالطبع لن تكون فترة ترامب الثانية سهلة، في ضوء الفارق بين الوعود الانتخابية والتطبيق.

غير أن ما يعزز مواقف دول المجلس، أن بدء الفترة الثانية لترامب مختلفة عن الفترة الأولى؛ فمواقفها أكثر توحّداً، وأوضاع المنطقة ليست كما كانت عليه خلال فترة التحوّلات العربية منذ عام 2010م، وعلاوة على ذلك فدول المجلس قد تهيأت بعلاقاتها وشراكاتها الأمنية والعسكرية في مجالات الأمن التقليدي على الصعيد الإقليمي، ولم تستثن من ذلك إيران. كما أنها عززت وضعيتها في جوانب الأمن الجديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي، وممارسة الأدوار النوعية في الوساطات واستضافة المؤتمرات الدولية، وعقد الشراكات النوعية الجديدة، واحتضان ملتقيات الحوار الاستراتيجي في مختلف العواصم الخليجية، ومباشرة أدوار

تعزيز الاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي، هو الانفتاح على الدول الكبرى والتكتلات والقارات؛ فلقد كثّفت دول المجلس علاقاتها وحواراتها الاستراتيجية مع الدول الكبرى العالمية كالولايات المتحدة والصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن منطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا الوسطى، فاستضافت المملكة العربية السعودية قِمَمًا خليجية وعربية مع الولايات المتحدة والصين، كما استضافت قِمَمًا مع منطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا الوسطى. وكذلك انضمت الإمارات إلى منظمة (البريكس)، في الوقت نفسه لعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن أدوارهما في الوساطات في القضايا الدولية، على نحو ما اتّضح في وساطة البلدين المتكررة بين روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا لأجل الإفراج عن الأسرى وقضايا أخرى. ويثير الانتباه حضور السعودية والإمارات قمة مجموعة العشرين الكبرى وقمة (البريكس). وبينما تقع دول المجلس في قلب طريق الحرير الجديد فهي تقع أيضاً في قلب مشروع الممر الاقتصادي العالمي. وكل ذلك يرفع من أرسدة ومكانة منطقة الشرق الأوسط والخليج في السياسات الدولية، بالنموذج الذي تقدّمه كقوى استقرار وتوازن، وقوى للسلام والرخاء والازدهار وسط عالم مضطرب.

وبذلك وضعت دول المجلس نفسها في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين في محطةٍ وسط في السياسات الدولية، وبدأت تؤثر بقيمتها وسياساتها على الاستقرار بالإقليم والعالم. ويحيط السلوك السياسي لدول المجلس بأبعاد مختلفة في القضايا الإقليمية، بما يجعل المجلس حاضراً في كافة تلك القضايا.

أخيراً، يطرح فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب

الإغاثة والإعمار الإقليمية، وأدوار القوة الناعمة. وكل ذلك جعل المجلس ودُّولَه مظالم مثالية للأمن والحوار الإقليمي.

الخلاصة

وازنّت سياسات دول المجلس على مدى مسيرته منذ العام 1981م وحتى العام 2024م، بين متناقضات إقليمية كثيرة، بين إيران والعراق خلال حرب الثماني سنوات، وبين إيران والولايات المتحدة، ومؤخراً بين إيران وإسرائيل، كما واظنت مواقفها من حربي غزة/ لبنان منذ أكتوبر 2023م والحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022م، ومارست السياسات المنضبطة. ولقد مهّد مجلس التعاون بسياساته تلك الأرضية لكي يقود المنطقة نحو مؤسسة مبادرة لحوار استراتيجي إقليمي لأجل صفقة كبرى تعزز سياسات التوازن والاستقرار وتدفع المنطقة نحو السلام والرخاء.

وجوهر الفكرة هو أنه لن ينعم أحد في المنطقة بالسلام والأمن دون أن ينعم الكل بهما، لذلك من مصلحة الكل تقديم تنازلات في صفقة كل شيء؛ وهي ليست صفقة تطبيع فقط، أو سلام مقابل السلام، وإنما دولة فلسطينية مقابل التطبيع، وهو مسار يمكن لدول المجلس أن تشجع إيران/ بزيشكيان وإسرائيل - نتيها هو على السير فيه وتقديم تنازلات.

وقد مهدت سياسات دول المجلس إزاء الجانبين الأجواء خلال الفترة الماضية. وتصب هذه المبادرة في هدف تعزيز ودعم الاستقرار، وهو المصلحة الأساسية للمجلس كتجمع إقليمي، يسعى لخدمة مصلحة وطنية وجماعية وخدمة هدف أساسي هو بناء السلام، ذلك أن تجارة دول المجلس واقتصاده وأحوال شعوبه وأوضاعه السياسية تزدهر بالاستقرار وتهدد بالأزمات والمخاطر.

The Role of the Gulf Cooperation Council in Achieving Regional Balance and Stability

Dr. Moataz Mohamed Salama⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the role played by the Gulf Cooperation Council (GCC) since its establishment in 1980 in achieving regional balance and stability, based on three pillars: political, through policies of moderate political systems; economic, through ambitious development plans; and security, aimed at establishing a collective security mechanism through the formation and development of the Peninsula Shield Force. The study has concluded three main findings:

First: Despite the contradictions that characterized regional security developments from 1981 to 2024, as well as occasional conflicts of interest between some regional and international players in the region, the Arabian Gulf states pursued balanced policies and undertook various efforts to resolve these conflicts. These efforts included the GCC initiative toward Yemen in 2015, the Arab Peace Initiative in 1982, and other mediation efforts aimed at

defusing tensions.

Second: Despite the security threats faced by all Arab states in 2011 and the years that followed, the GCC was able to handle these transformations in a way that preserved the collective security of the Arabian Gulf states. At the same time, there were efforts to restore stability to conflict areas, recognizing the impact of these conflicts on the security of the Arabian Gulf, including the challenge of terrorism.

Third: There are lessons learned, or rather principles that have been reinforced among the Arabian Gulf states through their management of regional challenges since the establishment of the council until 2024. These include the GCC states' strength, which primarily lies in their prosperity; the success of regional security organizations, which depends on various factors, including resisting polarization; the establishment of new regional security concepts; and, finally, the importance and necessity of openness to global blocs with significant political and economic influence.

¹ Editor-in-Chief of the Arab Strategic Report, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt

2- رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

الثالثة: على الرغم من أهمية وتأثير تلك الرؤية على دول الخليج العربي والمستويين الإقليمي والدولي، إلا أنها تُواجه تحديات عدة منها ضرورة إيجاد أُطر مؤسسية للعمل والتعاون الإقليمي والعالمي بالنظر للتداخل بين مستويات الأمن المختلفة.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل مضمون وأبعاد رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي، التي أصدرها في 28 مارس 2024م، وانعكاساتها على المنظومة الأمنية الخليجية والإقليمية، وخاصة أنها المرة الأولى التي تصدر عن مجلس التعاون وثيقة رسمية بشأن الرؤية الخليجية الجماعية للأمن الإقليمي، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: إن الرؤية تعكس تطوراً مهماً في موقف مجلس التعاون في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، فجاءت جماعية وشاملة لمفهوم الأمن الإقليمي، بعناصره المستحدثة مثل الأمن البحري والأمن الغذائي والأمن البيئي، من خلال تكريس آلية العمل الجماعي وتعزيز وتنويع الشراكات الدولية وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية.

الثانية: إن إطلاق الرؤية جاء وسط مستجدات إقليمية ودولية مهمة حتمت ضرورة إيجاد موقف خليجي جماعي موحد ومنها تغيّر مفهوم الأمن الإقليمي ذاته، وزيادة وتيرة وعدد النزاعات، ودور وتأثير الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وتداعيات الحرب الأوكرانية.

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية/ الأردن.

أولاً: الظروف الإقليمية والدولية التي أُطلقت فيها الرؤية الخليجية

أعلن مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤيته للأمن الإقليمي في 29 مارس 2024م في ظل متغيرات إقليمية ودولية شكّلت أبرز أسباب إطلاق تلك الرؤية، وتتمثل في الآتي:

أ- تغيّر مفهوم الأمن الإقليمي

لم يعد مفهوم الأمن الإقليمي يقتصر على بعده التقليدي العسكري بمفهومه الدفاعي فقط، بل اتّسع ليشمل جوانب سياسية واقتصادية، مثل تنمية الموارد وتحقيق التكامل، وأمنية للحفاظ على «البقاء والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح الجمعية، ضد التهديدات الخارجية»¹⁽²⁾. في ظل تشابك النظام الدولي وسيولة القضايا العابرة للحدود. ونتيجة الثورة المعرفية والتكنولوجية الرّخمة بتطوراتها المتلاحقة؛ دخلت أبعاد أخرى جديدة إلى مفهومه مرتبطة بما أفرزته من عوامل مؤثرة في أمن دول الإقليم، مثل الفضاء الرقمي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ولكنها فرضت تحديات ومسؤوليات على مختلف الدول، لمعالجة التهديدات المصاحبة للتقدم العلمي الهائل.

وجاءت جائحة تحيّ كورونا لتضيف الأمن الصحي إلى مفهوم الأمن القومي للدول، أسوة بتداعيات الحرب الروسية/ الأوكرانية، الممتدة منذ 24 فبراير 2022م وحتى الآن التي أعادت تعريفه أيضاً لتضمن الأمن الغذائي، مما أعاد

الاعتبار للأمن الإنساني بمفهومه الشامل الذي يطال الأفراد والمجتمعات والدول معاً.

ولقد أدّت تلك المتغيرات إلى حدوث تحوّل في طبيعة التهديدات الأمنية الناجمة عنها والعبارة للحدود، وفي طريقة معالجتها للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ب- تزايد وتيرة وعدد النزاعات

بالإضافة إلى الحرب الروسية/ الأوكرانية بتداعياتها السلبية على أمن الشرق الأوسط؛ فإن البيئة الإقليمية ذاتها مضطربة، منذ أحداث السابع من أكتوبر عام 2023م وتفاقم تهديدات الملاحة وأمن الممرات البحرية العالمية، وأجواء التصعيد الإيراني/ الإسرائيلي، رغم تراجعهما عن سياسة حافة الهاوية إلا أن الخطر ما يزال قائماً، وسط أزمات مستمرة في سورية والعراق وليبيا والسودان. ومما يلاحظ دخول الطائرات المسيّرة كعنصر أساسي في الصراعات المسلحة، بفضل تعدّد استخداماتها وفعاليتها وقدرتها على توفير مزايا تكتيكية، عدا الدور الذي تؤديه، والأنظمة المضادة لها، في استراتيجيات الحفاظ على أمن الحدود في المنطقة.

وتترتب على الصراعات الإقليمية المسلحة تداعيات إنسانية، فضلاً عن تفشّي ظاهرة التطرف والإرهاب، وشروخ في العلاقات بين الدول، واستقطاب إقليمي ودولي مع انخراط قوى خارجية فيها، مما يؤثر سلباً على التفاعلات التعاونية ويُحدث خللاً في موازين القوى الإقليمية.

ج- الجماعات المسلحة العابرة للحدود

مع اختلاف مفهوم الصراع من حيث الأطراف

2 1 د. علي الدين هلال. (تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم). الأردن: منتدى الحوار العربي، 1986.

الممتدة بينهما منذ مارس 2018م، والتي طالت مواطن أخرى، مثل إعلان الولايات المتحدة في سبتمبر 2023م عن مشروع الطريق الجديد بين الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط، في مواجهة مبادرة (الحزام والطريق) الصينية لعام 2013م.

ومع انشغال روسيا بحربها مع أوكرانيا؛ والتي تُعبر، في نظر مراقبين، عن تنافس أميركي روسي للهيمنة على العالم، فإن الاتحاد الأوروبي لديه همومه الداخلية، مثل حرب روسيا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الداخلية والهجرة.

ثانياً: أسباب إصدار الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي

بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية التي صاحبت صدور الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي، فإن أسباباً أخرى مهمة دفعت لتلك الخطوة التاريخية، تتمثل في:

أولاً: حرص دول الخليج العربي على إصدار موقف موحد من التطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

وتمثل الرؤية التي أطلقها مجلس التعاون لأول مرة في تاريخه، تحدياً ملموساً لمواقفه التي كانت تنعكس، منذ تأسيسه عام 1981م في البيانات الختامية للمجلس الأعلى التي تُنشر عقب اجتماعات القادة السنوية والبيانات الصادرة عن المجلس الوزاري كل ثلاثة أشهر. وقد شاركت الدول الأعضاء الست في مناقشة الرؤية وصياغتها، منذ عام 2022م خلال فترة رئاسة المملكة العربية السعودية للمجلس، واستمر

المنخرطة فيه؛ لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، دخلت الجماعات المسلحة في إطاره مستندة إلى مرجعية عقائدية سياسية ودينية ورؤية معينة تجاه القضايا الإقليمية والدولية. وفي أغلب الأحيان تكون مدعومة، تمويلاً وسلاحاً وعتاداً، من قوى إقليمية أو أجنبية، أو أن تكون أذرعٌ موالية لها، بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة، ومنها مشروعات توسعية تخص الجهة الداعمة لها، فتلجأ للإخلال بأمن واستقرار الساحة المستهدفة، على غرار ما يحدث في ساحات العراق وسورية واليمن، والتي قد تمتد آثارها السلبية إلى البيئة الإقليمية. ويلاحظ هنا توظيف تلك الجماعات للتكنولوجيا المتقدمة، مثل الصواريخ والطائرات المسيّرة، في نمط تهديداتها الأمنية، أو عبر التهديدات السيبرانية، فضلاً عن تعمّدها المساس بالموارد الطبيعية والاقتصادية بهدف تكبيد الجهة المستهدفة خسائر فادحة، مثل بروز أزمة البحر الأحمر واستهداف حركة الملاحة العالمية.

د- متغيّرات دولية

يسود انطباع لدى دول منطقة الشرق الأوسط مفاده التغيّر النسبي في المكانة الشرق أوسطية للاستراتيجية الأميركية لصالح الالتفات نحو منطقة الباسيفيكي الآسيوية، في إطار التنافس العالمي، عبر محاولة اختراق الحديقة الخلفية لروسيا، الممتلئة في منطقة آسيا الوسطى، وتقييد سياسات الاتحاد الأوروبي واليابان، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، واحتواء نفوذ الصين المتصاعد والتحكّم في أحد أهم مصادر الطاقة تجاهها، على وقع منافسة أميركية صينية تكنولوجية محتدمة، تحت غطاء الحرب التجارية

وتعكس الرؤية الخليجية إدراك ممثلها لأهمية التعاون إقليمياً ودولياً، مع الشركاء المعنيين بنفس الهموم والهواجس الأمنية، والأطراف التي لديها تجارب مماثلة، من منطلق أن الأمن الإقليمي مسؤولية عالمية مشتركة، بما قد يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون المشترك.

ثالثاً: التهديدات وإعادة ترتيب الأولويات الأمنية

أدت التطورات الإقليمية المتلاحقة، لاسيما الحرب في غزة وأجواء التصعيد الإيراني/ الإسرائيلي التي تفاقمت لاحقاً، وأزمة البحر الأحمر وتهديد الملاحة البحرية العالمية، واستمرار سياسات إيران المهددة لأمن واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى سلسلة من الأحداث المقلقة على مدى السنوات الأخيرة، إلى إعادة تعريف وتقييم الاعتبارات الأمنية لدول مجلس التعاون وإعادة النظر في استراتيجياتها الجيوسياسية، وخاصة فيما يتعلق بحماية أمنها وحدودها، وسبل مواجهة التهديدات ضد المنظومة الأمنية الخليجية والإقليمية.

وقد شمل ذلك التحوّل تصور مفهوم الأمن الحدودي في دول الخليج العربي، والذي بدأت مظاهر تغيره في العام 2019م حين عدم وجود رد أمريكي حاسم تجاه الهجمات التي يشنها الحوثيون بالطائرات المسيّرة ضد الأراضي السعودية والإماراتية، ولم تجد دعماً أميركياً قوياً.

كما أن إقدام الحوثيين على تعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، وأجواء التصعيد الإيراني-الإسرائيلي التي تفاقمت لاحقاً وشكّلت مصدراً قلق خليجي، كشف عن الترابط الوثيق بين التهديدات الأمنية عبر الحدود، وأن الأمن الحدودي لم يعد يقتصر

العمل بها عام 2023م أثناء رئاسة سلطنة عُمان للمجلس، وتم تبنيها في 5 ديسمبر عام 2023م بعد تسلّم دولة قطر رئاسة المجلس⁽³⁾، فجاءت نتاج تراكمات تاريخية من الحوار والتنسيق، إلى حين اختيار التوقيت المناسب لإصدارها رسمياً.

وتعتمد الرؤية منظوراً خليجياً جماعياً للأمن الإقليمي، يعبر عن الإرادة المشتركة لدول مجلس التعاون في مواجهة التحديات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها في القضايا الإقليمية والهموم المشتركة، بما يمثل أرضية قوية وظهيراً حامياً لأيّ تحرّك على المستويين الإقليمي والدولي، ويصد المحاولات التي ظهرت خلال الفترة الماضية من قبل جهات خارجية بوضع رؤية لأمن الخليج العربي، ولكنها غالباً ما تجاوزت الدور المركزي لمجلس التعاون، وقللت من وزن الإمكانيات الذاتية لدوله في الحفاظ على الأمن الإقليمي⁽⁴⁾.

ثانياً: تنطلق الرؤية من مركزية منظومة مجلس التعاون لأيّ إطار للأمن الإقليمي، باعتباره جزءاً منه ويتفاعل معه، تأثراً وتأثيراً. ومن هنا قدمت الرؤية الخليجية مفهوماً شاملاً للأمن الإقليمي وجامعاً لكل مكوناته وجوانبه، مثل الأمن التقليدي والأمن السيبراني والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن البيئي، بدون أن تُغفل الجوانب التكنولوجية والمسائل التقنية المتقدمة التي باتت تلعب دوراً حيوياً مؤثراً، لكن له بُعد سلمي أيضاً، بما يفرض معالجة جماعية مغايرة لتهديداته الأمنية.

3 (رؤية دول الخليج الأمنية.. جدول مفصل بالتهديدات والتحديات). البلاد برس. 2024/3/31. <https://www.albiladpress.com>

4 3 (رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي) تُنشر لأول مرة. جريدة (الشرق الأوسط) السعودية. 2024/3/30. <https://aawsat.com>

الإقليمي عدداً من الركائز الأساسية، أهمها:

أولاً: الإرث التاريخي والثقافي المشترك بين دول مجلس التعاون، والإمكانيات الذاتية، والرؤية السياسية الواحدة واتفاقيات الأمن الجماعي المشتركة، والقوة الاقتصادية المؤثرة على مستوى العالم.

ثانياً: تنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية، والذي يعد ركناً أساسياً للتعاون بين دول الخليج العربي، وعاملاً مهماً لرسم سياستها الخارجية الموحدة تجاه أهم التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي.

ثالثاً: التكامل الأمني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى المستوى الإقليمي، من منطلق أن الأمن مسؤولية مشتركة.

رابعاً: دعم دول الجوار سياسياً واقتصادياً، وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات.

خامساً: المشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

ب- الإطار المرجعي للرؤية

استندت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي إلى إطار مرجعي يمثل أبرز مبادئ عملها، وتتمثل في⁽⁵⁾:

1- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5 «معالي الأمين العام لمجلس التعاون يطلق رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي». موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون.

[/https://gcc-sg.or.2024/3/29](https://gcc-sg.or.2024/3/29)

وأيضاً: «رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي». الموقع العربي للدفاع والتسليح. 2024/3/29 <https://defense-arab.com>

على تأمين الحدود البرية الذي لم يُعد كافياً لحماية الدولة من التهديدات المحتملة، فالأمن القومي يتطلب اتخاذ تدابير إضافية تشمل أيضاً حماية المجال الجوي والطرق التجارية والمناطق البحرية والشبكة السيبرانية وإقامة ترتيبات دفاعية عابرة للحدود. وقد شكّلت تلك التطورات دافعاً لدول الخليج العربي بضرورة تنويع شراكاتها الدولية، بالتوازي مع تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وذلك عبر الدخول في شراكات أمنية جديدة مع الصين، وتعزيز العلاقات مع روسيا والتكتلات الإقليمية، إلى جانب تكثيف جهود تعزيز قدراتها العسكرية وبُنيتها التحتية الدفاعية، من خلال عقد الاتفاقيات وإقامة شراكات مع تكتلات دفاعية كبرى، والاستثمار في الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا العسكرية والطائرات المسيّرة، وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية، بما في ذلك أنظمة مراقبة الحدود والتقنيات المرتبطة بالطائرات المسيّرة والأمن السيبراني، من أجل تعزيز قدراتها المحلية على تصنيع الأسلحة¹.

ثالثاً: الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي: المضمون والأبعاد

أعلن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن رؤيته للأمن الإقليمي، خلال حفل أقيم في مقر الأمانة العامة للمجلس بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في الثامن والعشرين من مارس 2024م، بحضور مسؤولين وخبراء من دول المجلس ودول ومنظمات إقليمية ودولية.

أ- مرتكزات الرؤية

تضمّنت رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن

2- مبدأ الأمن الجماعي والمصير المشترك ووحدة الهدف بين دول المجلس، وأن أمن دُوله كلٌّ لا يتجزأ، طبقاً لاتفاقية الدفاع المشترك التي أُقرت عام 2000م.

3- رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، التي أقرّها المجلس الأعلى لمجلس التعاون في ديسمبر 2015م، وحدّدت أطر تعزيز التكامل بين دول المجلس، وأولويات العمل الخليجي المشترك، عبر منظومة خليجية شاملة وراسخة تتسم بالفاعلية والكفاءة، وتسهم في الحفاظ على الاستقرار والسّلم الإقليمي والعالمي، وتعزيز المكانة الدولية للمجلس، وبناء القدرات الذاتية لدُوله في مختلف المجالات، وإنجاز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية التي تعود بالنفع على مواطني دول الخليج العربي وعلى المنطقة⁽⁶⁾. وقد نص البيان الختامي للقمّة الخليجية المنعقدة بدولة قطر في الخامس من ديسمبر 2023م، على أهمية الإسراع في تنفيذ كل بنودها، سبيلاً لتحقيق طموح الوحدة الخليجية⁽⁷⁾.

4- ميثاق جامعة الدول العربية.

5- ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

6- ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول، وتقوم على مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية.

6 قمم الخليج.. وحدة المواقف وتوافق الرؤى». جريدة (الرياض) السعودية. 2024/12/1. <https://www.alriyadh.com>

7 رؤية دول الخليج الأمنية.. جدول مفصل بالتهديدات والتحديات». مرجع سابق.

7- مبادئ حُسن الجوار والاحترام المتبادل ورفض اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، وحل النزاعات والخلافات بالمفاوضات والحوار والطرق الدبلوماسية، لتحقيق أمن المنطقة واستقرارها.

ج- مضمون الرؤية

تمثلت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي في 15 بنداً⁽⁸⁾، جاءت على النحو الآتي:

أولاً : البناء على جهود دول المجلس في حل الخلافات عبر المفاوضات وبالطرق الدبلوماسية والحوار وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها.

ثانياً: تكثيف الجهود للاستمرار في القيام بدور ريادي فاعل لتجنب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الأزمات الإقليمية وبذل المساعي الحميدة ودعم جهود الوساطة، والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمحافظة على سيادة ووحدة وأمن دول المنطقة، والتصدي للتدخّلات الخارجية.

الفرص الواعدة: يسهم هذان البندان في دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتعزيز آفاق السلام والتنمية المستدامة وضمان البيئة الإقليمية المواتية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية الحيوية، بما يعود بالفائدة على دول المنطقة وتقدمها وازدهار شعوبها. ومن خلال تأسيس منصات جديدة للوساطة واعتماد منهجية حل الخلافات والأزمات الإقليمية بالحوار والمفاوضات والطرق الدبلوماسية، وتجنّب ومنع تفاقمها أو اتّساع نطاقها لحد الانجرار للحرب، فإن ذلك يسهم

8 مجلس التعاون الخليجي يكشف عن رؤيته للأمن الإقليمي». جريدة (الشرق الأوسط) السعودية. 2024/3/29. <https://aawsat.com>

والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن مساعي توسيع نفوذها في الساحات العربية، وخاصة سوريا والعراق ولبنان واليمن، والمصاحبة لأنشطة انتشار الصواريخ والطائرات المسيّرة.

ورغم الاتفاق الذي تم توقيعه بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة صينية بكيين في العاشر من مارس 2023م؛ لإستئناف العلاقات الثنائية، إلا أن التوصل إلى علاقات طبيعية ربما يحتاج وقتاً.

4- غياب الإطار الأمني الجماعي القادر على حل الخلافات وضبطها، مما يؤدي لأن يكون النظام الإقليمي، في الغالب، مهياً لظهور النزاعات البينية ومهدداً بالاختراق الخارجي وظهور المحاور والتحالفات، فيما تعدّ الأدوات العسكرية مرشحة لاستخدامها في الصراع، والتي إذا ما اشتدت جذتها فقد تعرّض النظام إلى خطر التَفكُّك، أو انفراط الأنماط التعاونية القائمة أو تلك قيد النفاذ.

وبقدر ما يشكل ذلك ميزة إضافية للرؤية الخليجية باعتبارها بادرة سبّاقة لمعالجة الفراغ التعاوني الأمني بشكل جمعي، إلا أنه قد يعد في الوقت نفسه، تحدياً أمام آليات تنفيذها إذا لم توجد البيئة الإقليمية المشجّعة لها.

آليات العمل

1- إن الحلول العسكرية للصراعات المستمرة ليست مستدامة، مما يتوجب انتهاز المسارات السياسية، من خلال تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لحل النزاعات بالحوار والمفاوضات والطرق الدبلوماسية، وضمان عدم استخدام القوة أو التهديد بها لتجنيب المنطقة الحروب والحفاظ على مسيرة التنمية، عبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل مدعوماً بتعزيز قيم الحوار

بشكل فاعل في الجهود المبذولة لتحقيق الأمن العربي الشامل، ويشكل الوسيلة الناجعة لتجنيب المنطقة الفوضى الأمنية عند الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واحترام سيادة وأمن دول المنطقة، والتصدي للتدخلات الخارجية في دول الإقليم.

التحديات

1- إن استمرار الخلافات والنزاعات والاحتمال الدائم بوقوع الحرب وضعف التماسك الداخلي والإقليمي واختلال موازين القوى بين دول الإقليم، تؤدي إلى غلبة الميل نحو التنافس والصراع، وبالتالي نشوء حالة من عدم الاستقرار الطارئة لأيّ تحرّك وتعاون جماعي، على غرار الأزمات المستمرة في العراق وسوريا واليمن ولبنان، والصراعات في السودان، وأجواء التصعيد الإيراني/ الإسرائيلي، والحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة.

2- استمرار بعض النزاعات التاريخية التي ما تزال حاضرة حول المياه والحدود، والمناطق والآبار النفطية، فضلاً عن نزاعات بشأن السيادة، بين إيران والعراق، وبين إيران وبين عدد من دول مجلس التعاون، وكذلك بين العراق والكويت.

3- السلوك الإيراني المهدّد للأمن الإقليمي، إذ لطالما أبدت دول الخليج العربي مخاوفها الأمنية مما تمثله إيران من تهديدات تتمحور حول نزعتها للسيطرة على الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على المضائق البحرية التي تتحكم بالملاحة البحرية في المنطقة، وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، وتمسّكها باحتلال ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (طنّب الكبرى، طنّب الصغرى، أبو موسى) منذ عام 1971م، وافتعالها لأزمة حقل الدُرّة مع الكويت

والاحترام المتبادل والسلام المشتركة⁹.

2- الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة باحترام سيادة الدول وعدم التَّدخُّل في شؤونها الداخلية، لدعم الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

3- تفعيل العمل الجماعي في إطار جامعة الدول العربية، وعبر آلياتها التنفيذية، لتسوية الخلافات وحلها بالحوار والمفاوضات والطرق الدبلوماسية.

4- البناء على جهود دول الخليج العربي في تسوية الخلافات سلمياً؛ مثل تعزيز علاقاتها مع العراق وحلِّه على الالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار عام 1993م بشأن احترام سيادة الكويت، وحول ترسيم الحدود الكويتية - العراقية البرية والبحرية بينهما، لاسيما قضية الممر الملاحي في (خور عبدالله)، وهي اتفاقية دولية تمت المصادقة عليها في بغداد عام 2012م لتنظيم الملاحة البحرية بين البلدين، إلى جانب الدعوة الخليجية المستمرة لإيران بالالتزام بالقوانين والمعايير الدولية ومبادئ حُسن الجوار واحترام سيادة الدول والحل السلمي للجزر الإماراتية المحتلة من جانبها، أو اللجوء للتحكيم الدولي، عدا دعم الاستقرار في اليمن من خلال المشاورات اليمنية - اليمنية والوساطة لتحقيق وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدات الإغاثية للشعب اليمني¹⁰، مما يعكس التزام مجلس التعاون

لدول الخليج العربية بالمفاوضات السلمية وحل النزاعات الإقليمية، ويعزز دوره كقوة استقرار في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: دعم جهود تفعيل مبادرة السلام العربية والجهود الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقيّة الأراضي العربية المحتلة والانسحاب لحدود 4 يونيو 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، والوقف الفوري لمحاولات التغيير الديموغرافي وطمس الهوية العربية وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستمرار ممارسة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف حاسمة، والتحذير من أن استمرار انسداد آفاق الحل يعد عاملاً أساسياً لزعة الاستقرار في المنطقة ومُسَوِّغاً لنشر التطرف والكراهية والعنف إقليمياً ودولياً.

الفرص الواعدة: ينطلق هذا البند من موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثابت تجاه مركزية القضية الفلسطينية، طبقاً لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت العربية عام 2002م، بهدف دعم حقوق الشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي العربية المحتلة وإحلال الأمن والسلام في المنطقة، وسد المنافذ أمام التطرف والعنف، والاستفادة من الفرص التنموية المنشودة إقليمياً ودولياً. كما يحظى حل الدولتين بإجماع المجتمع الدولي، انطلاقاً من أن الأمن والاستقرار لن يتحققا في المنطقة بدون إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

9 أشرف محمد كشك. (حوار المنامة الأمني العشرون: استراتيجيات دولية وتحولات إقليمية). مجلة (آراء الخليج). العدد 205. يناير 2025، ص8.

10 أمين عام مجلس التعاون الخليجي: دول المجلس تولي أهمية قصوى للتعاون مع روسيا. روسيا اليوم. 2024/9/9. <https://arabic.rt.com>

التحديات

والشامل في الشرق الأوسط¹¹⁽¹¹⁾.

4- تكثيف جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستويين الإقليمي والدولي، لتفعيل المبادرات السلمية التي أطلقتها؛ وعلى نحو خاص المبادرة التي أعلن عنها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين المعظم حفظه الله ورعاه خلال رئاسة القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين المنعقدة بمملكة البحرين في السادس عشر من مايو 2024م، لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والأمن ذات السيادة، ودعم جهود الاعتراف بالدولة الفلسطينية على المستوى الدولي، وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة¹²⁽¹²⁾، وتعد محور جهود اللجنة الوزارية برئاسة المملكة العربية السعودية، التي شكلتها القمة العربية والإسلامية المشتركة الاستثنائية التي عقدت بمدينة الرياض في 11 نوفمبر عام 2023م.

رابعاً: دعم الجهود الدولية والإقليمية للمحافظة على منظومة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

خامساً: دعم ضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقيات الدولية والالتزام بمعايير الأمان النووي والسلامة النووية، والاستعداد للتعاون والتعامل

يشكل الرّفُض الإسرائيلي لإنهاء الاحتلال والانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو 1967م وإزالة المستوطنات وتقسيم القدس وعودة اللاجئين، ورفُض تنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، التحدي الأكبر للجهود العربية والإسلامية والدولية المطالبة بحل الدولتين. ومن شأن استمرار الموقف الإسرائيلي المناهض لإحلال السلام في المنطقة، واستمرار حربه ضد قطاع غزة، والتي جوبهت بإدانات خليجية وعربية وإقليمية ودولية واسعة ومطالبات بوقفها، أن يمثل تحدياً لهدف تعزيز الأمن الإقليمي التي تتضمنها الرؤية الخليجية.

آليات العمل

1- تنشيط الضغوط الإقليمية والدولية على الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ المبادرة العربية للسلام وحل الدولتين، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

2- حشد الجهود الإقليمية والدولية ضد الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، والتّصديّ لمحاولات تهجير القسري، بما ينتقص من حقوقه الوطنية المشروعة، ويمس أمن المنطقة.

3- البناء على جهود المملكة العربية السعودية التي استضافت في الثلاثين من أكتوبر عام 2024م، أعمال الاجتماع الأول للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين الذي أطلقته، ويضم دولاً عربية وإسلامية وأوروبية، بهدف ممارسة الضغط من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، وتقديم جدول زمني محدّد لذلك على طريق السلام الدائم

11 (الأردن يشارك باجتماع لمتابعة التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين). موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية.

<https://www.mfa.gov.jo>. 2024/10/30

12 البيان الصادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 161. وكالة أنباء البحرين. 2024/9/9. <https://www.bna.bh>

بشكل جدي وفاعل مع دول الجوار الإقليمي لتعزيز الأمن والأمان النوويين.

الفرص الواعدة: إن وجود نظام فاعل للحد من انتشار الأسلحة النووية وامتنال أعضائه للقوانين ذات الصلة، يضع نهاية دائمة لإمكانية نشوب صراع نووي في المنطقة أو التهديد به، ويتيح تعاوناً أكبر في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بوصفه حقاً سيادياً للدول في دعم تنميتها ونيل فوائد التكنولوجيا النووية السلمية، ويعطي ضماناً إضافياً للمجتمع العالمي بالنوايا النووية السلمية لدول المنطقة، ويعزز الأمن الإقليمي المشترك ويتيح المجال لدوله للدخول في حوار مباشر بشأن الترتيبات التي يمكن أن تلي متطلباتها الأمنية، مثلما يساعد في توحيد الجهود نحو الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتركيز الطاقات والجهود نحو مشروعات تنمية تسهم في تقدم وازدهار الشعوب.

التحديات

1- عدم انضمام جميع دول الإقليم لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 5 مارس عام 1970م، وبالتالي ليس متوقعاً منها الالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار.

2- مع تضارب المصالح والتحالفات في منطقة الشرق الأوسط، فإن احتدام سباق التسلح النووي قد يكون كارثياً، إذ سيتسبب في إحداث تداعيات أمنية عالمية خطيرة وبعباقب اقتصادية وخيمة. ومن شأن ذلك الاصطدام بالرؤية الخليجية لتعزيز الأمن الإقليمي، وتقويض الجهود التي تبذلها دول الخليج العربي لتقليص اعتمادها على النفط والغاز، إذ قد تتم إعادة توجيه

الأموال المخصصة لمشروعات التنمية المستدامة نحو تطوير التقنيات النووية، بالإضافة إلى إحباط أية جهود لتنشيط مفاوضات فيينا بين إيران ومجموعة دول 1+5 لعام 2021م، لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2025م، بما يفاقم التهديدات الإيرانية ضد المنظومة الأمنية الخليجية ويُخلُّ بأمن واستقرار المنطقة.

3- لطالما أبدى مجلس التعاون قلقه من تطورات الملف النووي الإيراني، ودأب على تأكيد أهمية التزام إيران بعدم تجاوز نسب تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية، وضرورة الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية¹³.

آليات العمل

1- مطالبة الدول الإقليمية بالانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار.

2- تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حلول للآزمات الإقليمية وتجنب دخول المنطقة في صراعات التسلح النووي.

3- الإسراع نحو التوصل إلى تفاهات بناءة بين إيران والدول المعنية حول الملف النووي الإيراني من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

4- البناء على موقف دول الخليج العربي من الاستعداد للتعاون بشكل فاعل مع الملف النووي الإيراني، والمشاركة في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية

13 مباركة خليجية لرؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي. جريدة (الرياض) السعودية. 2024/6/9.

<https://www.alriyadh.com>

والمستلزمات الطبية، مثلما يعزز شراكات دول الإقليم مع البيئة الدولية ويوسّع آفاق التعاملات والتبادلات التجارية الإقليمية معها.

التحديات

1- استمرار أزمة البحر الأحمر بدون أفق سياسي قريب؛ فمع استغراق مدة تحويل مسار السفن لأسبوعين إضافيين، فإن تعطيل التدفق الحر للموارد الهيدروكربونية على المدى الطويل يُخلف تحديات لأسواق الطاقة العالمية وللتجارة الدولية، والذي ستتأثر به اقتصادات دول الخليج العربي لاعتمادها الكبير على عائدات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل الوطني، ولانخراطها في مشروعات إقليمية كبرى تهدف إلى إنشاء ممرات اقتصادية تعتمد غالباً على الشحن بالسفن، وبالتالي فإن غياب نقل آمن واستقرار أمني إقليمي يجعل من التصدير أمراً صعباً.

2- استهداف ناقلات النفط العابرة لمياه الخليج العربي؛ وما ينجم عنه من تأثير في أسعار النفط العالمية. وتسعى إيران من خلال جماعة الحوثيين للسيطرة على مضيق باب المندب، والسيطرة على منافذ تجارة النفط الدولية، عبر شنّ الهجمات ضد ناقلات النفط في المضيق عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو ما يمكّنها من اللجوء إلى أو التهديد بعرقلة الملاحة في الممرات المائية.

3- تهديد أمن الملاحة البحرية للممرات المائية في منطقة الخليج العربي؛ وهذا يشمل التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي أو عرقلة حركة الملاحة فيه، مما سيخل بالسوق العالمية، ويشكل كارثة اقتصادية وغذائية عالمية، ويهدد أمن المنطقة، فالمرمائي يعد شرياناً نفطياً عالمياً، حيث يمر عبره حوالي 40% من الإنتاج

الخاصة به، على أن تشمل أيضاً كافة القضايا والشواغل الأمنية لدولها، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والكروز والطائرات المسيّرة، وسلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية، بما يُسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي⁽¹⁴⁾.

5- من منطلق حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ تبرز هنا أهمية أخذ خطوة خليجية جماعية لتأسيس برنامج نووي سلمي لتطوير مجال المعرفة بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وقد كانت هناك تحركات سعودية، نحو إبرام اتفاقات نووية مع عدد من الدول، في إطار تبني الحكومة السعودية سياسة وطنية لبرنامج نووي سلمي.

سادساً: تعزيز القدرات الذاتية وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية ودعم آليات التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مفهوم ربط المصالح الاستراتيجية في سبيل الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية والتصدي للأنشطة التي تهدد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ومكافحة عمليات التهريب بأنواعها ومساراتها، وضمان تنسيق الجهود الإقليمية والدولية.

الفرص الواعدة: تحظى قضايا أمن وحرية الملاحة البحرية باهتمام دولي وإقليمي كبير في ظل زيادة اعتماد التجارة العالمية على النقل عبر البحار. ومن هنا تأتي أهمية تركيز الرؤية الخليجية على تلك القضية الحيوية، لأن الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية في المنطقة يشكل عنصراً مهماً في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وضمان سيولة حركة التجارة الدولية وإمدادات الطاقة والغذاء

2020م، ومقره المملكة العربية السعودية¹⁶، لحماية الأمن البحري وتطوير التعاون والتنسيق المشترك.

3- أهمية مشاركة دول الخليج العربي الفاعلة في التحالف العسكري البحري لأمن وحماية الملاحة البحرية في الخليج العربي الذي تأسس في 7 نوفمبر عام 2019م بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف الحفاظ على حرية الملاحة وأمن الممرات المائية في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، وضمان التدفق الحر للتجارة.

4- استمرار جهود دول الخليج العربي، عبر تحالف دعم الشرعية، في تقويض مساعي النفوذ الإيرانية في اليمن، والتضييق على الحوثيين في مضيق هرمز الاستراتيجي، مع مساعي تفويت الفرصة أمام محاولات الإيرانية على مضيق باب المندب.

5- تبني استراتيجية تكاملية على مستوى التخطيط والجوانب الإجرائية، لتعزيز القدرات البحرية الخليجية، وتوظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في خطة تطويرها، وتنظيم التدريبات الدورية والدورات الأكاديمية ذات الصلة. وتأتي هنا أهمية خطوة المملكة العربية السعودية بتحديث أسطولها العسكري البحري، في سياق خطة استراتيجية لتعزيز قدراتها الدفاعية وجاهزيتها في مواجهة تهديدات الأمن البحري.

6- تعزيز التعاون الخليجي مع النطاقيين الإقليميين والدولي في مجالات عقد الاجتماعات وإبرام الاتفاقيات والشراكات وتنظيم المناورات البحرية المشتركة، بما يسهم في تطوير علاقات التعاون

العالمي النفط، ونحو 80% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي نحو الأسواق الآسيوية، فيما يشكل معبراً حيوياً لنقل نحو 22% من السلع والبضائع التجارية الأساسية في العالم، منها المستوردة لدول الخليج العربي، فضلاً عن اعتماد الواردات النفطية والغازية الكبيرة لدول العالم، متضمنة تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، على المرور الآمن للناقلات منه¹⁵ (15).

4- إن لاستهداف السفن التجارية وناقلات النفط، سواء أثناء الحروب أو نتيجة القصف الجوي أو أعمال التخريب المتعمدة، تداعيات بيئية وإنسانية واقتصادية فادحة، نتيجة الأعطاب التي تطلها.

5- إن التهديد الأمني للملاحة البحرية يضحي أكثر تعقيداً نظراً لتوسع نطاق المجال البحري وصعوبة السيطرة عليه وضبطه، وامتلاك الجماعات الإرهابية وتلك المنفذة للهجمات أسلحة متطورة مقارنة بالسابق، في استهداف السفن التجارية وناقلات النفط أو تنفيذ عمليات القرصنة.

آليات العمل

1- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لضمان الالتزام بالقوانين الدولية التي تنص على أمن وحرية الملاحة البحرية في المضائق، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، وضرورة عدم انتهاكها.

2- البناء على جهود مجلس الدول العربية والأفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي تأسس بمبادرة سعودية في 6 يناير عام

16 تأسيس مجلس للدول المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن. جريدة (الشرق الأوسط) السعودية، 2020/1/7. <https://aawsat.com>

15 إيران تترك للحرس الثوري الإيراني قرار غلق مضيق هرمز. موقع ميدل إيست أونلاين الإخباري. 2019/4/24. <https://www.alittihad.ae>

والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والاطلاع على تجارب الدول المماثلة.

سابعاً: تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره، وحث بقية الأطراف الإقليمية والدولية باعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي لا يرتبط بعقيدة أو شعب أو عرق، واتباع النهج المبني على التعايش والاحترام المتبادل مع دول العالم.

ثامناً: العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة تمويله والمشاركة مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية في تطوير المنظومات التشريعية والممارسات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

تاسعاً: المطالبة بتجريم جميع الجماعات التي تقوم بأعمال إرهابية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو الدينية أو ارتباطها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم الميليشيات الإرهابية والجماعات الطائفية وتمويلها وتسليحها، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وتكثيف العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع وصول الأسلحة والذخائر وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وأنظمة الطائرات المسيّرة إلى الجماعات من غير الدول، وتقوية الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة منتهكي القرارات الأممية ذات العلاقة.

الفرص الواعدة: ترتبط تلك البنود الثلاثة ببعضها، وهي تضع أساس المشكلة ومنهجية حلها في الوقت نفسه. فلاشك أن مكافحة الإرهاب والتطرف يعدّ مطلباً إقليمياً ودولياً ومسعى مشتركاً؛ لضمان استتباب الأمن والاستقرار، والحفاظ على مقدرات الدول وتنميتها، وصيانة

الأمن والسّلم المجتمعي. ومن شأن توفّر الإجماع الإقليمي والدولي على ضرورة التصدي للإرهاب واجتثاثه أن يدعم التعاون والتنسيق المشترك لوضع الآليات النافذة بهذا الخصوص ومتابعتها.

التحديات

1- استمرار قوى إقليمية وأجنبية في دعم وتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ورفدها بالسلح والتقنيات التكنولوجية لتوظيفها في أعمالها التخريبية، وعدم الانخراط في أي جهد دولي وإقليمي للتصدي لها، ومحاولة تعطيله أو إحباطه، بما يشكّل تحدياً أمام مساعي محاربتها، ويعرقل أية آليات وإجراءات يتم اتخاذها في هذا الخصوص.

2- رغم تحجيم تنظيم القاعدة في اليمن ومناطق أخرى بالشرق الأوسط، والجهود الإقليمية والدولية في إطار التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لعام 2014م، والتنظيمات الإرهابية الأخرى، ضمن الساحتين العراقية والسورية، ودخره جغرافياً من آخر معاقلة الإرهابية في بلدة الباغوز السورية في 23 مارس عام 2019م، ولكنه ما يزال يَنشَط في جيوه الإرهابية المتناثرة ضمن المنطقة.

3- تأخذ التحديات بُعداً آخر مع التهديدات الإرهابية غير المنظورة، مثل (الذئاب المنفردة) التي تقف وراء الكثير من عمليات التخريب وقتل المدنيين وتدمير منشآت الدولة، إزاء صعوبة رصدّها أو ملاحقتها أمنياً. ويتصل ذلك بتحدي الخلايا النائمة التي تستقطب هذا النوع من الأفراد الذي يعيش حالة اغتراب عن محيطه المجتمعي ونقمة عليه، لتنفيذ عمليات إرهابية محلية أو عابرة للحدود.

الأوسط، التي تهدد الأمن القومي العربي وتزعزع الاستقرار في المنطقة، وتعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ولاسيما تنظيم داعش.

4- تضافر الجهود الإقليمية والدولية لترسيخ مبادئ الحوار والاحترام وتعزيز قيم التسامح والتعايش بين الشعوب والثقافات، والتصدي لمظاهر الكراهية والتعصب وتشويه صورة الأديان، لما لها من أثر سلبي على السلم الاجتماعي واستدامة الأمن والسلام الدوليين، وتشجيع تفشي النزاعات وتصعيدها.

5- تعزيز جهود حملة (نداء كرايستشيرش The Christchurch Call) لمكافحة التطرف الإلكتروني، التي انطلقت عام 2019م وتضم نحو 50 دولة وشركات تكنولوجيا، لبحث سبل وقف انتشار التطرف العنيف عبر الإنترنت، ومواجهة استخدامه من جانب التنظيمات الإرهابية.

6- البناء على مؤتمر (دوشاني لمكافحة الإرهاب وتمويله The Dushanbe Process Conference)، الذي انطلق في طاجيكستان عام 1918م، واستضافته دولة الكويت في 5 نوفمبر عام 2024م وعُقد تحت شعار (تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود)، ومثل منصة حوارية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات بشأن أمن الحدود في سياق مكافحة الإرهاب وتمويله، وبخسب سبل مواجهة التهديدات الناشئة عنه.

عاشراً: رفع مستوى الأمن السيبراني من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية، وتعزيز الخطط الاستراتيجية واتخاذ خطوات فاعلة لرفع مستوى الوعي لمواجهة التهديدات السيبرانية، وتشكيل شراكات استراتيجية مع عدد من الأطراف

4- صعوبة ضبط نشاط التنظيمات الإرهابية عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تستخدمها لبث أفكارها المتطرفة وتجنيد الأفراد ولاسيما الشباب منهم، إما بهدف تنفيذ العمليات الإرهابية، أو لإيجاد مجتمع قائم على مبادئ أيديولوجية متزمتة وصارمة وفق تصوراتها. وفي كلهما تهديد للسلم الاجتماعي. ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تدخل في نطاق توظيفها أيضاً، فإن التهديدات الأمنية تصبح أكبر.

5- تترتب على الإرهاب والتطرف أثار مدمرة للأمن الوطني المجتمعي والأمن الإقليمي والدولي. إذ يتسبب في تهديد السلم والاستقرار ووحدة المجتمعات وتماسكها، ونشر مناخات الذعر وفقدان الأمن، وتراجع معدلات النمو والتنمية عند العزوف عن الاستثمار الداخلي والخارجي وارتفاع الكلفة المالية لإجراءات مكافحة الإرهاب، وتقويض قيم السلام والحوار والتسامح والتعدد، وبالتالي نماء ورفاه الأفراد والمجتمعات.

آليات العمل

1- تكثيف جهود التعاون الأمني الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف، عبر التفاهات الأمنية المشتركة، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب الكوادر الأمنية.

2- تجريم تمويل الإرهاب، واستمرار حظر التنظيمات المتطرفة دولياً، بما يُسهّل عمليات محاصرة أنشطتها وروافد دعمها، من كيانات وشركات وأفراد، وفرض العقوبات عليها، وتجفيف منابعها ومصادر تمويلها.

3- إدانة استمرار الدّعم الأجنبي للجماعات الإرهابية والميليشيات المتطرفة في منطقة الشرق

الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن السيبراني.

الفرص الواعدة: يشكّل هدف حماية البرمجيات وأجهزة الحاسوب والشبكات، عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجادة لمواجهة التهديدات والاختراقات السيبرانية وما تنتج عنها من أخطار وتدايعات سلبية على أمن واستقرار العالم، مطلباً إقليمياً ودولياً ومحلّ توافقٍ جمعي. بحيث تواكب الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي التطورات المتسارعة في التهديدات التكنولوجية، إذ نصت بشكل مباشر على أن تعمل كمظلة وإطار للتعاون والتنسيق المشترك في مواجهة الجرائم الإلكترونية، على أن تمتد لتشمل تكثيف الجهود مع الأطراف الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن السيبراني.

التحديات

1- إن الاختراقات السيبرانية أصبحت من أهم التهديدات العابرة للحدود، وبذلك فإن تحدياتها ليست مقتصرة على دولة أو منطقة دون غيرها، فضلاً عن كونها تهديدات نوعية غير تقليدية، ليس من السهل ضبطها ومعالجتها.

2- غياب التنسيق والعمل الجماعي لمواجهة التهديدات السيبرانية قد يشكّل تحدياً أمام جهود التصدي للجرائم الإلكترونية، والتي لا تتمثل فقط في سرقة البيانات والاحتياز والوصول غير القانوني إلى بيانات مالية أو طبية أو عسكرية أو أمنية سرية ونحوها، بل قد تمتد للتلاعب في أنظمة أجهزة إلكترونية عن بُعد وتوجيهها نحو أهداف سياسية بقصد التسبب في إحداث ضرر مادي، كتفجير أجهزة عن بُعد أو تعطيل أنظمة معينة.

3- من المتوقع أن تستمر التهديدات السيبرانية في التطور والتقدم مع تقدم التكنولوجيا، وقد

تزداد معها كثافة التحديات والتهديدات الجديدة في المستقبل، مثل تهديدات الذكاء الاصطناعي لشن هجمات تستهدف البنية التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة أو نُظُم النقل، والهجمات الهجينة، والتهديدات السيبرانية للصحة الرقمية، وهجمات التَّحكُّم في الطائرات المسيَّرة.

آليات العمل

اتخاذ الإجراءات الاحترازية ضد أي هجمات متوقعة من خلال خطط للتعامل مع أزمات من هذا النوع.

التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الأطراف الدولية ذات الخبرة في ذلك المجال.

تطوير الخطط الأمنية بما يتلاءم مع تطور التكنولوجيا وخاصة الذكاء الاصطناعي.

حادٍ عشر: تعزيز الشراكات الدولية بما يسهم في أمن المنطقة واستقرارها، وبما يحفظ الأمن والسَّلم الدوليين والمساهمة في حل الأزمات المزمّنة، وتقوية الآليات القانونية والدولية، وتقديم منصة للتفاوض المباشر وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

الفرص الواعدة: يبني مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا المحور على نهج اعتمده في السنوات الأخيرة، بمسعى تنوع شراكاته الاستراتيجية، وجاءت الرؤية لتؤكد عليه ببناء شراكات دولية فاعلة ومتنوعة؛ لتحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة، وخدمة قضايا المنطقة، وفرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي، وبذل جهود مشتركة أكثر فاعلية وتكاملاً لحل الأزمات المعقّدة، وتبريد صراعات المنطقة وتعزيز آفاق

السلام والتنمية، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي الذي يؤدي إلى الاستقرار العالمي، وذلك على ضوء التحوّلات العميقة في بنية النظام الدولي وتفاعلاته المركزية، وتبعات الحرب الروسية/الأوكرانية، عدا أزمات المشهد الإقليمي المضطرب.

التحديات

1- التباين في الرؤى والمواقف السياسية الإقليمية والدولية، لاسيما حيال قضايا الشرق الأوسط، مما قد يؤثر في طبيعة التفاعلات التعاونية.

2- المشهد الإقليمي العربي المضطرب بالنزاعات والخلافات البينية والصراعات المسلحة، مما يجعله طارداً للمشروعات التنموية الاقتصادية الدولية.

3- غلبة صيغ التعاون الثنائية على العمل الجماعي: رغم أن التعاون الثنائي قد يؤسس لخطوات متقدمة نحو التقارب وبلوغ الشراكة الاستراتيجية، ويفتح المجال أمام توسّعه إقليمياً بحيث لا تنحصر مكاسبه على الدول المنضوية في إطاره التعاوني فقط، بل تنسحب على المنطقة أيضاً، إلا أن التفاعلات التعاونية الثنائية ليست بديلاً عن التحرك الجماعي، كما قد يؤدي إلى تحرّر دول الشراكة الدولية من اتخاذ سياسات موحّدة تجاه القضايا الخليجية والعربية والإقليمية.

4- غلبة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في التفاعلات التعاونية الإقليمية والدولية على حساب المكوّن الأمني.

5- التنافس الدولي: من المستبعد عدم تأثر مساعي تعزيز الشراكات الدولية بالتنافس الأميركي/الروسي، والتنافس الأميركي/الصيني. فمن جانب منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً،

تواجه العديد من دولها تحديّ الاستمرار في سياسة التّحوّط الاستراتيجي في علاقاتها مع تلك القوى في ضوء التنافس فيما بينها، بحيث تنجح في علاقاتها مع روسيا وشراكاتها الاقتصادية مع الصين بالتوازي مع تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية بدون أن تُضطر للاختيار بين إحداها. وفي حالة انحياز قوى آسيوية رئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية إلى المدار الأميركي في منطقة الباسيفيكي لمواجهة النفوذ الصيني، فإن تداعيات أي صدام بينها قد يمتد تأثيرها إلى مسار العلاقات الخليجية الإقليمية الدولية، لجهة زعزعتة أو إبطاء تقدّمه.

آليات العمل

1- مأسسة آلية الشراكات الدولية؛ بتشكيل اللجان المختصة والسقوف الزمنية المحدّدة لتعزيز العلاقات التعاونية، مثلما تُشكّل القمم والاجتماعات التنسيقية فرصة مهمة لاستمرار التشاور وتعزيز التعاون المشترك وتنسيق المواقف ضمن المحافل الدولية والإقليمية.

2- شمولية التعاون بحيث لا يتركّز فقط على الجانب الاقتصادي رغم أهميته، بل يشمل تعزيز الروابط الأمنية، ولاسيما في مكافحة الإرهاب، عبر التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات وتطوير مواقف مشتركة بشأنه.

3- تعزيز إطار التعاون الجماعي ما بين الأقاليم: بحيث يركّز التعاون الإقليمي الدولي على مشروع مؤسسي متعدد الأطراف، مع الاستفادة من أطر العلاقات الثنائية في ترسيخه لإنشاء علاقات تكاملية بين دول الإقليم نفسه، وبينه مع تكتلات إقليمية مناظرة. وقد بات التحرك الخليجي وفق الكتل الإقليمية موضع تركيزه مؤخراً، من خلال

تعزيز العلاقات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومع الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار (الآسيان+3)، ومع دول آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان)، وهي مقاربة خليجية جديدة في العمل الدولي.

4- البناء على جهود دول الخليج العربي في تنوع علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية، بهدف فتح آفاق تعاونية جديدة تسهم في الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي؛ ومثالها الهند التي تعدُّ شريكاً تجارياً وازناً لها، وروسيا، والشراكة الخليجية الأوروبية في مايو 2022م التي أنتجت منتدى الأمن والتعاون الإقليمي بلوكسمبورغ في 22 إبريل عام 2024م، كامتداد لحوار الأمن الإقليمي الأول بين الطرفين بالمملكة العربية السعودية في يناير 2024م¹⁷، بوصفه أحد الآليات الجديدة التي بدأت دول المجلس تفعيلها مع شركائها الدوليين. هذا بالإضافة إلى المسعى الخليجي لتعزيز العلاقات مع الصين. كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تتقاطع في بعض جوانبها مع حسابات دول الخليج العربي في أكثر من مُعطى. بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع أفغانستان وباكستان، التي تعد بمثابة الخاصرة الرخوة لإيران، لتحقيق توازن القوى الإقليمي الداعم للأمن والاستقرار في المنطقة.

ثاني عشر: العمل المكثف لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن تذبذب الأسواق واختلال سلاسل الإمداد العالمية، والمطالبة بتجنب تسييس هذه القضايا

نظراً للانعكاسات السلبية لذلك على الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية بما يخدم أجندة الحوار والتواصل وبناء الجسور، وبما يعكس الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار والازدهار، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

الفرص الواعدة: من أحد آليات تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي تكثيف العمل لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، بهدف تحقيق نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وتعزيز نمو قوي ومستدام ومتوازن، وضمان الأمن والاستقرار، ومعالجة التداعيات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية بشأن أزمة الطاقة واختلال سلاسل الإمداد العالمية.

التحديات

1- ضعف التعاون بين مجموعة العشرين، وخاصة بين الأقطاب السعودية والروسية وأميركا الشمالية العملاقة في إنتاج النفط، وتحالف (أوبك بلس)، بقيادة المملكة العربية السعودية، للتوصل إلى صيغة تفاهم بشأن الإنتاج النفطي وضبط أسعاره، بما يشكل تحدياً أمام جهود ضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية.

2- مع استمرار تداعيات الحرب الروسية/الأوكرانية؛ فإن عدم استقرار أسعار الطاقة العالمية أو ارتفاعها على مستوى العالم سيُفضي لارتفاع أسعار السلع، مما يفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها العديد من الدول منذ سنوات.

3- قد يُجبر ارتفاع أسعار الوقود الدول الفقيرة بالنفط على تخفيض سعر صرف عملاتها الوطنية، مما يُحدث انخفاضاً في الدخل وتراجعاً في الأحوال

17 الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: تعزيز شراكة الأمن الإقليمي. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. 2024/8/7. <https://www.europarabct.com>

المعيشية فيها، ويثير الاضطرابات الاجتماعية نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة وضعف قدرة حكوماتها على معالجتها بشكل مناسب⁽¹⁸⁾²⁰.

آليات العمل

1- تكثيف التعاون والتنسيق بين مجموعة العشرين واتفاق منظمة أوبك بلس للوصول إلى صيغة اتفاق بشأن الإنتاج النفطي وضبط ارتفاع الأسعار، واتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة هذه المسائل، لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية.

2- البناء على الجهود السعودية التي تقوم دوماً بدور متوازن عبر ضبط الإمدادات ومراقبة العرض والطلب، في ظل مساعي منتجين من خارج (أوبك)، مثل روسيا والولايات المتحدة لإيجاد موطئ قدم ضاغط في سوق النفط العالمية.

3- أهمية قيام منظومة (أوبك) بإعادة هيكلتها بحيث تمتلك مرونة وسلاسة وسرعة أكثر في اتخاذ القرار، وهنا تبرز أهمية الدور السعودي في المنظمة النفطية، في سياق الحرص على هذا الكيان وشغل المملكة العربية السعودية مكانة مؤثرة فيه بشكل كبير.

4- مأسسة آليات المعالجة، وهي نقطة تخص المنتجين من خارج أوبك، وتحديدًا الولايات المتحدة وروسيا، عبر عقد اجتماعات ربع سنوية لممثلي الثلاثة الكبار في سوق النفط.

ثالث عشر: تكثيف العمل لإيجاد حلول فاعلة للتعامل مع تحديات التغير المناخي بواقعية ومسؤولية ونهج متوازن، والعمل مع الشركاء

الإقليميين والدوليين لتطوير استراتيجيات طويلة المدى، تساعد على التوجيه الكامل لتنفيذ التّعهُدات والالتزامات ضمن مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، وذلك يعدُّ الأساس للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في الحلول المناخية والشراكات الإنمائية.

رابع عشر: تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعزز تطوير وتوظيف مصادر طاقة متجددة، والاستخدام الأمثل للمواد الهيدروكربونية من خلال التقنيات النظيفة لإدارة انبعاثاتها، بما فيها تقنيات التقاط وإعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون، وذلك لدعم وصول الدول إلى طموح الحياد الصفري للانبعاثات، كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إضافة إلى المحافظة على البيئة الطبيعية ورفع مستوى الغطاء النباتي وزيادة الاعتماد على التقنيات النظيفة لجميع مصادر الطاقة.

الفرص الواعدة: يرتبط هذان البندان بالمحور البيئي الذي يشغل اهتمام الرؤية الخليجية وإدراكها لمخاطر التغيرات المناخية وتأثيراتها المباشرة على التنمية المستدامة واستقرار وأمن الشعوب، بينما توفر حلول مواجهة تغير المناخ فوائد اقتصادية إلى جانب تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة، ومن ثم ضرورة تبني نهج استباقي للحد من تهديداتها.

التحديات

1 مواجهة التغيرات المناخية وآثارها.

18 20 أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة الأزمات الدولية. 14 / 4 / 2022. <https://www.crisisgroup.org>

1- اختلاف رؤى الدول حول كيفية التخلص من مصادر تلوث المناخ، فمثلاً يُثار خلاف حول مستقبل الوقود الأحفوري (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم)، ففي حين تنادي بعض الدول بالتخفيض التدريجي لاستخدامه وصولاً إلى التخلص منه مستقبلاً، فإن بعضها الآخر ينادي بضرورة التخلّص التدريجي بشكل كامل من استخدامه، للحد من استمرار الانبعاثات الحرارية. ومع استمرار هذه الخلافات تتقلص إمكانية التوصل لاتفاقيات عالمية قابلة للتنفيذ⁽¹⁹⁾⁽²¹⁾.

2- تحديات اقتصادية مثل نقص الموارد المالية اللازمة لمواجهة آثار التغيرات المناخية، حيث تعاني كثير من دول العالم أزمات مالية واقتصادية تفاقمت خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

3- نقص الموارد الطبيعية، مثل المياه.

آليات العمل

1- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لضمان الالتزام بتحويل أنظمة الطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، بما يسهم في تقليل الانبعاثات التي تؤدي إلى تغير المناخ.

2- صياغة استراتيجيات طويلة الأجل للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات والتحوّل إلى عالم منخفض الكربون، باعتبار أن تغير المناخ يعدّ تحدّياً يتجاوز الحدود الوطنية ويتطلب حلاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك في هذا الاتجاه.

19 تغير المناخ.. تحديات تواجه الدول في سبيل مجابهة آثاره. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2024/12/ 8. <https://futureuae.com>

3- الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 2008م بشأن تغير المناخ، وتطبيق اتفاق باريس الذي عقد بباريس في 12 ديسمبر عام 2015م، وهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين، وصولاً إلى 1.5 درجة، وذلك في ظل التزام عدد متزايد من البلدان بصافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م⁽²⁰⁾⁽²²⁾.

4- تفعيل نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) الذي عقد بمصر في 6 نوفمبر عام 2022م، حول تأسيس صندوق الخسائر والأضرار واستهدف أن تقدم الدول الصناعية والغنية مساعدات مالية واقتصادية للدول النامية والفقيرة التي تواجه انعكاسات تغيرات المناخ.

5- البناء على جهود دول مجلس التعاون بإنشاء المدن الذكية صديقة البيئة، والتي تبني معايير الاستدامة بعناصرها المكوّنة لركائز الاقتصاد الأخضر، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وخفض التكاليف التشغيلية والانبعاثات الكربونية، واتباع نهج عمراني مستدام لحماية البيئة.

6- حرص دول الخليج العربي على تضمين شراكاتها العربية الإقليمية باتفاقيات لدعم جهود الاقتصاد المستدام وخفض الانبعاثات الكربونية، أسوة بمبادرة (الشراكة الصناعية التكاملية للتنمية الاقتصادية المستدامة)، التي انطلقت ثلاثياً بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن في 29 مايو 2022م وازدادت زخماً بانضمام مملكة البحرين إليها في 25 يوليو عام 2022م والتي تبنت مشروع تصنيع السيارات

التحديات

تشكّل الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية (تحديات الإمدادات العالمية) المستمرة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمة البحر الأحمر وتهديد حركة الملاحة البحرية، وتَصاعُد الصراعات والأزمات في المنطقة، من أبرز التحديات التي تواجه جهود ضمان الأمن الغذائي.

آليات العمل

- 1- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الأزمات وتهدة الصراعات بالطرق الدبلوماسية، بما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار، وإيجاد بيئة مناسبة لإجراءات ضمان الأمن الغذائي.
- 2- أن تعزيز الأمن الغذائي يكفل استدامة توفير السلع ويحُول دون حدوث انقطاعات أو اختلالات، وما قد ينتج عنها من تشوّهات سعرية، كما يحفّز النمو والتَّنوّع الاقتصادي ويخفّض تكاليف الواردات ويسهّل إيجاد مصادر بديلة للسلع.
- 3- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لصياغة استراتيجية طويلة الأمد وبلورة إجراءات عملية لضمان تأمين وحماية سلاسل إمداد آمنة ومرنة، ودعم تكامل سلاسل القيمة والتجارة البينية.
- 4- تعتبر دول الخليج العربي مؤهلة لأن تكون من المراكز الرئيسية في سلاسل الإمداد والتوريد، بما تمتلكه من بنية تحتية متطورة ومناطق حرة متميزة ببنيتها الصناعية وقدرات المستودعات والتخزين فيها، مما يحد من آثار الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، ويسهم في تحقيق الأولويات الاستراتيجية، كالأمن الغذائي والدوائي، ويدعم الاكتفاء الذاتي.
- 5- تعزيز الاتفاقيات والشراكات الإقليمية والدولية

الكهربائية، والاعتماد على مصادر طاقة بديلة، بما يعزز الاستدامة في الموارد ويوفر حلولاً بيئية، علماً بأن دولة الإمارات العربية المتحدة استضافت في 30 نوفمبر عام 2023م، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP28) حيث ستقود الجهود العالمية لتسريع وتيرة الانتقال للطاقات النظيفة ووضع حلول عملية أمام تحديات التغيُّور المناخي، خاصة بعدما نجحت في وضع استراتيجية وطنية لتحقيق الحياد المناخي عام 2050م.

خامس عشر: تكثيف العمل لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الأمن المائي والغذائي واحتمالية تفاقمها، على المستويين الإقليمي والدولي نتيجة للظروف الناشئة عن التغيرات البيئية واندلاع الصراعات والأزمات، والمساهمة بشكل فاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية لإيجاد حلول مستدامة لمعالجتها، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين للحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء العالمية واستقرار أسعارها، حتى لا يدفع ذلك الدول المستهدفة لمواجهة خطر المجاعة.

الفرص الواعدة: يحظى الأمن الغذائي والمائي باهتمام إقليمي ودولي كبير، لاسيما بعدما دخل في مفهوم الأمن القومي، نظراً لارتباطهما بحياة المجتمعات واستقرارها، بما يشكّل دافعاً قوياً لتضافر الجهود المشتركة لمعالجة التحديات المتعلقة بهما، وضمان استدامتهما، لتوفير الأمن الغذائي والحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء العالمية واستقرار أسعارها، بما يدعم الاكتفاء الذاتي والتَّنوّع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

والمشروعات التي قام بها المجلس منذ قيامه على تحقيق ذلك⁽²¹⁾⁽²³⁾، استناداً لمقترح العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للانتقال بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، حيث شكّلت هيئة رفيعة المستوى لوضع الأسس اللازمة له ورفعت تصورها بهذا الشأن، والأمر محل التشاور بين الدول الأعضاء، كما أوضحه المجلس الأعلى في القمة الخليجية التي عقدت في قطر في ديسمبر 2023م⁽²²⁾⁽²⁴⁾.

ثانياً - تعزيز الأمن الجماعي الخليجي من خلال إيجاد استراتيجية أمن دفاعي مشترك، وتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك التي تعززت سابقاً بقرار تشكيل (القيادة العسكرية الموحدة) في ديسمبر 2019م ومقرها المملكة العربية السعودية، بما يجسّد مسعى العمل في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتنسيق المشترك لمواجهة التهديدات المحيطة بالمنظومة الأمنية الخليجية، وتجنب انعكاسات أية اضطرابات راهنة ومُحتملة.

ثالثاً - تسهم الرؤية الخليجية في تمكين دول مجلس التعاون من تويّي زمام الأمن بنفسها، وتعزيز قدراتها لحماية حدودها البرية والمائية، وإدارتها بفاعلية أكبر. وتشمل المكونات الملموسة للرؤية تدريبات عسكرية ومنصات استخبارية مشتركة وهيكلية دفاعية متكاملة.

رابعاً - يسهم تطبيق الرؤية في تعزيز وتسريع الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج العربي لحماية أمنها القومي. فقد دفعتها المتغيرات الإقليمية

التي تتضمن الحد من آثار الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية مثل مبادرة (الشراكة الصناعية التكاملية للتنمية الاقتصادية المستدامة)، التي تهدف إلى تحقيق سلاسل توريد مضمونة ومرنة، ودعم نمو قائم على الاستدامة، وتعزيز تكامل سلاسل القيمة والتجارة بين بلدانها الأربعة، والتي قد يتسع نطاقها إقليمياً ودولياً.

6- البناء على الجهود الذاتية لدول الخليج العربي لتعزيز أمنها الغذائي. عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة ضمن مجال الزراعة، لمواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع، وتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية، وتوفير الغذاء وضمان استمراريته، واستخدام أسلوب الزراعة العمودية أو الرأسية؛ بوصفها أحد الحلول الناجعة لإنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى خفض كلفة الطاقة والمياه والأسمدة، وضمان حفظ قيمة المنتجات الغذائية حتى وصولها للمستهلكين.

رابعاً: الرؤية الخليجية وأمن الخليج العربي

تسهم الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي، بما تتضمنه من أهداف استراتيجية، في أمن الخليج العربي، وذلك في الجوانب التالية:

أولاً - تشكّل الرؤية دعامة مهمة لتحقيق هدف الوحدة الخليجية، إذ نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من أهم أهدافه «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدته، وكذلك تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات»، فيما انصبّت كل الإجراءات

21 موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مرجع سابق.

22 رؤية دول الخليج الأمنية.. جدول مفصل بالتهديدات والتحديات. مرجع سابق.

فتيل الحروب، والرغبة في مضاعفة قوة الدفع الدبلوماسي لتهدئة الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط، والعمل الجاد على تنشيط دبلوماسيته الجماعية والمشاركة مع العديد من التكتلات الإقليمية في العالم، بما يحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

سابعاً- تأمين موارد دول الخليج العربي الاقتصادية الحيوية والدفاع عنها، وتهيئة فرص استثمارها لتعزيز قدراتها وتحقيق التنمية المستدامة والتطور لشعوبها، بما يعود بالنفع على تحقيق الأمن والسلم والرّفاه إقليميًّا ودوليًّا.

ثامناً - يسهم تفعيل بناء الشراكات الاستراتيجية وتنويعها في تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق أهدافه السياسية والتنموية إقليميًّا ودوليًّا. كما تشكل ركيزة أساسية للاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي والمنطقة عموماً، وتوفر إطاراً للتعاون في مواجهة التهديدات المشتركة، بالإضافة إلى التنسيق في المحافل الدولية لحماية المصالح المشتركة وتعزيز الأمن والسلم الدولي.

الخاتمة

تؤسّس رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي لبناء مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي، من خلال تكريس آلية العمل الجماعي، وتعزيز وتنويع الشراكات الدولية، وحل النزاعات وتهدئة الصراعات بالحوار والمفاوضات والطرق الدبلوماسية، في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية الراهنة والمُحتملة.

وتعكس الرؤية الخليجية منظوراً جماعياً وشمولياً لأبعاد الأمن الإقليمي، ومواكبة القفزات التكنولوجية المتسارعة وما فرضته من تهديدات

والدولية إلى اعتماد تدابير للتخوُّط من تعويل المنطقة التقليدي على المظلة الأمنية الأميركية، ولأسيما حيال حماية مجالها الجوي ومجاريها المائية. وشمل ذلك توطيد العلاقات مع الصين، وزيادة التعاون مع روسيا، وتقوية التحالفات الإقليمية، بالتوازي مع جهود تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية وبنيتها التحتية الدفاعية.

خامساً - تعزيز آلية العمل الجماعي الخليجي على المستويين الإقليمي والدولي، وهو تحوُّل استراتيجي في تفكير مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووعي متزايد بأهمية التعاون والتنسيق المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية، وخاصة العابرة للحدود، مثل المخدرات والإرهاب والجريمة المنظّمة والقرصنة وتحديات الأمن البحري، بما يعزز مبدأ التكامل الأمني. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذا النهج إلى معالجة المشكلات الأمنية الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة.

سادساً - تكريس دور دول الخليج العربية في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ففي كثير من المواقف كانت الدبلوماسية الخليجية تعمل بهدوء ودون ضجيج لإنهاء أزمات كبرى تسهم في تخفيف الاحتقان السياسي في المنطقة والعالم، وهو ما خلق لديها المصداقية والخبرة التراكمية في إحداث اختراقات في الملفات المعقّدة، ومنها الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية⁽²³⁾. ومع هذه الرؤية فإن مجلس التعاون مؤهل لقيادة جهود السلام والاستقرار في المنطقة. إذ يمتلك مقومات المكانة والقوة والتأثير على المستويين الإقليمي والدولي، والموضوعية والمصداقية اللازمة لنزع

23 محمد خلفان الصوافي (منتدى الخليج وأوروبا.. دبلوماسية جماعية للتهدئة الإقليمية). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات

المتقدمة. 2024/4/25. <https://futureuae.com>

غير تقليدية وعابرة للحدود، بإضافة عنصر الأمن السيبراني، ضمن رؤية ثاقبة للتحديات الأمنية غير المسبوق، والتي تستلزم معالجة مُغايرة للسابق، من منطلق أن الأمن مسؤولية جماعية، وأن التعاون والترابط بين الدول خيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار والتقدم المستدامين لشعوب المنطقة. وبالرغم من العوائد الكبيرة للرؤية الخليجية في حِفْظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، إلا أنها تُواجه تحديات ، منها:

أولاً: مؤسسة آليات العمل عبر تشكيل اللجان المختصة واعتماد سقف زمنية محدّدة، وعقد الاجتماعات التنسيقية المتواترة للانتقال إلى مرحلة تحويل الرؤية الخليجية لبرامج تنفيذية، والبناء على المنهجية التي اعتمدها مجلس التعاون حين إصدار رؤيته لتعزيز الأمن الإقليمي.

ثانياً: إيجاد أطر ومظلات مؤسسية متعددة المستويات، خليجية وإقليمية وعالمية، تكفل تحويل الرؤية الخليجية إلى منظومة عمل نافذة ومستدامة، عبر تنسيق العمل إقليمياً من خلال جامعة الدول العربية، وعالمياً عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة.

ثالثاً: التنسيق والتعاون مع أطراف إقليمية وعالمية عديدة، وهنا من المهم أن تُطلّع دول الخليج العربي شركاءها على الرؤية الاستراتيجية التي أصدرتها، من خلال الحوارات والزيارات واللقاءات، للتنسيق والتعاون معهم في تطبيقها.

ثالثاً؛ إن تهديد الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وما يرتبط بهما من بحار وخليجان ومحيطات وثيق الارتباط بالمُشكلات والصراعات المُمتدة التي تُعاني منها منطقة الشرق الأوسط، وحالات التنافس بين قوى إقليمية ودولية بغرض التمدد وتوسيع النفوذ في المنطقة، وقد أفرزت هذه المُشكلات والصراعات العديد من الفاعلين المسلحين من غير الدول الذين أصبح بعضهم يُمثل مصدرًا لتهديد الأمن البحري. ومن هنا، فإنه وبدون تسوية هذه المُشكلات والصراعات فإن تهديدات الأمن البحري سوف تستمر، وربما تشهد مراحل من الصعود والهبوط على غرار ما حدث في فتراتٍ زمنيةٍ سابقة.

رابعاً؛ إن عسكرة التنافس الدولي قرب الممرات المائية الدولية له مخاطره وتداعياته، خاصةً في ظل استمرار المُشكلات والصراعات المُمتدة التي تُعاني منها المنطقة، ناهيك عن حالات التنافس والتوترات، القائمة والمحتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍ من الصين، وروسيا، وكذلك التوترات بين إيران وكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل.

The Gulf Cooperation Council's Vision for Regional Security

Dr. Nadia Saad El-Din⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the content and dimensions of the Gulf Cooperation Council's (GCC) vision for regional security, issued on March 28, 2024, and its reflections on the Gulf and regional security systems. This document is particularly significant as it marks the first time the Council has issued an official statement outlining a collective Gulf vision for regional security. The study includes many issues that represent both challenges and priorities for the Arabian Gulf states from a collective perspective and has concluded three main findings:

First: The vision represents a significant development in the Gulf Cooperation Council's stance in light of regional and international changes. It was presented collectively and encompassed a comprehensive concept of regional security, introducing new elements such as maritime security, food security, and environmental security. This was achieved through fostering a collective action mechanism, enhancing and diversifying international partnerships,

and resolving conflicts diplomatically. This does not imply that these stances are new; rather, the Arabian Gulf states previously held various individual positions and, through the Gulf Cooperation Council, have faced regional security threats. However, the announcement of the vision by the Council serves to consolidate a unified Gulf stance toward these threats.

Second: The launch of the vision came amidst important regional and international developments that necessitated the emergence of a unified Gulf collective stance. These developments include changes in the concept of regional security itself, an increase in the frequency and number of conflicts, and the growing role and impact of transnational armed groups. Additionally, the repercussions of the Ukrainian war signal the end of the dividing lines between regional and global security, highlighting the importance of the Gulf Cooperation Council's role in achieving regional power balance.

Third: Despite the importance and impact of this vision on the Arabian Gulf states and on the regional and international levels, it faces several challenges, including the need to establish institutional frameworks for regional and global cooperation and action, considering the overlap between different security levels, in addition to the accelerating pace and changing nature of threats.

1 Writer and Researcher in Political Science / Jordan

3- دبلوماسية الطاقة في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي

د. عبدالله عيسى العباسي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل الدور الذي تضطلع به دول الخليج العربي في السوق العالمية للطاقة وخاصة في ظل استمرار سيطرة الوقود الأحفوري على تلك السوق بنسبة كبيرة بالرغم من جهود دول العالم ومن بينها دول الخليج العربي ذاتها للتَّحوُّل نحو الطاقة النظيفة، وتدرّك دول الخليج العربي أن دبلوماسية الطاقة والتي لا تتضمن النفط والغاز فحسب بل الكهرباء والطاقة النظيفة أيضاً وهو ما يرتبط على نحو وثيق بأمنها القومي، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: تدرّك دول الخليج العربي الأهمية الاستراتيجية للحفاظ على سعر عادل ومستقر للنفط والغاز في الأسواق العالمية، حيث إن تقلُّب تلك الأسعار بشكل مضطرب يعني اتخاذ سياسة اقتصادية تتضمن ترشيد الإنفاق والحد من برامج دعم أسعار الطاقة والمواد الغذائية وغيرها من السياسات الأخرى.

الثانية: تُؤلي دول الخليج العربي التعاون الدولي في مجال الطاقة أهمية بالغة من خلال دبلوماسية الطاقة وخاصة أنه حال نجاحها في تأمين مصادر

طاقة بديلة ومنها الطاقة المتجدّدة فإنه يمكن من خلال تلك الدبلوماسية زيادة صادراتها الهيدروكربونية بما يعنيه ذلك من دور أكبر لدول الخليج العربي في السوق العالمية للطاقة المتجددة، ولذلك هناك حرص من جانب تلك الدول على استضافة مؤسسات دولية معنية بقضية الطاقة مثل المنتدى الدولي للطاقة ومقره الرياض والوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومقرها أبوظبي.

الثالثة: تطورت دبلوماسية الطاقة لدول الخليج العربي مع تطور واقع قطاعي النفط والغاز منذ ظهور النفط ثم مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وصولاً إلى بداية تشكيل دبلوماسية الطاقة تأسيساً على نتائج الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) ومنها تأسيس منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) عام 1960م ثم منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) عام 1967م ثم تطورات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن.

1 مدير برنامج الطاقة والبيئة بمركز (دراسات).

مقدمة

زيادة مضطردة في عدد السكان، وتوسُّعاً كبيراً في الصناعات والاستثمارات المحلية. فاعتماد مصادر الطاقة النظيفة يعد خياراً استراتيجياً طويل الأمد، والذي بالضرورة سيققل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية لإنتاج الكهرباء. إلا أنه في الوقت نفسه سيزيد الطلب على النفط لإنتاج المنتجات البتروكيمياوية، فمن المتوقع أن تستحوذ البتروكيمياويات على نسبة تصل إلى ثلث النمو في الطلب على النفط في عام 2030م، وتقريباً نصف معدل النمو في الطلب على النفط حتى عام 2050م⁽⁴⁾. وبمعنى آخر فإن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة لا يعني أن قطاع النفط والغاز سيكون ملغياً، بل سيتحول جزء من هذا القطاع إلى منتجات ذات قيمة مضافة، والتي تحقق زيادة في الدَّخْل القومي مع الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية للإنتاج والاستهلاك.

إن هذه الموارد الطبيعية والخطط الطموحة نحو المستقبل والموقع الجغرافي المميز جعل لدول الخليج العربي دوراً رائداً في ممارسة دبلوماسية قطاع الطاقة، والتي باتت الآن تُعرَف بـ(دبلوماسية الطاقة). ودبلوماسية الطاقة لدول الخليج العربي كمصطلح ترتبط بشكل مباشر بالسياسات الخارجية للدول، وبالأمن القومي الشامل لها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجال جديد نسبياً في السياسة الخارجية، فالطاقة أصبحت عنصراً مؤثراً خلال آخر مائة عام تقريباً. ويعتقد البعض أن التغيُّر الأهم في تشكيل هذه الدبلوماسية والذي جعل من مفهوم أمن الطاقة أحد العوامل الأساسية في العلاقات الدولية بدأ في المرحلة التي

تشهد دول الخليج العربي تقدُّماً ملحوظاً في العديد من القطاعات النامية، وذلك لكونها وضعت خططاً ورؤىً مستقبلية تتلاءم مع خصوصيتها الاقتصادية والجغرافية. فموقعها الجغرافي جعل لها حضوراً على الساحة الدولية كم منطقة رُبط بين أوروبا وباقي دول آسيا. إلا أن أهم ما تتميز به من الناحية الاقتصادية كونها تتمتع باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز؛ فبحسب التقديرات فإن لدى دول الخليج العربي ما نسبته 30% من احتياطيات العالم من النفط الخام، و20% من احتياطيات الغاز الطبيعي⁽²⁾. وهذا يُظهر الدور المحوري الذي تلعبه هذه الدول في سوق الطاقة العالمية، حيث إنه رغم كل الجهود المبذولة لتنويع مصادر الطاقة عالمياً، إلا أن الوقود الأحفوري يظل هو المهيمن على مصادر الطاقة الدولية منذ عقود طويلة. فقد ظلت حصته في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي ما يقارب من 80% منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي حتى هذه اللحظة⁽³⁾.

والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في الوقت الراهن يعد أيضاً من الخطط الطموحة التي تسعى إليها دول الخليج العربي، فقد وضعت جميع الدول الست أهدافاً لتحقيق صافي انبعاثات صفيرية إما في عام 2050م أو عام 2060م. وذلك لأنها جزء من المجتمع الدولي الذي يسعى إلى مواجهة التغيُّر المناخي، وأيضاً كونها تشهد تزايداً في الطلب على الكهرباء مع وجود

2 BP. Statistical Review of World Energy 2022, 71st Edition. London: BP, 2022.

3 International Energy Agency. World Energy Outlook 2023. Paris: IEA, 2023.

4 International Energy Agency. The Future of Petrochemicals: Towards More Sustainable Plastics and Fertilisers. Paris: IEA, 2018.

الخليجية، بالإضافة إلى دور مراكز الفكر والبحوث التي تُعنى بالطاقة داخل منطقة الخليج العربي، ودورها كأحد أدوات الدبلوماسية الناعمة لهذه الدول. وأخيراً، بعض التوصيات لتنمية دبلوماسية الطاقة الخليجية من أجل زيادة الاستفادة منها على الساحة الدولية.

خلفية حول قطاع الطاقة الخليجي

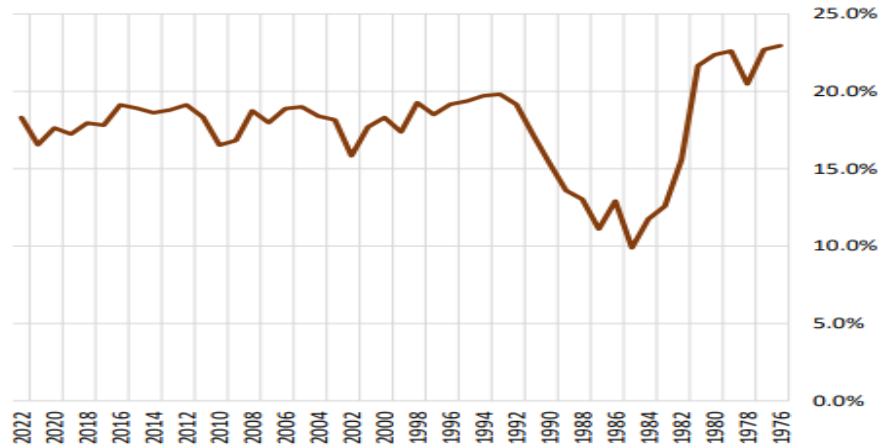
خصائص عامة لقطاع النفط والغاز: تتوفر لدى دول الخليج العربي أكبر احتياطات النفط والغاز المؤكدة في العالم، وتتصدر المملكة العربية السعودية إنتاج النفط عالمياً، أما دولة قطر فإنها تتصدر في مجال الغاز الطبيعي وتحديدًا في تصدير الغاز الطبيعي المسال. حيث يتجاوز إجمالي احتياطات دول الخليج العربي من النفط، 510 مليارات برميل، تشكل ما نسبته 32.7% من مجمل الاحتياطي العالمي المؤكد البالغ 1.55 تريليون برميل. ويبلغ إجمالي إنتاج دول الخليج العربي من النفط الخام قرابة 18.2 مليون برميل يومياً، ويشكل ما نسبته 19% من إجمالي الطلب العالمي البالغ قرابة 99 مليون برميل يومياً) أنظر الشكل رقم 1). أما الغاز الطبيعي فلدى دول الخليج العربي احتياطي يقارب 44.1 تريليون متر مكعب، ويتم إنتاج ما يقارب 457.7 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل 11% من إجمالي الطلب العالمي كما هو موضح في الشكل رقم 2.

سبقت الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)، حيث اتخذ السياسي البريطاني الشهير ورئيس الوزراء لاحقاً (ونستون تشرشل) لورد البحرية آنذاك قراراً تاريخياً بتحويل السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية من استخدام الفحم في تشغيلها إلى النفط، وذلك لضمان التفوق البريطاني، ولخص هذا التوجّه بقوله «إن التَّحَوُّل إلى البَنْفُط يعني قوة نارية أكبر وسرعة أعلى وبحجم أو تكلفة أقل»⁽⁵⁾. وكما تمت الإشارة إليه آنفاً، فإن دبلوماسية الطاقة في الوقت الحالي لا تشمل فقط النفط والغاز؛ بل تتضمن قطاع الكهرباء، والتَّحَوُّل إلى الطاقة النظيفة، ولذا فإن لدى دول الخليج العربي موقعاً فريداً في هذه المعادلة. فمن جهة هي دول تتوافر لديها موارد ضخمة من النفط والغاز، ومن جهة أخرى فهي تسعى جاهدة إلى إدخال موارد الطاقة المتجددة إلى خياراتها الوطنية في الطاقة. إن كل هذا جعل لهذه الدول دوراً أساسياً في تشكيل سياسات الطاقة على المستوى الدولي، وخلق شراكات استراتيجية طويلة المدى مع العديد من الدول حول العالم.

ولهذا فإن هذه الدراسة تُعنى في الجزء الأول منها بمناقشة قطاع الطاقة في دول الخليج العربي، وتتناول بشيء من التفصيل بنية هذا القطاع، والخطط المستقبلية لتحوُّلات الطاقة. ثم يتناول الجزء الثاني مفهوم دبلوماسية الطاقة، وكيف تطور هذا المفهوم في سياسات الدول الخليجية، وكيف سَخَّرت هذه الدول سياساتها من أجل استقرار أسواق الطاقة في العالم، بالإضافة إلى خدمتها للقضايا العربية والإسلامية. ثم سيتم تناول التوجهات المستقبلية لدبلوماسية الطاقة

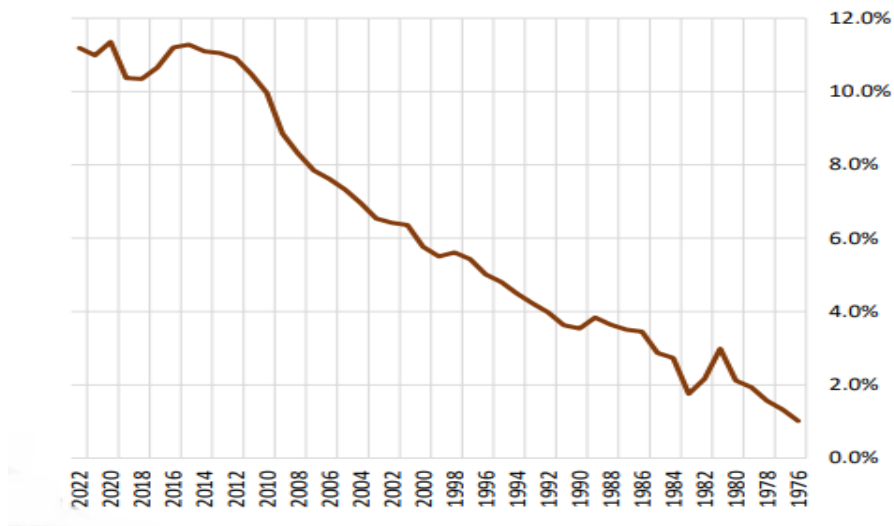
5 Yergin, Daniel. The quest: Energy, security, and the remaking of the modern world. Penguin, 2012.

الشكل 1: نسبة إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون من إجمالي كميات الطلب العالمي (1976م - 2022م)



المصدر: المركز الإحصائي لدول الخليج العربية - GCC - STAT

الشكل 2: نسبة إنتاج الغاز الطبيعي لدول مجلس التعاون من إجمالي كميات الطلب العالمي (1976م - 2022م)



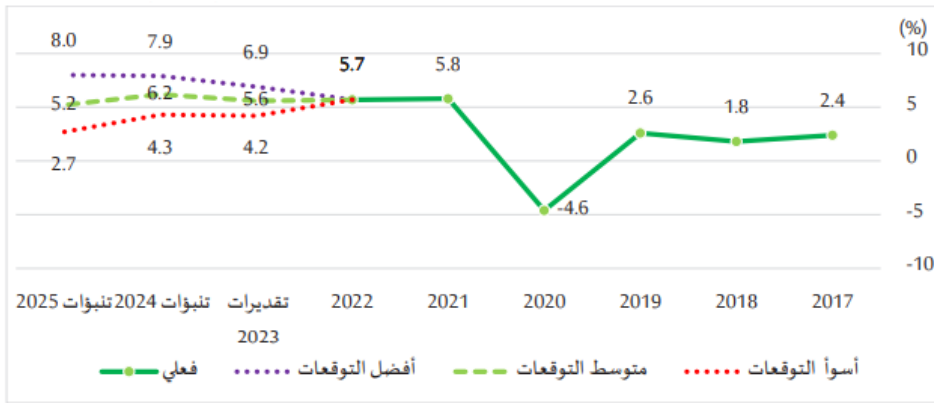
المصدر: المركز الإحصائي لدول الخليج العربية - GCC - STAT

ورغم وفرة هذه الموارد الطبيعية لدول الخليج العربي، إلا أن جميع الدول الست تنفذ خططاً تنموية شاملة كما يظهر في رؤية السعودية 2030م، ونحن الإمارات 2031م، ورؤية عُمان 2024م، ورؤية

البحرين 2030م، ورؤية قطر 2030م. وقد شهدت عملية التنفيذ تقدماً ملحوظاً وتسارعاً في الفترة الراهنة. وتتركز مجالات التقدم الرئيسية في تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة المالية والقدرة على مواجهة التحديات، والاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية والبنية التحتية الرقمية والخضراء⁽⁶⁾.

وتشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن متوسط النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون بلغت نسبته 5.7% في عام 2022م، مع توقعات تشير إلى أن متوسط النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة ستبلغ نسبته 6.2% و5% على التوالي (كما هو موضح في الشكل 3). ويعكس هذا النمو التعافي التدريجي للقطاع غير النفطي بعد انكماش بنسبة 4.6% في عام 2020م بسبب جائحة كورونا، والتي أثرت على العديد من القطاعات الخدمية، كقطاع الفنادق والمطاعم الذي شهد تراجعاً بنسبة 0.4%.

الشكل 3: معدل النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي (2017م – 2025م)



المصدر: المركز الإحصائي لدول الخليج العربية GCC – STAT

إن كل هذا الجهود لأجل تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، تأتي لمواجهة العلاقة الخطية بين تقلب أسعار النفط والغاز واقتصاديات دول المنطقة. فبسبب أن الاقتصاديات الخليجية بُنيت على أساس الاعتماد على موارد النفط والغاز، فإن أي اهتزاز لأسواق الطاقة بسبب أية أحداث جيوسياسية كالحروب أو الصراعات التي قد تؤثر على طرق الملاحه مثلاً أو بسبب أي نوع من التقدم التكنولوجي المؤثر على قطاع الطاقة كتطوير صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون لها تأثير سلبي على هذه الاقتصاديات. ولذلك نجد دول الخليج العربي عند حدوث أي تأثير على قطاع النفط والغاز

6 Gulf Cooperation Council: Economic Prospects and Policy Priorities for the GCC Countries. International Monetary Fund (IMF), 2023.

تبنى سياسات مالية مَحْفَظَة تشمل ترشيد الإنفاق الحكومي، ومراجعة برامج دعم أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وقد انعكست هذه الآثار على مخزونات هذه الدول من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، متأثراً بانخفاض الإنفاق الحكومي. و لذلك سعت دول الخليج العربي لتبني سياسات متعلقة بتطوير القطاعات غير النفطية حتى تتمكن من مواجهة تقلبات السوق العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن دول الخليج العربي قد سخرت دبلوماسيتها في قطاع الطاقة لأجل الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة لكل من المنتجين والمستهلكين بشكل يخفف التبعات السلبية المحتملة على كلا الطرفين، وهو الأمر الذي يتماشى مع سياستها الخارجية بشكل عام.

الخطط المستقبلية لتحول الطاقة

لقد وضعت دول الخليج العربي نُصُب أعينها أهدافاً استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة لديها، وذلك من أجل أن تكون منسجمة مع أهدافها المعلنة للتنمية المستدامة، والتزاماتها الدولية في مواجهة تغير المناخ. فدول الخليج العربي ملتزمة باتفاق باريس للتغير المناخي، وهي كذلك ملتزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي أصبحت اليوم ضرورة ملحة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وكما يظهر في الجدول رقم 1، فإن كل دولة من الدول حددت أهدافاً لتحقيق صافي الانبعاثات الصِّفْري، بالإضافة إلى نسبة مشاركة الطاقة المتجددة إلى القدرة الإنتاجية للطاقة. وكما يبدو فإن لكل دولة طموحات تختلف عن الأخرى، لكن الصورة العامة تشير إلى أن المنطقة تتمتع بإمكانيات كبيرة، وتتجه بشكل جدي نحو تقليل الانبعاثات الضارة، وتطوير استثماراتها في الطاقة المتجددة.

الجدول رقم 1: أهم الأهداف المعلنة حول تغير المناخ والطاقة المتجددة

الدولة	الانبعاثات	الطاقة المتجددة	الحياد الصِّفْري الكربوني
الإمارات العربية المتحدة	انخفاض بنسبة 19% بحلول عام 2030 مقارنةً بعام 1990	مضاعفة حصة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030؛ وتحقيق 44% من القدرة الإنتاجية للطاقة بحلول عام 2050	بحلول عام 2050
مملكة البحرين	انخفاض بنسبة 30% بحلول عام 2035 مقارنةً بسيناريو الأعمال المعتادة لعام 2015	تحقيق 20% من مزيج الطاقة بحلول عام 2030	بحلول عام 2060
المملكة العربية السعودية	انخفاض بمقدار 278 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً مقارنةً بعام 2019	تحقيق 50% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030	بحلول عام 2060
سلطنة عُمان	انخفاض بنسبة 7% بحلول عام 2030 مقارنةً بسيناريو الأعمال المعتادة لعام 2019	تحقيق نسبة 20% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030م	بحلول عام 2050

دولة قطر	انخفاض بنسبة 25% بحلول عام 2030 مقارنةً بسيناريو الأعمال المعتادة لعام 2019	إضافة 4-2 غيغاواط بحلول عام 2030	غير محدّد
دولة الكويت	انخفاض بنسبة 7.4% بحلول عام 2035 مقارنةً بسيناريو الأعمال المعتادة لعام 2015	تحقيق 15% من توليد الكهرباء بحلول عام 2030	بحلول عام 2060

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الاستثمارات الحالية في منطقة الخليج العربي هي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تمثل ما يقارب 70% من إجمالي الاستثمارات بين عامي 2013م و2022م. وبلغت في عام 2019م ذروتها بسبب تنفيذ عدة مشروعات للطاقة الشمسية في مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية. وقد كلفت المرحلة الثالثة من المشروع ما يقارب من 940 مليون دولار بقدرة 800 ميغاواط عن طريق تقنية الألواح الشمسية. بينما تلقت المرحلة الرابعة بقدرة 700 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركّزة استثمارات بقيمة 3.87 مليارات دولار. وفي أبوظبي أيضاً تم استثمار حوالي 870 مليون دولار في مشروع نور أبوظبي للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 1,177 ميغاواط. كما شهد عام 2019 إغلاقاً مالياً لأول مزرعة رياح كبيرة في المنطقة، وهي مشروع دومة الجندل في السعودية بطاقة 400 ميغاواط، وبقيمة 500 مليون دولار.⁽⁷⁾

وهناك العديد من المشروعات التي تم الإعلان عنها خليجياً، والتي تُظهر أن الاستثمار في الطاقة المتجددة سوف يزدهر وينمو بشكل كبير في المنطقة. وقد أصدرت مملكة البحرين مناقصتين لإضافة 172 ميغاواط من الطاقة الشمسية إلى شبكتها الوطنية⁽⁸⁾، وتخطط كذلك لتنفيذ مشروع لطاقة الرياح في الحدود البحرية بالتعاون مع شركة (مصدر) الإماراتية⁽⁹⁾.

كما أعلنت شركة عُمان لشراء الطاقة والمياه عن إطلاق مشروعين للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 500 ميغاواط⁽¹⁰⁾. وبدأت السلطنة بالفعل تشغيل مزرعة رياح بقدرة 50 ميغاواط في محافظة ظفار، ومن المتوقع إصدار طلبات تقديم العروض قريباً لتطوير عدة مزارع لطاقة الرياح⁽¹¹⁾.

وفي دولة قطر كُلفت شركة قطر للطاقة بتطوير محطتين جديدتين للطاقة الشمسية في منطقتي رأس

7 IRENA (2023), Renewable energy markets: GCC 2023, International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi.

8 Middle East Solar Industry Association. 2023. MESIA Solar Outlook Report 2023.

9 «The National News.» 2024. «UAE's Masdar Signs Agreement to Explore Wind Projects in Bahrain.» Last modified May 1, 2024. Accessed October 17, 2024. <https://www.thenationalnews.com/>

10 «Zawya by LSEG.» n.d. «Oman Seeks Consultancy Bids for 500MW Solar Project.» Accessed October 17, 2024. <https://www.zawya.com>

11 «ZAWYA by LSEG.» n.d. «Oman to Issue RFQs for Three Wind Power Projects This Year.» Accessed October 17, 2024. <https://www.zawya.com>

القرار الاستثماري النهائي⁽¹⁵⁾.

وإنَّ مما ينبغي الإشارة إليه أن هذا التحول إلى الطاقة المتجددة الذي تشهده دول الخليج العربي يحمل في طياته تحولاً في بنية اقتصادياتها. حيث إنها ستكون قادرة على زيادة صادراتها من المنتجات الهيدروكربونية إمّا على شكل مواد خام أو منتجات ذات قيمة مضافة كالبتروكيماويات. وأيضاً فإن مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتطلب شبكات كهرباء مرنة، وقادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الوقت الفعلي. وفي هذا السياق تلعب التجارة العابرة للحدود دوراً محورياً في تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة. ففي دول الاتحاد الأوروبي، حيث أسهمت التجارة المتزايدة في الكهرباء عبر الحدود في تحقيق وفورات مالية للمستهلكين تتراوح بين 2.5 إلى 3.3 مليارات يورو سنوياً⁽¹⁶⁾، مما أسهم في تأسيس علاقات طاقة جديدة تقوم على نموذج متكامل من الترابط الإقليمي. وهذا النوع من التعاون الدولي لا يعزز فقط أمن الطاقة، بل يساهم أيضاً في خلق فرص جديدة لتبادل التكنولوجيا، وتطوير شبكات كهرباء أكثر كفاءة، ودفع عجلة الابتكار في مجال الطاقة المتجددة، مما يدعم أهداف الاستدامة على المستوى العالمي.

ولهذا فإن دول الخليج العربي تسعى لتعزيز دورها

للفان ومسعيد، بتنفيذ من شركة (سامسونج) الكورية، وبقدرة إجمالية تبلغ 875 ميغاواط⁽¹²⁾.

أما دولة الكويت فقد استثمرت في مشروع طاقة الرياح بقدرة 10 ميغاواط، ومن المتوقع أن تمنح شركة نفط الكويت عقد بناء مشروع طاقة الرياح بقدرة تتراوح بين 3.4 و3.6 ميغاواط⁽¹³⁾.

ومن جهتها أطلقت الشركة السعودية لشراء الطاقة مؤخراً مناقصة لإنشاء مشروع طاقة رياح بقدرة 1.8 غيغاواط. كما وقّعت شركة (سايم) مذكرة تفاهم مع شركة (بلامبك الإمارات) لبناء مزرعة رياح بحرية عائمة بقدرة 500 ميغاواط في السعودية⁽¹⁴⁾. أما فيما يخص تطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر فإن أكبر المشروعات المعلنة في المنطقة هي حتى هذه اللحظة في السعودية وعمان والإمارات. ويعد مصنع الهيدروجين الأخضر في مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي المشروع الوحيد للهيدروجين الأخضر الذي يعمل فعلياً حتى عام 2023م، ولكن العديد من المشروعات المقبلة في مرحلة التخطيط، وقد يكون من أبرزها (مشروع هيليوس نيوم) في السعودية حيث وصل إلى مرحلة

12 Samsung C&T Newsroom. n.d. «Samsung C&T to Build Mega Solar Power Project in Qatar.» Accessed October 17, 2024. <https://news.samsuncnt.com/>

13 Kuwait Institute for Scientific Research. «Accessed October 17, 2024. <https://www.kisr.edu.kw/>

14 Saipem. n.d. «Saipem to Build Floating Offshore Wind Farm in Saudi Arabia.» Accessed October 17, 2024. <https://www.saipem.com/>

15 Sanfilippo, Antonio, Marc Vermeersch, and Veronica Bermudez Benito. «Energy transition strategies in the Gulf Cooperation Council countries.» *Energy Strategy Reviews* 55 (2024): 101512.

16 Newbery, David, Goran Strbac, and Ivan Viehoff. «The benefits of integrating European electricity markets.» *Energy Policy* 94 (2016): 253-263.

موارد الطاقة، ورغم كثرة الحديث عنها في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذه الدبلوماسية⁽¹⁹⁾. وبشكل عام فإن هذا المصطلح يعبر عن «الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز أمن الطاقة لدولة ما، بحيث يتم ضمان توفير إمدادات مستقرة من مصادر الطاقة، وبأسعار معقولة»⁽²⁰⁾. ولعل من أهم أوجه القصور في الأدبيات الحالية التي تبحث حول موضوع دبلوماسية الطاقة هو اقتصرها غالباً على منظور الدول المستوردة للنفط⁽²¹⁾. وذلك بسبب أن أغلب الدول الصناعية الكبرى تعاني أو كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة الاستراتيجية، والذي أجبرها على الاعتماد على الخارج لتلبية احتياجاتها المحلية. ولهذا فإن من الضروري أن يتم اعتبار الطرف الثاني الآخر من المعادلة، وهي الدول المصدرة للطاقة، وذلك من أجل تحقيق فهم شامل لهذه الدبلوماسية بحيث تسهم في تنظيم العلاقات بين الدول والأقاليم. وفي الوقت نفسه تقلل من المخاطر المرتبطة بالصراعات بين الدول المستوردة للطاقة من جهة، والدول المنتجة أو المصدرة من جهة أخرى.

ويرى بعض الباحثين أن دبلوماسية الطاقة ترتبط بشكل أساسي بالأجندة السياسية للدولة

الريادي في الساحة العالمية للطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الدبلوماسية في مجال الطاقة المتجددة. وتعمل قيادات هذه الدول على الانتقال بمكانتها الرائدة في قطاع الطاقة التقليدية إلى المرحلة التالية مستندةً إلى استضافتها لمؤسسات دولية مثل المنتدى الدولي للطاقة ومقره في الرياض، والذي يعد أكبر تجمع متكرر لوزراء الطاقة في العالم، والذي يشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز⁽¹⁷⁾. وبالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهي منظمة حكومية دولية تدعم البلدان في انتقالها إلى مستقبل من الطاقة المستدامة، وهي تمثل المنصة الأساسية للتعاون الدولي، ومقرها أبوظبي⁽¹⁸⁾. ففي الوقت الذي تشهد فيه دبلوماسية الطاقة تحولاً ملموساً نحو الطاقة المتجددة، تُظهر دول الخليج العربي كيف يمكن الاستفادة من مزاياها الحالية من وفرة الموارد الطبيعية من أجل تعظيم الفوائد المستقبلية في عالم الطاقة المتجددة، مما يعزز من دورها كقوة فاعلة في تحقيق التحول نحو الطاقة المستدامة.

دبلوماسية الطاقة لدى دول الخليج العربي

ماذا يُقصد بدبلوماسية الطاقة؟

يُستخدم مصطلح (دبلوماسية الطاقة) لوصف العلاقات الدولية المرتبطة بالتجارة الدولية في

19 Griffiths, Steven. «Energy diplomacy in a time of energy transition.» *Energy Strategy Reviews* 26 (2019): 100386.

20 United Nations, World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability (New York: United Nations Development Programme, 2000).

21 Yamada, Makio. «Japan's Relations with Saudi Arabia: The Evolution of Energy Diplomacy in Response to the Developmental Shift in the Rentier State.» In *Japan and the Middle East: Foreign Policies and Interdependence*, pp. 27-55. Singapore: Springer Nature Singapore, 2023.

17 International Energy Forum. Accessed October 22, 2024. <https://www.ief.org>.

18 International Renewable Energy Agency. Accessed October 22, 2024. <https://www.irena.org>.

حالت دون تحقيق هذا الهدف، مما اضطرها إلى الاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة في تأمين احتياجاتها النفطية. وفي أواخر عام 1941م فرضت الولايات المتحدة بالتعاون مع هولندا وبريطانيا حظراً شاملاً على إمدادات النفط إلى اليابان، الأمر الذي وضعها في موقف استراتيجي حرج ودفعها إلى دخول الحرب العالمية الثانية كخيار لا بديل عنه. إما بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية فقد اعتمدت على أدوات الدبلوماسية لتأمين احتياجاتها من الطاقة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وذلك عن طريق الزيارات المتبادلة، وتوقيع الاتفاقيات. وأسست كذلك منظمة شنغهاي للتعاون وهي منظمة إقليمية تُعدّ الطاقة أحد مجالات اهتماماتها المتعددة، رغم أن تأسيسها جاء في الأساس لأسباب أمنية.

وأيضاً وعلى المنوال ذاته في تعزيز الاعتماد على الأدوات المؤسسية الداعمة لدبلوماسية الطاقة، فقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية الوكالة الدولية للطاقة في عام 1974م، وذلك بعد أزمة النفط بسبب الحرب في الشرق الأوسط عام 1973م.

وبشكل عام فإن دبلوماسية الطاقة هي أحد أدوات السياسة الخارجية للدول، والتي تسعى من خلالها لضمان التدفق المستمر لموارد أو عوائد الطاقة سواءً بالتصدير أو بالاستيراد مع التأكيد على اختلاف في هذه السياسة بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة. فالدول المنتجة للطاقة تهتم بشكل أساسي بتوسيع صادراتها وتعزيز وجودها في الأسواق العالمية، وتعد منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ممثلةً لأهم مُنتجي الطاقة في العالم، وذلك لدورها في ضبط الصادرات الهيدروكربونية واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

لأجل تعزيز أمنها القومي. وبذلك فإن إبرام الصفقات التجارية لا ينبغي أن يكون فقط من أجل تحقيق الاستفادة الاقتصادية بل لابد أن تكون لها أبعاد سياسية بعيدة المدى⁽²²⁾. فيما يرى البعض الآخر أنها لابد وأن تتجاوز نطاق النقاش التقليدي حول أمن الطاقة والقدرة التنافسية، لتشمل قضايا ومفاهيم الاستدامة. فمثلاً عند النظر إلى السياسة الخارجية للطاقة في الاتحاد الأوروبي، نجد أنها تتكون من ثلاثة معايير رئيسية: الاستدامة، والقدرة التنافسية، وأمن التوريد⁽²³⁾. وهذا فإن الاستدامة أصبحت مكوناً من مكونات سياساتها الدولية في مجال الطاقة.

وتعد دبلوماسية الطاقة أيضاً شكلاً من أشكال القوة الناعمة؛ فأمن الطاقة والتجارة الدولية لمصادر الطاقة بالإمكان تحقيقها عن طريق التعاون والعلاقات الدبلوماسية، أو عبر استخدام القوة، ولذلك فإن ثمة دولاً تسعى بمختلف الطرق للتأثير على دول أخرى لأجل تعزيز مصالحها قدر الإمكان⁽²⁴⁾.

وعلى سبيل المثال فإن اليابان في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية سعت إلى تأمين امتيازات في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط، إلا أن منافستها مع الشركات النفطية العالمية

22 Goldthau, Andreas, and Jan Martin Witte, eds. Global energy governance: The new rules of the game. Rowman & Littlefield, 2010.

23 Chaban, Natalia, and Michèle Knodt. «Energy diplomacy in the context of multistakeholder diplomacy: The EU and BICS.» Cooperation and Conflict 50, no. 4 (2015): 457-474.

24 Druif, M. Energy Diplomacy as a Form of Soft Power: The Rise and Fall of Brazil's Ethanol Diplomacy in Africa. University of Leiden, 2017, 1-8.

مدفوعة بالتطورات التكنولوجية في مجالي الإنتاج والتكرير. وقد حُفرت أولى الآبار النفطية التجارية يدوياً، وأقيمت آبار بارزة في كل من بولندا (1853)، ورومانيا (1857)، وألمانيا (1859). ومع إدخال أجهزة الحفر بالكابلات في أوائل الستينيات من القرن ذاته تسارعت وتيرة نمو الصناعة النفطية، مما مكّن الدول الأوروبية من تلبية الطلب المتزايد على النفط. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، برزت منطقة الكاربات في بولندا وأوكرانيا كإقليم عالمي رئيسي لإنتاج الهيدروكربونات، حيث لا تزال بعض حقول النفط موجود حتى هذه اللحظة، مثل حقل (بوبركا) في بولندا⁽²⁶⁾. أما فيما يخص الولايات المتحدة فقد مثّلت عملية الحفر الناجحة لأول بئر نفطي تجاري في ولاية بنسلفانيا على يد إدوين دريك عام 1859م نقطة تحول مهمة في مجال إنتاج النفط. فقد أسهم استخدام دريك الرائد لجهاز الحفر المدفوع البخار في وضع معايير جديدة لعمليات استخراج النفط، مما أحدث نقلة نوعية في الصناعة النفطية الأمريكية. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت صناعة النفط في الولايات المتحدة تتوسع بسرعة، الأمر الذي مهد الطريق لتطوير بنية تحتية شاملة للتكرير والنقل، والتي أصبحت لاحقاً حجر الزاوية في صناعة البترول الحديثة⁽²⁷⁾.

وفي الجانب الآخر فإن الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة تسعى في سياساتها الخارجية إلى المحافظة على علاقات وطيدة مع الدول المنتجة مع ضمان أن الأسعار لا تأخذ في الارتفاع. وتبرز جمهورية الصين الشعبية كأحد الدول المتبينة لهذا النهج، ويظهر ذلك في دبلوماسيتها تجاه الشرق الأوسط وإيران وكذلك في أفريقيا. وهناك أيضاً بعض الدول التي تتبنى نهجاً مختلطاً كونها تعد من كبار المستهلكين والمنتجين للطاقة في الوقت نفسه، مثل جمهورية الهند والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁵⁾.

تطور دبلوماسية الطاقة لدول الخليج العربي

كما تمت الإشارة سابقاً، فإن ملف الطاقة أصبح أحد أدوات الدبلوماسية في القرن التاسع عشر، وذلك من قبَل شركات النفط البريطانية والأمريكية حيث كانت تدير شؤونها الدبلوماسية من خلال اتفاقات شراكة مع الدول أو من خلال تشكيل تجمّع احتكاري للمنتجين. ولقد تطورت هذه الدبلوماسية خلال العديد من المراحل الزمنية، والتي كانت منطقة الخليج العربي جزءاً منها بدءاً باكتشاف النفط في البحرين عام 1932م. وبالإمكان تقسيم هذه المراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى - نشأة صناعة البَئَط والغاز: تمتد هذه المرحلة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، والتي تعد البداية الحقيقية لهذه الصناعة، وبالأخص في أوروبا والولايات المتحدة. ففي أوروبا بدأت عمليات استخراج النفط بالازدهار في ستينيات القرن التاسع عشر

26 Craig, Jonathan, Francesco Gerali, Fiona MacAulay, and Rasoul Sorkhabi. The history of the European oil and gas industry (1600s–2000s). Vol. 465, no. 1. London: The Geological Society of London, 2018.

27 Hubbert, M. King. «History of Petroleum Geology and its Bearing on Present and Future Exploration.» AAPG Bulletin 49, no. 10 (1965): 1748-1748.

25 Bovan, Ana, Tamara Vučenović, and Nenad Peric. «Negotiating energy diplomacy and its relationship with foreign policy and national security.» International Journal of Energy Economics and Policy 10, no. 2 (2020): 1-6.

بإعادة التَّشكُّل بحسب نتائج الحرب العالمية الثانية، والتي قادت إلى أحداث كبرى على مشهد دبلوماسية الطاقة الدولية. ومن أبرز التطورات تأسيس منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك) عام 1960م، والتي أتت نتيجة لنضج الوعي الاقتصادي والسياسي لدى الدول المنتجة للنفط، وكانت تشمل عند التأسيس دولاً عربية وغير عربية، أما دول مجلس التعاون المؤسَّسة فكانت كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر. حيث بدأت هذه الدول في التصدي للعلاقة غير المتكافئة التي كانت تربطها بالشركات الاحتكارية، والتي كانت تعتمد نهج التخفيض الاحتكاري لأسعار النفط المستخرج من منطقة الشرق الأوسط. وقد تسبب هذا النهج في تكبد الدول المنتجة للنفط خسائر كبيرة، فيما حققت الشركات الاحتكارية أرباحاً طائلة على حساب هذه الدول. ولذلك فإن دول الخليج العربي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل هذه المنظمة من أجل تنسيق سياساتها الإنتاجية لضمان استقرار أسواق الطاقة بشكل يضمن الفوائد المشتركة للمنتجين والمستهلكين⁽³⁰⁾. وقد عزز صعود هذا النهج لدول الخليج العربي من قدرتها على تطوير مواردها الوطنية عن طريق استعادة حصصها من الشركات النفطية الدولية، والذي جعلها تحقق إيرادات مالية ضخمة، والتي شكلت النواة الأساسية في تشكيل اقتصادياتها النامية⁽³¹⁾.

ولعل من أهم الأحداث السياسية المرتبطة بهذه الفترة تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدِّرة

المرحلة الثانية - حقبة ما بين الحربين العالميتين وبرز الكارتلات النفطية العملاقة: في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى سعت القوى المنتصرة إلى فرض سيطرتها على موارد النفط في الأراضي التي كانت خاضعة للحكم العثماني، وأدت هذه الهيمنة إلى منح حقوق حصرية للشركات الخاضعة للسيطرة البريطانية في المنطقة، مثل شركة النفط الأنجلو/فارسية. وقد عززت اتفاقية سان ريمو لعام 1920م من هيمنة بريطانيا، مما أتاح للشركات البريطانية الحصول على امتيازات حصرية تطورت لاحقاً إلى تأسيس شركة نفط العراق. والتي تكونت من مجموعة من الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية، حيث حازت كل دولة على حصة معينة بعد مطالبة الولايات المتحدة بالمشاركة في موارد النفط الإقليمية، مدعومةً بسياسة الباب المفتوح⁽²⁸⁾. أما دول الخليج العربي فكانت مواردها النفطية تُدار عبر شركات تسيطر عليها القوى الغربية، فعلى سبيل المثال مُنحت الامتيازات في البحرين والكويت والسعودية تدريجياً لشركات النفط الأمريكية بحلول أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن هذه الامتيازات كانت تُمنح تحت إشراف أو تنسيق بريطاني بحكم قوة النفوذ البريطاني حينها⁽²⁹⁾.

المرحلة الثالثة - بداية تشكُّل دبلوماسية الطاقة: خلال هذه المرحلة بدأت السياسة الدولية

28 Alsudais, Abdurrahman Ali. «The conflict between the British and American oil interests in the Middle East 1337-1357/1919-1939.» Journal Of Arabic And Human Sciences 10, no. 2 (2016).

29 Fitzgerald, Edward Peter. «France's Middle Eastern ambitions, the Sykes-Picot negotiations, and the oil fields of Mosul, 1915-1918.» The Journal of Modern History 66, no. 4 (1994): 697-725.

30 Rustow, Dankwart A. «US-Saudi Relations and the Oil Crises of the 1980s.» Foreign Aff. 55 (1976): 494.

31 Al-Fattah, Saud. «National oil companies: business models, challenges, and emerging trends.» (2013).

الكبرى في ذلك الوقت قوة سياسات الطاقة الخارجية للدول العربية - وفي مقدمتها دول الخليج العربي - في التأثير على الصراعات الدولية، وفي دعم القضايا العربية العادلة. وهذا أيضاً ما دفع الدول المستهلكة للنفط في عام 1974م لإنشاء وكالة الطاقة الدولية، كاستجابة لهذه التحركات السياسية على الساحة الدولية، ويهدف تحقيق الاستقرار في إمدادات النفط لأعضائها⁽³⁴⁾.

المرحلة الرابعة - دبلوماسية الطاقة ما بعد الحرب الباردة: بعد انتهاء الحرب الباردة (بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا من جهة والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى) شهد العالم حقبة جديدة مركزة على الاستقرار والتعاون الاقتصادي. وفي هذا السياق استفادت دول الخليج العربي من المناخ السائد آنذاك، وذلك لأجل تعزيز علاقاتها الخارجية، وتعزيز مكانتها الدولية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية اقتصاداتها. وشهدت كذلك تقارباً أكبر بين دول مجلس التعاون والأسواق الآسيوية في أعقاب تلك الفترة، وذلك عن طريق تنسيق سياسات الطاقة لتلبية احتياجات القوى الاقتصادية الناشئة في آسيا، ضمن توجه لتتنوع الشراكات الاقتصادية خارج الإطار الغربي⁽³⁵⁾.

للبنترول (أوبك)، والتي ظهرت بعد حرب يونيو 1967م. ولقد تشكلت هذه المنظمة بالأساس من السعودية والكويت وليبيا بموجب اتفاقية تم توقيعها في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968م. وكانت هذه الدول قد دعت من داخل منظمة الأوبك إلى وقف تصدير النفط للدول التي دعمت العدوان على مصر. ورغم أن تأسيس (أوبك) كان بسبب الخلاف مع (أوبك)، إلا أنه لم يكن يهدف إلى خلق عداء أو بديل عن منظمة (أوبك). وذلك أن الدول العربية المؤسسة حرصت منذ البدء على أهمية التنسيق المشترك لأجل خلق تفاهات أكبر، ومن هنا يظهر أن الدول العربية كانت تسعى من خلال دبلوماسيتها إلى خلق مساحات مشتركة للتعاون والتكامل. ويظهر هذا جلياً في المادة الثالثة من اتفاقية (أوبك) والتي تنص على أن «أحكام هذه الاتفاقية المنشئة لمنظمة أوبك لا تؤثر على أحكام اتفاقية منظمة أوبك أو على التزامات أعضائها تجاهها»⁽³²⁾.

وقد قاد تطور الصراع في منطقة الشرق الأوسط عام 1973م منظمة (أوبك) إلى تنفيذ أكبر حظر نفطي على الدول الداعمة للصراع بين مصر وإسرائيل حيث أدى هذا الحظر إلى أزمة نفط حادة في الغرب، وأدى كذلك إلى تضاعف أسعار النفط أربع مرات، مما ترك أثراً بالغاً على الاقتصاد العالمي⁽³³⁾. ليبرهن هذا الحظر للقوى

34 Reiche, Danyel. «Energy Policies of Gulf Cooperation Council (GCC) countries—possibilities and limitations of ecological modernization in rentier states.» Energy Policy 38, no. 5 (2010): 2395-2403.

35 Ahrari, M. E., and Brigid Starkey. «Post-Cold War Security in the GCC Region: Continuity and Change in the 1990s.» Change and Continuity in the Middle East: Conflict Resolution and Prospects for Peace (1996): 143-163.

32 Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC).» Last modified February 15, 2024. <https://oapec.org>

33 Willner, Samuel E. «The 1975 congressional feasibility study on “Oil fields as military objectives”: US—Saudi Arabian relations and the repercussions of the 1973 oil crisis.» The Journal of the Middle East and Africa 9, no. 2 (2018): 121-136.

فعلى سبيل المثال فإن العلاقات الخليجية الصينية نمت بشكل متسارع، ففي عام 2004م تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الصين ودول الخليج العربي. وأيضاً تم في عام 2011م الاتفاق على إبرام مذكرة تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، والتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة. وهذا ما عبر عنه البيان المشترك بين الطرفين الصادر بتاريخ 13 يناير 2022م، والذي أكد على ضرورة إتمام المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والصين في أسرع وقت ممكن، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما، بغية رفع مستوى التحرير والتسهيل التجاري بين اقتصادي الطرفين. وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عُمان هي أول دولة خليجية تشرع في ممارسة التجارة النفطية مع الصين وذلك عام 1992م، وفي العام نفسه أيضاً قامت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ببناء علاقة تجارية مع الصين. وهذا ما يفسر كون أن لدى عُمان أكبر نسبة من النفط المخصصة للتصدير للصين كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم 2.

الجدول 2: الصادرات الخليجية النفطية إلى الصين

الدولة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	نسبة النفط الخام (%)
السعودية	45.8	77.5
الإمارات	14.7	26.7
الكويت	12.1	79.1
عُمان	17.3	84
قطر	10.3	3.59
البحرين	0.17	0

المصدر: Observatory of Economic Complexity

هذا ولا تقتصر أهمية جمهورية الصين الشعبية لكونها فقط مستهلكة للطاقة الهيدروكربونية، بل كونها أيضاً من أهم منتجي حلول الطاقة المتجددة في العالم. فالصين تسيطر حالياً على ما يقرب من 85% من عمليات تصنيع الألواح الشمسية العالمية مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى 95% بحلول العام الحالي (36). وهذا التركيز التصنيعي يمنح الصين ميزة استثمارية قوية وقُدرة على التحكم بسلسلة التوريد العالمية، ومن هنا تأتي أهمية سياسة الانفتاح التي تنتهجها دول الخليج العربي من أجل دعم خططها الطموحة في التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، وتحقيق أهداف الحياد الكربوني. إذ تدرك دول الخليج العربي أن تأمين مصادر مستدامة للطاقة النظيفة يتطلب رؤية دبلوماسية مرنة توازن بين التحالفات التاريخية مع الدول الغربية، والاستفادة من العلاقات الاستراتيجية مع الصين وبقيّة دول آسيا. حيث يعزز هذا الانفتاح من قدرة دول الخليج العربي على تنويع مداخل اقتصادياتها، بما يكفل تحقيق مصالحها الوطنية على المستوى الدولي دون الإضرار بتوازناتها وتحالفاتها التقليدية.

ولقد ساهمت دبلوماسية الطاقة الخليجية في دعم احتياجات الدول الصديقة في وقت الأزمات، وعملت كوسيط لنزع فتيل الأزمات. فمع بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتوقّف روسيا عن تزويد أوروبا الغربية كلياً أو جزئياً بالنفط الروسي عانت القارة الأوروبية من نقص إمدادات الطاقة، ولذلك نرى أن مجموع صادرات الخليج العربي النفطية إلى أوروبا بين شهري يناير وأكتوبر

36 "Special Report on Solar PV Global Supply Chains," Special Report on Solar PV Global Supply Chains, 2022, <https://doi.org/10.1787/9e8b0121-en>.

الإنتاجية من 4 إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2025م، أعلنت في مارس 2022م أن روسيا «ستظل دائماً» جزءاً من (أوبك بلس). ورغم تراجع الإنتاج النفطي الروسي بسبب العقوبات، والذي قُدر بين 0.85 و1.4 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2023م، إلا أن روسيا ستبقى ثاني أكبر منتج في (أوبك بلس) وبفارق واضح. وهذا يعني أنه في حالة ما إذا شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً مستقبلاً، فإن (أوبك بلس) ستحتاج إلى تعاون روسيا لتحقيق استقرار الأسعار.

أما المسار الثاني الذي تحافظ به دول الخليج العربي على علاقاتها الجيدة مع روسيا فيتمثل في الامتناع عن الدخول في حرب أسعار في السوق الآسيوي، الذي تسيطر عليه تقليدياً دول الخليج العربي، ولكنه أصبح مؤخراً أحد الأسواق القليلة المتاحة للنفط الروسي. إذ تصدر روسيا قائمة موردي النفط للصين منذ عدة أشهر، حيث ارتفعت صادراتها إلى 1.9 مليون برميل يومياً (زيادة بلغت نسبتها 17% في نوفمبر 2022م مقارنةً بالعام السابق عليه)، مقارنةً بصادرات السعودية التي بلغت 1.6 مليون برميل يومياً (بانخفاض بنسبة 11% عن عام 2021)⁽³⁹⁾.

وتسعى دول الخليج العربي أيضاً ومن خلال دبلوماسيتها ومشروعاتها في مجال الطاقة إلى أن تكون شاملة، ولا تقتصر على تصدير الطاقة الهيدروكربونية فحسب، بل تسعى لتعزيز التعاون الإقليمي ومساندة الدول الشقيقة في تحقيق استقرارها في مجال الطاقة بكل السبل الممكنة.

2022م فاقت مجموع الصادرات خلال السنوات الثلاث قبل ذلك العام مجتمعة. ويُعزى هذا الأمر إلى التشابه الكبير بين نفط الخليج العربي الخام والنفط الخام الروسي (يورانز)، مما يجعل النفط الخليجي بديلاً مناسباً. وارتفعت حصة صادرات النفط السعودي إلى أوروبا بين شهري يناير ويوليو 2022م لتصل نسبتها إلى 25-20% من إجمالي إيرادات الصادرات النفطية، مقارنة بنسبة 10-15% في السنوات السابقة⁽³⁷⁾. وأيضاً قامت دولة قطر بتوقيع اتفاقية مع ألمانيا في نوفمبر 2022م تمتد لخمس عشرة عاماً، وتتضمن هذه الاتفاقية توريد مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بدءاً من عام 2026م. وقد وصف وزير الطاقة القطري هذا الاتفاق بأنه «أول عقد طويل الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا»⁽³⁸⁾.

ورغم الدور الخليجي الإيجابي لدعم الدول الأوروبية خلال أزماتها في قطاع الطاقة، إلا أنها أيضاً حافظت على علاقات جيدة مع جمهورية روسيا الاتحادية. ويظهر ذلك في التزام دول الخليج العربي بتحالف (أوبك بلس)، والذي تشكّل في نوفمبر 2016م من 10 دول منتجة للنفط من غير الأعضاء الأساسيين، ومن أبرزهم روسيا وسلطنة عُمان والبحرين. حيث امتنعت دول الخليج العربي عن قبول الاقتراحات الداعية لاستبعاد روسيا من حصص الإنتاج الشهرية لـ(أوبك بلس) كاستجابة للعقوبات. حتى دولة الإمارات العربية المتحدة التي أبدت بعض التَّحَفُّظ على حصص (أوبك بلس) بسبب أنها قد تعيق خططها لزيادة طاقتها

37 Joint Organisations Data Initiative. "JODI Oil." <https://www.jodidata.org/>

38 ايناملاً بلإ يربطقلا زاغلا ديروتل قافتا نع نالجالا.. (هليف هشتيود) 1، 2022. ريمسيد

39 Sim, Li-Chen. «The Gulf States: Beneficiaries of the Russia-Europe Energy War?». Middle East Institute, January 12 (2023).

النوعية في وقت قياسي، وهي الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي. حيث بدأت الأعمال الإنشائية للمحطة في يوليو 2012م، وتم تشغيل المُفاعل الأول تجاريًا في أبريل 2021م مع اكتمال بقية المفاعلات بحلول سبتمبر 2024م. وتغطي محطة (براكة) نحو 25% من احتياجات الدولة من الكهرباء، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات الكربونية. وتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع شركة (كيبكو) الكورية للطاقة الكهربائية بناءً على العلاقات الدبلوماسية المميزة التي تنتهجها دولة الإمارات مع كوريا الجنوبية⁽⁴²⁾، والذي جعل هذا الإنجاز من النماذج الدولية التي تفتخر بها دول المنطقة من حيث سرعة الإنجاز، وتبنيها لأعلى معايير السلامة والجودة.

3.3 التَّوجُّهات المستقبلية لدبلوماسية الطاقة الخليجية

يعد مستقبل دبلوماسية الطاقة في دول الخليج العربي مرهونًا بشكل أساسي بمستقبل صناعة التَّطْط والغاز، وتأثير التقنيات الحديثة والمتجددة على هذا القطاع الحيوي. فالتطورات التكنولوجية السريعة التي تشمل الابتكارات في مجالات الطاقة المتجددة والكهرباء المتقدمة تُلقِي بظلالها على التوقعات الخاصة بصناعة النفط، مما يستدعي تكيُّفًا في الاستراتيجيات الخليجية. وهو الأمر الذي تعمل عليه الدول الخليجية عن طريق بناء علاقات متوازنة بين الشرق والغرب، وزيادة الاستثمار في التطبيقات الواعدة، والتأكيد على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والنمو

ففي عام 2022م أبرمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدًا لتنفيذ مشروع ربط سوق الكهرباء الخليجية مع العراق بهدف تعزيز أمن الطاقة الإقليمي، وتمكين دول المجلس من تزويد العراق بنحو 3.94 تيراواط/ساعة سنوياً بحلول عام 2025م، وبأسعار تنافسية أقل من تكلفة الإنتاج المحلي. وسيتم تمويل المشروع من قِبَل كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق قطر للتنمية⁽⁴⁰⁾. وأيضاً لابد من الإشارة إلى مشروع الرُّبْط الكهربائي بين شبكتي السعودية ومصر، ويهدف الرُّبْط إلى تبادل 3000 ميجاوات بين البلدين بحلول مايو 2025. وقد تم تجاوز نسبة أكثر من 50% من أعمال المشروع، ومنها تركيب الكابلات تحت البحر الأحمر بتقنيات تحافظ على البيئة البحرية. ويمثل هذا المشروع قوة رُبط بين أكبر شبكتين كهربائيتين عربيتين، بإجمالي قدرة يصل إلى 150 ألف ميجاوات، أي ما يعادل نسبة 38% من إجمالي الطاقة المنتجة عربياً⁽⁴¹⁾. وتجسّد هذه الخطوات مبادئ أساسية في دبلوماسية الطاقة الخليجية، والتي تُعنى بزيادة التعاون الإقليمي وإرساء علاقات طاقوية مستدامة تسهم في دعم الاستقرار والتنمية، بما يعزز حضورها كقوة داعمة لأمن الطاقة العربي.

ومن الإنجازات الخليجية الاستثنائية أيضاً في مجال الطاقة ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تدشينها محطة (براكة) للطاقة

40 هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي. الموقع الرسمي لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون. <https://gccia.com.sa/Arabic/?ref=tomba.io>

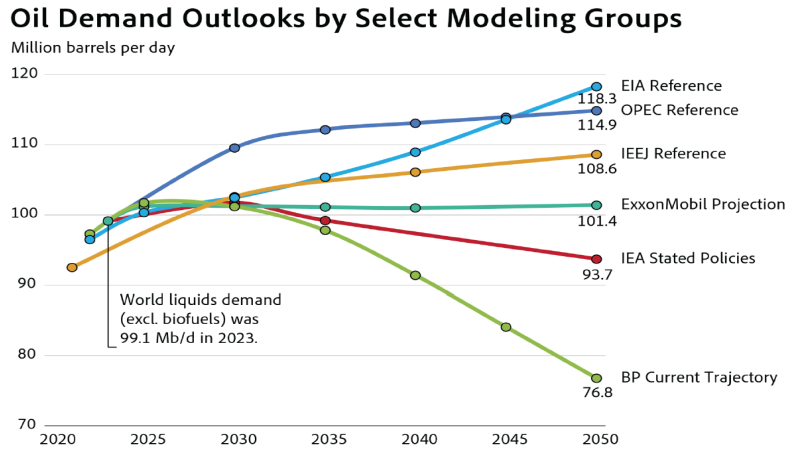
41 "تعرّف على أهم تطورات مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية لتبادل 3 آلاف ميجاوات." (اليوم السابع) المصرية، 17 يوليو 2024

42 مؤسسة الإمارات للطاقة النووية «محطة براكة للطاقة النووية». <https://www.enec.gov.ae/ar/barakah-plant>

الاقتصادي. ولذلك فإنه من المهم الاسترشاد بالنماذج الاقتصادية التي تُعنى باستشراف مستقبل صناعة النفط، وإن كانت هذه النماذج تواجه صعوبات في تضيق نطاق التنبؤات بدقة حول حجم الطلب العالمي واستثمارات الطاقة اللازمة. إلا أنها تُظهر أغلب الاحتمالات الممكنة، والتي تكون مفيدة في وضع التصورات والخطط المستقبلية.

وتشير توقعات الطلب على النفط من مؤسسات كبرى أن هناك اختلافات كبيرة في حجم الطلب العالمي على النفط بين النماذج المختلفة، والتي تصل إلى أكثر من 10 ملايين برميل يومياً في توقعات الطلب لعام 2035م (الشكل)، وهذا يعكس تفاوتاً واسعاً في حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه التوقعات.

الشكل 4: النماذج المستقبلية لحجم الطلب على النفط إلى عام 2050م (مليون برميل يومياً)



المصدر: مؤسسة أبحاث سياسات الطاقة

وتُظهر النماذج أيضاً على أن توقعات كل من شركة (BP) ووكالة الطاقة الدولية (EIA) تعتمد على افتراضات متفائلة بشأن انتشار التقنيات الجديدة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من ذلك تبقى قدرة هذه النماذج على التنبؤ بسرعة التقدم التكنولوجي أو التغيرات السياسية على المدى الطويل محدودة. لذا ينبغي على صانعي السياسات في دول الخليج العربي وضع استراتيجيات مرنة قادرة على التعامل مع حالات عدم اليقين، وتجنب الاعتماد على افتراضات غير مؤكدة. حيث إن تحقيق الحياد الصفري لا يعتمد على مسار واحد فقط بل هناك العديد من المسارات التي بإمكان الدول انتهاجها، ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى النظر بشمولية وتوازن لأجل مراعاة الخصوصية الخليجية. وتجدر الإشارة إلى أن كل التوقعات المستقبلية حتى عام 2050م لا تتضمن احتمالاً واحداً يتوقع انعدام الطلب على النفط، وذلك بسبب أن التحول في مجال الطاقة غير ممكن من غير هذا المورد. حيث تتطلب عملية تصنيع الألواح الشمسية استهلاكاً للطاقة الهيدروكربونية، وخاصةً خلال المراحل الأولية لإنتاج المواد الأساسية مثل الألمنيوم والزجاج والسيليكون. ويتركز معظم استهلاك الهيدروكربونات في هذه

تقليل الانبعاثات، وتمكين التحول إلى تطبيقات أكثر صديقة للبيئة، والأهم من ذلك أنه يدعم صناعة الطاقة المتجددة عن طريق تقليل الانبعاثات الناتجة خلال التصنيع أو تشييد البنية التحتية اللازمة. ولأجل تفعيل الشراكات الدولية في هذا المجال قام مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في عام 2021م بتدشين أول مؤشر للاقتصاد الكربوني الدائري، وذلك بهدف توفير إطار مرجعي يقيس أداء الدول وقدرتها على التحول نحو الاقتصاد الكربوني الدائري. حيث يتيح هذا المؤشر للمخططين والسياسيين قياس وتقييم مدى تقدم الدول في تطبيق تقنيات الاقتصاد الكربوني الدائري، ومدى استعدادها لتحقيق أهداف الحياد الصفري الكربوني⁽⁴⁵⁾.

وإن اهتمام دول الخليج العربي في تطوير علاقاتها الخارجية في قطاع الطاقة لا يقتصر فقط على السبل التقليدية، فقد أولت اهتماماً كبيراً بتطوير قواها الناعمة عن طريق استثمارها في مراكز الفكر والبحوث، وفي الجدول رقم 3 بيان لأهم مراكز الفكر والأبحاث التي تُعنى بموضوعات الطاقة المختلفة. حيث تعد هذه المراكز أساساً لوضع تصورات الطاقة المستقبلية، ولدعم سياسات التحول الكبرى لهذه الدول. ولقد شهدت الساحة الدولية دوراً متزايداً لهذه المراكز على الساحة الدولية. حيث ساعدت هذه المراكز الحكومات الخليجية على تحديد التحديات المستقبلية في

المراحل الأولية، حيث لا تتطلب الألواح الشمسية أية مصادر إضافية للوقود بعد تركيبها. أما بالنسبة لتوربينات الرياح فإنها تتطلب بنية تحتية لدعم ارتفاعها واستقرارها، مما يضمن قدرتها على التقاط الرياح بفاعلية. ويتطلب ذلك كميات كبيرة من الفولاذ والخرسانة، وهي مواد يُحتاج في إنتاجها إلى الطاقة الهيدروكربونية بنسبة كبيرة سواء في مراحل التصنيع أو النقل⁽⁴³⁾. ومن هنا فإن لدى دول الخليج العربي ميزة استراتيجية؛ فمواردها الهيدروكربونية تستطيع دعمها في رحلة تحوّلها إلى التطبيقات النظيفة بتكلفة أقل من بقية الدول التي لا تتوافر لديها هذه الموارد.

ولذلك فإن المملكة العربية السعودية قد أكدت على تركيزها على مفهوم الاقتصاد الكربوني الدائري بشكل رئيسي في عام 2020م من خلال رئاستها لمجموعة العشرين (G20). حيث قدمت هذا الاقتصاد كإطار متكامل لإدارة الكربون والذي يهدف إلى تحقيق توازن بين الانبعاثات الكربونية في البيئة. حيث إن هذا المفهوم ينسجم مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ، ويتيح للمملكة العربية السعودية كذلك تقليل انبعاثات الكربون مع تعزيز كفاءتها البيئية عبر الاستفادة من التقنيات المختلفة، مثل احتجاز الكربون، وإعادة استخدامه وتخزينه⁽⁴⁴⁾.

إن هذا النهج يكمل التوجه العالمي من خلال

43 Davies, Andrew, and Michael D. Simmons. «Demand for 'advantaged' hydrocarbons during the 21st century energy transition.» Energy Reports 7 (2021): 4483-4497.

44 Shehri, Thamir Al, Jan Frederik Braun, Nicholas Howarth, Alessandro Lanza, and Mari Luomi. «Saudi Arabia's climate change policy and the circular carbon economy approach.» Climate Policy 23, no. 2 (2023): 151-167.

45 Luomi, Mari, Fatih Yilmaz, Thamir Al Shehri, and Nicholas Howarth. The Circular Carbon Economy Index—Methodological Approach and Conceptual Frameworks. No. ks--2021-mp01. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, 2021.

مجال الطاقة، وتطوير حلول مستدامة تضمن استقرار سياسات الطاقة في المنطقة. وشكلت هذه المراكز أيضاً منصات للتعاون بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية محلياً ودولياً. ولم يقتصر دورها على تنمية البحث والتطوير في مجالات الطاقة المستدامة فقط، بل أصبحت أحد أدوات الدبلوماسية الخليجية لإيصال صوت المنطقة وأولوياتها في المحافل الدولية، بشكل يعزز من دورها الإقليمي والدولي.

الجدول رقم 3: أهم مراكز الفكر والأبحاث في دول الخليج العربي

المركز	الدولة	الهدف	الموقع الإلكتروني
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)	البحرين	أن يصبح مركزاً إقليمياً رائداً في الدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ويساهم في صنع سياسات مستدامة للبحرين والمنطقة	derasat.org.bh
مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)	السعودية	أن يكون مركزاً استشارياً رائداً في اقتصاديات الطاقة والاستدامة، ويقدم بحوثاً وتوصيات مبنية على الأدلة لدعم سياسات الطاقة السعودية والعالمية	kapsarc.org
مركز الخليج للأبحاث	السعودية	مركز بحثي عالمي مهتم بشؤون الخليج، ويقدم منظوراً خليجياً حول التطورات الإقليمية والدولية لتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي	grc.net
مركز جامعة الملك عبدالله للطاقة الشمسية	السعودية	قيادة البحث والتطوير في تقنيات الطاقة الشمسية وتطبيقها لتحويل العلم إلى حلول عملية تفيد المملكة	ksc.kaust.edu.sa
مركز الأبحاث متعددة التخصصات للطاقة المستدامة	السعودية	دعم الأبحاث والتنمية في الطاقة المستدامة بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030	ri.kfupm.edu.sa
مركز الكويت للأبحاث العلمية	الكويت	أن يصبح المعهد الأكثر تأثيراً في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة، ويدفع عجلة التنمية المستدامة وجودة الحياة	kisr.edu.kw
مجلس مجان	عمان	تقديم الدعم لاتخاذ القرار من خلال الأبحاث التطبيقية لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في عُمان ودول الخليج العربي	majancouncil.org
مركز أبحاث الطاقة المستدامة	عمان	معهد بحثي رائد يوفر حلول طاقة مستدامة وجديدة لعُمان والمنطقة	squ.edu.om
مركز عُمان للهيدروجين	عمان	أن يكون مركزاً إقليمياً مبتكراً للهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط	ohc.om
معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة	قطر	أن يكون المرجع الوطني للبحث والتطوير والابتكار في مجالات المياه والطاقة والبيئة في المناطق الجافة	hbku.edu.qa
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	الإمارات	دعم سياسات التنمية بالإمارات وتقديم أبحاث استراتيجية تدعم استقرار المنطقة وتطورها	ecssr.ae
معهد الابتكار التكنولوجي	الإمارات	تطوير الابتكارات التكنولوجية الرائدة لحل التحديات المجتمعية الكبرى	tii.ae

trendsresearch.org	تقديم تحليلات عميقة لفهم التحديات والفرص في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والعالم	الإمارات	مركز تريندز للبحوث والاستشارات
aus.edu	قيادة الأبحاث في تطوير تقنيات لمواجهة تحديات الطاقة والمياه والبيئة	الإمارات	مركز أبحاث الطاقة والمياه والبيئة المستدامة
https://www.ku.ac.ae/apec	تطوير حلول مبتكرة لدفع مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة وتحسين نظم الطاقة الكهربائية	الإمارات	مركز الطاقة المتقدمة
https://www.ku.ac.ae/rich	نشر حلول الطاقة النظيفة والوقود المستدام لتحقيق أهداف الحياد الصفري	الإمارات	مركز الأبحاث والابتكار حول ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين
uae.ac.ae	تحقيق الريادة والابتكار في البحث وخدمات المجتمع في الموارد المائية والطاقة	الإمارات	المركز الوطني للمياه والطاقة

مقترحات لتطوير دبلوماسية الطاقة الخليجية

تعد دبلوماسية الطاقة من الأدوات الاستراتيجية التي ينبغي لدول الخليج العربي زيادة الاستثمار فيها، وذلك لتعزيز دورها الاقتصادي والسياسي عالمياً، وبالأخص في ظل التحوُّلات الراهنة نحو مصادر طاقة أكثر تنوعاً واستدامة. وينبغي أن نؤكد أن هذه التوصيات تعنى بزيادة الجهود والتنسيق الخليجي المشترك مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات الكبيرة لهذه الدول. فإن الحاجة اليوم تتطلب اتباع استراتيجية شاملة لتطوير علاقات ثنائية مع شركاء دوليين لضمان أمن الطاقة الخليجي، وتعزيز القدرات التكنولوجية. وفيما يلي أبرز التوصيات:

أولاً: إشراك القطاعات الوطنية المختلفة في تنفيذ دبلوماسية الطاقة:

يُفضَّل أن تشمل دبلوماسية الطاقة الخليجية إشراك القطاعات الوطنية الرئيسية من أجل ضمان التنسيق والفاعلية في تنفيذ الاستراتيجيات. وينبغي كذلك أن يتجاوز دور هذه الدبلوماسية وزارة الخارجية ليشمل وزارات الطاقة والبيئة والتجارة والصناعة إن وُجدت، بالإضافة إلى الشركات الوطنية الكبرى. إذ إن هذا التنسيق الواسع يزيد من فاعلية وعوائد السياسات الخليجية في مجال الطاقة على المستوى الدولي، ويجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة أعلى. وعلاوة على ذلك فإن التعاون بين هذه الجهات يساهم في تطوير حلول مبتكرة تدعم التنوع الاقتصادي وتحمي الموارد الحيوية للأجيال القادمة.

ثانياً: الاهتمام بتنمية القدرات العلمية عبر التعاون الدولي:

في ضوء الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا الحديثة، فإن التعاون مع الدول المتقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية يُعدُّ خطوة ضرورية لتعزيز مكانة دول الخليج العربي في قطاع الطاقة المستقبلي. فتطوير الشراكات الدولية يساهم في تسريع تبادل المعرفة وتطوير القدرات الوطنية في التكنولوجيا الحديثة، مما يُمكِّن هذه الدول من إدارة مواردها بكفاءة ومهنية، ويدعم أيضاً تطوير حلول مبتكرة تدعم تحوُّل الطاقة. وإن مثل هذا التوجه الاستراتيجي يعد فرصة واعدة لتطوير قطاع الطاقة

الخليجي لجعلهُ أكثر تنافسية على الصعيد الدولي. ثالثاً: زيادة الاستثمار في توظيف القوة الناعمة في دبلوماسية الطاقة:

تتمتع دول الخليج العربي بفرص كبيرة لتوظيف أدوات القوة الناعمة لتعزيز دبلوماسية الطاقة. وذلك من خلال إقامة فاعليات مشتركة مع دول رئيسية، وهو الأمر الذي تقوم به أغلب دول الخليج العربي. إلا أن هناك حاجة لزيادة الاهتمام بأدوات القوى الناعمة بكل أشكالها، والتي تعنى بتعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية مع شتى دول العالم. الأمر الذي سيصب في زيادة الثقة المتبادلة، ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. ولعل وجود منتدى الطاقة الدولي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة في منطقة الخليج العربي أحد الإنجازات المهمة في هذا المجال، والاستثمار في مراكز الفكر والأبحاث كمنصات للحوار والنقاش. وكذلك فإن الاستثمارات الخليجية الخارجية مع الدول الصديقة قد تسهم أيضاً في تعزيز القوة الناعمة الخليجية، وتعمّق التعاون الدولي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً: المشاركة بشكل فاعل في المنظمات الدولية:

ينبغي لدول الخليج العربي أن تستفيد من وجودها في العديد من المنظمات الدولية المعنية بالطاقة، مثل منظمة (أوبك) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ لإبراز تصوراتها ودعم مصالحها في الحوار العالمي حول الطاقة، حيث إن وجودها في المنظمات المتعددة الأطراف يُمكّنها من التأثير في صُنع سياسات الطاقة الدولية، وتأمين مصالحها في ظل التغيرات المستمرة في هذا القطاع الحيوي.

ويعزّز هذا الدور الفاعل من قدرة دول الخليج العربي على بناء شراكات طويلة الأمد مع دول أخرى، مما يساهم في استقرار الأسواق ودعم التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

الخلاصة

أكدت هذه الدراسة على أن دول الخليج العربي تتمتع بموقع استثنائي في منظومة الطاقة العالمية، فهي تمثل مركزاً حيويًا يُمكّنها من أداء دور محوري في تحقيق استقرار الأسواق العالمية، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. ولعل أهم ما أكسبها هذه القيمة هو احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، والتي تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، مما جعلها على مدار العقود الماضية مصدرًا رئيسيًا لتلبية احتياجات الطاقة الدولية. ورغم التحديات المرتبطة بالاعتماد على الوقود الأحفوري، عكست جهود دول الخليج العربي أيضاً وعياً متنامياً بأهمية تنوع مصادر الطاقة وضرورة التحول إلى مصادر متجددة، الأمر الذي يعكس التزامها برؤية تنموية طويلة الأمد. وتأتي هذه الجهود المتزايدة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن الحالي بشكل منسجم مع رؤية هذه الدول المستقبلية للتحول نحو اقتصاد متنوع وأكثر استدامة. وتعكس هذه الرؤية الطموحة سعي دول الخليج العربي إلى عدم الاكتفاء بالدور التقليدي لمزودي الطاقة، بل تتطلع للريادة في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بها، من خلال الاستثمار في علاقاتها الدولية، واعتماد أفضل الاستراتيجيات والممارسات العالمية.

ولقد استطاعت دول الخليج العربي عبر سياستها

والتي تعتمد بدورها على الطاقة التقليدية. كما أن صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح تحتاج إلى كميات كبيرة من الفولاذ والألمنيوم والخرسانة، وهي مواد تُصنَّع بكثافة عبر استخدام الطاقة الهيدروكربونية. ولذلك فإن دول المنطقة ستظل تحتل موقعاً استراتيجياً في عمليات التحوُّل إلى الطاقة النظيفة، بل لديها قدرة أكبر على التحوُّل بتكلفة أقل مقارنةً ببقية دول العالم.

أما على صعيد القوى الناعمة، فقد أولت دول الخليج العربي اهتماماً كبيراً ببناء مراكز بحثية متخصصة، مثل مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في المملكة العربية السعودية، ومركز عُمان للهيدروجين، ومركز الكويت للأبحاث العلمية، وغيرها من المراكز التي تسعى لتقديم دراسات استراتيجية تعزِّز من فهم التحوُّلات المستقبلية في مجال الطاقة. وهذه المراكز البحثية ليست مجرد منصَّات علمية، بل هي أدوات دبلوماسية فاعلة تمكِّن دول الخليج العربي من إيصال رؤاها وأولوياتها إلى الساحة الدولية، وتساهم في بناء جسور من التعاون بين الدول من خلال تبادل المعرفة وتطوير السياسات المستدامة.

وختاماً، فإنه من المؤكد أن دبلوماسية الطاقة باتت أداةً استراتيجية في سياسات دول الخليج العربي الخارجية، وهي بحاجة إلى تنسيق مستمر لزيادة حضورها ونفوذها على الساحة الدولية. ولذا فإن تنسيق الجهود الخليجية على المستوى الإقليمي يعدُّ خطوة أساسية لضمان أمن الطاقة وتعزيز القدرات التكنولوجية. وتتجسد الأولويات في هذا المجال بإشراك القطاعات الوطنية المختلفة في صياغة هذه الدبلوماسية، بالإضافة إلى زيادة التعاون العلمي مع الدول المتقدمة

الخارجية المتزنة استثمار التحوُّلات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية في قطاع الطاقة. فقد شهدت هذه المرحلة تقارباً أكبر مع الأسواق الآسيوية الناشئة، وبالأخص مع جمهورية الصين الشعبية، حيث تنامت العلاقات الخليجية الصينية بشكل ملحوظ مع توقيع اتفاقيات استراتيجية شاملة، الأمر الذي عزَّز دور دول الخليج العربي كلاعب رئيسي في تلبية احتياجات القوى الاقتصادية الآسيوية الصاعدة، وساهم أيضاً في تنوع شراكاتها الاقتصادية الدولية. إلا أنها حافظت في الوقت نفسه على علاقات قوية مع شركائها الغربيين. ويظهر ذلك في الاستجابة السريعة لتلبية احتياجات أوروبا من الطاقة خلال الأزمة الأوكرانية، إذ ارتفعت صادرات النفط الخليجي إلى أوروبا بشكل كبير في عام 2022م. ولا يقتصر الأمر على هذا الدور، فإن دول الخليج العربي حافظت على علاقات متوازنة مع روسيا ضمن تحالف (أوبك بلس)، مشدِّدة على أهمية التعاون لتحقيق استقرار السوق العالمي، والذي يصب في مصلحة الجميع. وهذا استطاعت دول الخليج العربي بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وتقديم نفسها كوسيط معتدل في سوق الطاقة العالمي.

وإنه مما لا شك فيه أن مستقبل دبلوماسية الطاقة الخليجية يركز على تبني رؤية شاملة تجمع بين الحفاظ على مكانة النفط والغاز بوصفهما موارد تقليدية أساسية، وبين مواكبة التحوُّلات العالمية نحو الطاقة النظيفة والحياد الكربوني. حيث أن اعتماد العالم على الهيدروكربونات سيستمر بحسب أغلب التوقُّعات، وإن كان بدرجات متفاوتة. وخاصة أن التحوُّل إلى الطاقة المتجددة لا يزال يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية،

في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية من أجل تبادل المعرفة والخبرات. وعلى صعيد آخر فإن توظيف القوة الناعمة في دبلوماسية الطاقة أمرٌ لابد من تطويره بشكل شمولي من خلال تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية عبر المنتديات والمراكز البحثية. الأمر الذي سيقود إلى بناء الثقة المتبادلة وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة. وأخيراً فإن هناك مساحة كبيرة للدبلوماسية الخليجية داخل المنظمات الدولية المعنية بالطاقة، حيث يَمَكِّنُها هذا الوجود من بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد تخدم مصالحها، وتدعم التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. وإن كل هذه الجهود ينبغي الاهتمام بها لأجل أن تُرسَخ دول الخليج العربي مكانتها كفاعل رئيسي على ساحة الطاقة العالمية.

Energy Diplomacy in the Foreign Policies of the Arabian Gulf States

Dr. Abdullah Issa Al-Abbasi⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the role played by the Arabian Gulf states in the global energy market, particularly as fossil fuels continue to dominate the market despite efforts by countries worldwide, including the Arabian Gulf states, to transition towards clean energy. The Arabian Gulf states recognize that energy diplomacy, which encompasses not only oil and gas but also the electricity and clean energy sectors, is closely linked to their national security. The study has concluded three main findings:

First: The Arabian Gulf states recognize the strategic importance of maintaining a fair and stable price for oil and gas in the global markets. The volatility of these prices means adopting an economic policy that includes rationalizing spending and limiting energy and food subsidy programs, among other policies.

Second: The Arabian Gulf states place great importance on international cooperation in the energy sector through energy diplomacy.

Their success in securing alternative energy sources, including renewables, enables them to use such diplomacy to increase hydrocarbon exports. This implies a larger role for the Gulf states in the global renewable energy market. Therefore, the Arabian Gulf states are keen to host international energy institutions such as the International Energy Forum headquartered in Riyadh and the International Renewable Energy Agency headquartered in Abu Dhabi.

Third: The energy diplomacy of the Arabian Gulf states has evolved with the development of the oil and gas sectors since the discovery of oil, through the interwar period, and up to the formation of energy diplomacy based on the outcomes of World War II. This includes the establishment of the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) in 1960, the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) in 1967, and developments post-Cold War to the present day.

1 Director of the Energy and Environment Program at the Studies Center

4- دول مجلس التعاون كعامل تنموي في الاقتصادات الناشئة: تحويلات الوافدين أنموذجاً

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

الخليج العربي من تحقيق نمو اقتصادي سريع واستغلال الموارد المتاحة على نحو أفضل.

الثالثة: وضعت دول الخليج العربي أطراً قانونية محدّدة بشأن استقدام وإقامة العمالة الوافدة بما يضمن الاستفادة منها والحفاظ على حقوقها في الوقت ذاته، حيث تتم عملية الاستقدام وفقاً لعقد عمل محدّد بفترة محدّدة، إلا أنه لأجل الاستفادة بشكل أكبر من تلك العمالة فقد أعلنت ثلاث دول هي البحرين والإمارات والسعودية منح بعض فئات تلك العمالة من ذوي الدّخل المرتفع إقامة طويلة الأمد لارتبط بالضرورة بعقد عمل، بل وأعلن بعض من تلك الدول منح الجنسية لأصحاب الكفاءات والموهوبين. وخلاصة تلك السياسات هي تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية لتلك الدول والحفاظ على حقوق العمالة الوافدة فيها.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الورقة تحليل الدور المهم الذي تؤديه تحويلات العمالة الوافدة في دول الخليج العربي في اقتصادات بعض الدول النامية من خلال تحليل السياق الذي تم فيه استقدام تلك العمالة وحجم التحويلات المالية التي ترسلها لبلدانها، وتأثير تلك التحويلات في القطاعات الاقتصادية المختلفة في هذه الدول مقارنة بدور المساعدات الدولية لتلك الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: تعاني العديد من الدول النامية من تحدي التمويل الذي من الصعب مواجهته من خلال التحويلات المالية للوافدين والتي تعد آلية فاعلة لتعزيز التنمية الاقتصادية ومواجهة الفقر والاستثمار في رأس المال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الثانية: تعددت أسباب استقدام دول الخليج العربي للعمالة الوافدة خلال العقود الماضية، منها عوامل هيكلية واقتصادية وثقافية، وهي حداثة نُظُم التعليم والفجوة بين رأس المال والقوى العاملة المحلية والنظرة الثقافية لبعض الوظائف. وقد مكّنت القوى العاملة الوافدة دول

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

مقدمة

ضخمة وتنوع اقتصاداتها. كما ترسخت لديها القناة بأهمية تقليل اعتمادها على النفط، مما دفعها إلى تطوير قطاعات أخرى مثل السياحة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال أصبحت إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً، بينما استثمرت المملكة العربية السعودية في مشروعات كبرى مثل (نيوم) شمال غرب المملكة، والتي تهدف إلى جذب الاستثمارات العالمية وتعزيز الابتكار.

وفي هذا السياق عززت صناديق الثروة السيادية للدول الخليجية مكانتها في الاقتصاد العالمي، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار وصندوق الاستثمارات العامة السعودي⁽³⁾. واستثمرت هذه الصناديق في مجموعة واسعة من القطاعات حول العالم، مما أكسب دول الخليج العربي نفوذاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً. وانطلاقاً من ذلك استخدمت تلك الدول دبلوماسية اقتصادية لتعزيز علاقاتها مع القوى العالمية، من خلال الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية. كما أن استضافة أحداث عالمية مثل معرض إكسبو 2020م في دبي وكأس العالم 2022م في دولة قطر أكدت مكانة هذه الدول كوجهات عالمية.

ونظراً لأهمية الاقتصادات الخليجية تجارياً واستثمارياً، عند النظر في مساهماتها في دعم تنمية الاقتصادات الناشئة، فقد ركّز المحللون تقليدياً على دور الاقتصادات الخليجية إما كمصدر طاقة ذات كفاءة عالية للاقتصادات الناشئة، مثل صادرات المملكة العربية السعودية النفطية إلى

تتناول هذه الورقة الدور المحوري لهجرة العمالة في دعم اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً على الدول المرسلّة للعمالة. حيث تستعرض الورقة الديناميكيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تفسّر اعتماد دول الخليج العربي على العمالة الوافدة، مع التركيز على العوامل الهيكلية مثل محدودية القوى العاملة المحلية، التفضيلات الثقافية، والفائض الكبير في رأس المال. كما تناقش الفوائد الاقتصادية لتحويلات العمالة بالنسبة للدول المرسلّة، مع إبراز دورها في تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك تتناول الورقة جهود دول الخليج العربي للحفاظ على حقوق العمال الوافدين، مثل تعزيز حرية الانتقال الوظيفي ونظم حماية الأجور.

وتختتم الورقة بمناقشة الآثار الأوسع لهذه الإصلاحات على الهجرة العمالية الدولية والتنمية الاقتصادية، حيث شهدت الاقتصادات الخليجية نمواً ملحوظاً في مكانتها العالمية منذ بداية الألفية الجديدة، مدعومة بجملة من العوامل⁽²⁾. فقد اعتمدت دول الخليج العربي على صادرات النفط والغاز كمحرك أساسي لنموها الاقتصادي، مما وفّر لها فائضاً مالياً ضخماً أسهم في تعزيز ميزانياتها العامة وتوسيع استثماراتها. فارتفع أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مكن هذه الدول من تنفيذ مشروعات بنية تحتية

3 Young, Karen E. "Sovereign risk: Gulf sovereign wealth funds as engines of growth and political resource." British journal of middle eastern studies 47, no. 1 (2020): 96-116.

2 Momani, Bessma, and Matteo Legrenzi. "Introduction: The geo-economic power of the Gulf." In Shifting Geo-Economic Power of the Gulf, pp. 1-6. Routledge, 2016.

الهند ومصر وباكستان وغيرها من الدول العربية والآسيوية. ومن خلال هذا التحليل تستنج الورقة أن التحويلات المالية الصادرة عن العمالة الوافدة في الدول الخليجية، والتي تتجه نحو جنوب وشرق آسيا وعدد من الدول العربية، تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصادات المتلقية والمتسلّمة لتلك التحويلات. كما تستعرض الورقة آليات هذا الأثر التنموي الإيجابي. وبالإضافة إلى ذلك ونظراً لوجود بعض التحديات المتعلقة بإدارة العمالة الوافدة وضمان حقوقها، تتحدث الورقة عن المبادرات التعاونية التي تربط الدول الخليجية بالدول المصدرة للأيدي العاملة، إحياءً بوجود مستقبل واعد لهذه العلاقات العمالية.

ويتناول القسم الأول تحديات التنمية في الاقتصادات الناشئة، إضافة إلى تحليل لأسباب عدم كفاءة المساعدات الخارجية الدولية كأداة تنمية. ثم يتناول القسم الثاني أسواق العمل الخليجية، حيث يحلل أسباب وجود طلب عالٍ للوافدين، والإطار التشريعي لإدارة الوافدين، وإحصائيات مختارة تدل على أهميتهم تاريخياً وحالياً. فيما يتناول القسم الثالث الموضوع الرئيسي، وهو كيف تدعم التحويلات المالية الصادرة من الدول الخليجية التنمية في الاقتصادات المتسلّمة لتلك التحويلات.

1. تحديات التنمية في الاقتصادات الناشئة

وتتمثل في الآتي:

- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. فالدول التي تعاني من فخ الفقر عادةً ما تواجه صعوبة في الادخار بسبب انخفاض مستويات الدخل. ويعني

فيتنام، أو كمصدر رأسمال يستثمر في مشروعات داعمة لنمو تلك الاقتصادات، كاستثمارات الإمارات في أريتريا. ولاشك أن مثل هذه الروابط الاقتصادية تلعب دوراً بنّاءً في الاقتصادات الناشئة، وفي هذا الصدد توجد أدبيات كبيرة تتناول هذا الموضوع⁽⁴⁾.

وتتناول هذه الورقة موضوعاً لم يحظ باهتمام ملحوظ في الأدبيات العلمية على الرغم من أهميته، وهو دور التحويلات المالية من الدول الخليجية إلى الدول المصدرة للأيدي العاملة، من خلال الوافدين الذين يقيمون ويعملون في الدول الخليجية. فم منذ نهوض الاقتصادات الخليجية بعد اكتشاف النفط والغاز، لعبت العمالة الوافدة دوراً محورياً في نمو الاقتصادات الخليجية، كما أنها دعمت نمو اقتصادات بلدانها الأم عن طريق التحويلات المالية لأُسرها⁽⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات المالية ظهرت بفاعلية عالية كعامل تنموي وخاصة عند المقارنة بالمساعدات المالية الدولية التي تحظى باهتمام إعلامي ملحوظ بسبب ارتباطها بالقرارات السيادية لدى الحكومة المانحة.

كما تستهدف هذه الورقة دراسة هذا الموضوع من خلال مراجعة للأدبيات ذات الصلة بأثر التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية. وكذلك فإنها تجمع وتقديم إحصائيات ثانوية رسمية حول التحويلات المالية من الدول الخليجية إلى عدد من الدول المصدرة للأيدي العاملة، أبرزها

4 Young, Karen E. "A new politics of GCC economic statecraft: The case of UAE aid and financial intervention in Egypt." *Journal of Arabian Studies* 7, no. 1 (2017): 113-136.

5 Al-Ubaydli, Omar. "The economics of migrant workers in the GCC." *Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper* 10 (2015).

هذا النقص في الادخار محدودة الاستثمار المحلي في البنية التحتية أو التكنولوجيا أو الصناعات التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك تظل الإنتاجية منخفضة، والتنوع الاقتصادي محدوداً، مع استمرار الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية ذات العائد المنخفض.

- ضعف المؤسسات والحوكمة. (تنويه: في الأدبيات الاقتصادية، مصطلح «المؤسسات» لا يقتصر على معنى «المنظمات» كالمصانع أو الشركات، بل يحمل دلالة أوسع وأكثر تعقيداً. فيشير هذا المصطلح إلى القواعد والأنظمة الرسمية وغير الرسمية التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مثل القوانين والعادات والمعايير الثقافية. وتشمل المؤسسات الإطار الذي يحدد كيفية عمل الأسواق، حقوق الملكية، وآليات حل النزاعات، مما يؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد والشركات. وهذا المعنى تُعدُّ المؤسسات أساساً لخلق وتكوين بيئة اقتصادية مستقرة وفعالة، وليس مجرد كيانات مادية).

وتُعتبر الحوكمة الضعيفة والمؤسسات غير الفاعلة عوامل رئيسية تؤدي إلى التراجع الاقتصادي الناشئ عن سوء الإدارة، والشفافية الناقصة التي تقوّض ثقة المواطنين وتُضعف فاعلية السياسات الحكومية. وغالباً ما تُهدّر الموارد التي يمكن استخدامها لتطوير قطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. كما تُعيق الأنظمة القانونية الضعيفة حماية حقوق الملكية أو تنفيذ العقود، مما يعيق أو يثبّط الاستثمار المحلي والأجنبي.

- الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية منخفضة القيمة. إذ تعتمد العديد من الدول النامية على

أنشطة اقتصادية منخفضة القيمة أو ذات تقلبات عالية، مثل الزراعة المعتمدة على الكفاف أو استخراج الموارد الطبيعية. وهذا الاعتماد يجعلها عُرضة للصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية أو الكوارث الطبيعية. وبدون تنوع الاقتصاد نحو صناعات ذات قيمة مضافة أعلى، يصبح تحقيق النمو المستدام صعباً للغاية. - التحديات الجغرافية والبيئية. فتلعب الجغرافيا دوراً مهماً في استدامة التراجع الاقتصادي على مستوى الدول. فعلى سبيل المثال تواجه الدول الحبيسة تكاليف نقل أعلى ومحدودية في الوصول إلى الأسواق العالمية. كما أن الدول التي تعاني من ظروف مناخية قاسية أو كوارث طبيعية متكررة تواجه صعوبات إضافية في الحفاظ على إنتاجية الزراعة والبنية التحتية. وتزيد التحديات البيئية مثل التصحر وتآكل التربة من تعقيد التحديات للدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية فحسب.

- انخفاض مستويات رأس المال البشري. إذ يؤدي نقص الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية إلى انخفاض مستويات رأس المال البشري، وهو عامل حيوي للنمو الاقتصادي. فالدول ذات السكان الأقل تعليماً أو ذات العبء الصحي المرتفع تعاني من انخفاض الإنتاجية وقلة وتدني الابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة هجرة العقول، حيث يهاجر الأفراد المؤهلون بحثاً عن فرص أفضل في الحياة والعيش، تزيد من نقص العمالة الماهرة اللازمة لدفع عجلة التنمية.

- الصراعات وعدم الاستقرار السياسي. فتُعتبر الصراعات السياسية أو الحروب بما فيها الأهلية أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى استمرار

تعد أفغانستان أبرز مثل لدول تواجه تراجعاً في الأداء الاقتصادي ، وذلك بسبب عقود من الحرب الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار السياسي⁽⁸⁾. وتفتقر البلاد إلى البنية التحتية الأساسية، وتواجه معدلات أمية مرتفعة، ونظاماً صحياً ضعيفاً، مما يعيق أية جهود للتنمية الاقتصادية.

1.2. ضعف المساعدات الخارجية الدولية كأداة تنموية

تشير المساعدات الخارجية الدولية إلى الدعم المالي أو الفني أو الإنساني الذي تقدّمه دولة أو منظمة دولية لدولة أخرى، وغالباً بهدف دعم التنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر، ومعالجة الأزمات الإنسانية. وتأتي المساعدات الخارجية بأشكال مختلفة، مثل المنح، والقروض، والخبرات التقنية، أو السلع والخدمات⁽⁹⁾. وعادة ما تُصنّف إلى مساعدات ثنائية تقدّمها دولة لديها القدرة بشكل مباشر إلى دولة أخرى تحتاج لتلك المساعدات، فضلاً عن مساعدات متعددة الأطراف تُجمّع من عدة مانحين من خلال مؤسسات مثل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو وكالات الأمم المتحدة.

وتهدف المساعدات الخارجية بشكل أساسي إلى معالجة جذور الفقر، وتعزيز المؤسسات، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإنه نادراً ما تكون المساعدات الخارجية أداة فاعلة لمساعدة

تراجع الأداء الاقتصادي، وتؤدي النزاعات إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل الإدارة الحكومية، وخلق موجات من النازحين. كما تُستنزف الموارد التي يمكن أن تُستخدم في التنمية، حيث يتم توجيهها نحو الأغراض العسكرية، مما يزيد من عمق الركود الاقتصادي.

- التفاوت الاقتصادي العالمي. فيؤدي التفاوت في النظام الاقتصادي العالمي إلى تعزيز فخ الفقر في بعض الدول. وغالباً ما تعتمد الدول النامية على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات الصناعية ذات القيمة العالية. وهذا الخلل في ميزان التجارة يجعلها تعتمد على المساعدات الخارجية ويعيق قدرتها على الاستثمار في الصناعات التي يمكن أن تدفع عجلة النمو فيها.

ومنذ إرساء النظام الاقتصادي العالمي الحالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت أمثلة مختلفة لدول تعاني من التراجع الاقتصادي، من بينها هايتي⁽⁶⁾، التي تواجه تحديات اقتصادية نتيجة ضعف المؤسسات والفساد والتعرّض للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير. ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على المساعدات الخارجية والزراعة الكفافية، بينما تعاني من نقص في البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وكذلك تشكل جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً لهذه الظاهرة. فعلى الرغم من ثرواتها الطبيعية الهائلة إلا أنها تعد واحدة من أفقر الدول في العالم⁽⁷⁾. وخلال الألفية الجديدة، ربما

8 Ochilov, A. O., and Ehsas Najibullah. "How to reduce poverty in Afghanistan." In E-Conference Globe, pp. 114-117. 2021.

9 Wright, Joseph, and Matthew Winters. "The politics of effective foreign aid." Annual Review of Political Science 13, no. 1 (2010): 61-80.

6 Pierre, Guy-Robert. "Poverty in Haiti." Open Journal of Political Science 10, no. 3 (2020): 407-427.

7 Nanivazo, Malokele, and Kristi Mahrt. "Growth and Poverty in the Democratic Republic of Congo." Growth and Poverty in Sub-Saharan Africa (2016): 421.

الدول المانحة والدول المستقبلة⁽¹²⁾. فقد تستخدم الدول المانحة المساعدات كأداة لتعزيز مصالحها الجيوسياسية، مثل تأمين التحالفات، أو الوصول إلى الموارد الطبيعية، أو مواجهة قوى منافسة. وهذا قد يؤدي إلى برامج مساعدات تخدم مصالح المانحين بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للفقر في الدول المستقبلة. فعلى سبيل المثال المساعدات المرتبطة بشراء السلع أو الخدمات من الدول المانحة غالباً ما تحد من فاعلية وكفاءة هذه المساعدات.

وفي هذا السياق يمكن أن تؤدي التدفقات الكبيرة من المساعدات إلى التأثير على الاقتصادات المحلية⁽¹³⁾، وخاصة في الدول الصغيرة أو الهشة. فعلى سبيل المثال قد تؤدي المساعدات إلى رفع قيمة العملات المحلية مما يجعل الصادرات أقل تنافسية في الأسواق العالمية. كما أن الازدهار الاقتصادي الناشئ عن المشروعات الممولة من المساعدات سيكون قصير الأجل وغير مستدام، مما يترك الدول عرضة للخطر عندما يتم تقليص المساعدات أو التوقف عن تقديمها. كما أن العديد من برامج المساعدات الخارجية تعاني من نقص في آليات المساءلة والمتابعة⁽¹⁴⁾. وبدون رقابة مناسبة يمكن أن يتم تخصيص أموال المساعدات

وتمكن الدول التي تحتاج لتلك المساعدات لتحسين أدائها الاقتصادي، وذلك بسبب العوائق الهيكلية والنظامية التي غالباً ما تُعَوِّق تأثيرها. بل إنه في بعض الحالات يمكن أن تؤدي المساعدات إلى تفاقم المشكلات القائمة⁽¹⁰⁾. وبالتحديد يُعد ضعف الحوكمة في الدول المستقبلة للمساعدات أحد أكبر العوائق أمام فاعلية المساعدات الخارجية. كما تفتقر المؤسسات الضعيفة إلى القدرة على تنفيذ البرامج التنموية بشكل فاعل ومنتج ومؤثر إيجابياً، مما يؤدي إلى هدر الموارد ومحدودية التأثير على الأرض.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي المساعدات الخارجية إلى خلق اعتماد على الغير بين الدول المستقبلة⁽¹¹⁾، مما قد يُثنيها عن تطوير أنظمة اقتصادية مستدامة. فعندما تعتمد الدول بشكل كبير على المساعدات من الآخرين لدعم ميزانياتها أو تقديم الخدمات الأساسية، قد يكون لديها دافع ضئيل للاستثمار في استراتيجيات طويلة الأجل للتنوع الاقتصادي أو الاعتماد على الذات. كما أن الاعتماد على المساعدات يُضعف ملكية السكان المحليين للمبادرات التنموية، مما يجعل التقدم مرهوناً باستمرار الدعم الخارجي. وغالباً ما تكون هناك اختلافات بين أولويات

12 Niyonkuru, Fulgence. "Failure of foreign aid in developing countries: A quest for alternatives." Business and Economics Journal 7, no. 3 (2016): 1-9.

13 Economides, George, Sarantis Kalyvitis, and Apostolis Philippopoulos. "Does foreign aid distort incentives and hurt growth? Theory and evidence from 75 aid-recipient countries." Public Choice 134 (2008): 463-488.

14 Easterly, William. "The cartel of good intentions: the problem of bureaucracy in foreign aid." The Journal of Policy Reform 5, no. 4 (2002): 223-250.

10 Easterly, William. "Can foreign aid buy growth?." Journal of economic Perspectives 17, no. 3 (2003): 23-48.

11 Moss, Todd J., Gunilla Pettersson Gelandar, and Nicolas Van de Walle. "An aid-institutions paradox? A review essay on aid dependency and state building in sub-Saharan Africa." Center for Global Development working paper 74 (2006): 11-05.

الرعاية الصحية، ومنع غياب الشفافية والمساءلة البلاد من كسردائرة الفقر وعدم الاستقرار.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى حالات أخرى حيث كان للمساعدات الخارجية الدولية أثر عكسي. ففي العديد من الدول الأفريقية كانت المساعدات الغذائية ذات نتائج عكسية عن طريق إضعاف الأسواق الزراعية المحلية. فعلى سبيل المثال، تؤدي التبرعات الغذائية الكبيرة خلال أوقات المجاعات إلى انخفاض أسعار الغذاء المحلي، مما يُثني المزارعين عن زراعة المحاصيل أو الاستثمار في الزراعة. وهذا يخلق دورة من انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي، مما يزيد من الاعتماد على المساعدات الغذائية. بينما استُخدمت المساعدات الخارجية غالباً خلال الحرب الباردة كأداة للتأثير الجيوسياسي. فقد كانت المساعدات المقدمة إلى بعض الدول الإفريقية ودول وأمريكا اللاتينية وآسيا غالباً مرتبطة بتأمين تحالفات بدلاً من تعزيز التنمية⁽¹⁷⁾. وفي العديد من الحالات ساهمت هذه المساعدات في دعم الحكومات مما زاد من عدم المساواة وأثار الاستياء بين الفئات المهمشة. وفي ظل سياق الصراعات العنيفة في مناطق النزاع، يمكن أن تساهم المساعدات في تأجيج العنف. ففي الصومال خلال تسعينيات القرن الماضي كانت شحنات المساعدات تُهَبّ غالباً من قبل الجماعات المسلحة التي استخدمت الموارد لتمويل

بشكل سيء أو تخفق في تحقيق أهدافها. كما يواجه المانحون تحديات في قياس التأثير طويل الأجل للمساعدات، حيث يصعب أحياناً تقييم نتائج البرامج التنموية بشكل دقيق.

وثمة أمثلة عدة لإخفاق المساعدات الخارجية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية، ومنها-كما تمت الإشارة إليه-هايتي التي تُعد من أكبر مستقبلين المساعدات الدولية، لكنها تظل واحدة من أفقر دول العالم. فبعد زلزال عام 2010م المدّير الذي أصاب هايتي⁽¹⁵⁾، تدفقت مليارات الدولارات من المساعدات إلى البلاد. ومع ذلك كان تنسيق هذه المساعدات ضعيفاً، حيث تم إنفاق معظم الأموال على جهود الإغاثة قصيرة الأجل بدلاً من التنمية طويلة الأجل. وقد أخفقت العديد من مشروعات إعادة بناء البنية التحتية بسبب سوء الإدارة، مما ترك هايتي دون تقدّم ملموس رغم الدعم المالي الضخم. كما تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعدات كبيرة لمعالجة فقرها المزمن وتحدياتها المتعلقة بالصراعات⁽¹⁶⁾. ومع ذلك أدى الفساد واسع النطاق وضعف الحوكمة إلى تقويض فاعلية ونتائج هذه المساعدات. فقد تم تحويل جزء كبير من المساعدات إلى الإنفاق العسكري أو استغلاله من قبل النُخب السياسية، مما ترك القليل للبنية التحتية أو التعليم أو

15 Buss, Terry F. "Foreign Aid and the Failure of State Building in Haiti from 1957 to 2015." *Latin American Policy* 6, no. 2 (2015): 319-339.

16 Reardon, Meghan Kathryn, Marianne Nørgaard Jensby, Jens Boesen, Mengxi Tian, and Stepan Malinak. "Aid effectiveness in the democratic republic of Congo: a case study investigating the factors influencing ineffective Aid." *The Interdisciplinary Journal of International Studies* 8 (2012): 59-73.

17 Meernik, James, Eric L. Krueger, and Steven C. Poe. "Testing models of US foreign policy: Foreign aid during and after the Cold War." *The Journal of Politics* 60, no. 1 (1998): 63-85.

عملياتها⁽¹⁸⁾. ولم تؤد هذه المساعدات إلى تخفيف الفقر بل ساهمت في إطالة أمد الصراع وتفاقم الأزمة الإنسانية.

خلاصة: بينما تهدف المساعدات الخارجية الدولية إلى تخفيف الفقر وتعزيز التنمية، فإنها نادراً ما تنجح في مساعدة الدول على تحسين آدائها الاقتصادي. إذ تعوق العوائق الهيكلية والاعتماد على المساعدات فاعليتها. وعلاوة على ذلك يمكن أن تؤدي الأولويات الاقتصادية المتباينة إلى تفاقم التحديات القائمة، مما يترك الدول في وضع مماثل أو حتى أسوأ من السابق. ولتحقيق أقصى تأثير للمساعدات الخارجية، يجب التركيز بشكل أكبر على المساءلة، والملكية المحلية للمشروعات، والاستراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وبدون هذه الإصلاحات ستستمر المساعدات الخارجية في الإخفاق في تحقيق إمكاناتها لتحويل الاقتصادات وكسر دوائر الفقر.

1.3. التحويلات المالية كمصدر فعال للتنمية

تشير تحويلات العمالة إلى الأموال التي يرسلها العمال المقيمون إلى بلدانهم. وتُعد هذه التحويلات التي ترسل غالباً لدعم الأسر والمجتمعات المحلية، مصدراً مهماً ومستداماً للعملة الأجنبية في العديد من الدول النامية. وعلى عكس المساعدات الخارجية التي غالباً ما تُدار عبر الحكومات أو المؤسسات، تُعد التحويلات أموالاً خاصة تصل مباشرة إلى الأسر، مما يجعلها آلية فريدة وأكثر فاعلية في كثير من الأحيان لتحسين الأوضاع

المعيشية وتعزيز التنمية الاقتصادية⁽¹⁹⁾.

وفي عام 2023م تجاوزت التحويلات العالمية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل مبلغ 600 مليار دولار أمريكي، متفوقة على المساعدات الرسمية للتنمية من برامج المساعدات الخارجية. وتلعب هذه الأموال دوراً حاسماً في التخفيف من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم فوائد مباشرة للمستفيدين ومعالجة العوائق الهيكلية المرتبطة غالباً بالمساعدات الخارجية⁽²⁰⁾، وذلك عن طريق الآليات الآتية:

- توفر التحويلات مصدر دخل ثابت لملايين الأسر في الدول النامية، مما يمكّنها من تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. وعلى عكس المساعدات الخارجية التي قد تعاني من سوء الإدارة أو عدم الكفاءة، تصل التحويلات مباشرة إلى الأسر، مما يضمن استخدام الأموال لتلبية الاحتياجات الفورية. ويسهم هذا التدفق المباشر للموارد في تحسين مستويات المعيشة.

- الاستثمار في رأس المال البشري⁽²¹⁾: فغالباً ما تُستخدم التحويلات لتمويل التعليم والرعاية الصحية عبر دفع الرسوم الدراسية وتوفير المواد

19 Goschin, Zizi. "Remittances as an economic development factor. Empirical evidence from the CEE countries." *Procedia Economics and Finance* 10 (2014): 54-60.

20 Matuzeviciute, Kristina, and Mindaugas Butkus. "Remittances, development level, and long-run economic growth." *Economies* 4, no. 4 (2016): 28.

21 Askarov, Zohid, and Hristos Doucouliagos. "A meta-analysis of the effects of remittances on household education expenditure." *World Development* 129 (2020): 104860.

18 Strandow, Daniel, Michael G. Findley, and Joseph K. Young. "Foreign aid and the intensity of violent armed conflict." *AidData*, Virginia, USA (2016).

للأسر إمكانية الوصول إلى الادخار والائتمان والتأمين، مما يمكّنهم من استخدام الموارد في استثمارات منتجة. ويُعَدُّ تعزيز الثقافة المالية والوصول إلى البنوك أدوات حيوية لتحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي⁽²⁴⁾: على المستوى الوطني توفر التحويلات تدفقات منتظمة من العملات الأجنبية، مما يعزز ميزان المدفوعات واستقرار الاقتصاد. ويمكن لهذه التدفقات أن تقلل الاعتماد على المساعدات الخارجية أو عائدات التصدير المتقلبة وتساعد الدول على بناء احتياطات النقد الأجنبي. وعلى عكس المساعدات التي غالباً ما ترتبط بشروط سياسية، تعد التحويلات مصدر دخل مستقر وغير سياسي. وهذا الاستقرار يخلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة للنمو طويل الأجل.

- معالجة نقاط ضعف المساعدات الخارجية⁽²⁵⁾: تتجاوز تحويلات العمالة العديد من العيوب المرتبطة بالمساعدات الخارجية، حيث تنتقل مباشرة من المرسل إلى المتسلم. كما أنها تعزز الأسر والمجتمعات المحلية مما يشجع على ملكية قاعدية للتنمية الاقتصادية بدلاً من فرض حلول من أعلى إلى أسفل. وعلاوة على ذلك لا تخلق التحويلات اعتماداً اقتصادياً، حيث إنها تنبع من الأرباح الخاصة بدلاً من التبرعات الخارجية.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات الاقتصادية، تجدر

التعليمية وتحمل تكاليف العلاج، كما تسهم التحويلات في زيادة معدلات الالتحاق وتحسين النتائج التعليمية. وفي قطاع الصحة تمكّن التحويلات الأسر من الحصول على العلاجات الطبية والرعاية الوقائية التي قد تكون بعيدة المنال. وهذا الاستثمار في رأس المال البشري يعزز إنتاجية الأجيال المستقبلية.

- تحفيز الاقتصادات المحلية⁽²²⁾ حيث تتمتع التحويلات المالية بتأثير مضاعف على الاقتصادات المحلية عندما تُنفق الأسر الأموال المحوَّلة على السلع والخدمات، فإنها تحفز الطلب في الأسواق المحلية. ويؤدي هذا إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال على نطاق صغير. فعلى سبيل المثال غالباً ما تُستخدم التحويلات في إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة أو الاستثمار في الزراعة، مما يعزز الإنتاجية والدخل المحلي. ويساهم هذا النشاط الاقتصادي القاعدي في تعزيز الاعتماد على الذات، وهو عامل مهم في معالجة الاقتصادات التي تعتمد على المساعدات.

- تعزيز الشمول المالي⁽²³⁾: يساعد تلقي التحويلات غالباً في إدخال الأسر إلى النظام المصرفي الرسمي. ففي العديد من الدول النامية تُتسلم التحويلات عبر البنوك أو خدمات تحويل الأموال، مما يشجع الأسر على فتح حسابات مصرفية والتعامل مع المؤسسات المالية. ويوفر هذا الشمول المالي المتزايد

24 Addison, Ernest KY. "The macroeconomic impact of remittances." In Conference on Migration and Development, Accra (14–16 September). 2004.

25 Adelman, Carol. "Global philanthropy and remittances: Reinventing foreign aid." The Brown Journal of World Affairs 15, no. 2 (2009): 23-33.

22 Ncube, Gracious, and Georgina Gomez. "Local economic development and migrant remittances in rural Zimbabwe." ISS Working Paper Series/General Series 523 (2011): 1-26.

23 Giuliano, Paola, and Marta Ruiz-Arranz. "Remittances, financial development, and growth." Journal of development economics 90, no. 1 (2009): 144-152.

الدُّخْل الخارجي في المكسيك⁽²⁷⁾، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف حِدَّة الفقر، وخاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الفرص الاقتصادية. وبفضل التحويلات التي يرسلها الملايين من المكسيكيين العاملين في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة، تمكنت العديد من الأسر المكسيكية من تحسين ظروفها المعيشية والمساهمة في الاقتصاد المحلي بطرق مختلفة. فتشكل التحويلات المالية التي تصل إلى المكسيك نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث تجاوزت قيمة التحويلات في السنوات الأخيرة مبلغ 50 مليار دولار سنوياً. وتمثل هذه الأموال مصدر دخل مستدام ومستقر للكثير من الأسر، مما يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. وبفضل استقرار هذه التدفقات المالية، تمكنت المكسيك من تعزيز استقرارها الاقتصادي الكلي وتقليل اعتمادها على مصادر دخل خارجية أخرى مثل الصادرات النفطية. وفي مجال الاستثمارات التعليمية، يتيح دخل التحويلات للأسر إرسال أطفالها إلى المدارس أو الجامعات، مما يعزز من فرصهم في الحصول على وظائف أفضل في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه على المستوى الوطني، تُعد التحويلات مصدراً مهماً للعملة الأجنبية، مما يعزز من احتياطات النقد الأجنبي ويساهم في استقرار العملة المحلية. كما تساعد التحويلات في تعزيز قدرة المكسيك على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مثل الركود أو التقلُّبات في

الإشارة إلى جانب إنساني مهم. فيعد دعم تحويلات العمالة وسيلة أكثر فاعلية لمساعدة الاقتصادات المتقدمة للدول النامية مقارنة بالمساعدات الخارجية⁽²⁶⁾. فعلى عكس المساعدات التي تعتمد على الهبات أو المعونات، فإن تحويلات العمالة تمثل دخلاً يتم كسبه من خلال العمل والإنتاجية. ويعزز هذا النموذج الاعتماد على الذات، حيث يكتسب الأفراد دخلهم من خلال تقديم خدمات ومنتجات قيِّمة في أسواق العمل العالمية.

فتحويلات العمالة ليست فقط مصدراً مستداماً للدُّخْل، إنما هي تعكس أيضاً التزام المهاجرين بالمساهمة في تنمية مجتمعاتهم الأصلية. وبدلاً من الاعتماد على مساعدات قد تكون مشروطة أو عُرضة للتقلبات السياسية، تتيح التحويلات للأسر تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مستقلة. ومن جهة أخرى يعكس هذا النهج شراكة قائمة على العمل والقيمة المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، بدلاً من العلاقة غير المتكافئة التي تفرضها المساعدات الخارجية. فدعم تحويلات العمالة من خلال سياسات تقلل تكاليف التحويل أو تسهل حركة العمالة يُعد استثماراً في الكرامة والابتكار والتعاون العالمي، بدلاً من تعزيز الاعتماد على المساعدات التي قد تُضعف الاستقلالية الاقتصادية للدول النامية.

ويُعد أحد أبرز أمثلة النجاح في مجال التحويلات المالية ودورها التنموي هو المكسيك. فتُعد تحويلات العمالة المكسيكية واحدة من أهم مصادر

27 Rubenstein, Hymie. "Migration, development and remittances in rural Mexico." International migration (Geneva, Switzerland) 30, no. 2 (1992): 127-153.

26 Schwartz, Glenn J. "When Charity Destroys Dignity and Sustainability." Improving Aid Effectiveness in Global Health (2015): 183-195.

تستمر في كونها شريان حياة حيويًا لملايين الأسر ومحركًا للتنمية المستدامة.

2. أسواق العمل في الاقتصادات الخليجية

2.1. أسباب وجود طلب للوافدين في دول الخليج العربي

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طلباً متزايداً على العمالة الوافدة. ويُعزى هذا الطلب إلى عدة عوامل هيكلية واقتصادية وثقافية، حيث لعبت هذه العوامل دوراً محورياً في تشكيل سوق العمل في هذه الدول⁽²⁸⁾. ومن أبرز هذه العوامل: حادثة نُظُم التعليم، وفجوة رأس المال مقارنة بالقوى العاملة المحلية، والنظرة الثقافية لبعض أنواع الوظائف.

- حادثة نُظُم التعليم وفجوة المهارات⁽²⁹⁾. فمع اقتران التعليم على بعض المدارس التقليدية والمعاهد الدينية. ومع بدء الطفرة النفطية أصبحت الحاجة ماسةً لتطوير الاقتصاد والبنية التحتية، مما استدعى وجود قوى عاملة ماهرة تمتلك المهارات التقنية والفنية اللازمة. وقد ظهرت فجوة في المهارات، مما دفع هذه الدول إلى الاعتماد على العمالة الوافدة لتوفير الخبرات المتخصصة في مجالات مثل الهندسة والطب والتعليم المهني

أسعار السلع. وظهرت أهمية عالية لذلك خلال آخر 30 عاماً في ظل التقلبات الاقتصادية المضرة التي شهدتها المكسيك في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تعود إلى عدم صواب السياستين المالية والنقدية التي تبنتها الحكومة المركزية سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للتحويلات، فإنها ليست حلاً شاملاً. وتشمل التحديات تكاليف التحويل المرتفعة، وعدم المساواة الإقليمية، ومخاطر الاعتماد المفرط على التحويلات كمصدر للدخل. وبالإضافة إلى ذلك ترتبط التحويلات بهجرة العمال مما قد يؤدي إلى هجرة العقول المذكور أنفاً، وخاصة إذا غادر المهنيون المهرة بلادهم بأعداد كبيرة. على أنه يمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال سياسات داعمة، مثل خفض رسوم التحويل، وتشجيع الاستخدام المنتج للتحويلات، وتعزيز الهجرة الدائرية.

خلاصة: تُعد تحويلات العمالة أداة قوية للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر، وخاصة في الدول التي تواجه فخاخ الفقر. فمن خلال تقديم دعم مالي مباشر للأسر، وتحفيز الاقتصادات المحلية، وتعزيز الشمول المالي، تعالج التحويلات العديد من نقاط الضعف الهيكلية المرتبطة بالمساعدات الخارجية. وعلى عكس المساعدات التي غالباً ما تخفق في الوصول إلى المستفيدين المستهدفين أو ابتكار حلول طويلة الأجل، تمنح التحويلات الأفراد والمجتمعات القدرة على قيادة تنميتهم بأنفسهم. ولتحقيق أقصى استفادة من التحويلات يجب على الحكومات والمنظمات الدولية التركيز على تقليل تكاليف التحويل، وتعزيز الثقافة المالية، وتشجيع الاستخدام المنتج للأموال. فمن خلال ذلك يمكن للتحويلات أن

28 Al-Ubaydli, Omar. "The economics of migrant workers in the GCC." Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10 (2015).

29 Mosly, Amnah. "Education in the GCC: Developments and Trends." (2022).

والصناعي التخصصي، وتقنيات البنية التحتية. فكان استقدام العمالة الوافدة ضرورياً لسد هذه الفجوة وتمكين الاقتصادات الخليجية من تنفيذ مشروعات تنموية ضخمة.

- وفرة رأس المال مقارنة بالقوى العاملة المحلية⁽³⁰⁾. حازت دول الخليج العربي منذ اكتشاف النفط وفرة كبيرة في رأس المال الناتج عن عائدات النفط، لكن هذه الوفرة لم تقابلها قوة عاملة محلية كافية لاغتنام الفرص التي يتيحها رأس المال هذا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. فانخفاض الكثافة السكانية في تلك الفترة وعدم قدرة القوى العاملة المحلية على تلبية احتياجات السوق جعلوا العمالة الوافدة ضرورة لتمكين استيعاب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والقطاعات الأخرى. وكانت الحاجة إلى العمالة الوافدة أكثر وضوحاً في القطاعات التي احتاجت عدداً كبيراً من العمالة مثل البناء والإنشاءات، بالإضافة إلى الصناعات النفطية والخدمات العامة. فبسبب محدودية عدد العمالة المحلية، وانخفاض مستويات مهاراتها في ذلك الوقت، لم يكن الأمر كافياً لتحقيق الأهداف التنموية. وهكذا كانت العمالة الوافدة بمثابة عامل تمكين لاستغلال رأس المال المتاح وتحقيق مستويات نمو أعلى.

- النظرة الثقافية لبعض أنواع الوظائف⁽³¹⁾. ونتيجة لذلك أصبحت العمالة الوافدة هي الخيار

الأساسي لشغل هذه الوظائف. والعمال الوافدون القادمون من دول ذات مستويات دخل أقل هم على استعداد وتقبل لأداء هذه المهام بحماية مقابل رواتب تُعتبر مرتفعة بما هو متوفر في أوطانهم ومنخفضة بما هو متوفر في أسواق العمل الخليجية، وهو ما ساهم في استمرار الطلب عليهم في الأسواق الخليجية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل الثلاثة هي غائبة عادةً في الاقتصادات المتقدمة التي تتسم بمستوى معيشة يقارب ما حققته الدول الخليجية. فعلى سبيل المثال يُعد نظام التعليم الأمريكي عريقاً وفعالاً، يستقطب أفضل الطلبة من كل أنحاء العالم بدلاً من ظهوره بفجوات تتطلب السد من خلال استيراد أيدٍ عاملة غير أمريكية. كما أن المواطنين الأمريكيين لا يواجهون أي عائق ثقافي لممارسة المهن الحديثة، مع استثناءات محدودة للغاية، مثل قطف الثمار في الحقول، التي تمثل مهنة يمارسها الوافدون المكسيكيون بشكل موسمي وعابر. ونتيجة لذلك يلعب الوافدون دوراً محدوداً في هذه الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الخليجية، كما سيظهر في بعض الإحصائيات التي سيتم عرضها لاحقاً.

خلاصة: كان الطلب المرتفع على العمالة الوافدة في دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرين نتيجة مزيج من العوامل المرتبطة بحدثة التعليم، وفجوة رأس المال مقارنة بالقوى العاملة المحلية، والنظرة الثقافية لبعض الوظائف. ولعبت العمالة الوافدة دوراً حيوياً في تمكين دول الخليج العربي من تحقيق نمو اقتصادي وتنموي سريع، حيث ساعدت على سد الفجوات الهيكلية في سوق العمل وتحقيق استغلال أمثل للموارد المتاحة. ومع استمرار هذه الديناميكيات، تظل العمالة

30 Tetreault, Mary Ann. "Gulf Arab states' investment of oil revenues." In *Shifting Geo-Economic Power of the Gulf*, pp. 9-21. Routledge, 2016.

31 Ramady, Mohamed. "Gulf unemployment and government policies: Prospects for the Saudi labour quota or Nitaqat system." *International Journal of Economics and Business Research* 5, no. 4 (2013): 476-498.

الوافدة عنصراً أساسياً في اقتصادات دول الخليج العربي حتى اليوم.

2.2. الإطار التشريعي لمساهمة الوافدين

تستضيف دول الخليج العربي أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة الأمر الذي يستلزم إطاراً تشريعياً متقدماً للتعامل معهم. بحيث يتم تنظيم وجود هذه العمالة ضمن إطار قانوني يعتمد بشكل أساسي على نظام (تأشيرات العمالة المؤقتة (guest worker visas)، مما يحدد طبيعة إقامتهم وعلاقتهم بالدولة المضيفة. ويتميز هذا الإطار القانوني بعدة خصائص رئيسية تهدف إلى تلبية احتياجات النمو الاقتصادي السريع مع الحفاظ على الطابع المؤقت لإقامة العمال الوافدين⁽³²⁾.

وهي بدايةً تُعد ربما أهم بُعد للإطار التشريعي وهو الطابع المؤقت لتأشيرات العمالة وربط الإقامة بالعمل⁽³³⁾. فيعمل معظم الوافدين في الدول الخليجية بتأشيرات مؤقتة تُعرف بتأشيرات العمالة أو (تأشيرات الضيوف)، والتي تربط وجودهم في الدولة المستقبلية بوظائفهم، الأمر الذي يعني أنه لا يحق لهم التواجد بشكل مطوّل في الدول الخليجية المستقبلية إلا لأجل القيام بوظيفة محددة. وتُصدّر هذه التأشيرات بموجب عقود عمل محددة المدة، وعند انتهاء العمل أو فسْخ العقد، يصبح العامل ملزماً بمغادرة البلاد

أو البحث عن صاحب عمل جديد يرضى تأشيرته. ويضمن هذا النظام أن إقامة العمال الوافدين تظل مؤقتة ولا تؤدي إلى اكتساب حقوق الإقامة الدائمة أو الجنسية بشكل تلقائي كما يحصل في اقتصادات متقدمة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى وجود بعض الاستثناءات الجديدة في الدول الخليجية التي سيتم تناولها تالياً. والهدف من إجراءات الإقامة أو التجنيس هو الحفاظ على التوازن السكاني وحماية الهوية الوطنية، إلى جانب ضمان أن العمالة الوافدة تُستخدم فقط لتلبية احتياجات الاقتصاد المتغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك تشكل محدودية وجود الأسر المرافقة إحدى أبرز خصائص الإطار التشريعي لأنظمة الوافدين في الاقتصادات الخليجية. ففي أغلب الحالات⁽³⁴⁾ لا تصاحب أسر العمال الوافدين من ذوي الدّخل المنخفض العمال أثناء فترة إقامتهم، وذلك بسبب قيود قانونية إذ تشترط قوانين الهجرة في معظم دول الخليج العربي حداً أدنى من الأجور للسماح للعامل بجلب أفراد أسرته. وحتى بين العمال ذوي الدخول المرتفعة الذين يحق لهم قانوناً إحضار أسرهم، يفضل الكثير منهم ترك أسرهم في بلدانهم الأصلية بهدف تقليل النفقات وزيادة مدّخراتهم. فتؤدي هذه السياسات إلى وجود نمط شائع بين العمالة الوافدة، حيث يعمل معظمهم في دول الخليج العربي منفردين، مما يعزز الطابع المؤقت لإقامتهم ويشجعهم على العودة إلى أوطانهم بمجرد انتهاء عقودهم، على عكس اقتصادات كالمملكة المتحدة، حيث يخطّط الوافد لجلب أسرته

32 Al-Ubaydli, Omar. "The economics of migrant workers in the GCC." Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10 (2015).

33 Naidu, Suresh, Yaw Nyarko, and Shing-Yi Wang. The Benefits and Costs of Guest Worker Programs: Experimental Evidence from the India-UAE Migration Corridor. No. w31354. National Bureau of Economic Research, 2023.

34 Al-Ubaydli, Omar. "The End of Corporate Janissaries in the Gulf." The Cairo Review of Global Affairs 41 (2021).

والاستقرار في الاقتصاد المستضيف، ومن ثم وعلى المدى الطويل الحصول على الجنسية.

وعلاوة على ما ذكر، تجدر الإشارة إلى أن نظام العمالة الوافدة في الدول الخليجية يُعد من أكثر الأنظمة مرونة، مما يسمح بالتوسع السريع في أعداد العمال الأجانب استجابةً لاحتياجات النمو الاقتصادي⁽³⁵⁾. وتتميز قوانين استقدام العمالة بإجراءات ميسرة وغير شديدة التعقيد، حيث تفضي هذه القوانين إلى تسريع عملية توظيف العمال الأجانب وتجنب أي نقص في القوى العاملة قد يعيق التنمية الاقتصادية. وتشمل هذه المرونة قدرة الشركات وأصحاب العمل على استقدام العمالة الوافدة بسرعة لتلبية احتياجات المشروعات الضخمة أو الفجوات المؤقتة في سوق العمل. وتسهم هذه السياسة في جعل العمالة الوافدة عنصراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي، وخاصة في القطاعات التي تتطلب أعداداً كبيرة من العمالة مثل البناء والخدمات.

وفي السنوات الأخيرة شهدت مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة تغييرات ملحوظة في سياسات الهجرة والإقامة⁽³⁶⁾، هدفت إلى اجتذاب الكفاءات العالمية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن بين هذه التغييرات بدء الدول الثلاث بتقديم فرص للعمالة الوافدة ذات الدخل المرتفع للحصول على الإقامة طويلة الأمد دون الحاجة إلى ربطها بعقد عمل. ويعكس هذا التحول رغبة هذه الدول

في تعزيز استقرار العمالة الماهرة وتشجيعها على المساهمة بشكل أعمق في اقتصاداتها. وعلاوة على ذلك اتخذت السعودية والإمارات خطوات أخرى من خلال تقديم الإقامة الدائمة والجنسية للوافدين ذوي المواهب المميزة في مجالات محددة، مثل ريادة الأعمال والعلوم والفنون، والترفيه والتكنولوجيا. وتهدف هذه البرامج إلى استقطاب العقول المبدعة والخبراء الذين يمكنهم دفع عجلة الابتكار وتعزيز مكانة هذه الدول كمراكز عالمية متقدمة. وتمثل هذه المبادرات الجديدة نقلة نوعية في سياسات الهجرة الخليجية التقليدية، حيث كانت الإقامة ترتبط دائماً بعقود العمل وتُعتبر مؤقتة، وأصبحت هذه الدول تسعى الآن إلى بناء مجتمعات أكثر تنوعاً واستدامة، مع التركيز على استقطاب الأفراد الذين يمكنهم تقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لمجتمعاتها واقتصاداتها المتنامية. ولكن مع ذلك تُعد هذه المبادرات تجريبية إلى حد ما، وبالتالي لم يظهر لها بعد أثر ملحوظ على مستوى القوى العاملة، في الوقت الذي يمثل فيه الوافدون المؤقتون العنصر الأساسي في سوق العمل.

خلاصة: الإطار القانوني للعمالة الوافدة في الدول الخليجية مصمم لتحقيق توازن بين تلبية الاحتياجات الاقتصادية للدولة والحفاظ على الطابع المؤقت لإقامة العمال الأجانب. فمن خلال تأشيرات العمالة المؤقتة، والسياسات التي تُحد من تواجد الأسر المرافقة، والمرونة في استقدام العمالة، تمكنت دول الخليج العربي من بناء نظام يعزز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على استقرارها الاجتماعي والديمقراطي. ومع ذلك يظل هذا النظام موضوعاً للنقاش فيما يتعلق بالتحديات الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بالعمالة الوافدة،

35 Al Ubaydli, Omar. Covid-19 and Case for Naturalizing Highly-Skilled Expatriates in the GCC. Vol. 2. Trends Research & advisory, 2020.

36 Ibid.

وهو موضوع سيتم تناوُّله لاحقاً بشكل تفصيلي عند مناقشة مبادرات التعاون بين الدول الخليجية والدول المصدِّرة للأيدي العاملة.

2.3. إحصائيات حول مساهمة الوافدين في الاقتصادات الخليجية

بناءً على ما سبق فإنه يوجد طلب عالٍ للأيدي العاملة الأجنبية في الدول الخليجية، كما أن الإطار التشريعي يُعدّ عنصراً داعماً لدخول الوافدين إلى أسواق العمل الخليجية لتلبية ذلك الطلب المرتفع. ويتسبب هذان العاملان في وجود أعداد كبيرة من الوافدين في الدول الخليجية. ويُعد مصدر الإحصائيات القادمة في هذا القسم قاعدة بيانات الأمم المتحدة⁽³⁷⁾. ويعرض الشكل 2.3.1 مساهمة غير المواطنين في عدد السكان في ثلاث دول خليجية (مملكة البحرين، سلطنة عُمان، المملكة العربية السعودية) في الفترة 2000-2019، وهي الدول الثلاث التي تتسم بأدنى مساهمة للوافدين.

وخلال فترة العيّنة، بلغت نسبة المعدل البحري 46%، وظهرت ذروته في عام 2010م، عند نهاية دورة نمو اقتصادي عالٍ شهدته البحرين في بداية الألفية الجديدة، ثم تراجعت مساهمة الوافدين بعد ذلك حتى بلغت 45% قبل أزمة الكورونا. بينما شهدت كل من عُمان والسعودية نمواً في مساهمة الوافدين خلال فترة العيّنة، وفي عام 2019م بلغت نسبة مساهمة الوافدين 46% في عُمان و38% في السعودية.

يعرض الشكل 2.3.2 بيانات الدول الخليجية المتبقية نفسها، وهي الإمارات وقطر والكويت، التي تتسم بأعلى مساهمات للوافدين. وبشكل عام نمت مساهمة الوافدين في الدول الثلاث خلال فترة العيّنة وفي عام 2019م، إذ بلغت نسبتها 72% في الكويت، و79% في قطر، و88% في الإمارات.

ويقدم الشكل 2.3.3 نظرة على مستوى دول مجلس التعاون، تأكيداً على سمة النمو التي ظهرت في الإحصائيات المنفردة. ففي بداية العيّنة في عام 2000م بلغت نسبة مساهمة الوافدين 34% في الدول الخليجية، بينما على نهاية فترة العيّنة عام 2019م ارتفع الرقم إلى 52%، والذي يمثل نمواً عالياً في فترة زمنية محدودة. وكما ذكر آنفاً يعود هذا النمو إلى التوسُّع الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج العربي خلال الألفية الجديدة، نتيجة للارتفاع في أسعار النفط وأيضاً بسبب استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي أطلقتها الدول الست في الفترة نفسها.

وللتعمق في تركيبة أولئك الوافدين حسب الدولة، تُعرض الأشكال 2.3.4-2.3.9 إجمالي الوافدين في كل دولة من دول الخليج العربي حسب الأصل لأعلى عشر دول لها تمثيل في الجاليات الوافدة. ففي حالة مملكة البحرين (2.3.4)، تمثل نسبة العمالة الهندية أكثر من 40% من الوافدين، ويعود ذلك للروابط التاريخية بين البحرين والهند، لاسيما على الصعيد التجاري إذ كان ميناء مدينة مومباي يقع على نفس خطوط النقل التي كانت تمر على البحرين. وبالإضافة إلى ذلك يوجد تمثيل ملحوظ للباكستانيين والبنغاليين من جنوب آسيا، فضلاً عن مصريين. وفي حالة الكويت (2.3.5)، تُعد تركيبة الوافدين شبيهة بما يوجد في البحرين، مع تمثيل عالٍ تزيد نسبته عن 40% للهنود.

37 United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA). "Global Migration Database." Accessed January 7, 2025. <https://www.un.org/development/desa/pd/global-migration-database>.

في ذلك الشكل.

- تصدّر هذه الدول الأيدي العاملة لعدد كبير من الدول الأخرى خارج الخليج العربي، الذي يعني أن دول مجلس التعاون تُعد وجهة واحدة أو خياراً واحداً أمام الوافدين الصادرين من تلك الدول. فيقدم ذلك فرصة لمقارنة مساهمة الدول الخليجية في تنمية تلك الدول بمساهمة الدول الأخرى التي يتجه إليها الوافدون في حالة توفر الإحصائيات التفصيلية اللازمة.

وختاماً لهذا القسم، من الجدير بيان أهمية الوافدين للاقتصادات الخليجية، لئلا يتصور البعض أن الوافدين يستنزفون هذه الاقتصادات. فكما ذكر آنفاً يلعب الوافدون دوراً محورياً في الاقتصادات الخليجية عن طريق سد الفجوات في أسواق العمل، وتوسيع طاقة الاقتصادات الخليجية لكي تتمكن من توظيف رؤوس أموالها بشكل فاعل. وينعكس وعي الحكومات الخليجية بهذا الواقع على رسمهم لأطر تشريعية تسهل عملية استيراد الأيدي العاملة.

3. التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة

3.1. إحصائيات حول التحويلات المالية

لأجل تحليل أثر التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة، ينبغي أولاً تحديد حجم تلك التحويلات. وتعد مصادر الإحصائيات المعروضة في هذا القسم قواعد بيانات البنك الدولي⁽³⁸⁾ ومعهد سياسات

وفي حالة عُمان (2.3.6)، تظهر صورة مجانسة لما سبق، مع تمثيل أعلى للهنود، الذين يشكلون نسبة أكثر من 60% من الوافدين، ومع معدل أقل للمصريين والعرب بشكل عام، والاعتماد الأكبر على الآسيويين. بينما تتسم دولة قطر (2.3.7) بتنوّع أكبر في أصل الوافدين، حيث يمثل الهنود تقريباً ثلث الوافدين، وتوجد مساهمة كبيرة للنيباليين الذين لا يعملون في البحرين والكويت وعُمان بأعداد ملحوظة.

وفي حالة الإمارات (2.3.8)، تظهر صورة شبيهة بما ظهر في حالة البحرين من كل ناحية. بينما في حالة السعودية (2.3.9) هي أقرب إلى حالة قطر، حيث يوجد مقدار عالٍ من التنوّع، مع تمثيل كبير للجالية الإندونيسية.

ومن ناحية دول مجلس التعاون كلاً (2.3.10)، ونظراً للمستوى العالي في التجانس بين الدول الأعضاء الست، إذ تمثل نسبة العمالة الهندية ما تقارب 40% من الوافدين، وتهيمن العمالة المصرية على مساهمة العرب، مع مساهمة محدودة للأردن ولبنان. وينتهي جميع الوافدين الأساسيين الباقين إلى قارة آسيا: باكستان وبنجلادش وسيلان من جنوب آسيا، والفلبين وإندونيسيا من شرق آسيا. وتجدر الإشارة إلى بعض النقاط العامة التي تربط هذه الدول المساهمة مساهمة كبيرة في التركيبة السكانية لدى الدول الخليجية.

- يعكس الشكل السابق تصنيف جميع هذه الدول ضمن قائمة (الاقتصادات الناشئة) وخارج فئة الاقتصادات المتقدمة ونتيجة لذلك وانطلاقاً مما تم بيانه آنفاً، قد تلعب التحويلات المالية لدى الوافدين في دول الخليج العربي دوراً بنّاء في دعم الاقتصادات المصدّرة للأيدي العاملة والمشار إليها

38 World Bank. "World Bank Data." Accessed January 7, 2025.

<https://data.worldbank.org/>.

الهجرة⁽³⁹⁾. ويعرض الشكلان 3.1.1 و3.1.2 إجمالي التحويلات المالية من البحرين والكويت حسب الوجهة لأعلى عشر دول مستقبلية لتلك التحويلات لعام 2021م. وتؤكد هذه البيانات الحجم الكبير للتحويلات المالية الصادرة من الدول الخليجية، إذ إن الهند تلقت في عام 2021م مبلغ 1.8 مليار دولار من البحرين و6.4 مليارات دولار من الكويت، كما بلغ مجموع ما تلفته مصر من تلكتها الدولتين 4.5 مليارات دولار. والأردن التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة تقريباً، تلقت تقريباً نصف مليار دولار من البحرين والكويت عام 2021م على هيئة تحويلات مالية من الوافدين الأردنيين.

ويعرض الشكلان 3.1.3 و3.1.4 نفس البيانات لعمان وقطر، حيث تظهر المزيد من الأرقام الكبيرة، إذ بلغ حجم التحويلات المالية من عمان إلى الهند عام 2021م حوالي 6.4 مليارات دولار أمريكي، وبلغت التحويلات المماثلة الصادرة من قطر 4.4 مليارات دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى المستوى الأدنى لتركيز التحويلات المالية الصادرة من قطر، الذي يعكس مستوى قطر الأعلى في تنوع الجاليات الوافدة.

ويعرض الشكلان 3.1.5 و3.1.6 البيانات المماثلة للإمارات والسعودية، وهما أكبر اقتصادين في دول مجلس التعاون، وبالتالي فإن حجم التحويلات هو أعلى مما يظهر في دول الخليج العربي الأخرى. فعلى سبيل المثال بلغت التحويلات المالية من الإمارات إلى الهند عام 2021م 20 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت التحويلات المالية من السعودية إلى مصر 8 مليارات دولار أمريكي.

ويعرض الشكل 3.1.7 بيانات التحويلات المالية لعام 2021م على مستوى دول مجلس التعاون كلاً، حيث تظهر صورة أولية عن قوة العلاقة الاقتصادية العمالية بين الدول الخليجية والدول المصدرة للأيدي العاملة. ففي عام 2021 حوّلت الجاليات الهندية المقيمة في دول مجلس التعاون 52 مليار دولار أمريكي إلى الهند، كما حوّلت الجاليات المصرية 23 مليار دولار إلى مصر، وحوّلت الجاليات الباكستانية 20 مليار أمريكي إلى باكستان. ولأجل توضيح حجم هذه التحويلات فإنه في عام 2021م بلغت التحويلات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهند 16 مليار دولار أمريكي، أي أقل من ثلث إجمالي التحويلات الخليجية على الرغم من كون الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم، واقتصاداً قائماً على الهجرة تاريخياً. كما بلغت التحويلات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر عام 2021م حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، أي أقل من 8% من الرقم الخليجي.

ولأجل استيعاب عمق هذه العلاقات العمالية والمالية، ينبغي تعديل هذه الأرقام على أساسين. أولاً: ما النسبة التي تمثلها هذه التحويلات من الاقتصادات الخليجية؟ وثانياً: ما النسبة التي تشكلها هذه التحويلات من الاقتصادات المصدرة للأيدي العاملة؟ ففي هذا السياق، يعرض الشكل 3.1.8 إجمالي التحويلات المالية من كل دولة خليجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021م. وتُظهر هذا البيانات أن التحويلات الصادرة من الكويت كانت تساوي 12.4% من الاقتصاد الكويتي، فيما بلغت 9.3% في عمان. وحتى في السعودية، وهي الاقتصاد الخليجي الأقل اعتماداً على العمالة الوافدة كانت نسبة

39 Migration Policy Institute. "Global Remittances Guide." Accessed January 7, 2025. <https://www.migrationpolicy.org/programs/data-hub/global-remittances-guide>.

الثلاثة لاسيما الاقتصاد اللبناني، حيث شكلت نسبة التحويلات المالية الواردة 27% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021م. بينما في عام 2021م، بلغ النسبة المماثلة 11% في الأردن، و7% في مصر، تأكيداً على المساهمة الكبيرة للتحويلات المالية في اقتصادات هاتين الدولتين حتى ولو أنها تقل حجماً عما يتعلق بلبنان.

وكما سلف بيانه فإن الأرقام المعروضة في الشكلين 3.1.10 و 3.1.11 هي شاملة لجميع التحويلات المالية الواردة في دول العينة، ولا تمثل التحويلات الخليجية فقط. لذا يعرض الشكل 3.1.12 مساهمة الدول الخليجية في إجمالي التحويلات المالية الواردة في أهم دول تصدير أيدٍ عاملة للدول الخليجية في عام 2021م. فتحتل مصر بأعلى مرتبة، حيث بلغت مساهمة الدول الخليجية 74%، تلحقها الأردن حيث تبلغ الحصة الخليجية 67%. وفي الهند، التي تُعد أهم دولة من ناحية عدد الوافدين وإجمالي التحويلات المالية، بلغت مساهمة الدول الخليجية 58%.

خلاصة: بناءً على الإحصائيات التي تم تقديمها آنفاً، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الأربعة الآتية:

1- تحوّل العمالة الوافدة مليارات من الدولارات سنوياً من الاقتصادات الخليجية إلى الاقتصادات الناشئة.

2- تمثل هذه التحويلات نسبة عالية للغاية – حسب المعايير الدولية – من إجمالي الناتج المحلي لدى الاقتصادات الخليجية، وذلك بسبب أهمية الوافدين لأسواق العمل الخليجية.

3- تمثل التحويلات المالية الواردة من جميع الدول نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي لدى

التحويلات المالية 4.7% من إجمالي الناتج المحلي. علماً بأن نسبة المعدل العالمي في عام 2021م كانت 0.4%، بينما كانت نسبة التحويلات المالية الصادرة من أمريكا 0.3% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. إذاً تدل هذه الأرقام بوضوح على تفاعل عمالي اقتصادي قياسي من قِبَل الدول الخليجية مع الدول المصدّرة للأيدي العاملة أخذاً في الاعتبار أحجام الاقتصادات الخليجية.

ولم تكن أرقام العام 2021م ظاهرة عابرة، إذ يعرض الشكل 3.1.9 إجمالي التحويلات المالية الصادرة من دول مجلس التعاون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخليجي للفترة 2011-2023م. وفي فترة العينة لم تتراجع النسبة عن 4.7%، كما أنها وصلت إلى 7.5% خلال عامين (2015-2016) على التوالي.

ويعرض الشكل 3.1.10 التحويلات المالية الواردة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في أهم دول جنوب وشرق آسيا التي تصدّر الأيدي العاملة للدول الخليجية في الفترة 2001-2021م، مع الإشارة إلى أن هذه التحويلات هي شاملة لما يرد من جميع أنحاء العالم وليس الدول الخليجية فحسب. وتُظهر هذه الأرقام ارتكاز الاقتصاد الفلبيني على تصدير الأيدي العاملة، إذ شكلت نسبة التحويلات المالية 13% من إجمالي الناتج المحلي الفلبيني عام 2005م. كما يَظهر في الشكل اعتماد بنجلادش على التحويلات المالية، التي مثلت نسبة 9% من اقتصادها عام 2021م.

ويعرض الشكل 3.1.11 الأرقام المماثلة لأهم الدول العربية التي تصدّر الأيدي العاملة للدول الخليجية، وهي مصر والأردن ولبنان. وهنا تظهر أهمية عالية للتحويلات المالية لهذه الاقتصادات

الدول التي تصدّر الأيدي العاملة للدول الخليجية، ويعكس ذلك أهمية تلك التحويلات للاقتصادات الناشئة.

4- يُعد تمثيل الدول الخليجية في إجمالي التحويلات المالية الواردة في تلك الاقتصادات الناشئة عالية جداً، وتتجاوز أحياناً نسبة 50%، تأكيداً على أهمية هذه الروابط في التنمية الاقتصادية لدى تلك الاقتصادات الناشئة.

3.2. أثر التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية

نظراً لحجم الأرقام المذكورة آنفاً أجرى خبراء علم الهجرة وأسواق العمل دراسات عدة حول أثر التحويلات المالية الواردة على التنمية الاقتصادية في الدول المصدّرة للأيدي العاملة، وتجسّد هذه الدراسات الصورة التي تُظهرها الإحصائيات الكلية. ويستعرض هذا القسم دراسات مختارة ضمن هذا السياق، مع الإشارة إلى أن عرضاً بهذا الإيجاز لا يمكن أن يكون شاملاً.

الهند: تتلقى الهند اهتماماً كبيراً من المجتمع البحثي بسبب عدد سكانها ومن ثم عدد الأيدي العاملة التي تصدّرها الهند إلى كل أنحاء العالم، ومن بينها الدول الخليجية. ففي دراسة⁽⁴⁰⁾ أُجريت عام 2012م حول التحويلات المالية الواردة إلى الهند في الفترة 1970-2009م، استنتج الباحثون أنه كان هناك أثر إيجابي ملحوظ للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الهند. وميزوا بين

قناتين مکملّتين حکمتا هذه العلاقة، أولاهما الأثر المباشر لتلك التحويلات على السيولة والطاقة الاستثمارية في الهند، وثانيتهما الأثر غير المباشر عن طريق دور التحويلات المالية في تطوير القطاع المالي الهندي، ومن ثم تنمية الاقتصاد في الهند. ولحققت هذه الدراسة دراسة أخرى⁽⁴¹⁾ ركزت على تقييم أثر التحويلات المالية الصادرة من الدول الخليجية والمتجهة نحو الهند، وخاصة في الولايات الهندية التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة. وأظهرت هذه الدراسة أن التحويلات المالية كان لها أثر إيجابي على الاستهلاك والاستثمار ومتوسط العمر المتوقع في الأسر الهندية. كما استنتجت دراسة أخرى⁽⁴²⁾ حول أثر التحويلات المالية الهندية على النمو الاقتصادي الهندي بأن الارتفاعات الحادة في التحويلات تنعكس في ارتفاع ملحوظ في النمو الاقتصادي الهندي على المديين القصير والطويل.

وفيما يخص البحوث التي تستخدم بيانات الاقتصاد الجزئي بدلاً من الاقتصاد الكلي فإنه في دراسة⁽⁴³⁾ أُجريت عام 2014م، قارن الباحثون خصائص الاستهلاك الأسري ومن ثم مستوى المعيشة لدى 125 ألف أسرة هندية عن طريق التعداد الرسمي 2007-2008م. وأظهرت البيانات

41 Noushad, A. P., Jajati K. Parida, and Ravi K. Raman. "Low-skilled emigration, remittances and economic development in India." *Migration and Development* 11, no. 3 (2022): 389-419.

42 Khan, Imran. "Analyzing the impact of positive and negative remittance inflow shocks on economic growth of India." *Journal of Economic Studies* 51, no. 2 (2024): 338-356.

43 Mohanty, Sanjay K., Manisha Dubey, and Jajati K. Parida. "Economic well-being and spending behaviour of households in India: does remittances matter?" *Migration and Development* 3, no. 1 (2014): 38-53.

40 Jayaraman, Tiruvalangadu K., Chee-Keong Choong, and Ronald Ravinesh Kumar. "Role of remittances in India's economic growth." *Global Business and Economics Review* 14, no. 3 (2012): 159-177.

لدى الشباب المصريين في الفئة العمرية 6 إلى 21 سنة، والتي استخدمت مسح سوق العمل المصرية عام 2012م، استنتج البحث أن التحويلات المالية لعبت دوراً فاعلاً في دعم الأسر عندما يصل أبنائها إلى المرحلة الجامعية، ومن ثم أسفرت تلك التحويلات عن ارتفاع في قدرة الأسر على دعم المؤهلات الجامعية لدى أبنائها. وكانت نتائج هذه الدراسة تطابق نتائج دراسة⁽⁴⁶⁾ سابقة بحثت في الموضوع نفسه ولكن عن طريق مسح سوق العمل المصرية لعام 2006م، والتي استنتجت أن التحويلات المالية كان لها أثر إيجابي على احتمالية حضور الفتيات للدراسة في الفترة من سن ست سنوات إلى 11 سنة، كما أن لها تأثيراً طفيفاً على حضور الفتيات في الدراسة الجامعية. كما توصلت دراسة⁽⁴⁷⁾ أخرى إلى نتائج شبيهة، إضافة إلى الاستنتاج بأن التحويلات المالية تساعد الأسر على تأجيل سن دخول الأطفال إلى سوق العمل في مصر من خلال دعم التعليم.

وفي دراسة⁽⁴⁸⁾ حديثة حول أثر التحويلات المالية على التنمية المالية في مصر في الفترة 1980-2019م، استنتج الباحثان فيها أن التحويلات المالية لعبت

أن الأسر التي تتلقى تحويلات مالية دولية تتسم بمعدل للاستهلاك يتجاوز معدل الأسر التي لا تتلقى تحويلات مالية دولية بنسبة 55%. وهي فجوة كبيرة في مستوى المعيشة. وعند النظر في البيانات التفصيلية، اتضح أن الفائض في الاستهلاك كان يوجه إلى الصحة والتعليم والأجهزة المنزلية بالأساس، والتي تُعد من أهم الاستثمارات التي تقوم بها الأسر الهندية، لاسيما الأسر التي هي قريبة من خط الفقر.

مصر: الدولة العربية التي بها أعلى عدد من السكان – وكذلك صاحبة أكبر قدر من التحويلات المالية الواردة – هي مصر، كما أنه يوجد للعمالة المصرية حضور كبير في الدول الخليجية. وفي دراسة⁽⁴⁴⁾ نُشرت عام 2014م، قام الدكتور مصباح شرف بتحليل بيانات التحويلات المالية في الفترة 1977-2012م، بحثاً عن طبيعة العلاقة الهيكلية بين التحويلات المالية وإجمالي الناتج المحلي المصري. وتمكن من استخدام نمذجة إحصائية متقدمة لإظهار علاقة وطيدة بين المتغيرين، تأكيداً على أهمية التحويلات المالية للنمو الاقتصادي المصري.

وكما سلف ذكره، فإن أحد أبرز أسباب أهمية التحويلات المالية للتنمية الاقتصادية هو أثرها الإيجابي على الاستثمار في مجال التعليم. وفي دراسة⁽⁴⁵⁾ أُجريت عام 2018م لتقييم أثر التحويلات المالية المصرية على التحصيل التعليمي

46 Elbadawy, Asmaa, and Rania Roushdy. "Impact of international migration and remittances on child schooling and child work: The case of Egypt." Population Council Working Papers 454 (2009).

47 Koska, Onur A., Perihan Özge Saygin, Selim Çağatay, and Andres Artal-Tur. "International migration, remittances, and the human capital formation of Egyptian children." International Review of Economics & Finance 28 (2013): 38-50.

48 Sharaf, Mesbah Fathy, and Abdelhalem Mahmoud Shahan. "The threshold impact of remittances on financial development: new evidence from Egypt." Economic Research Forum (ERF), 2022.

44 Sharaf, Mesbah Fathy. "The Remittances - Output Nexus: Empirical Evidence from Egypt." Economics Research International 2014, no. 1 (2014): 965240.

45 Sami, Mina, and Abd El-Aziz. "The Impact of remittances on children's educational attainment: evidence from Egypt." SocioEconomic Challenges 2, no. 2 (2018).

وجمعت دراسة⁽⁵¹⁾ أجريت عام 2008م بيانات دقيقة بناءً على مسح لـ 2,400 أسرة فلسطينية في الفترة 1999-2000م، بهدف مقارنة الحالة الاقتصادية الاجتماعية للأسر حيث يعمل أحد أعضائها في الخارج ويُحوّل أموالاً لها مقارنة مع الأسر التي يعمل أفرادها في الفلبين. وأظهرت هذه المقارنة أن الأسر التي تتلقى التحويلات المالية تتمتع بمستوى أعلى للمدخل الأسري، كما أنه يتم إنفاق هذا الفائض المالي على سلع أساسية كالمواد الغذائية والأزياء، إضافة إلى التعليم، مما أدى إلى مستوى أعلى للمعيشة لتلك الأسر. وتوصلت دراسة⁽⁵²⁾ أخرى إلى نتائج مماثلة من ناحية الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على التعليم، مع الإشارة إلى أن عينة هذه الدراسة كانت تركز على الأسر المقيمة في الأرياف، والتي كانت تعاني من مستويات أعلى من الفقر.

وفي دراسة⁽⁵³⁾ حديثة استهدفت تحليل الأثر المتوقع لجائحة كوفيد-19 على التحويلات المالية في الفلبين، وتضمن البحث أهمية التحويلات المالية

دوراً إيجابياً بشكل عام، وذلك من خلال تعزيز فاعلية القطاع المالي المصري. وبالإضافة إلى ذلك كان لهذه التنمية أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية الكلية، وذلك بسبب أهمية القطاع المالي للاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

الفلبين: تعد الفلبين من الدول الأكثر دراسة في مجال شؤون الهجرة، وذلك لأن حكومة الفلبين تبنت تصدير الأيدي العاملة كجزء محوري من استراتيجيتها الاقتصادية منذ عقد سبعينيات القرن الماضي، كما كانت الدول الخليجية من أهم الوجهات للعمالة الفلبينية، لاسيما فئة الإناث اللواتي يعملن كعاملات منزليات. وفي دراسة⁽⁴⁹⁾ حول أثر التحويلات مبنية على مسح المدخول والإنفاق الأسري لعام 2003م، استنتج المؤلف أن الأسر المستفيدة من التحويلات المالية تستثمر مبالغ أكبر من غيرها في مجالات التعليم والسكن والرعاية الصحية والأجهزة المنزلية، تأكيداً على الدور التنموي لتلك التحويلات. كما كشفت دراسة⁽⁵⁰⁾ أخرى أن التحويلات المالية في الفلبين تدعم الادخار الأسري، كما أنها تعزز الإنفاق على التعليم والصحة. ونتيجة لهذه الاختلافات بين الأسر المتسلمة وغير المتسلمة للتحويلات المالية، فإن التحويلات المالية تساعد الأسر بشكل ملموس على الخروج من حالة الفقر، أي كسّر فخ الفقر على صعيد الأسرة.

51 Semyonov, Moshe, and Anastasia Gorodzeisky. "Labor migration, remittances and economic well-being of households in the Philippines." *Population Research and policy review* 27 (2008): 619-637.

52 Quisumbing, Agnes, and Scott McNiven. "Moving forward, looking back: The impact of migration and remittances on assets, consumption, and credit constraints in the rural Philippines." In *Migration, Transfers and Economic Decision Making among Agricultural Households*, pp. 91-113. Routledge, 2020.

53 Murakami, Enerelt, Satoshi Shimizutani, and Eiji Yamada. "Projection of the Effects of the COVID-19 Pandemic on the Welfare of Remittance-Dependent Households in the Philippines." *Economics of disasters and climate change* 5 (2021): 97-110.

49 Tabuga, Aubrey D. *International remittances and household expenditures: The Philippine case*. No. 2007-18. PIDS Discussion Paper Series, 2007.

50 Pernia, Ernesto M. *Migration remittances, poverty and inequality: The Philippines*. No. 2008, 01. UPSE Discussion Paper, 2008.

وفي سياق الجهود الوطنية، أطلقت مملكة البحرين مجموعة من المبادرات الرائدة لتحسين حقوق العمالة الوافدة، بهدف تعزيز ظروف العمل وضمان رفاهية العمال⁽⁵⁴⁾. من أبرز هذه المبادرات زيادة المرونة في تغيير الكفيل والوظيفة، إذ أدخلت مملكة البحرين إصلاحات على نظام الكفالة، مما أعطى العمالة الوافدة مرونة أكبر في تغيير الكفيل والانتقال بين الوظائف. وهدفت هذه الخطوة إلى تقليل التبعية المطلقة للكفيل والتي كانت تُعتبر من أبرز التحديات التي تواجه العمالة الوافدة، وتعزيز قدرة العاملين على تحسين أوضاعهم الوظيفية دون الخوف من فقدان الإقامة. وعلاوة على ذلك أطلقت البحرين نظام (التأشيرة المرنة) كحل مبتكر يمنح العمال الوافدين الذين انتهت عقودهم أو كانوا في أوضاع غير قانونية، فرصة لتصحيح وضعهم القانوني. وتتيح هذه التأشيرة للعمال العمل بشكل مستقل دون الحاجة إلى كفيل معيّن، مما يوفر لهم المزيد من الحرية ويعزز مشاركتهم الاقتصادية في السوق المحلية.

وبشكل مواز لهذه التشريعات لدى سوق العمل، لعبت الرقمنة دوراً إيجابياً في ضمان حقوق العمال الوافدين في البحرين، وخصوصاً في مجال الرواتب. ومن خلال نظام (حماية الأجور Wages Protection System) يتم تحويل الرواتب إلكترونياً مباشرة إلى حسابات العمال، مما يضمن الشفافية وتجنّب تأخّر الأجور أو عدم دفعها. كما أسهمت الرقمنة في تحسين آليات المراقبة والإبلاغ عن الانتهاكات، مما ساعد على تعزيز الامتثال للقوانين العمالية.

لضمان مستوى المعيشة لدى الأسر الفلسطينية، وخاصة الأسر حيث يكون مستوى التعليم لدى رأس الأسرة متدنياً. وبناءً على النمذجة الإحصائية، توقعت الدراسة أن جائحة كورونا ستقلل التحويلات المالية الواردة إلى الفلبين، ومن ثم ستسبب في تراجع في الإنفاق الأسري، ومنها الإنفاق على المواد الغذائية.

خلاصة: تعد كل من الهند (جنوب آسيا) ومصر (الشرق الأوسط) والفلبين (جنوب شرق آسيا) من أهم مصادر الأيدي العاملة في منطقة الخليج العربي، ومن أهم وجهات التحويلات المالية الصادرة من الدول الخليجية. وقد تمخض عن هذه العلاقات الاقتصادية المهمة عدد كبير من الدراسات العلمية التي تسعى لقياس أثر تلك التحويلات على الاقتصادات المستقبلية لها. وبشكل عام توصلت تلك الدراسات إلى استنتاجات مطابقة لما يرد في الأدبيات العلمية حول أثر التحويلات، وهو أنها تدعم التنمية الاقتصادية بشكل ملحوظ.

3.3. مبادرات التعاون بين دول الخليج العربي والدول المصدرة للأيدي العاملة

على الرغم من الأثر الإيجابي للتحويلات المالية من الدول الخليجية إلى الدول المصدرة للأيدي العاملة على التنمية الاقتصادية في مختلف الاقتصادات الناشئة، فإنه توجد بعض التحديات المتعلقة بحقوق العمالة الوافدة لاسيما في ظل وجود عصابات دولية متخصصة في الإتجار بالبشر واستغلال العمالة المهاجرة. ونظراً لحرص دول الخليج العربي على حماية حقوق الوافدين فقد اتخذت بعض المبادرات بعضها وطنية، وغيرها متعددة الأطراف.

54 Bahrain News Agency. "LMRA CEO Highlights Details on New Labour Market Reforms." Accessed January 7, 2025. <https://www.bna.bh/>

كما نفذت دولة قطر سلسلة من الإصلاحات المهمة لتحسين أوضاع العمالة الوافدة وضمان حقوقها⁽⁵⁶⁾. وكانت هذه الإصلاحات جزءاً من التزام الدولة بمعايير العمل الدولية. وكان أحد أهم الإصلاحات إلغاء نظام الكفالة التقليدي، الذي كان يربط إقامة العامل بصاحب العمل. كما أتاح قطر للعمالة حرية تغيير الوظائف دون الحاجة إلى موافقة الكفيل، وهو تغيير جذري عزز من استقلالية العمالة الوافدة وقدرتها على تحسين أوضاعها المهنية. كما أقرت قطر قانوناً جديداً يحدد حداً أدنى للأجور لجميع العمالة الوافدة، بغض النظر عن جنسيات أشخاصها. ويعد هذا القانون الأول من نوعه في المنطقة، حيث يضمن توفير دخل ثابت للعمال يساهم في تحسين مستوياتهم المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك كما حصل في البحرين والإمارات، أطلقت قطر نظام حماية الأجور الذي يضمن دفع الرواتب إلكترونياً وبانتظام إلى حسابات العمال المصرفية. وساعد هذا النظام في تعزيز الشفافية ومنع التأخير أو التلاعب بالأجور. كما قامت قطر بتحسين معايير الصحة والسلامة في مواقع العمل، وخاصة في قطاع الإنشاءات، كما فرضت قوانين جديدة لضمان توفير سكن ملائم للعمال، يتماشى مع المعايير الدولية.

ويُعد ما ذكر آنفاً مجرد أمثلة للإصلاحات التي أجرتها الدول الخليجية لحماية حقوق الوافدين، إذ توجد أمثلة متعددة إضافية داخل البحرين والإمارات وقطر، إضافة إلى إصلاحات مماثلة في عُمان والكويت والسعودية. وبالإضافة إلى هذه

ومن جانبها قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد من الإصلاحات الشبيهة خلال الألفية الجديدة⁽⁵⁵⁾. فأدخلت الإمارات تعديلات جوهرية على قوانين العمل، مما أتاح للعمال الوافدين حرية أكبر في تغيير وظائفهم دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل السابق، وهو كما حصل في البحرين. كما سُنّت قوانين جديدة للعمل تضمنت حدوداً لساعات العمل، حيث تم تحديد الحد الأقصى بـ 48 ساعة في الأسبوع، وهو تحسُّن كبير عن التنظيمات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك هناك الآن تنظيمات تتعلق بمعايير الصحة والسلامة، تهدف إلى حماية العمال من الظروف الخطرة. كما سنت الإمارات قوانين تضمن أن العقود العملية يجب أن تكون مكتوبة بالإنجليزية والعربية وموقعة من قِبَل كلٍّ من صاحب العمل والعامل قبل بدء العمل. وتحدد هذه العقود حقوقاً وواجبات، والأجر والإجازات السنوية، وساعات العمل، مما يوفر وضوحاً وحماية قانونية للعامل الوافدة. وتم كذلك تأسيس محاكم العمل المتخصصة وإدخال آليات مثل نظام حماية الأجور، ولجان لحل نزاعات العمل تهدف إلى تسهيل الوصول إلى العدالة للعمالة الوافدة. وهدفت هذه الإصلاحات إلى توفير طرق عملية أبسط لمعالجة الشكاوى والنزاعات. وتعمل الإمارات على تحسين ظروف معيشة العمالة من خلال برامج رقابية لضمان معايير السكن اللائق والمرافق الصحية في مساكن العمالة، مما يعكس التزام الدولة برفع جودة حياة العمال الوافدين.

56 Government Communications Office (Qatar). "Labour Reform." Accessed January 7, 2025. <https://www.gco.gov.qa/en/media-centre/in-focus/labour-reform/>.

55 PCHR (Permanent Committee of Labour Affairs). "Rights of Employees and Workers." Accessed January 7, 2025. <https://pchr.gov.ae/en/priority-details/rights-of-employees-and-workers>.

وآليات لحماية حقوق العمالة، بما في ذلك ظروف العمل العادلة، والأجور المناسبة، وحماية العمالة من الاستغلال، بغية الحد من الإتجار بالبشر والعمل الجبري. وضمن هذا السياق يسعى الحوار إلى تحسين أنظمة التوظيف لضمان الشفافية وتقليل الاعتماد على الوسطاء الذين قد يستغلون العمال. وكذلك يهدف الحوار إلى ضمان أن تكون الهجرة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للدول المصدرة والمستوردة للأيدي العاملة.

وكما سلف بيانه أُطلق حوار أبوظبي خلال مؤتمر وزراء العمل في آسيا ودول الخليج العربي الذي عُقد عام 2008م. وجاء هذا الإطلاق استجابة لتزايد أعداد العمالة المهاجرة إلى منطقة الخليج العربي، وما يرتبط بذلك من تحديات اجتماعية واقتصادية. ومنذ إنشائه شهد الحوار انعقاد العديد من الاجتماعات الوزارية واللجان الفنية لمناقشة القضايا المتعلقة بالعمالة المهاجرة، حيث تم تبني استراتيجيات عمل مشتركة لتحسين نُظم إدارة الهجرة. وخلال السنوات التي تلت إنشاء الحوار، توسعت أجنדתه لتشمل جملة من القضايا مثل الحوكمة الجيدة للهجرة، تحسين مهارات العمال المهاجرين، وتشجيع الممارسات المثلى في التوظيف. كما ساهم الحوار في تعزيز التفاهم بين الدول حول كيفية الاستفادة من العمالة المهاجرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل هذه الجهود، حقق حوار أبوظبي عدداً من الإنجازات البارزة التي ساهمت في تحسين إدارة العمالة المهاجرة وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة. ويُعد أحد أهم الإنجازات إبرام عدة اتفاقيات وشراكات بين الدول المصدرة والمستوردة للأيدي العاملة بهدف تحسين نُظم

الجهود الوطنية التي تُعد ثنائية الأساس، ظهرت مبادرات خليجية متعددة الأطراف، أبرزها حوار أبوظبي⁽⁵⁷⁾، وهو منصة إقليمية ودولية للتعاون والتشاور بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة، يهدف إلى تحسين إدارة وتنظيم تدفقات العمالة الوافدة في منطقة آسيا والخليج العربي. وأُطلق الحوار في أبوظبي بالإمارات عام 2008م كاستجابة للتحديات المتزايدة المرتبطة بالهجرة والعمل الدولي، ويُعد هذا الحوار اليوم من أبرز المبادرات التي تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حماية حقوق العمالة الوافدة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

هذا ويضم حوار أبوظبي مجموعة واسعة من الدول المصدرة والمستوردة للعمالة. فمن الدول المستوردة للعمالة دول مجلس التعاون الخليجي الست. أما من الدول المصدرة للعمالة فتشمل دول جنوب وجنوب شرق آسيا مثل الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين وسيلان ونيبال واندونيسيا وفيتنام. وبالإضافة إلى ذلك يشارك في الحوار ممثلون عن المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

ويركز حوار أبوظبي على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتعلقة بالعمالة الوافدة، أبرزها تعزيز التعاون بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة، إذ يعمل الحوار على تعزيز الشراكة بين تلك الدول لضمان تدفقات منتظمة وأمنة للعمالة المهاجرة، لاسيما في ظل وجود عصابات دولية تنتهك حقوق المهاجرين بشكل منهجي. ويسعى الحوار بالتحديد إلى وضع سياسات

57 Abu Dhabi Dialogue. "Abu Dhabi Dialogue Official Website." Accessed January 7, 2025. <http://abudhabidialogue.org.ae/>.

الدولي البَنَاء المتعدد الأطراف الذي ظهر تحت مظلة حوار أبوظبي وغيره من مبادرات. كما أنه توجد الحاجة إلى مزيد من التعاون لضمان العدالة والشفافية في أنظمة التوظيف، وذلك بسبب القدرات الكبيرة التي تحظى بها العصابات الدولية وإصرارها على انتهاك حقوق الوافدين.

ومع ذلك، تُعد المبادرات الخليجية مثل حوار أبوظبي نموذجاً رائداً للتعاون الإقليمي والدولي في إدارة الهجرة والعمالة الوافدة. فمن خلال التركيز على حماية حقوق العمال وتحقيق التنمية المشتركة، أسهمت هذه المبادرات في تحسين السياسات المتعلقة بالهجرة وتوظيف العمالة. ومع استمرار التحديات يظل حوار أبوظبي وغيره من منصات مشتركة وسيلة مهمة لبناء شراكات قوية وضمان أن تكون الهجرة أداة للتنمية المستدامة لجميع الأطراف.

الخاتمة

استهدفت هذه الورقة تسليط الضوء على الأدوار المتعددة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم الاقتصادات الناشئة، سواء من خلال التحويلات المالية التي يرسلها العمال الوافدون أو عبر استثماراتها الاستراتيجية وشراكاتها الاقتصادية. ويُظهر التحليل أن التحويلات المالية تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للأيدي العاملة، حيث توفر الدعم المباشر للأسر في بلدانها، وتعزز الاستثمار في رأس المال البشري، وتساهم في تحفيز الاقتصادات المحلية.

ورغم جملة من التحديات المرتبطة بإدارة العمالة الوافدة وحماية حقوقهم، فإن الجهود الخليجية

التوظيف وحماية العمال. فعلى سبيل المثال تم توقيع مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون في تنظيم عقود العمل وضمان الالتزام بحقوق العمال. كما ساهم الحوار في تحسين نُظم إدارة الهجرة في الدول المصدرة للأيدي العاملة من خلال تقديم نماذج للممارسات المثلى في تسجيل وتوثيق العمال المهاجرين وضمان الشفافية في عمليات التوظيف، وذلك نظراً لكون هذه الحلقة إحدى نقاط الضعف في سلسلة الهجرة التي تستغلها العصابات الدولية المتخصصة في الإتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك شجع الحوار الدول المصدرة للعمالة على تطوير برامج تدريبية لتحسين مهارات العمال المهاجرين، مما يضمن توافرها مع متطلبات سوق العمل في الدول المستقبلة.

وبشكل أوسع أرسى حوار أبوظبي منصة فريدة تجمع الدول المصدرة والمستوردة للعمالة لمناقشة التحديات المشتركة وتبادل الأفكار والحلول، فأسهم هذا الحوار في بناء الثقة وتحقيق التفاهم بين الدول المشاركة. كما كان للحوار دور كبير في تسليط الضوء على أهمية حماية حقوق العمال المهاجرين، مما أدى إلى تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالأجور وساعات العمل وظروف السكن.

وعلى الرغم من هذه الجهود الجماعية والثنائية، فإنه ما تزال هناك بعض التحديات المتعلقة بحقوق الأطراف المساهمة في استقدام الدول الخليجية للأيدي العاملة. وفي عصر الذكاء الاصطناعي، تُعد التغيرات في سوق العمل نتيجة التطورات التكنولوجية إحدى المشكلات البارزة التي تستدعي المزيد من الجهود التعاونية للتغلب عليها. كما أن زيادة المنافسة بين الدول المصدرة للأيدي العاملة يشكل تحدياً لأنه يهدد التعاون

لتحسين الأطر القانونية وتطبيق المبادرات مثل (حوار أوظيفي) تعكس التزاماً واضحاً بتعزيز الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وتكشف هذه الجهود عن أن هناك إمكانيات حقيقية لتطوير شراكات أكثر شمولاً بين الدول المستوردة والمصدرة للعمالة، بما يحقق الفائدة المشتركة ويعزز من قدرة الدول الناشئة على تحسين أدائها الاقتصادي.

ويمكن للدول الخليجية في المستقبل أن تعزز من تأثيرها التنموي من خلال تبني سياسات مبتكرة تدعم الاستخدام الأمثل للتحويلات المالية وتشجع على الاستثمار المنتج في الاقتصادات الناشئة. كما أن التركيز على التعاون الإقليمي والدولي في مجال تطوير مهارات العمالة وحمايتها سيسهم في خلق نموذج متكامل للهجرة الاقتصادية المستدامة. وبهذه الطريقة، يمكن للدول الخليجية أن تستمر في لعب دور قيادي في صياغة علاقات اقتصادية عالمية تقوم على التوازن والابتكار.

Gulf Cooperation Council Countries as a Developmental Factor in Emerging Economies: The Case of Expatriate Remittances

Dr. Omar Ahmed Al-Obeidli⁽¹⁾

Abstract

This paper aims to analyze the important role that expatriate remittances play in the economies of some developing countries within the context of the Gulf Cooperation Council (GCC). It examines the circumstances under which this workforce was brought in, the volume of financial remittances sent back to their home countries, and the impact of these remittances on various economic sectors in those countries, compared to the role of international aid in the same context. The study has concluded three main findings:

First: Many developing countries suffer from the “poverty trap,” which cannot be eliminated through financial aid alone but rather through the financial remittances of expatriates, which serve as an effective mechanism to boost economic development, combat poverty, invest in capital, and enhance economic stability.

Second: The reasons for the Arabian Gulf countries’ recruitment of expatriate labor

over the past decades vary and include structural, economic, and cultural factors, such as the novelty of education systems, the gap between local workforce and capital, and the cultural perception of certain jobs. The expatriate workforce has enabled the GCC countries to achieve rapid economic growth and better utilize available resources.

Third: The Arabian Gulf countries have established specific legal frameworks regarding the recruitment and residence of expatriate labor to ensure their benefit and protect their rights at the same time. Recruitment processes are governed by specific work contracts limited to a certain period. However, for greater utilization of this workforce, Bahrain, the UAE, and Saudi Arabia have announced long-term residency not necessarily tied to a work contract for some high-income categories of workers. Furthermore, some of these countries have offered citizenship to highly skilled and talented individuals. The essence of these policies is to balance the economic needs of these countries while preserving the rights of the expatriate labor within them.

¹ Director of Studies and Research Department at Derasat.

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

- 1- بناءً استراتيجية حقيقية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تجاه الجنوب:
تقييم ثلاثين عاماً من الجهود واستكشاف آفاق المستقبل
د. كلوي برجر

تقديم القضايا الإقليمية

منذ تأسيسه عام 1949م كتنظيم إقليمي دفاعي لأوروبا وأمريكا الشمالية، شهد حلف شمال الأطلسي (الناتو) العديد من التطورات في سياساته والتي ارتبطت على نحو وثيق بتطورات النظام العالمي ذاته، حيث كانت المهمة الأساسية للحلف خلال السنوات الأولى لتأسيسه هي مواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي (السابق)، إلا أنه مع انهيار ذلك الاتحاد وانتهاء حقبة الحرب الباردة عام 1991م واجه الحلف تحدياً هائلاً حول جدوى وجوده، الأمر الذي حدا بالحلف لانتهاج سياسات جديدة في مناطق جديدة ومن بينها إطلاق شراكتين تجاه منطقة الشرق الأوسط وهما الحوار المتوسطي عام 1994م مع سبع دول هي: مصر والأردن وإسرائيل والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا، ومبادرة إسطنبول التي استهدفت دول الشرق الأوسط الموسَّع، على أن تبدأ بدول الخليج العربي عام 2004م وانضمت إليها أربع دول خليجية هي: الإمارات والبحرين والكويت وقطر، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان خارج المبادرة حتى الآن.

وعلى الرغم من أن الميثاق المنشئ للحلف عامة والمادة الخامسة منه على نحو خاص قد نص على أن مهمة الحلف الأساسية تتمثل في الدفاع عن أراضي دُوله الأعضاء وأن الاعتداء على إحدى دُوله يعد اعتداءً عليها جميعاً، فإن هناك أزمات خارج القارة الأوروبية قد شهدت تدخلاً للحلف ومنها أفغانستان وليبيا وفقاً لما رآته الدول الأعضاء من تهديد لمصالح الحلف في هاتين الدولتين.

ورغم عدم تدخّل الحلف كمنظمة في العديد من الصراعات في الشرق الأوسط والعالم العربي

والخليج العربي فإن الدول الرئيسية في الحلف قد ساهمت في جميع التَّدخُّلات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارتها المختلفة ومنها التحالف الذي قاده إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان خلال الحرب العراقية/ الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي لحماية ناقلات البَئط وحرب تحرير دولة الكويت عام 1991م.

ومع أهمية ما سبق فإن حلف (الناتو) يؤلّي منطقة الجوار الجنوبي أهمية بالغة ومن ذلك تأسيس مركز الجنوب بمدينة نابولي الإيطالية في فبراير 2017م والذي يستهدف تنسيق المعلومات حول الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. وفي العام ذاته تم افتتاح المركز الإقليمي لحلف (الناتو) ومبادرة إسطنبول في الكويت لتعزيز التعاون بين الحلف ودول المبادرة، إلا أن مسؤولي الحلف رأوا أن تلك الجهود ليست كافية، فأعلن الحلف تكليف لجنة من 11 خبيراً من دول الحلف لإعداد تقرير خاص حول مستقبل علاقة الحلف بدول الجنوب وتقديم مرئياتها والتي تمت مناقشتها خلال قمة الحلف في واشنطن في يوليو 2024م، وهذا ما تعرّض له دراسة القضايا الإقليمية من خلال الحديث عن تطور رؤية (الناتو) للجنوب وما تحمله من فرص وتحديات للحلف في آن واحد.

بناء استراتيجية حقيقية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تجاه الجنوب: تقييم ثلاثين عامًا من الجهود واستكشاف آفاق المستقبل

الدكتور طارق باشبوغوغلو⁽¹⁾

أيبارس أُرذا كيليتشَر⁽²⁾

ملخص الدراسة

الأولى: على الرغم من أن حلف الناتو منظمة دفاعية بالأساس فإن التطورات العالمية والإقليمية التي أدت إلى تغيُّر طبيعة التهديدات الأمنية وخاصة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة قد حدّت بالحلف للتكيُّف مع واقع تلك التهديدات وخاصة مخاطر التغيُّر المناخي والأمن المائي والغذائي والهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة، وجميعها قضايا لا يمكن مواجهتها سوى بالتعاون مع دول الجنوب.

الثانية: رغم وجود شراكتين مهتمين لحلف (الناتو) مع دول الجنوب وهما الحوار المتوسطي عام 1994م ومبادرة إسطنبول عام 2004م فإن الحلف يدرك أهمية التعاون مع منظمات الأمن الإقليمي في تلك المناطق وهي الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن تعاون متعدّد الأطراف لمواجهة تلك التحديات.

الثالثة: مع أهمية تقرير الحلف حول الجنوب فإن هناك تحديات تواجه تنفيذ التوصيات التي تضمّنها التقرير ومنها التعريف الواسع للجنوب وأولويات الحلف في ظل استمرار الحرب الأوكرانية الروسية، فضلاً عن مدى فاعلية الأطر التي أعلنها الحلف للتعاون مع دول الجنوب.

تستهدف هذه الدراسة تحليل سياسات حلف شمال الأطلسي (الناتو) تجاه الجنوب من خلال إعلان الحلف تقريراً خاصاً حول تلك المنطقة في مايو 2024م وهو عبارة عن خلاصة جهد 11 خبيراً من دول الحلف اضطلعوا بمهمة إعداد ذلك التقرير وتم إصداره في مايو 2024م وأقرّته قمة الحلف بواشنطن في يوليو من العام ذاته. وعلى الرغم من دأب الحلف على إصدار (المفهوم الاستراتيجي) للحلف كل عشر سنوات والذي يُعتبر مراجعة أمنية ويتضمن تحديداً لأبرز التهديدات وسبل مواجهتها، إلا أن حرص الحلف على إصدار ذلك التقرير لدول الجنوب يعكس إدراكاً منه لأهمية تلك المنطقة بالنسبة لمصالح الحلف الحيوية. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية، هي:

1 جامعة جلاسكو كاليدونيان.

2 طالب دكتوراه في جامعة كوج، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

مقدمة

في قمة حلف (الناتو) التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن في 9 يوليو 2024م احتفل الحلف بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسه، وخلال تلك القمة أعلن الحلفاء إطلاق خطة عمل للجنوب. ويأتي هذا الجهد لوضع استراتيجية أكثر تنظيماً وتماسكاً تجاه الجنوب للتأكيد على التزام الحلف المتجدد باستقرار المناطق الجنوبية المجاورة له وسط تطورات الديناميات الإقليمية والعالمية. وقد تزامنت تلك المبادرة مع تحوّل تركيز (الناتو) مجدّداً نحو الدفاع الجماعي والردع في ضوء الصراع المستمر في أوكرانيا، مما أحدث تغييرات كبيرة في أولويات الحلف الداخلية وتخصيص الموارد. ومع ذلك فإن التحديات والتهديدات الناشئة من المحيط الجنوبي الواسع للناتو وهي منطقة جغرافية شاسعة تمتد تقريباً من غرب أفريقيا/ الساحل إلى الأطراف الوسطى من الخليج العربي، وتشمل شمال أفريقيا والمشرق والشرق الأوسط لم تتراجع. وعلى العكس من ذلك فإنه منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأ يظهر تواصل استراتيجي بين الجبهتين الشرقية والجنوبية لحلف الناتو، مما يبرّر اتباع نهج شامل بزاوية 360 درجة تجاه القضايا الأمنية الصادرة من هذه المناطق والمؤثرة فيها. وبحلول أوائل العقد الثالث من القرن الحالي، بدا أنّ النقاش حول إعطاء الأولوية بين الشرق أو الجنوب أصبح أقل جدوى. فالتعقيد المتزايد للبيئة الاستراتيجية للحلف يستدعي فعلياً اتباع نهج شامل يتقاطع مع المهام الأساسية الثلاث للحلف: الدفاع الجماعي والردع، إدارة الأزمات، والأمن التعاوني.

وعلى الرغم من أن هذه الركائز تتعلق بسياسات وموارد مختلفة، فإن فصلها عن بعضها بعضاً في الواقع العملي ليس بالأمر السهل، لاسيما في سياق المحيط الجنوبي الشاسع للناتو، حيث تنبع معظم القضايا الأمنية من نهج هجين وتهديدات غير تقليدية (مثل الأمن الغذائي والمائي، التحديات المرتبطة بالمناخ، الهجرة غير الشرعية، والأمن الاقتصادي وأمن الطاقة). حيث إن لهذه القضايا تداعيات كبيرة على أمن واستقرار الحلفاء، لكنها تتجاوز قدرة (الناتو) على التعامل معها بمفرده وكمنظمة سياسية/ عسكرية أوروبية/ أفريقية، إذ يفتقر الحلف إلى الأدوات والخبرات والإرادة السياسية للتصدي لهذه التحديات بصورة شاملة. ومع ذلك ليس بإمكانه أن يغض الطرف عن تلك الأزمات.

ومن جانبها تمتلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والدول الشريكة للناتو في هذه المناطق قدرات مدنية/ عسكرية ومعرفة مُمَكِّنة بالواقع المحلي تُكمل نقاط القوة لدى الناتو. وبالتالي، فإن تكامل المبادرات وتنسيق الجهود ليس مجرد ميزة، بل ضرورة أساسية.

ويتزامن التركيز المتجدد للحلف على الجنوب مع الذكرى السنوية المهمة لإطارين أساسيين من شراكاته: الذكرى الثلاثون للحوار المتوسطي والذكرى العشرون لمبادرة إسطنبول للتعاون. حيث لعب هذان الإطاران دوراً حيوياً في دعم جهود الناتو في مجال الأمن التعاوني ضمن المناطق الجنوبية للحلف وهو مفهوم جغرافي اتّسع مع تزايد التهديدات والتحديات على مدار الثلاثين عاماً الماضية، مما دفع حلف الناتو إلى الإشارة بشكل متزايد إلى (الأحياء الجنوبية). وفي إطار نهج يعتمد على تفويض الأمن، هدفت هذه

الجهود نحو تحقيق الاستقرار، من خلال مبادرات متعددة تم إنشاؤها منذ منتصف التسعينيات، إلى احتواء التداعيات وآثار الأزمات، مع تزويد الشركاء بالوسائل اللازمة للتعامل معها.

ورغم أن هذا النهج قد أسهم بشكل لا ينگر في تعزيز قابلية التشغيل البيئي بين القوات الحليفة وقوات الشركاء، فقد وضع أيضاً أسساً لثقافة استراتيجية مشتركة عبر تعزيز معايير وإجراءات موحدة. ومع أن الناتو وشركاءه يتقاسمون العديد من المخاوف الأمنية، إلا أنهم غالباً ما يكون لديهم اختلاف في آرائهم حول أسباب هذه التحديات والحلول اللازمة لمعالجتها.

ولقد زادت عواقب عسكرة التحوّلات التي شهدتها المنطقة العربية وما تلاها من تزايد التجزئة في المحيط الجنوبي للناتو بسبب جدّة هذه الاختلافات في التصورات.. ليس فقط بين الحلف وشركائه ولكن أيضاً بين الحلفاء أنفسهم. ومع تزايد القلق من صعود نفوذ تنظيم داعش في الشرق الأوسط والزيادة الكبيرة في تدفّقات المهاجرين نحو أوروبا، قدّم الحلفاء مفهوم (بسط الاستقرار) في قمة وارسو عام 2016م لتجديد التزامهم باستقرار محيطهم الشرقي والجنوبي. ويأتي هذا المفهوم عند تقاطع المهام الثلاث الأساسية للناتو وهي الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني، إلا أنه ظل غير محدّد بشكل كافٍ، مما أثار تساؤلات مشروعة بين الدول الشريكة. ويُبرز إعلان (الناتو) في قمة واشنطن عن تطوير استراتيجية جديدة للجنوب يُبرز نية استبدال مفهوم (بسط الاستقرار) (Projecting Stability) بنهج استراتيجي أكثر شمولاً يأخذ بعين الاعتبار طموحات الشركاء وتصوراتهم وقيودهم بشكل أفضل.

وتأسيساً على ما سبق تقدّم هذه الدراسة مراجعة شاملة لاستراتيجية الجناح الجنوبي للناتو، حيث تحلّل كيف أعاد الناتو تعريف مهامه في نهاية الحرب الباردة ليشمل مسؤوليات خارج منطقة الحلف، مما يشير إلى بداية عصر جديد يشارك فيه الحلف في مهام إدارة الأزمات والاستقرار والأمن التعاوني خارج حدوده. كما تستعرض التحولات الاستراتيجية التي دفعت الناتو إلى اعتبار استقرار محيطه الجنوبي والشرقي أساسياً لأمن أوروبا، مما أسّس لأطر الشراكة وأدوات الأمن التعاوني التي تبنتها الحلف لاحقاً للتفاعل مع هذه المناطق. وبعد ثلاثين عاماً من بسط الاستقرار نحو الجنوب، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية وأهمية أدوات الناتو وإطارات شراكته في الوقت الراهن، مع وضع هذه الجهود في سياقها الجيوسياسي الحالي. ومن خلال استعراض النهج المتطور للناتو تسعى هذه الدراسة إلى إيضاح أهداف الحلف طويلة الأجل في محيطه الجنوبي وتقييم انعكاساتها على الأمن الإقليمي والعالمي. وفي النهاية تسلّط الدراسة الضوء على كيفية انعكاس استراتيجية الجناح الجنوبي للناتو لرؤية جديدة للأمن التعاوني.. رؤية تُوازن بين احتياجات الدفاع الفورية وتحقيق الاستقرار المستدام وبناء القدرة على الصمود لدى شركائه الجنوبيين.

1990م: حلف الناتو والبحث عن مهام جديدة

في غمرة التفاؤل الذي أعقب الحرب الباردة، والذي تميز بفكرة (نهاية التاريخ)، تبثّى المجتمع الدولي التعددية كوسيلة لمنع النزاعات وحلّها. ومع زوال تهديد الاتحاد السوفيتي (السابق) وحلف

المستقبلية ستندرج على الأرجح ضمن ما كان يُعتبر سابقاً خارج نطاق العمليات التقليدية. [...] فما كان يُنظر إليه سابقاً كنشاط عرّضي وطارئ للحلف سيصبح الآن محور الاهتمام. فيجب على أعضاء الناتو أن يكونوا قادرين على تشكيل تحالف بشكل سريع، ووضع سياسات واستراتيجيات، وتأسيس هيكل قيادة، ونشر القوات، وإرساء بنية تحتية داعمة. وسيتعين على الحلف تطوير مؤسسات أفضل تجعله أقل اعتماداً على الارتجال في خضم الأزمات»⁽⁴⁾. لقد كان تطوير أساليب وأدوات مخصصة لإدارة الأزمات والأمن التعاوني هو الرد المفضل للحلف على هذه التحديات الاستراتيجية والعملياتية الجديدة. وبينما شكّل الجناح الشرقي الجزء الأكبر من الأنشطة خارج النطاق خلال التسعينيات، لم يهمل الحلف جناحه الجنوبي، حيث بدأ بتطوير علاقاته مع جيرانه في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ منتصف التسعينيات فصاعداً. وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أعادت البيئة الاستراتيجية الجديدة التي خلفتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م توجيه انتباه الحلف بشكل متزايد نحو الجنوب.

التسعينيات: (الناتو) يجب أن يعمل خارج النطاق أو يخرج من الساحة

في مواجهة هذه الصراعات التي هددت بزعة استقرار مشهد الأمن الأوروبي الجديد الناشئ عن انهيار حلف وارسو، قرر حلفاء (الناتو) المساهمة في استعادة السلام في أوروبا من خلال دعم تنفيذ

وارسو، وجد حلف شمال الأطلسي (الناتو) نفسه يبحث عن مهمة جديدة، حيث بدأ بعض الحلفاء في التشكيك في وجود الحلف وأهدافه. وسرعان ما أدى تفكك يوغوسلافيا السابقة إلى إحياء التوترات العرقية الكامنة منذ فترة طويلة، مما أشعل سلسلة من الصراعات المسلحة بين العرقيات المتنافرة في تلك الجمهوريات التي كانت منضوية قسراً تحت عباءة يوغوسلافيا، بدءاً من كرواتيا، ثم البوسنة والهرسك، وأخيراً كوسوفو. والأهم من ذلك أن هذه الأحداث أثارت مخاوف من أنه، إذا لم تتم معالجتها، ستؤدي إلى تقويض مكاسب السلام التي جاءت بانتهاء الحرب الباردة. كما تساءل بعض المراقبين في ذلك الوقت: «عما إذا كانت أوروبا ستتهار للمرة الثالثة في هذا القرن حيث إن ذلك يعتمد على قدرة الغرب على استجماع الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية لمعالجة أسباب عدم الاستقرار المحتمل والصراع. وأن هناك حاجة إلى تفاهم استراتيجي جديد بين الولايات المتحدة وأوروبا، يمتد بترتيبات الدفاع والأمن الجماعي للناتو ليشمل المناطق التي تكمن فيها جذور الصراعات المستقبلية في أوروبا: الحدود الشرقية والجنوبية للتحالف الأطلسي»⁽³⁾.

وبعد ثلاثين عاماً لاتزال هذه الملاحظة ذات صلة بشكل لافت، مما يدعو إلى تحليل الأساليب والأدوات التي طوّرها الحلف على مدار العقود الماضية لتحقيق الاستقرار على حدوده الشرقية والجنوبية. وفي هذا السياق كان المحللون أنفسهم يحذرون في ذلك الوقت بأن «معظم الأزمات

3 Ronald D. Asmus, Richard L. Kugler, and F. Stephen Larrabee, "Building a New NATO," Foreign Affairs 72, no. 4 (September–October 1993): 28–40, <https://www.jstor.org/stable/20045713>.

4 Ibid., 39.

يستمر في توتير العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى مع تنفيذ عملية عاصفة الصحراء عام 1991م التي كانت أول تدخل رئيسي بعد الحرب الباردة، مستنفرة ما يقارب 500,000 عنصر. وكما أشار ديبغو أ. روبر بالمر، فإنه على الرغم من أن الحلف لم يشارك رسميًا في العمليات العسكرية لتحرير دولة الكويت عام 1991م إلا أنه «أخذ تدابير دفاعية لحماية تركيا من خلال نشر قوة الإنذار المبكر المحمولة جواً (AWACS)، إضافة إلى العنصر الجوي للقوة المتحركة التابعة للحلفاء [...]»، وهي أول عمليات فعلية للنااتو على أرض الواقع⁽⁷⁾.

وفي ضوء هذه التطورات قدم السيناتور لوغار حجة قوية لإعادة صياغة استراتيجية الحلف لتتجاوز مجرد الدفاع الجماعي عن أراضي النااتو التي يغطيها البند الخامس، حيث قال: «إن القاسم المشترك بين جميع مشاكل الأمن الجديدة في أوروبا هو أنها تقع جميعها خارج حدود النااتو الحالية، ومن الواضح أنه لا يمكن لأية دولة أن تتعامل معها بفاعلية بمفردها [حتى الولايات المتحدة]. [لذلك]، إذا لم يتعامل النااتو مع هذه التحديات، فسيصبح غير ذي صلة. [...] وسيضطر النااتو إما إلى تطوير استراتيجية وهيكلية تتيح له العمل خارج نطاقه التقليدي أو أن يخرج من الساحة تمامًا»⁽⁸⁾. في أعقاب الالتزام الذي تم الإعلان عنه في قمة لندن في يوليو 1990م لبناء

قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 713 و757. ولأول عملية كبرى لهم بعد الحرب الباردة أطلق الحلفاء عملية المراقبة البحرية عام 1992م لدعم عملية الحماية الجادة التابعة للاتحاد الأوروبي الغربي، إلى جانب عملية مراقبة السماء لفرض منطقة حظر جوي فوق البوسنة والهرسك. ومثلت هذه العمليات التي تبعتها لأكثر من عقد من الانخراط النشط للحلف في عمليات تحقيق الاستقرار في البلقان وأفغانستان، بداية من تدخلات النااتو خارج نطاقه التقليدي وتحولته نحو إدارة الأزمات والأمن التعاوني، حيث تراجع دور الدفاع الجماعي إلى المرتبة الثانية.

وهذه المهام الأساسية الجديدة التي لم يتم الاعتراف بها رسميًا كمهام رئيسية حتى صدور المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 2010م، كانت استجابة للوضع الاستراتيجي الجديد الذي واجهه الحلف بعد الحرب الباردة، وهو ما وصفه السيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار في عام 1993م بقوله: «لا يوجد اليوم نظام للاستقرار في أوروبا. لقد أطاحت ثورات عام 1989م ليس بالشيوعية فقط، بل أيضًا بأنظمة السلام التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية»⁽⁵⁾. وأضاف: «التغيير الاستراتيجي الجوهري في أوروبا الجديدة هو أن بؤرة الصراع قد انتقلت من المركز إلى الأطراف، أو ما يُسمى بقوسي الأزمة في الشرق والجنوب»⁽⁶⁾. كما أن عدم الاستقرار الذي يهدد أوروبا كان يأتي أيضًا من حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كان الصراع العربي/ الإسرائيلي

7 NATO, "Operations and Missions: Past and Present," last updated July 10, 2023, accessed November 27, 2024, https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52060.htm.

8 Ibid, 6.

5 NATO, Out of Area or Out of Business; A Call for U.S. Leadership to Revive and Redefine the Alliance, published August 2, 1993, <https://collections.libraries.indiana.edu>

6 Ibid.

وقد انضمت موريتانيا والمغرب وتونس ومصر وإسرائيل إلى الحوار في فبراير 1995م، تلتها الأردن في نوفمبر من العام نفسه، ثم الجزائر في مارس 2000م.

ويُعد الحوار منصة متعددة الأطراف تضم آليات استشارية مختلفة (مثل صيغة الناتو+1 والناتو+7)، ويعمل الحوار وفق ستة مبادئ أساسية، هي:

- «عدم التمييز: يتم تقديم نفس الأساس للتعاون والمناقشة مع الناتو لجميع الشركاء.

- التمايز الذاتي: يتيح الحوار اتباع نهج مخصص لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل شريك.

- التفاعل الثنائي: يشكل الحوار المتوسطي طريقاً ذا اتجاهين، حيث يسعى الحلف إلى مساهمات من الشركاء لإنجاح الحوار من خلال عملية استشارية منتظمة، ويعبر الشركاء بدورهم عن احتياجاتهم وأهدافهم للناتو.

- عدم الفرض: يتمتع الشركاء بحرية اختيار وتيرة ومدى تعاونهم مع الناتو.

- التَّنوع: يراعي الحوار المتوسطي السياقات الإقليمية والثقافية والسياسية الخاصة بكل شريك.

- التكامل: تكمل مبادرة الناتو جهود المنظمات الدولية الأخرى في المنطقة»⁽¹³⁾.

ومع جمود اتفاقيات أوسلو في نهاية التسعينيات، أصبح الشكل الثنائي من خلال برامج الشراكة الفردية، هو المسار الرئيسي للتعاون بين الناتو

بيئة أمنية جديدة في أوروبا⁽⁹⁾ من خلال مد يد الصداقة إلى دول حلف وارسو السابق، بدأ الحلف بوضع أسس حوار مع روسيا، حيث أنشأ في قمة روما عام 1991م مجلس التعاون الأطلسي الشمالي.

ومن خلال اتباع نهج مزدوج يجمع بين الأمن والازدهار، وبالتكامل مع جهود المجموعة الاقتصادية الأوروبية لدمج دول حلف وارسو السابق اقتصادياً وسياسياً، سعى حلف (الناتو) أيضاً إلى تأسيس علاقات استراتيجية جديدة في الشرق من خلال إنشاء الشراكة من أجل السلام «PfP» عام 1994م⁽¹⁰⁾. وفي العام نفسه أطلق الناتو الحوار المتوسطي في الجنوب، وذلك في أعقاب مبادرات أورو متوسطية متعددة ظهرت بعد مؤتمر مدريد (مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عملية 5+5، منتدى البحر الأبيض المتوسط)⁽¹¹⁾. معوّلاً على أن توفر اتفاقيات أوسلو فرصة لإقامة حوار استراتيجي مع دول شمال أفريقيا والشرق، وسعى الحلف من خلال هذا الإطار متعدد الأطراف إلى «المساهمة في أمن واستقرار المنطقة؛ وتعزيز الفهم المتبادل؛ وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الناتو لدى الدول المشاركة في الحوار»⁽¹²⁾

9 NATO, "1990 Summit: A Turning Point in 'East-West' Relations." Published December 18, 2014. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_116133.htm.

10 NATO, "Partnership for Peace Programme," last updated June 28, 2024, <https://www.nato.int/>

11 داغوزان، جان-فرانسوا. «السياسات المتوسطية لأوروبا: ثلاثون عاماً من الفرص الضائعة.» في السياسة الخارجية، 4/2016، الشتاء، ص. 11.

12 NATO, "Mediterranean Dialogue," published August 23, 2024, <https://www.nato.int/>

13 Ibid.

العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: تحوُّل براغماتي نحو التعاون العسكري

يُظهر التحول البراجماتي في قمة إسطنبول تزايد قدرة الحلف وخبرته في تنفيذ عمليات تحقيق الاستقرار بعيداً عن نطاقه السيادي، وكذلك الاعتراف بضرورة إشراك شركائه بشكل أكثر شمولاً في الأنشطة خارج منطقتهم التقليدية. ويتوافق مع نطاق مهامه المتوسع، أجرى الناتو سلسلة من الإصلاحات التشغيلية والمؤسسية ابتداءً من منتصف التسعينيات، وهو ما انعكس في التوجهات الجديدة الواردة في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999م⁽¹⁶⁾ وفي توجيهات اللجنة العسكرية لتنفيذ استراتيجية الحلف (MC 400/2) الصادرة في 12 فبراير 2003م. وتطورت عمليات تخطيط الدفاع والعمليات لتتلاءم مع المتطلبات الجديدة للعمليات خارج المنطقة، بينما ساهم (هيكل قوة الناتو الجديد، المؤلَّف من وحدات جوية وبرية وبحرية ذات جاهزية عالية ومقرات قيادة متعددة الجنسيات بقيادة دولة أو عدة دول من الدول المؤسسة،...) في تسريع التخلُّص من الهياكل العسكرية الثقيلة المرتبطة بمفهوم الدفاع الأممي التقليدي⁽¹⁷⁾. والعمليات المتتالية في منطقة البلقان الغربية أحدثت تحوُّلاً عميقاً في الحلف، مما هيَّأه للمهام المستقبلية في أفغانستان (2003-2021م)، ليبيا (2011م)، ومنطقة القرن الأفريقي (2009-2016م). وفقاً لما ذكره ديبغو أ. رويز بالمر،

وشركاء الحوار المتوسطي⁽¹⁴⁾. وسرعان ما أفسح البُعد السياسي المجال للتعاون العملي بعد قرار رؤساء دول وحكومات الناتو «ترقية الحوار المتوسطي، بما في ذلك إعداد قائمة بمجالات التعاون المحتملة»⁽¹⁵⁾، وهو القرار الذي أُقِرَّ في قمة براغ عام 2002م وضع (وثيقة براغ) برنامج عمل سنوي لـ (الحوار المتوسطي MDWP) وبرامج تعاون فردية، تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة العملية التي تتراوح بين الندوات وزيارات مقر الناتو، والعلاقات الإعلامية، والتخطيط للطوارئ المدنية، والتعاون العلمي، وإدارة الأزمات، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى إصلاحات الدفاع ودعمه. ويركز البرنامج العسكري للحوار المتوسطي على أنشطة التدريب والتعليم (كلية دفاع الناتو، ومدرسة الناتو في أوبراميرغاو)، ويوفر فرصة لمتابعة تدريبات الناتو (عمليات الاستجابة للأزمات غير المرتبطة بالمادة 5 بخلاف الدفاع الجماعي). وقد جسَّد مبدأ الملكية المشتركة، الذي طُرِح في قمة إسطنبول 2004م. وهذا التحوُّل نحو أهداف عملية أكثر، مثل مكافحة الإرهاب، وإصلاح قطاع الدفاع، وتحقيق قابلية التشغيل البيئي. ويتضح هذا الجانب العملي والبراغماتي بشكل أكبر من خلال تحديد الأنشطة التعاونية بناءً على الاحتياجات والاهتمامات الفردية للشركاء عبر برامج عمل سنوية.

14 Nicola de Santis, "NATO's Outreach to and Cooperation with Mediterranean Countries through the Mediterranean Dialogue," <https://www.iemed.org/>

15 NATO, Mediterranean Dialogue: Work Programme 2003, https://www.nato.int/nato_static/

16 NATO, "Strategic Concepts," last updated July 18, 2022, <https://www.nato.int/cps/en/natohq/>

17 Ibid., 77.

فقد أظهر الحلفاء والمنظمة قدرتهم على الآتي:

- «القيام بمهام أساسية أخرى غير الدفاع الجماعي في ظروف معقدة سياسياً وتتطلب عمليات شاقة.

- العمل كنواة لتحالفات واسعة تضم العديد من الدول غير الأعضاء في الناتو.

- تولي الاستعدادات والمهام من منظمات أخرى، مثل الأمم المتحدة؛ والعمل جنباً إلى جنب مع منظمات أخرى، مثل الاتحاد الغربي الأوروبي؛ وتسليم المهام إلى منظمات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي.

- تحويل المشاركة العملياتية إلى منصة لتطوير شراكة سياسية وعسكرية حقيقية وطويلة الأمد»⁽¹⁸⁾.

كانت التجربة في منطقة البلقان الغربية أيضاً تجربة تعليمية بالنسبة للحلف، حيث أتاحت له فرصة العمل والتفاعل مع العديد من الشركاء. وساعدت هذه العمليات على تعزيز إطار الشراكة مع تسليط الضوء على الحاجة إلى تحسين قابلية التشغيل البيئي مع منظمات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الدول الشريكة. وقد ساهم شركاء (الحوار المتوسطي) في (قوة التنفيذ IFOR) و(قوة الاستقرار SFOR) في البوسنة والهرسك (مصر والمغرب)، بالإضافة إلى مشاركتهم في (قوة كوسوفو KFOR - الأردن والمغرب). وازدادت أهمية مساهمات الشركاء الجنوبيين في عمليات ومهام الناتو مع تصاعد دعوات تدخّل الناتو في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مساح عمليات كانت بعيدة جغرافياً وثقافياً وسياسياً عن الناتو. في عمليات لعب شركاء مثل المغرب

والأردن دوراً حيوياً في مساعدة الحلف على فهم الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية للبيئات المحلية المعقدة⁽¹⁹⁾.

وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م والتدخلات اللاحقة في أفغانستان والعراق، توجّه انتباه المجتمع الدولي إلى منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الآسيوي القريب (أفغانستان/باكستان). واستحوذت قضايا الأمن المتعلقة بصعود تنظيم القاعدة والمخاوف بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط الكبرى - وخاصةً بعد الكشف عن مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران - على اهتمام الحلفاء. ومع انتقال قيادة (القوة الدولية للمساعدة الأمنية ISAF) إلى حلف الناتو في عام 2003م، زادت الدعوات الموجهة إلى الحلف للتدخل بعيداً عن نطاق مسؤولياته التقليدي، حيث أُسندت إليه مهام معقدة لبناء الدولة/ الأمة، وهي ما تتطلب موارد واسعة وقدرات مدنية لم يكن الحلف يمتلكها بذاته

وكان إنشاء (قسم العمليات) وتعيين مساعد أمين عام مخصّص لذلك الهدف كانا خطوة تهدف إلى إضفاء طابع رسمي على الدروس المستفادة من العمليات في منطقة البلقان⁽²⁰⁾. وقد جاءت هذه التدابير نتيجة لما يسمى (عوائد السلام) التي ميزت حقبة ما بعد الحرب الباردة،

19 NATO, "Seminar: 'Assessing the Impact of Cultural Awareness and Public Perceptions in NATO Operations,'" published October 24, 2013, <https://www.nato.int/>

20 Adam Kobieracki, "Lessons of NATO Involvement in the Balkans: Civilian Reconstruction and Political Institutions," speech by NATO Assistant Secretary General for Operations, October 16, 2003, <https://www.nato.int/>

18 Ibid., 81.

حلف الناتو (مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية EAPC) أو برنامج (الشراكة من أجل السلام (PfP)، أو تقديم ضمانات أمنية، أو استخدامها لفتح نقاش سياسي حول قضايا يُفترض معالجتها في منتديات أخرى»⁽²³⁾. وقد صُمم إطار (مبادرة إسطنبول للتعاون ICI) في البداية كنظام من العلاقات الثنائية التي تربط حلف الناتو بدول الخليج العربي. وتم تدريجياً تقنين هذا الإطار منذ منتصف العقد الثاني من الألفية الجديدة من خلال توقيع اتفاقيات أمنية، وهو ما مهّد الطريق لتطوير (برامج الشراكة والتعاون الفردية (ICP) والتي أُعيدت تسميتها منذ عام 2021م (برنامج الشراكة المصمّم حسب الاحتياجات الفردية (ITPP) مع كل دولة شريكة.

وعلى الرغم من أن سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية اختارتا عدم الانضمام رسمياً إلى إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، إلا أن كلا البلدين يحافظان على حوار منتظم مع مسؤولي حلف (الناتو)، ويشاركان بنشاط في الأنشطة التدريبية والندوات والمؤتمرات التي ينظمها الحلف.

والْبُعد متعدد الأطراف للشراكة (والذي غالباً ما يشمل ممثلين من عُمان والسعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية) بدأ مع أول اجتماع بين الحلف ودول مجلس التعاون+4 في نوفمبر 2008م، وتلتها مشاورات منتظمة بنفس الصيغة على مستويات مختلفة (سفراء، موظفون، ووزراء). وفي نهاية عام 2017م اتفق الناتو والكويت على إنشاء مركز إقليمي لمبادرة إسطنبول للتعاون (ICI) في الكويت لتيسير أنشطة

والتي أدت إلى إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تقليص عدد الأفراد وميزانيات القوات المسلحة الغربية بشكل جذري. وفي هذه الفترة كان الحلف بحاجة إلى شركاء أقوياء وفاعلين أكثر من أي وقت مضى للقيام بمهام خارج نطاق مسؤولياته التقليدي⁽²¹⁾، ولا سيما في أفغانستان (فرق إعادة الإعمار الإقليمية) وفي دعم الحكومة العراقية المؤقتة (تدريب قوات الأمن والجيش العراقي). وقد عززت هذه الحاجة توسيع الشراكات لتشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون⁽²²⁾، التي أُطلقت في قمة إسطنبول عام 2004م، حيث قررت الكويت والبحرين وقطر والإمارات المشاركة فيها. ومع ذلك كانت هناك أشكال مختلفة أقل أو أكثر رسمية من الحوار والتعاون قد بدأت منذ منتصف التسعينيات، حيث ساهمت بعض الدول الخليجية، مثل الإمارات والسعودية، في استقرار البوسنة والهرسك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية. وبحلول أوائل العقد الأول من الألفية قامت بعض هذه الدول أيضاً بتسهيل مرور مهمات تدريب (الناتو) في العراق وتناوب الأفراد إلى أفغانستان.

واستفادةً من نقاط القوة وحدود الشراكة المتوسطة، كان من المُقرر أن يكون إطار (مبادرة إسطنبول للتعاون ICI) عملياً منذ البداية، حيث يهدف إلى «تجنب أي سوء فهم حول نطاق المبادرة، والتي لم يكن من المقصود أن تؤدي إلى عضوية في

21 NATO, Reader's Guide to the NATO Handbook, 2004, <https://www.nato.int/docu/rdr-gde-ist/rdr-gde-ist-e.pdf>.

22 NATO, Cooperative Security and the Middle East – Status and Prospects: Experts Workshop, Vienna, 16 December 2016, <https://www.oii.ac.at/>

23 NATO, Istanbul Cooperation Initiative, published June 28, 2004, <https://www.nato.int/>

للثنائية التي تظل سمة مميزة للممارسات الدبلوماسية في الأحياء الجنوبية للناتو. وغالبًا ما يُستخدم هذا التوجُّه الثنائي كأداة للمناورة، حيث يسعى الفاعلون في الجنوب بشكل متزايد إلى تنويع تحالفاتهم وشركائهم لتجنُّب مخاطر التشابك. وهذه السمات والاعتبارات هي من بين العناصر التي ينبغي أن يضعها الناتو بعين الاعتبار في استراتيجياته المستقبلية، وخصوصاً في ضوء الفرص البديلة التي تقدمها الصيغ المصغرة متعددة الأطراف والتجمعات الدولية الأخرى مثل (مجموعة بريكس).

بسط الاستقرار: «عندما يكون جيراننا مستقرين نكون أكثر أماناً»⁽²⁵⁾

أدت تحولات العالم العربي منذ عام 2010م إلى دورة جديدة من العنف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع تبعات لم تكن بعيدة عن دول حلف شمال الأطلسي (الإرهاب، الهجرة، التطرف، إلخ...). كما أظهرت الأزمات المتعاقبة في جورجيا وأوكرانيا أن روسيا قد أحييت طموحاتها الدولية، وهو ما مثّل تحدياً للحلف. ومع ضم شبه جزيرة القرم، عاد موضوع الدفاع الجماعي إلى صدارة أولويات الناتو، مؤكداً مهمته الأساسية في الدفاع عن أراضي أعضائه بدلاً من العمل كقوة تدخّل خارجي. ومع ذلك لم يكن بإمكان الحلف أن يظل مكتوف الأيدي أمام النزاعات والقضايا التي تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومحيطها. فتجاوزت المجموعات المسلحة

التعاون العملي بين الناتو وجميع دول مجلس التعاون. كما أن إنشاء مركز في منطقة الخليج العربي، والذي وصفه الأمين العام للحلف آنذاك بأنه «بيت جديد للحلف في الخليج العربي»⁽²⁴⁾، أبرز إدراك الناتو للحاجة إلى تواصل أكثر مباشرة مع شركائه لفهم البيئة الاستراتيجية التي يعملون فيها بشكل أفضل، ولإحياء الشراكات مع دول المنطقة

وبذلك يعمل المركز كمنصة لاستضافة برامج تعليمية ومؤتمرات وندوات تهدف إلى تعزيز التوافق البشري وتعميق الفهم المشترك للتحديات الأمنية التي تؤثر على كل من حلف الناتو وشركائه في مجلس التعاون، وخاصة في مجالات مثل الأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وأمن الطاقة، والتغير المناخي. وبالإضافة إلى ذلك يُعد المركز نقطة محورية للأنشطة التدريبية في مجالات مثل التحليل الاستراتيجي، والاستعداد المدني، والتعاون العسكري/ العسكري، والدبلوماسية العامة.

وعلى المستوى السياسي تم تحقيق تقدّم أيضاً وإن كان بطريقة انتقائية أكثر على مدار الثلاثين عامًا الماضية. فقد قامت بعض الدول مثل مصر و(إسرائيل) والإمارات، بتعيين سفير أو ممثل دائم لدى حلف الناتو في بروكسل، بينما خصصت دول أخرى ضباط ارتباط في كيانات مختلفة للناتو، مثل القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا (SHAPE) للمغرب وكلية دفاع الناتو للكويت. وقد أظهرت النتائج المتباعدة للصيغ الاستشارية متعددة الأطراف تفضيل شركاء الناتو في الجنوب

25 NATO. "Projecting Stability Beyond Our Borders: Speech by NATO Secretary General at the Graduate Institute Geneva." Published March 2, 2017. Accessed November 27, 2024. <https://www.nato.int/>

24 Jean-Loup Samaan, "The Strategic Significance of the New NATO-ICI Regional Centre in Kuwait," published March 7, 2017, <https://www.natoofoundation.org/>

والأنشطة الإجرامية وتدفعات الهجرة الحدود وغدت متداخلة بشكل متزايد، حيث تستند بشكل أكبر إلى الظروف الديمغرافية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية والبيئية المعقدة التي تميز المجتمعات في الجنوب الأوسع.

مفهوم بسط الاستقرار: استراتيجية غامضة تجاه الجنوب

في سياق دولي سريع التغير، تطلب تعدد التهديدات وظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية وازدياد التفكك في الجنوب من الحلف إعادة التفكير في وسائل عمله وتكييف نطاق تدخلاته وفقاً لذلك، وإعادة تعريف أساليب تدخله جغرافياً. ومع محدودية الموارد وبعد التدخل في ليبيا، بدا تصور عملية أخرى تتجاوز البحر الأبيض المتوسط والبلقان أمراً أكثر صعوبة. ويستدعي ذلك التركيز المتجدد على التفكير الجيوسياسي، وهو أمر يبدو أن الحلف قد أهمله منذ نهاية الحرب الباردة. ويزداد هذا الأمر أهمية منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث استغلت روسيا حالة عدم الاستقرار المتزايدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتعزيز نفوذها في هذه المناطق، والتي يظل استقرارها أمراً حيوياً لأمن الحلف.

وكذلك لم تتأخر الصين عن المشهد؛ فقد أطلقت عام 2013م مشروع (الحزام والطريق)، وسعت إلى الاستفادة من موارد الطاقة والمعادن الأفريقية، وأعطت الأولوية لمشروعات الربط عبر محيط الحلف الجنوبي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفريقيا، آسيا الوسطى). وعلاوة على ذلك فإن الظهور المتزامن للتهديدات والتحديات

الكبيرة على الجناحين الشرقي والجنوبي للحلف قد عمق الانقسامات بين الحلفاء فيما يتعلق بأولويات الحلف. وفي قمة وارسو عام 2016م، توصل الحلفاء إلى تسوية تمثلت في اتباع نهج شامل بزاوية 360 درجة، يعالج التحديات على كلا الجانبين الشرقي والجنوبي للحلف، مع الاعتراف بالأهمية المتساوية للمهام الأساسية الثلاث لحلف الناتو: الدفاع الجماعي والدفع؛ إدارة الأزمات؛ والأمن التعاوني. وإلى جانب تعزيز وضعية الردع والدفاع، اتفق حلفاء الناتو على «المساهمة بشكل أكبر في جهود المجتمع الدولي في بسط الاستقرار وتعزيز الأمن خارج أراضي الحلف، مما يسهم بالتالي في أمن الحلف ككل»⁽²⁶⁾. وفي هذا السياق الاستراتيجي المتغير بسرعة، تبني الحلفاء مفهوم بسط الاستقرار، الذي يتم تعريفه بشكل أساسي من خلال مفهوم عسكري (MC 0655/3) في ظل غياب تعريف سياسي دقيق من قبل مجلس شمال الأطلسي، باستثناء مجموعة من «المبادئ الثابتة، بما في ذلك نهج بزاوية 360 درجة، والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتكامل مع الجهات الدولية الفاعلة، وخاصة مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتركيز على القيمة المضافة للناتو، والتملك المنخفض والتأييد، ومشاركة الشركاء، والشمولية، والتعاون المصمم حسب الاحتياجات، والالتزام طويل الأمد، وتحديد الأولويات والاستدامة، والاتساق العام»⁽²⁷⁾.

26 NATO, Warsaw Summit Communiqué: Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Warsaw, 8-9 July 2016, published July 9, 2016, <https://www.nato.int/>

27 Ibid., 81.

ورغم التركيز في البيان الختامي لقمة وارسو على نطاق واسع ومتنوع من التهديدات والتحديات التي تواجه الناتو على محيطيه الشرقي والجنوبي، فإن نهج بسط الاستقرار يبدو أقرب إلى «استراتيجية تعتمد على القدرات» بدلاً من «استراتيجية مبنية على التهديدات» أولاً وقبل كل شيء، لأن بسط الاستقرار هو أكثر نتيجة لتجارب الناتو في إدارة الأزمات والأمن التعاوني، وليس نهجاً استراتيجياً يعالج مجموعة محددة بوضوح من التهديدات.

وقد أشار إيان ليستر مؤخراً بقوله «في الجنوب، لا يوجد صراع موحد ولا خصم مشترك يمكن بناء استراتيجية حوله. وقلة من التهديدات على الجناح الجنوبي تشكّل تهديداً وجودياً بمفهوم الأمن التقليدي، رغم أن بعضها، خاصة الإرهاب والهجرة، قد يمثل تهديداً سياسياً وجودياً للحكومات الحليفة. والعديد من هذه التهديدات لا يمكن التعامل معها من خلال حلول تعتمد على القوة الصلبة. كما أن التنوع الكبير لهذه المخاطر يشجع على ظهور رؤى متباينة داخل الحلف، وليس فقط من حيث التركيز»⁽²⁸⁾.

لذلك يعكس هذا النهج رغبة في ترشيد الأدوات التي طوّرتها المنظمة على مدار الثلاثين عاماً الماضية في إدارة الأزمات والأمن التعاوني. وفي ظل تدهور العلاقات مع روسيا، شجّع الحلفاء على إعادة التركيز على الدفاع الجماعي والرّدع، وهي مهمة أساسية تم إهمالها إلى حد ما منذ نهاية الحرب الباردة. وبما أن الناتو كمنظمة يفتقر إلى موارده الخاصة (ما عدا عدد محدود من القدرات التي يمتلكها جماعياً مثل نظام الإنذار

المبكر والمراقبة الجوية AWACS)، فإن قدرته على التكيف وتعزيز قدراته تظل رهينة بإرادة وإمكانات حلفائه. وعلاوة على ذلك فإن تنوع التحديات في محيط الناتو الجنوبي وضخامة المناطق التي يجب تغطيتها يثيران قضايا جوهرية. فعندما يشير الناتو إلى الجنوب، فهو يتصور منطقة جغرافية شاسعة ومعقدة، تتألف من مناطق متعددة تمتد من موريتانيا إلى باكستان، وتشمل البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا والمشرق ومنطقة الخليج العربي بالكامل. نظراً للتنوع الكبير في الواقع الاستراتيجي ضمن هذا المحيط الجنوبي الشاسع. ويواجه الحلفاء تحدياً في ترجمة الحالة النهائية المرغوبة للاستقرار، والتي تُفهم في الوثيقة العسكرية MC 0655/3 على أنها «وضع يتم فيه تأسيس مؤسسات قادرة وشرعية وفاعلة، ودولة/مجتمع يتمتع بالمرونة، مما يخلق الظروف التي تقلل من مخاطر اندلاع أو تصاعد أو تكرار النزاعات إلى مستويات مقبولة، مما يؤدي إلى بيئة أكثر أماناً وأقل تهديداً»⁽²⁹⁾، إلى أهداف ملموسة ودقيقة. مُصوّرة ك(مجموعة من الأنشطة العسكرية وغير العسكرية التي تؤثر في البيئة الاستراتيجية وتشكّلها لجعل المناطق المجاورة أكثر استقراراً وأماناً بما يدعم المصالح الاستراتيجية لحلف الناتو ومصالح جيرانه»⁽³⁰⁾. ولم تقدم الوثيقة العسكرية MC 0655/3 سوى استجابة غامضة فيما يتعلق بوسائل وأساليب إسقاط هذا الاستقرار. وفي الحد الأدنى كان الهدف من هذا المفهوم إنشاء

29 "Projecting Stability to the South: NATO's 'New' Mission?" in NATO and Transatlantic Relations in the 21st Century: Challenges and Opportunities, ed. (Springer, 2019), 37–62, <https://link.springer.com/>

30 Ibid.

28 German Marshall Fund of the United States (GMF), "NATO Looks South: Elements of a Strategy," published May 7, 2024, <https://www.gmfus.org/>

إطار شامل لمختلف أنشطة الناتو في الجنوب، مع الحفاظ على قدرٍ كافٍ من المرونة للتكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث على الجناح الجنوبي للحلف. وفي سياق محدودية الموارد اتفق الحلفاء على تطوير «نهج أكثر استراتيجية وتماسكاً وفاعلية للشراكات، مع الاستفادة القصوى من آليات التمويل المتاحة»⁽³¹⁾.

المساهمات الأساسية للشركاء في بسط الاستقرار

على مدار الثلاثين عامًا الماضية أسهم حلف الناتو في جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المحيطة به، بدءًا من البلقان الغربية إلى أفغانستان والعراق والقرن الإفريقي. ورغم أن التحديات المرتبطة باتساع نطاق المهام والقيود المفروضة على النهج القائم أساسًا على عسكرة القضايا الأمنية في المحيط الجنوبي للحلف قد أثارت مخاوف طويلة الأمد، إلا أن مساهمات الناتو في جهود المجتمع الدولي لا يمكن إنكارها ويتوجب الاعتراف بها. ومثلها لا يمكن إنكار مشاركة الدول الشريكة في هذه الجهود.

وفي مطلع التسعينيات والألفينيات، شهدت بعثات وعمليات الناتو مشاركة متزايدة من قبل الدول الشريكة، مثل قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان (الإمارات، الأردن، البحرين)، وعملية الحامي الموحد في ليبيا (الأردن، قطر، الإمارات)، بالإضافة إلى المشاركة في تدريب قوات الأمن الوطني العراقية ومراقبة النشاط البحري في البحر الأبيض المتوسط. ووفقًا للمفهوم الاستراتيجي لعام 2010م الذي دعا إلى

«مشاركة سياسية أكبر [لشركاء] مع الحلف، ودور ملموس في صياغة الاستراتيجية واتخاذ القرارات في العمليات التي يقودها الناتو والتي يشاركون فيها»⁽³²⁾، قام الناتو بإصلاح سياسته المتعلقة بالشراكات. وكان الهدف من هذا الإصلاح توحيد آليات عمل الأطر المختلفة وتوفير وصول متساو لجميع الشركاء (البالغ عددهم اليوم 32 شريكًا) إلى نفس الآليات والأدوات، وخاصةً في مجالات تطوير قابلية التشغيل البيئي وبناء القدرات الدفاعية.

وفي اجتماع وزراء الخارجية في برلين عام 2011م⁽³³⁾ اتفق الحلفاء على توفير صيغ أكثر شمولية ومرونة لتعميق المشاورات السياسية مع الشركاء (صيغ n+32 ذات الطابع الموضوعي أو المناسبات الخاصة)، وذلك في مواضيع ذات اهتمام مشترك ضمن أطر الشراكة، بما في ذلك مكافحة القرصنة، وتعزيز المرونة، والدفاع السيبراني.

ويتيح برنامج (تعاون الشراكة PCM)، المتاح لجميع الشركاء، الوصول إلى حوالي 1,400 فرصة للتعليم والتدريب والمشاركة في فاعليات أخرى عبر 37 تخصصًا، حيث يتعلق الجزء الأكبر من هذه الفرص بالمجال العسكري (85%)، بما في ذلك التدريب العسكري، العقيدة العسكرية، سياسة واستراتيجية الدفاع، الاستثمار الدفاعي، خطط الطوارئ المدنية، الدبلوماسية العامة، إدارة الأزمات، التسليح، والاستخبارات. ويبرز الارتفاع الكبير في أنشطة التعاون العملي بزيادة أربعة

32 NATO, "Libya and NATO," 2010, <https://www.nato.int/>

33 NATO, "Foreign Ministers Endorse New Partnership Policy," published April 15, 2011, <https://www.nato.int/>

31 حلف شمال الأطلسي، (بيان قمة وارسو)، الفقرة 84.

التكلفة، ومستدامة، وكذلك في تعزيز جهود التحول والتحديث الأوسع في قطاعي الدفاع والأمن⁽³⁸⁾، والتي كانت سابقاً مخصصة لأعضاء برنامج (الشراكة من أجل السلام PfP)، لتشمل جميع الشركاء.

وفي قمة ويلز لعام 2014م أطلق الحلفاء، إدراكاً منهم لأهمية الحفاظ على مستوى التوافق الذي تم تطويره مع الشركاء خلال العمليات السابقة في البلقان وأفغانستان، مبادرة (التوافق التشغيلي للشراكة PII) بهدف الحفاظ على مستويات التوافق من خلال برنامج (تقييم وتغذية مفهوم القدرات التشغيلية OCC)، ومشاركة الشركاء في تدريبات إدارة الأزمات (البرنامج العسكري للتدريب والتدريبات – MTEP). وتم إنشاء منصة توافق تشغيلي تضم حالياً 21 شريكاً (من بينهم البحرين، الأردن، المغرب، تونس، والإمارات)، لتمكين حلفاء الناتو وشركائهم من معالجة «المشروعات والقضايا التي تؤثر على التوافق للتعامل مع الأزمات المستقبلية، مثل أنظمة القيادة والسيطرة، والتعليم والتدريب، والتدريبات، والدعم اللوجستي»⁽³⁹⁾. ويستفيد الشركاء الأكثر طموحاً مثل الأردن، من وضع (الشريك ذو الفرص المعززة EOP)، مما يتيح لهم الوصول إلى مجموعة من عروض التعاون المصممة بشكل أكثر تكيفاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

وفي هذا النهج الذي يهدف إلى مساعدة الشركاء على تلبية احتياجاتهم الأمنية الخاصة، تلعب

أضعاف خلال العقد الماضي وجاذبية الفرص التعليمية والتدريبية وتمارين الناتو المقدمة من خلال مدرسة الناتو في أوبراميرغاو، وكلية الدفاع التابعة للناتو في روما، و30 مركزاً وطنياً للتدريب والتعليم للشراكة، إضافةً إلى برنامج تعزيز التعليم الدفاعي (DEEP)⁽³⁴⁾، الذي يدعم الشركاء في تطوير وإصلاح مؤسسات التعليم الدفاعي والأمني لديهم. ويمكن للشركاء أيضاً الاستفادة من خبرة ودعم الناتو في مجالات محددة، مثل الاستجابة للكوارث والتأهب لها (المركز الأوروبي للتنسيق في حالات الطوارئ EADRCC)، العلوم والتكنولوجيا المدنية المتعلقة بالأمن (برنامج العلوم من أجل السلام والأمن SPS)⁽³⁵⁾، والقضايا المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن⁽³⁶⁾.

ولقد أبرزت المشاركة المتزايدة للشركاء في مهام وعمليات وتدريبات الناتو الحاجة إلى تعزيز قابلية التشغيل البيئي مع القوات الحليفة، والتي تُعرّف بأنها «القدرة على العمل معاً باستخدام معايير وعقائد وإجراءات ومعدات متناغمة»⁽³⁷⁾. واعتباراً من عام 2011م تم فتح عملية (التخطيط والمراجعة PARP)، التي «توفر إطاراً لدعم الشركاء الفرديين في تطوير قوات مسلحة فاعلة، ميسورة

34 NATO, "Defence Education Enhancement Programme (DEEP)," last updated September 24, 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

35 NATO, "Science for Peace and Security," published November 15, 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

36 NATO, "Counter-Terrorism," accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

37 NATO, "Partnership Interoperability Initiative," last updated March 7, 2024, <https://www.nato.int/>

38 NATO, "Planning and Review Process," last updated April 25, 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

39 NATO, "Partnership Interoperability Initiative," last updated March 7, 2024, <https://www.nato.int/>

الشركاء على إدارة تحدياتهم الأمنية الخاصة (بناء القدرات الدفاعية) أمراً أساسياً، إلى جانب دعم الجهود والمبادرات التي يقودها اللاعبون الإقليميون والدوليون الآخرون في مناطق الحلف الطرفية. وخارج نطاق تدخّل الحلف المباشر تطبّق مبادئ التدرّج والفرص، التي لا تحركها قيود القدرات فقط، بل أيضاً الاعتبارات السياسية والدبلوماسية والقانونية. وفي هذا السياق يصبح تعزيز الحوار السياسي مع الشركاء أمراً ذا أهمية متزايدة لاستراتيجية الحلف في الجنوب.

تباين التوقعات وتأثيرها على الحوار السياسي بين الناتو وشركائه

بينما تقدّم التعاون العسكري وخاصة في مجال التوافق التشغيلي على مدار الثلاثين عاماً الماضية، ماتزال هناك عقبات كبيرة، حيث تظل التباينات في التوقعات سائدة في علاقات الناتو مع شركائه. وإحدى الفجوات الرئيسية هي غياب مسار واضح لشركاء الجنوب، الذين رغم مشاركتهم في التعاون العملي، يحصلون على ضمانات أمنية محدودة بعيداً عن المستوى المتوقع من منظمة ذات هيبة سياسية وعسكرية مثل الناتو. ويُعدّ سوء الفهم والإحباطات أمراً شائعاً في سياق المبادرات الخاصة ببناء القدرات الدفاعية، في حين يُظهر الشركاء اهتماماً ببناء القدرات، مع التركيز على الدعم المادي ونقل التكنولوجيا، إلا أن لديهم عموماً تردد في استضافة قوات أو موظفين من الناتو على أراضيهم بسبب المخاوف المتعلقة بالسيادة. وغالباً ما تعرّقل جهود التعاون العملي بسبب نقص التمويل واختلافات داخلية في الأولويات بين دول الحلف، مما يحد من قدرته على تحقيق بسط الاستقرار بشكل فاعل. وتفتقر استراتيجية الناتو في الجنوب إلى وضوح كافٍ، سواء بالنسبة للدول

برامج مبادرة (بناء القدرات الدفاعية والأمنية ذات الصلة DCB)⁽⁴⁰⁾ دوراً رئيسياً في تعزيز قابلية العمل المشترك مع الشركاء. وتُكيّف برامج التعاون لتلائم احتياجات كل شريك، وتشمل مجموعة واسعة من المجالات بدءاً من تقديم المشورة على المستوى الاستراتيجي بشأن إصلاح الدفاع والأمن وبناء المؤسسات، وصولاً إلى المساعدة العملية في تطوير القدرات الدفاعية والقوات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن لحلف الناتو دعم الشركاء في تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل قطاعات الدفاع والأمن لديهم (مبادرة تعزيز النزاهة)، وفي تعزيز المهارات المهنية للكوادر المدنية في مجالات الدفاع والأمن (برنامج تطوير المهنيين). وأخيراً تتيح صناديق الشراكة الائتمانية⁽⁴¹⁾ لبعض الشركاء، من خلال مشروعات محددة لنزع السلاح (تدمير الأسلحة الصغيرة والخفيفة، الألغام، والذخيرة) وجهود تحويل قطاع الدفاع، والحصول على مساعدات مالية (مثل موريتانيا، العراق، أفغانستان، والأردن).

وتعكس فكرة (بسط الاستقرار) التي طوّرها السيناتور لوغار في تسعينيات القرن الماضي⁽⁴²⁾، ارتباطاً واضحاً بين استقرار محيط الحلفاء وأمن الحلف ذاته. وفي هذا السياق يصبح تعزيز قدرة

40 NATO, "Defence and Related Security Capacity Building Initiative," last updated May 29, 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

41 NATO, "Trust Funds: Supporting Demilitarization and Defence Transformation Projects," last updated February 15, 2021, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

42 NATO, Out of Area or Out of Business; A Call for U.S. Leadership to Revive and Redefine the Alliance, published August 2, 1993, <https://collections.libraries.indiana.edu>

والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن التفاعل مع هذه الهيئات الذي يُدار من خلال مركز التنسيق في مقر قيادة القوات المشتركة في نابولي بإيطاليا ما يزال محدوداً.

وإن بناء علاقات وثيقة مع مجموعة الخمسة.. دول الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات أمر ضروري لمعالجة القضايا الأمنية المشتركة بشكل فاعل. وفي حين إن دمج الحوار المتوسطي ومبادرة التعاون في إسطنبول في إطار واحد قد لا يكون عملياً بالنظر إلى الاختلافات في القضايا الأمنية عبر هذه المناطق، فقد تتم إعادة النظر في مشاركة فاعلين رئيسيين مثل إسرائيل ومصر والأردن أو العراق في مشاورات الناتو وفقاً لمبادرة التعاون في إسطنبول لتعزيز الحوار.

وفي الختام، تواجه سياسة الناتو تجاه الجنوب العديد من التحديات الهيكلية والمفاهيمية. وإن إقامة إطار سياسي أكثر تماسكاً ووضوحاً أمر أساسي لتجاوز القيود السياسية والعملية التي تؤثر حالياً على مشاركة الحلف في المنطقة.

نحو استراتيجية أكثر تنظيماً لحلف الناتو تجاه الجنوب

إدراكاً لهذه القيود بدأ الحلف في مراجعة مقاربتة للجنوب في سياق مبادرة حلف شمال الأطلسي (الناتو) 2030م⁽⁴³⁾ التي تهدف إلى تكييف الحلف مع التحديات الناشئة المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المدمرة، وتغيّر المناخ، فضلاً عن

الشراكة أو لدول الناتو نفسها، مما يبرز الحاجة إلى إطار سياسة أكثر وضوحاً. وعلى المستوى المحلي تؤدي المخاوف بشأن تغيّر التوازنات المدنية/ العسكرية والترددات حول برامج بناء النزاهة إلى تعقيد مشاركة الناتو. ويقتصر تأثير الناتو أكثر إقليمياً بسبب حضوره المحدود في المنصات الإقليمية الرئيسية وموارده العسكرية المحدودة.

لذلك يفضل العديد من الشركاء في الجنوب التفاعل على المستوى الثنائي مع كيانات الناتو لإدارة تفضيلاتهم بشكل أفضل وتجنب سوء الفهم. وغالباً ما يكون الحوار السياسي محدوداً بسبب اختلاف الأولويات والفهم بين الناتو وشركائه، وكذلك بين الشركاء أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت صورة الناتو في الجنوب بشكل كبير من التدخّل في ليبيا، وغالباً ما يُربط بالنفوذ العسكري الغربي في المنطقة. وهذه القضايا تُبرز بعض نقاط الضعف في دبلوماسية الناتو العامة تجاه هذه الدول. وعلى سبيل المثال لا توجد ترجمة رسمية لمفهوم بسط الاستقرار ضمن هياكل الناتو، حيث تتم ترجمته بطرق مختلفة مثل بسط الاستقرار أو نشر الاستقرار. وبشكل عام هناك خيبة أمل ملحوظة بين الشركاء في الجنوب من أن الناتو غير مستعد لمعالجة مخاوفهم بشكل جاد.

ويُقيّد الحوار بشكل أكبر من خلال تنسيقه الجغرافي، مما يستبعد وجهات النظر من فاعلين مهمين مثل ليبيا وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية ودول الساحل، وهم جميعاً متأثرون مباشرة بالتحديات الأمنية المشتركة مع الناتو، بما في ذلك الإرهاب والانتشار والهجرة. وعلى الرغم من أن قمة وارسو اعترفت بأهمية التعاون مع المنظمات الأخرى المعنية مثل الاتحاد الأوروبي

43 NATO, 2030: Factsheet, 2021, <https://www.nato.int/>

مباشرة لأمن مواطني الحلف وللسلام والازدهار الدوليين»، مشيراً في الوقت ذاته إلى التأثير المباشر لـ«الصراع والهشاشة وعدم الاستقرار في أفريقيا والشرق الأوسط على أمن الحلف وأمن شركائه»⁽⁴⁴⁾.

ولأول مرة، يسلط المفهوم الاستراتيجي للناتو لعام 2022م الضوء بشكل صريح على تبعات الأمن الإنساني لحالة عدم الاستقرار التي تؤثر على محيطه الجنوبي الأوسع، والتي تؤدي إلى «أعمال عنف ضد المدنيين، فضلاً عن الهجمات على الممتلكات الثقافية والأضرار البيئية. ويساهم ذلك في النزوح القسري، مما يغذي الإتجار بالبشر والهجرة غير النظامية. وتشكل هذه الاتجاهات تحديات إنسانية وعابرة للحدود خطيرة، وتقوّض الأمن الإنساني وأمن الدول، وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال ومجموعات الأقلية»⁽⁴⁵⁾. كما تم التنويه إلى دور تغير المناخ كمضاعف لانعدام الأمن وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي. ولقد أثار النزاع في أوكرانيا الذي يُنظر إليه في الجنوب العالمي بشكل أساسي على أنه صراع بين الغرب وروسيا تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي لشركاء الحلف في الجنوب، مما فاقم من دوامات التضخم التي أثارها جائحة كوفيد-19. كما أبرز النزاع أن شركاء الحلف في الجنوب يظلون أساسيين لأمن الحلف الطاق، وكذلك لإدارة تدفقات الهجرة غير النظامية التي تؤثر على أوروبا.

وفي قمة فيلنيوس عام 2023م، اتفق الحلفاء على «إطلاق عملية تفكير شاملة وعميقة حول

التنافس المتزايد مع القوى المراجعة. وفي قمة بروكسل عام 2019م كلف حلفاء الحلف أمين عام الحلف بقيادة عملية تفكير لاستكشاف سبل تعزيز مساهمات الحلف في استقرار محيطه الجنوبي مع تحسين صورته بين المجتمعات المحلية والرأي العام. وكانت هذه الجهود لإعادة التفكير في سياسات الحلف في الجنوب أكثر ضرورة مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط ساحة تصاعدية للتصعيد ليس فقط بين الحلف ومنافسيه ولكن أيضاً بين الحلفاء أنفسهم. وأدى تبأين الأولويات إلى نقاشات حادة داخل الحلف حول دوره في الجنوب، مما أثار تساؤلات حول نطاق وطبيعة انخراط الحلف في محيط الجنوب الكبير، الذي كانت حدوده تتحرك أكثر نحو أفريقيا جنوب الصحراء استجابةً للآزمات والتحديات الناشئة. وهذه التوترات التي أضعفت تماسك الحلف استفادت منه روسيا في النهاية، التي كانت قد تناولت فنياً الحلف الشرقي والجنوبي منذ فترة طويلة كامتداد استراتيجي.

مفهوم حلف شمال الأطلسي الاستراتيجي لعام 2022م: إعادة تأكيد الاهتمام بالجنوب

على الرغم من اندلاع النزاع في أوكرانيا أوائل عام 2022م قد أجبر حلف شمال الأطلسي (الناتو) على إعادة التركيز بشكل كبير على الدفاع الجماعي والردع، أكد المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 2022م على أهمية الجنوب لأمن الحلف. وقد حدد المفهوم الاستراتيجي «الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، باعتباره التهديد غير المتكافئ الأكثر

44 المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي 2022، الفقرة 11.

45 المصدر نفسه، الفقرة 12.

قمة واشنطن بالفعل أن خطة العمل المستقبلية للحلف تجاه الجنوب ينبغي أن تشمل الأبعاد الآتية:

- ينبغي بذل جهود لتعزيز الحوار السياسي مع الشركاء بشكل أكثر شمولية، مع تعزيز التعاون الوثيق والنشط مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وخاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وقد ينظر الحلف أيضاً في إنشاء قنوات اتصال مع شركاء آخرين ذوي صلة في منطقته الجنوبية الأوسع. ولتحسين فاعلية أدوات الأمن التعاوني للحلف مثل مبادرة بناء القدرات الدفاعية، ومركز الجنوب، والمركز الإقليمي للحلف ومبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت. وهناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين الكيانات العسكرية والمدنية للحلف، مع إعادة توجيه الأنشطة نحو الأولويات المشتركة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والمرونة، والأمن السيبراني، وتغير المناخ.

وعلاوة على ذلك يسعى الحلف إلى مواصلة وتوسيع أنشطته الإقليمية، مثل بعثة NMI، وتعزيز حضوره من خلال إنشاء مكتب ارتباط في الأردن. وبينما يظل محتوى الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو تجاه الجنوب غير واضح بعض الشيء، كما أن تطورات الوضع في البحر الأحمر، وخطر المواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران، ستعزز اهتمام الحلف بشركائه في المنطقة.

السبل المستقبلية لاستراتيجية جديدة لحلف (الناتو) تجاه الجنوب

تُشكّل المشاورات التي جرت لتطوير استراتيجية جديدة للجناح الجنوبي لحلف الناتو فرصة

التحديات والتحديات القائمة والناشئة، وفرص التعاون مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة⁽⁴⁶⁾. و في أكتوبر 2023م كلف الأمين العام لحلف الناتو مجموعة من الخبراء المستقلين بمراجعة التزامات الحلف الحالية في الجنوب والنظر في كيفية تحويل السياسات والأدوات القائمة إلى استراتيجية أكثر هيكلية تجاه الأحياء الجنوبية للحلف. وقد قامت مجموعة الخبراء بوضع سلسلة من التوصيات تمهيداً لإطلاق «خطة عمل من أجل نهج أقوى وأكثر استراتيجية ومرتكز على النتائج تجاه الجوار الجنوبي للحلف، والتي سيتم تحديثها بانتظام»⁽⁴⁷⁾ في قمة واشنطن، احتفالاً بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الحلف في عام 2024م. وفي انتظار المزيد من التوضيح حول محتوى خطة العمل، لاسيما فيما يتعلق بالموارد المخصصة، يتضح بالفعل أن عمل مجموعة الخبراء قد أدى إلى تعيين مبعوث خاص للجوار الجنوبي⁽⁴⁸⁾. وسيعمل هذا المبعوث كرابط اتصال واضحة للشركاء، مشرفاً على أنشطة الحلف الواسعة في المنطقة وتنسيقها لضمان الاتساق والتقدم وتعزيز المشاركة الوثيقة.

ووفقاً لتوصيات مجموعة الخبراء⁽⁴⁹⁾، أعلن بيان

46 بيان قمة فيلنيوس، 11 يوليو 2023، الفقرة 22.

47 NATO, Strategic Concept, July 10, 2024, para. 34, accessed November 27, 2024, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_227678.htm.

48 NATO, "NATO Secretary General's Special Representative for the Southern Neighbourhood," last updated October 16, 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

49 NATO, NATO South Report, May 2024, accessed November 27, 2024, <https://www.nato.int/>

وفقاً للواقع الميداني، والاستفادة المثلى من خبرات مختلف الجهات المشاركة. ويمكن لهذا النموذج أن يستلهم من مبادرة التعاون بين الحلف والأمم المتحدة في دعم مكافحة الإرهاب في الأردن⁽⁵⁰⁾. ويمكن توسيع إطار العمل المرن لمذكرة التفاهم ليشمل الفاعلين المحليين.

هذا وتوجد ثلاثة مسارات يمكن أن يلعب فيها الناتودور (منسق) في الأنشطة العسكرية والأمنية، بما يدعم الجهود التنموية والدبلوماسية عبر إطار عمل بين الحلف والاتحاد الأوروبي، وبين الحلف والأمم المتحدة، وأخيراً بين الحلف وائتلافات مخصصة. وفي كل من هذه الأطر سيتولى الحلف دوراً داعماً وليس قيادياً. وتكمن الميزة بالنسبة للحلف في الاعتماد على شريك يتمتع بشرعية راسخة على الأرض ولديه حضور فعلي ومعرفة معمقة بالمشهد السياسي والاجتماعي الاقتصادي المحلي، لاختيار الشركاء المحليين للعمل معه. وسيسمح هذا النهج بتطوير برامج لبناء القدرات تتماشى بشكل وثيق مع احتياجات الواقع الميداني وتعزز الثقة المتبادلة مع هؤلاء الشركاء.

وإلى جانب دراسة فاعلية أدوات إدارة الأزمات لحلف الناتو ينبغي أن يتناول التفكير أيضاً النهج الاستراتيجي للحلف تجاه الجنوب: ما هي أهدافه؟ وما حدود المنطقة التي يشملها هذا النهج؟ وهل ينبغي للحلف أن يتجاوز منطقة الساحل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟ وإذا كان الأمر كذلك فما دوره هناك، ومع من سيكون الشركاء، وبأية موارد؟

لتقييم القيمة المضافة التي يقدمها الحلف مقارنة بالمنظمات الأخرى الموجودة بالفعل في المنطقة الجنوبية، مع التساؤل أيضاً حول فاعلية أدواته الحالية. وكانت عملية الانسحاب من أفغانستان قد أثارت بالفعل العديد من التساؤلات بشأن الأثر طويل الأمد للتدخلات الخارجية والبرامج التي تهدف إلى تعزيز قدرات الأمن والدفاع المحلي. ويبقى التحدي في كيفية تعزيز قدرات القوات المحلية وتحقيق توافق عملياتها مع قوات الحلفاء دون الوقوع في فخ (تمدد المهام). وبناءً على التصريحات والإجراءات التي أعقبت قمة واشنطن، يبدو أن الحلف قد اختار إعادة هيكلة استراتيجيته الجنوبية حول تعزيز الأدوات وأطر الشراكة الحالية، سعياً إلى إحيائها وتنشيطها. وبعد عدة سنوات من مطالبة الحلفاء المنظمة (بالقيام بالمزيد) بالاعتماد على الموارد ذاتها، ويبدو أن المراجعة التي انطلقت في فيلنيوس قد خلصت إلى أنه لتجنب المخاطرة بمصداقيته مع الشركاء في الجنوب، ينبغي للحلف التركيز مجدداً على قطاعات الدفاع والأمن، حيث يُعد (المعيار الذهبي)، بفضل ما يمتلكه من خبرات معترف بها وقيمة مضافة واضحة.

ولتعزيز قدرات الشركاء، ينبغي لحلف الناتو أن يعزز إطاراً يتمتع بالمرونة الكافية ليشمل الدول الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الجهات غير الحكومية سواء كانت محلية أو غيرها، مع إتاحة الفرصة للحلفاء لإبراز مساهماتهم الوطنية. ولتجنب (تمدد المهام) ولتقييم الأثر الفعلي لأنشطة الاستقرار وبناء القدرات على الأرض بشكل فاعل، يمكن الترويج لنهج «قائم على المشروعات». وسيساعد هذا على تحديد الأهداف الموكلة إليه بدقة أكبر، ومعايرتها

50 United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT), "UNOCT and NATO Launch a Project to Prevent and Counter Chemical, Biological, Radiological and Nuclear Terrorism in Jordan," published March 5, 2019, retrieved from <https://www.un.org/>

الخاتمة

بينما يقوم الحلف بمراجعة شاملة للسياسات والأدوات التي طُوِّرت منذ نهاية الحرب الباردة لتحقيق الاستقرار في محيطه، فإنه لا يمكنه تجاهل التحديات الناشئة مثل تغيُّر المناخ والصراعات المستمرة والمطوِّلة التي لا تزال توجع حالة عدم الاستقرار في الأحياء الجنوبية للحلف. وخاصة أن الآثار الأولية لتغيُّر المناخ باتت بالفعل مرئية عبر هذا المحيط الجنوبي الواسع. فما التأثيرات التشغيلية لهذه الظاهرة؟ وما التعديلات اللازمة في المعدات والإجراءات؟ وكيف يمكن للحلف أن يمنع (أو يحتوي) تأثيرات تغيُّر المناخ على استقرار المجتمعات الجنوبية؟

وفي هذا السياق من المحتمل أن يكون من غير المصادفة أن تُعقد منذ عام 2023م مناقشات وأحداث منتظمة مع خبراء من الحلفاء والشركاء حول التحديات المناخية الناشئة، في مركز التعاون الإقليمي لمبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت⁽⁵⁵⁾. ويعكس العدد المتزايد من الأطر الأمنية المصغَّرة والمنتديات البديلة المرتبطة بالأمن بدرجات متفاوتة من النجاح يعكس عزم دول الجنوب العالمي على تحمل مسؤولية أكبر تجاه أمنها واستقرارها السياسي وازدهارها الاقتصادي.

وبإمكان حلف الناتو أن يقدم بالتأكيد دعماً قيماً لبعض هذه المبادرات وأن يسهم في مجالات خبرته في تطوير آليات لخفض التصعيد وبناء الثقة، مما قد يمهد الطريق مستقبلاً لظهور هياكل أمنية

وينبغي أن يكون معلوماً إنَّ تزايد الجهود في منطقة الساحل يشير إلى أن المسألة لا تتعلق بنقص الموارد بقدر ما تتعلق بنقص التنسيق وتوزيع المهام، وكذلك غياب نهج منظم في مجال الاتصال الاستراتيجي ومكافحة التضليل. وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أن مجموعة الخبراء قد أوصت بتطوير التعاون مع الشركاء لـ«مواجهة التدخل المعلوماتي الأجنبي»⁽⁵¹⁾ من خلال مبادرات مثل مركز تمير FIMI، ومبادرة (حقائق من أجل السلام)⁽⁵²⁾ لتعليم ودعم محترفي الإعلام في مكافحة التضليل، فضلاً عن تعزيز التواصل مع الشباب في دول الحلف والشركاء عبر قمة شباب الحلف وأجندة الشباب والسلام والأمن.

ومن الضروري أن يركز حلف (الناتو) جهوده في مجالي الانخراط السياسي والاتصال الاستراتيجي لتحسين صورته في منطقة تزايد فيها التوجهات المعادية للغرب. ونظراً لازدياد اهتمام الشركاء في الجنوب باستراتيجيات التوازن أو التَّحَوُّط التي تعكس مخاوفهم من الانخراط في صراع جيوسياسي كبير جديد سيكون من الحكمة أن يتبع الحلف توصيات مجموعة الخبراء، معترفاً «بأن قد لا يكون هناك دائماً توافق في فهم القيم»⁽⁵³⁾، ومطمئناً الشركاء بأن التعاون مع الحلف «لا يستبعد بالضرورة التعاون مع جهات أخرى، بمن في ذلك المنافسون الاستراتيجيون»⁽⁵⁴⁾، ولا يُلْزَمُ الشركاء بالإعلان العلني عن تعاونهم مع الحلف.

51 انظر مقترحات مجموعة الخبراء، نفس المصدر.

52 المصدر السابق.

53 المصدر السابق.

54 المصدر السابق.

55 NATO, "NATO and Gulf Partners Boost Scientific Cooperation on Security Implications of Climate Change," last modified April 24, 2024, retrieved from <https://www.nato.int/>

(شبه) إقليمية. ومن خلال دعم هذه الجهود الإقليمية سيعزز الحلف التّوافق العمليّاتي ويزيد من حضوره بين هذه الجهات. ولا يمكن للحلف أن يبقى على هامش الصراعات التي تزعزع استقرار محيطه الجنوبيّ الواسع، ويمكنه بلاشك أن يلعب دورًا في سد الفجوات بين الأطراف المتنازعة. وفي هذا المجال يُعدّ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة بالفعل على الأرض مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية أمرًا بالغ الأهمية. وتتوقع الدول الشريكة التزامًا قويًا من الحلف في مجاليّ الوقاية من النزاعات وحلّها، سواء من الناحية السياسية أو العسكرية. ومع إطلاق الحلف استراتيجيته الجديدة تجاه الجنوب، يجب عليه أن يكون حريصًا على عدم تخيب الأمل، مع إدارة هذه التّوقّعات بشكل فاعل.

وعلى الرغم من الخلافات الداخلية حول الأولويات التي ينبغي منْحُها للمهام الأساسية المتعددة لحلف الناتو لا يمكن للحلف أن يتنصل من مسؤولياته تجاه شركائه. وفي مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين ومع تزايد خطورة وتعقيد العالم، يبدو أن الحلف يواجه المعضلة نفسها وهي (الخروج خارج النطاق) أو (الخروج من الخدمة) في بيئة استراتيجية سياسية ومالية شديدة التحدي، ويجب عليه إعادة التفكير بطموح يخضع للتوازن البراغماتي في السبل والوسائل لضمان الأمن في الجنوب، وتزويد نفسه باستراتيجية حقيقية للمستقبل.

Building a Genuine Strategy for NATO Towards the South: Assessing Thirty Years of Efforts and Exploring Future Prospects

Dr. Chloe Berger⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze NATO's policies towards the South by examining a special report the alliance declared about the region in May 2024. This report is the culmination of the efforts of 11 experts from NATO countries who were tasked with its preparation and was issued in May 2024. It was endorsed by the NATO summit in Washington in July of the same year. Although NATO routinely issues the "Strategic Concept" every ten years—a security review that outlines the main threats and ways to address them—the alliance's insistence on issuing this report for the southern countries reflects an awareness of the importance of this region for NATO's vital interests. The study has concluded three main findings:

First: Despite NATO fundamentally being a defensive organization, global and regional

developments that have changed the nature of security threats—especially after the end of the Cold War era—have forced the alliance to adapt to these threats. These evolving threats include climate change, water and food security, illegal immigration, and energy security. All these issues cannot be addressed without cooperation with the southern countries.

Second: Despite the existence of two partnerships of NATO with southern countries—the Mediterranean Dialogue in 1994 and the Istanbul Initiative in 2004—the alliance recognizes the importance of cooperating with regional security organizations in these areas, including the African Union, the Arab League, and the Gulf Cooperation Council, as part of a multilateral cooperation to address these challenges.

Third: Despite the importance of NATO's report on the South, there are challenges in implementing the recommendations it contains, including the broad definition of the 'South' and NATO's priorities in the context of the ongoing Ukrainian war, as well as the effectiveness of the frameworks announced by NATO for cooperation with southern countries.

¹ Assistant Professor at the National Defense College in the United Arab Emirates. The views expressed in the study are those of the author and do not reflect the views of the National Defense College of the UAE or the views of the UAE government.

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- السياسات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي

عرض: أماني عبدالغني

2- الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية

عرض: منى سعد الرصيص

3- عسكرة الذكاء الاصطناعي: النظرية، التكنولوجيا والتنظيم

عرض: تسنيم عبدالله عيسى

4- سباق الذكاء الاصطناعي العسكري: الحكم الرشيد المشترك في عصر الذكاء الاصطناعي

عرض: روانا محمد الدجاني

5- اقتصاديات أمن الطاقة: وجهات نظر مُصَدِّري الغاز الطبيعي

عرض: حسن يونس الصايغ

6- ليست نهاية العالم.. كيف يمكننا أن نكون الجيل الأول الذي يبني كوكبًا مستدامًا؟

عرض: سبيكة خالد إسماعيل

مقدمة عروض الكتب

وفي السياق ذاته تقدم الأستاذة تسنيم عبدالله عيسى عرضاً لكتاب حول عسكرة الذكاء الاصطناعي، وتدور الفكرة الأساسية للكتاب حول أنه بالرغم من الوعود الكبيرة التي يقدمها داعمو ثورة الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة العملية، إلا أنه تُؤكّد مخاوف متزايدة تتعلق بالأمن والمسؤولية والتنظيم الدولي.

أما الكتاب الثالث فتقدمه الأستاذة روانا محمد الدجاني ويتناول السباق العسكري في مجال الذكاء الاصطناعي، وتدور الفكرة الرئيسية للكتاب حول حتمية حوكمة الذكاء من خلال الأمم المتحدة ببناء إطار عالمي يحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية.

ومن الذكاء الاصطناعي إلى كتاب حول اقتصاديات أمن الطاقة، ويقدمه حسن الصايغ. وتتمثل الفكرة الرئيسية للكتاب في أن ضمان الوصول المستدام إلى مصادر الطاقة عامل جوهري في تحديد مكانة الدول ومدى تأثيرها على الساحة العالمية.

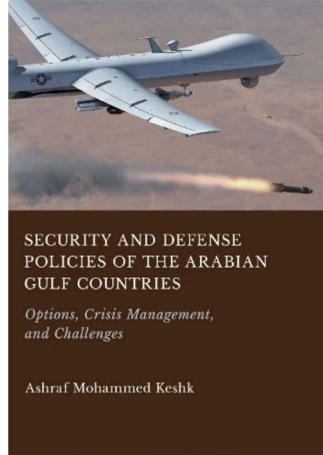
وأخيراً تقدم الأستاذة سبيكة خالد إسماعيل عرضاً لكتاب حول بناء كوكب مستدام من خلال مواجهة آثار التغير المناخي، والفكرة الأساسية للكتاب سعيه لتقديم منظور متفائل حول التحديات البيئية، مستنداً إلى البيانات المؤكدة لإبراز التقدم الملحوظ وتقديم حلول عملية لتحقيق الاستدامة وجعل الكوكب في حال أفضل للأجيال القادمة.

وتتكمال الكتب الستة لتقدم معلومات مهمة حول الجوانب المختلفة لمفهوم التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي والعالم وسبل مواجهتها.

يبدأ هذا القسم بعرض كتاب (السياسات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي) لمؤلفه الدكتور أشرف محمد كشك، وتقدمه الأستاذة أماني عبدالغني. ويستهدف الكتاب تقديم تحليل وتقييم لسياسات دول الخليج العربي في هذا الشأن من خلال تحديد مفهوم الدول الصغرى والمتوسطة وخياراتها الأمنية، وهي الأمن الذاتي والشرائط الدولية وعدم الانحياز وكيف استطاعت هذه الدول المزج بين تلك الخيارات للحفاظ على أمنها خلال العقود الماضية وهو ما تطلّب منها أيضاً إدارة الأزمات التي رتبت تهديدات أمنية على أمنها.

وقد حدد المؤلف ثلاث أزمات هي الحرب العراقية/الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي وغزو دولة الكويت عام 1990م وتحريرها عام 1991م وصولاً للأزمة اليمنية التي بدأت عام 2015م، كما يتضمن الكتاب عرضاً لسياسات دول الخليج العربي تجاه القرن الأفريقي وشرق البحر المتوسط ثم الحديث عن تحديات السياسات الأمنية وهي التصنيع العسكري والتنافس الدولي تجاه منطقة الخليج وصولاً إلى تهديدات الأمن الإقليمي الراهنة وتأثيرها على تلك السياسات.

كما يتضمن هذا القسم أيضاً ثلاثة عروض كتب حول الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأمن والدفاع. وتقدّم الكتاب الأول الأستاذة منى سعد الرصيص الذي يسلط الضوء على الأبعاد العسكرية للذكاء الاصطناعي وخاصة التطور المذهل في تصنيع الطائرات بدون طيار (الدرونز) وتأثيرها على المشهد الأمني إقليمياً وعالمياً وخاصة أنها تعد سبباً لإطالة أمد الصراعات.



Title: Security and Defense Policies of the Arabian Gulf Countries: Options, Crisis Management, and Challenges

Editors: Ashraf Mohammed Keshk

Publishing House: Ethics International Press Ltd

Year: 2024

السياسات الأمنية والدفاعية لدول الخليج العربي

المؤلف: د. أشرف محمد كشك

دار النشر: إتكس أنترناشونال برس

سنة النشر: 2024م

عرض: أماني عبدالغني⁽¹⁾

يكتسب الحفاظ على أمن الدول أهمية بالغة لدى كافة دول العالم، إلا أن الدول الصغرى والمتوسطة تواجه معضلة أمنية وخاصة إذا كانت تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب كما هو بالنسبة لدول الخليج العربي، ومن هنا تتمثل في هذا الكتاب، إذ يتناول مسألة أمن دول الخليج العربي ويقدم عبر فصوله الأربعة تحليلاً مفصلاً للخيارات الأمنية التي تتبناها تلك الدول في الوقت الراهن، استناداً إلى تجارب الماضي، موضحاً كيفية تعامل دول الخليج العربي مع الأزمات الإقليمية السابقة، ومنها الحرب العراقية/ الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي والغزو العراقي للكويت عام 1990م وصولاً إلى الأزمة اليمنية.

1 باحثة ماجستير بجامعة عين شمس، مصر.

ويقدم المؤلف رؤية مفصلة حول كيفية توظيف دول الخليج العربي للخيارات الأمنية الثلاثة للدول الصغرى والمتوسطة كما توافّق عليها الباحثون، وهي الأمن الذاتي المرتبط بالتصنيع العسكري، والشراكات الأمنية مع الدول الكبرى، وسياسات الحياد على النحو الأمثل، ويستشرف مآلات أمن دول الخليج العربي باعتبارها دولاً تقع في منطقة تموج بالاضطرابات.

وفي الفصل الأول المعنون بـ(مفهوم السياسات الأمنية واستراتيجيات دول الخليج العربي لتحقيق الأمن الذاتي) يستعرض المؤلف مفهوم السياسات الأمنية بشكل عام، ومنه يتطرق إلى الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج العربي في صياغة سياساتها الأمنية عبر مبحثين، فيقدم المبحث الأول مدخلاً نظرياً لمفهوم السياسات الأمنية وسبل تحقيقها وعلاقتها بمفهوم الأمن الوطني للدولة في ضوء التغيرات التي تطرأ على مضامين الأمن ذاته وما يستتبع تلك التغيرات من تحديات تحتم على دول الخليج العربي باعتبار بعضها دولاً صغرى ومتوسطة التعامل معها. ويتطرق المؤلف في مستهل كتابه للنظرية الواقعية والواقعية الجديدة، باعتبارهما الإطارين النظريين الأبرز في تحليل مفهوم الدول الصغرى والمتوسطة ومعضلاتها، إذ حدد العديدون من باحثي العلاقات الدولية الدول الصغرى والمتوسطة بأنها تلك التي تتميز بوحدة أو أكثر من أربع خصائص، إمّا صغر مساحة الأرض، أو صغر حجم التعداد السكاني، أو تدني إجمالي الناتج القومي، وصولاً إلى تراجع مستوى القدرات العسكرية، الأمر الذي يؤثر على السياسات الأمنية لتلك الدول، وليس بالضرورة أن تنطبق كافة تلك المعايير على دول الخليج العربي، إذ هي دول ثرية، وانطلاقاً من ذلك

استفاض مفكرو الواقعية والواقعية الجديدة في تأطير المعضلة الأمنية للدول الصغرى والمتوسطة.

ويستعرض المؤلف الجدل بين المفكرين حول سلوك الدول الصغرى والمتوسطة، إذ يتفق بعضهم مع الافتراض الذي وضعه روبرت روثشتاين ومفاده إن السلوك الذي تنتهجه الدول الصغرى والمتوسطة في صياغة سياساتها الخارجية لا يختلف عن سلوك الدول الكبرى، باعتبار أن النخب الحاكمة في تلك الدول تستند إلى تقييم صحيح للظروف الدولية وكذلك أوضاعها الداخلية، والهدف النهائي من تلك السياسات هو تقليل المخاطر المحتملة، وتحجيم الإنفاق من الموارد المحدودة لديها. أما الفريق الثاني فيذهب إلى الاعتقاد بوجود فوارق جوهرية بين صناعة السياسات الخارجية للدول الكبرى وتلك المتوسطة والصغرى. وإلى ذلك يرصد المؤلف ثلاثة خيارات أمنية للدول الصغرى والمتوسطة: الأول هو خيار (الأمن الذاتي) كمّاً ونوعاً، والثاني هو تأسيس شراكات أمنية على المستوى العالمي، أو شراكات على المستوى الإقليمي. غير أن تأسيس الشراكات على المستوى الإقليمي يظل مرتبطاً بمدى توافّق أهداف وطبيعة النظم السياسية للدول الصغرى والمتوسطة مع جيرانها، أما الخيار الثالث فهو سياسة الحياد الذي تعتمد استراتيجيته أيضاً على رغبة الأطراف المتصارعة على المستوى الإقليمي في الالتزام به.

أما المبحث الثاني فيستعرض استراتيجيات الدول الصغرى لتحقيق الأمن الذاتي والتي تتمحور حول ثلاثة خيارات، الأول هو التصنيع العسكري، والثاني هو نظام التجنيد الإجباري، أما الثالث فيتمثل في تخصيص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق

العسكري. ويرى المؤلف أن دول الخليج العربي تركز في خيار اللجوء إلى التصنيع العسكري على ثلاثة اعتبارات، الأول يتعلق بإدراكها حقيقة أن الحصول على الأسلحة يرتبط بمسار العلاقات السياسية مع الدول الكبرى والتي تقوم أحياناً بتعليق بعض صفقات التسلُّح، أما الثاني فيتعلق بالافتقار إلى إن التصنيع العسكري من شأنه الإسهام في تنوع أسس الاقتصاد الوطني. أما الاعتبار الثالث فهو اعتبار اجتماعي، إذ إن التصنيع العسكري يستهدف إعداد كوادر وطنية مهمتها النهوض بذلك القطاع وكذلك كوادر تكنولوجية، وخاصة وأن مسار التصنيع العسكري يرتبط أيضاً بالقدرة على الحصول على التكنولوجيا العسكرية.

كما يتناول المبحث نظام التجنيد الإجباري الذي انتهجته ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي هي الإمارات والكويت وقطر، بينما لم تطبِّقه الدول الثلاث الأخرى.. السعودية والبحرين وعمان، مروراً بشرح طبيعة الدوافع التي حدت بتلك الدول لاعتماد التجنيد الإجباري أو استبعاده. ويرصد المبحث كذلك المؤشرات التي تعكس القدرات العسكرية الذاتية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدءاً من حجم الإنفاق العسكري الموضَّحة في إحصائيات عام 2021م ونسبة هذا الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي، وصولاً إلى عدد القوات المسلحة العاملة في دول المجلس الست.

غير أن المؤلف في معرض حديثه عن جهود دول مجلس التعاون لتوطين الصناعات العسكرية، يشير كذلك إلى المعوّقات التي تحوّل دون بلوغها ما ترمي إليه من مطامح في هذا الشأن، أبرزها أن الشركات الوطنية التي تم تأسيسها بهدف الإنتاج العسكري يتراوح زمن تأسيسها بين 5 و10 سنوات فحسب، ويقتصر إنتاجها على الأسلحة الخفيفة

والذخائر، ما يعني أنها لا تزال بحاجة لوقت طويل حتى تتمكن من توطين الصناعات العسكرية عبر تلك الشركات، فضلاً عن حقيقة أن بعض تلك الشركات ليس بإمكانها العمل بمفردها إذ ما تزال بحاجة للشراكة مع الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في إنتاج السلاح، وثانيها القيود التي تفرضها بعض الشركات المُصنِّعة الأصلية على التقنيات التي يمكن نقلها، وكذلك الاعتماد بشكل كبير على المؤسسات الغربية المختصة بتدريب القوات المسلحة وصقل قدرات أفرادها، وذلك لعدم كفاية المؤسسات الأمنية الدفاعية التي تستهدف تدريب الكوادر الوطنية اللازمة للعمل ضمن كافة أفرع الأسلحة المختلفة. وعلاوة على ذلك فإن عدم تعميم نظام التجنيد الإجباري في دول مجلس التعاون يخلق حالة من التباين ويعيق تأسيس قوة أمن ذاتي خليجي جماعي.

أما الفصل الثاني المعنون (الخيارات الدفاعية للدول الخليجية) فيستعرض عبر ثلاثة مباحث تجارب دول المجلس في تطبيق الخيارات الدفاعية للدول الصغرى؛ ويقدم تقييماً للخيارات الأمنية التي تبنتها هذه الدول بمستوياتها الثلاثة والسياسات الإقليمية التي انتهجتها تجاه دول (جوار الجوار).

وفي المبحث الأول يقدم المؤلف شرحاً تفصيلياً لخيار الأمن الذاتي لدول المجلس بدءاً من تعريفه، باعتباره قدرة الدول للدفاع عن نفسها دون الحاجة للاعتماد على أطراف خارجية وخاصة خلال الأزمات الأمنية التي تعد بمثابة أزمات وجودية، مروراً بتحديد آليات هذا الخيار بالنسبة لدول الخليج العربي، ومنها تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 بغرض التعاون العسكري بين دوله من خلال عدة آليات أهمها

تطوير تلك الشراكات. وينتهي المبحث بتقييم خيار الشراكات الأمنية في ضوء الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المبحث الثالث فيفسر كيف انتقلت دول الخليج العربي في سياساتها من الحياد إلى الانخراط في تفاعلات مناطق جوار الجوار وخاصة منطقة القرن الأفريقي وشرق المتوسط التي تشهد حالة من التنافس المحموم. ويبدأ المبحث بتقديم إطار نظري لتفسير مفهوم (جوار الجوار)، ومنها يسلط المؤلف الضوء على الأسباب التي دفعت دول الخليج العربي لتغيير سياساتها من الحياد إلى الانخراط؛ فبينما انحصر تركيز دول مجلس التعاون لعقود طويلة على دول الجوار الجغرافي المباشر الثلاثة.. العراق وإيران واليمن، إلا أن التحوّلات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011م ومن بينها التطورات في اليمن؛ ومن ثم منطقة القرن الأفريقي وكذلك شرق المتوسط دفعت دول الخليج العربي للتواجد في مناطق (جوار الجوار)، أي منطقتي القرن الأفريقي وشرق المتوسط بشكل ملحوظ، مدفوعة في ذلك بالتهديدات التي استهدفت الأمن البحري فضلاً عن تنامي النفوذ الإيراني في تلك المنطقة، وما استتبع ذلك من تأثير على أمن منطقة الخليج العربي. ويوضح المبحث طبيعة السياسات الخليجية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وكذلك تجاه منطقة شرق المتوسط، ويقدم تقييماً لتلك السياسات. وينتهي المبحث بإيضاح تأثير التواجد الخليجي على الأزمات في شرق المتوسط وشمال أفريقيا.

وفي الفصل الثالث (إدارة دول الخليج العربي للأزمات الأمنية) يقدم المؤلف رؤية شاملة لطبيعة تعامل دول الخليج العربي مع بعض الأزمات الأمنية الدولية، مستهلاً بمبحثه الأول بمدخل نظري

(قوات درع الجزيرة) الذي تطور لاحقاً إلى القيادة العسكرية الموحدّة، وصولاً إلى المعوقات التي حالت دون تطور مجلس التعاون ليصبح قوة أمن ذاتي، وكذلك عدم تطور (قوات درع الجزيرة) إلى قوات ردع حقيقية يمكنها الدفاع عن دول الخليج العربي دونما اعتماد على دعم عسكري خارجي.

ويستعرض المؤلف بعض الرؤى التي تفسر ذلك، إذ يرى البعض أن مجلس التعاون الذي تأسس كرد فعل على التهديدات الأمنية ومنها الحرب العراقية/ الإيرانية، رغم كونه تجمّعا لدول ذات هوية ومصالح مشتركة فإنه لم ترد في ميثاقه قضية الأمن الجماعي على خلاف المادة الخامسة من ميثاق حلف (الناطو) على سبيل المثال؛ ولم تؤد المبادرات المشتركة إلى تحوّل المجلس لقوة دفاع حقيقية، ويمكن تفسير ذلك باختلاف القضايا الأمنية للدول الصغرى والمتوسطة عن الكبرى في المجلس، ففيما ينصبّ جُل اهتمام الدول الصغرى والمتوسطة على مسألة أمنها الذاتي، فإن الدول الكبرى هدفها هو تحقيق التوازن الإقليمي إلى جانب الأمن الذاتي.

ويتناول المبحث الثاني خيار الشراكات الأمنية، فيوضح أن أحد أهم الخيارات الأمنية والدفاعية للدول الصغرى هو الارتباط بقوة أو قوى عالمية كبرى، وخاصة إذا ما كانت تقع ضمن إقليم ذي أطراف عسكرية متفاوتة القدرات، وهو ما يعزز لدى تلك الدول مخاوف الضم والإلحاق، إذ تكون تلك الدول هدفاً لجار أقوى مثلما حدث أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م. ويستعرض المبحث مبادرة إسطنبول لحلف شمال الأطلسي (الناطو) التي انضمت إليها أربع دول خليجية وتضمنت ستة مجالات للتعاون الأمني، انتهاءً برصد وتحليل المعوّقات التي تحوّل دون

إيران منها إلى تأسيس ميليشيات تابعة لها في دول الجوار وعمدت لتنفيذ سلسلة من التفجيرات التي طالت المنشآت والمدنيين في البحرين والكويت والسعودية. وعلاوة على ذلك لجأ طرفا الحرب إلى الاعتداء على ناقلات النفط الخليجية في محاولة لتوريط الغرب ودول الخليج العربي على حد سواء في تلك الحرب. وبناءً عليه تبنت دول الخليج العربي خلال تلك الأزمة آليات ثلاثاً؛ أولاً الآلية الدبلوماسية والتي أثمرت عن صدور ثلاثة قرارات أممية هي القرار رقم ٥٤٠ والقرار رقم ٥٥٢ والقرار رقم ٥٩٨، وبموجب القرار الأخير هذا تم إنهاء الحرب. أما الآلية الثانية فتمثلت في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، إلى جانب التعاون العسكري الثنائي وصولاً إلى تشكيل قوات درع الجزيرة. أما الآلية الثالثة أو على الأحرى الخيار الثالث، فكان اللجوء لتأسيس الشراكات الدولية، التي بموجبها أعلنت دولة الكويت رفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على سفنها بما يضمن حمايتها بعد قيام كل من العراق وإيران باستهداف ناقلات النفط في الخليج بهجمات بلغ عددها ٣٠٩ هجمات، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لتأسيس (تحالف الراغبين) الذي انبثقت عنه (عملية الإرادة الجادة Operation Earnest Will لحماية ناقلات النفط من تلك الهجمات، وينتهي المبحث بتقييم إدارة دول الخليج العربي للحرب العراقية/ الإيرانية).

ويتناول المبحث الثاني إدارة دول الخليج العربي لأزمة أخرى، وهي أزمة غزو العراق لدولة الكويت وتحريرها خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١م، وفي مواجهة ذلك وظفت دول الخليج العربي ثلاث آليات لإدارة الأزمة، الأولى هي الآلية العسكرية، إذ تمكنت قوات درع الجزيرة من القيام بدور

يتضمن تعريفاً للأزمات الأمنية ورصداً لأنواعها المختلفة، مبيّناً أن هناك أربعة أنواع من الأزمات الأمنية، النوع الأول هو أزمات (التلاعب) والتي غالباً ما تكون أطرافها دولاً، وفي هذا النوع من الأزمات يستهدف كل طرف اختبار مدى استعداد الطرف الآخر لتقديم تنازلات، ويمكن التوصل لحلول وسط في تلك الأزمات أو على الأقل الحد من الصراع ومنع تطوره، إذ إن الطرفين يكون بإمكانهما التحكم فيها.

أما النوع الثاني فهو أزمات (التوريط) وتتسم بوجود مصالح مشتركة بين أطرافها، ولكن درجة التهديد تكون كبيرة وربما تستمر لفترة طويلة وقد تشهد عمليات تصعيد. بينما يعد النوع الثالث أزمات (حافة الهاوية) وهي أخطر أنواع الأزمات، إذ لا توجد مصالح مشتركة بين أطرافها وهي غير قابلة للتحكم، وتزداد فيها احتمالات المواجهة المسلحة.

أما النوع الرابع فهو أزمات (الانفلات) وتعد سلسلة من الأزمات المترابطة وتتسم بالتعقيد وتعدد أطرافها. ويستند المؤلف في تناوله لتلك الأزمات إلى مجموعة من المعايير الموحدة التي تشمل طبيعة تلك الأزمات والخطر الذي تُمثّله لأمن دول الخليج العربي وكذلك الأسس التي استندت إليها باعتبارها دولاً صغيرة في إدارة تلك الأزمات وطبيعة المساهمات فيها وصولاً إلى تقييم إدارة دول الخليج العربي لتلك الأزمات.

وفي المبحث الأول من هذا الفصل يتناول المؤلف إدارة دول الخليج العربي لحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في الفترة بين عامين (١٩٨٠-١٩٨٨م) والتي مثلت تحدياً كبيراً لدول الخليج العربي لعدة أسباب أولها مساعي طرفي الحرب لتغيير توازن القوى الإقليمي القائم، كما رمت

محوري غاية في الأهمية ونجحت في منع تمدد القوات العراقية إلى مناطق أخرى خارج حدود دولة الكويت، ومنها المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي تحتوي مع الكويت أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وذلك حتى قدوم قوات التحالف الدولي. أما الآلية الثانية فهي الآلية المالية حيث ساهمت دول مجلس التعاون في تلك الحرب بنحو ٥٤ مليار دولار أمريكي من نفقات الحرب. أما الآلية الأخيرة فهي الآلية السياسية إذ عمدت دول المجلس لحشد المواقف عبر المنظمات الإقليمية والدولية لإعادة الشرعية لدولة الكويت. ويقدم المبحث تقييماً لإدارة دول الخليج العربي لتلك الأزمة.

أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل، فيسلط الضوء على إدارة دول الخليج العربي للأزمة اليمنية وما شكلته من تهديدات لأمن الخليج بشكل عام ولأمن السعودية بشكل خاص، نظراً للحدود اليمنية الممتدة مع السعودية وعمان، فضلاً عن محاولات إيران وضع دول الخليج العربي بين شِقَي رحى باب المندب جنوباً ومضيق هرمز شمالاً. ويتناول هذا المبحث الآليات التي استعانت بها دول الخليج العربي في إدارتها لتلك الأزمة، وشملت الآلية السياسية أو المسار السياسي، والتي تمثلت في المبادرة الخليجية عام ٢٠١١م، والآلية الدبلوماسية من خلال جهود الوساطة ودعم سلسلة من المفاوضات، أما الآلية العسكرية أو المسار العسكري فتجسّد في تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، وأخيراً كان هناك المسار الإنساني حيث قدمت دول الخليج العربي مساعدات بمبلغ نحو ١٧ مليار دولار أمريكي واستضافت سلسلة من مؤتمرات المانحين لدعم

اليمن. وفي نهاية الفصل يقيّم المؤلف إدارة دول الخليج العربي للأزمة اليمنية في ضوء الآليات التي تم توظيفها.

أما الفصل الرابع فبعنوان (تحديات السياسات الأمنية لدول الخليج العربي) ويتناول التحديات التي تواجه السياسات الأمنية لدول الخليج باعتبارها دولاً صغيرة ومتوسطة في ظل تزايد التهديدات الإقليمية وتنوّعها وتسرّع وتيرة التطورات الإقليمية والدولية، مقابل محدودية القدرات الدفاعية لتلك الدول. ويسلط المؤلف الضوء على المفارقة الكامنة في حقيقة أنه على الرغم من أن التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة تقدم فرصاً لتعزيز السياسات الأمنية لتلك الدول فإنها في الوقت نفسه تشكل تحديات عصية. وينقسم الفصل إلى أربعة مباحث، فيتناول المبحث الأول التحديات التي تعترض سبيل الخيار الأمني الأول، وهو الأمن الذاتي، ويوضح طبيعة التحديات التي تواجه التصنيع العسكري المرتبط بالأمن الذاتي لدول الخليج العربي، ويأتي في مقدمتها احتكار الولايات المتحدة ودول الغرب لسوق الدفاع العالمي، فالولايات المتحدة تعد موطناً لـ ١٢ شركة من إجمالي ٢٥ شركة الأفضل في العالم في صناعة السلاح وتهيمن على سوق الدفاع وتترى على قائمة أكبر مصدري السلاح ومنتجات الدفاع في العالم؛ ومن ثم فإن الشركات التي تم تأسيسها بالفعل بدول الخليج العربي ستظل تعتمد على بعض الشركات الغربية عموماً والأمريكية على نحو خاص. ومن ناحية أخرى فإن تعدد مسارات التصنيع العسكري ومستوياته يثير التساؤلات حول جدوى التصنيع مقابل الاستمرار في شراء السلاح. والمستوى الأول من التصنيع العسكري هو (من البحث إلى الإنتاج) في دولة واحدة، وهذا

شهدتها منشآت النفط السعودية عام ٢٠١٩م، فضلاً عن تسارع جهود إيران للحصول على الأنواع المتقدمة منها. ويكشف المبحث في الوقت نفسه عن التحديات التي تواجه دول الخليج العربي في هذا الصدد ومنها تحقُّط بعض الشركات الغربية على تصدير الطائرات الأكثر تطوُّراً منها، هذا علاوة على ثورة الذكاء الاصطناعي التي عكست بعض تأثيراتها على العقيدة العسكرية للجيش في الخليج العربي.

أما المبحث الثالث فيتناول بالتفصيل والتحليل الشراكات الأمنية لدول الخليج العربي مع الولايات المتحدة وتحدياتها، وتأثير التطورات العالمية والإقليمية على هذه الشراكة الأمنية، وأولها الأزمة الأوكرانية وزيارة الرئيس الصيني للمملكة العربية السعودية ثم تصاعد وتيرة التهديدات الإيرانية. ويتناول المؤلف في هذا المبحث حدود الاستجابة الأمريكية للمخاوف الأمنية الخليجية، ويرى أن التطورات والمستجدات العالمية كانت بمثابة اختبار للشراكة الأمنية بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة، وأوجدت في الوقت نفسه بعض المؤشرات التي تؤكد استمرار الالتزام الأمريكي بأمن الخليج العربي. ومن بين تلك المؤشرات التصريحات الرسمية الصادرة من مسؤولين في الخليج العربي ونظرائهم الأمريكيين ومفادها أن الولايات المتحدة ستظل الشريك الأمني الأهم لدول الخليج العربي على المدى المنظور، هذا بالإضافة إلى استراتيجية الدفاع الأمريكية الصادرة عام ٢٠٢٢م، والتي تتضمن التزاماً بدعم القدرات الدفاعية لدول الخليج العربي ومنع إيران من الحصول على قدرات تسلُّح نووي، إلى جانب إعلان خطط تفصيلية خلال حوار المنامة الأمني الثامن عشر تتضمن توظيف

المستوى متوافر فقط لدى الدول الكبرى أو دول أوروبا الشرقية، أما المستوى الثاني وهو (الهندسة والهندسة العكسية) أو الإنتاج من التكنولوجيا الموجودة بالفعل، فهناك عدد قليل من الدول التي تتمتع بالقدرة على تكييف التكنولوجيا لأسلحة جديدة أو إنتاج أنظمة دفاعية باستخدام الهندسة العكسية وتعديل أسلحة جديدة من نموذج لسلح موجود بالفعل، وتندرج دول حلف (الناتو) ومنتجو الأسلحة المعروفون مثل تركيا والبرازيل ضمن تلك الفئة، أما بدول الخليج العربي فقد استطاعت الإمارات تطوير أنظمة دفاع بهذا المستوى وأدخلت إلى الخدمة قاذفات صواريخ واسعة المجال ومركبات مدرعة.

أما المستوى الثالث فهو الأبسط ويُعرف باسم (نظام Maquiladora) وهو نظام يمنح المصانع إعفاءً من الرسوم الجمركية، وتستقبل المصانع المواد الخام وتقوم بتجميعها أو تصنيعها أو معالجتها، ثم تعيد تصدير المنتج النهائي، ويوجد عدد كبير من تلك المصانع في أمريكا اللاتينية، ويعد هذا المستوى من التصنيع الدفاعي أبسط الأنواع. كما يقدم هذا المبحث مقترحات عملية لدول الخليج العربي بشأن التصنيع العسكري.

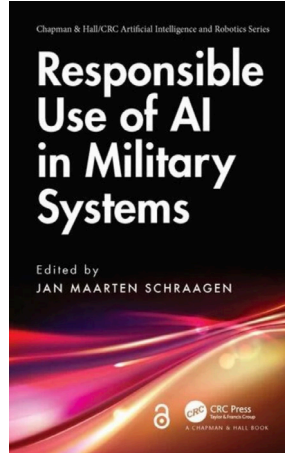
ويتناول المبحث الثاني تحديات التكنولوجيا العسكرية في دول الخليج العربي، والتي لا تنأت من كيفية الحصول على التكنولوجيا فحسب، وإنما في كيفية التعامل معها، ومنها الطائرات بدون طيار (المُسَيَّرة) أو (الدُّرُؤُنْز). ويستعرض المؤلف في هذا المبحث أهمية هذه الطائرات ومزاياها وأبرزها انخفاض التكلفة وكونها لا تحتاج إلى قوة بشرية ذات مهارات نوعية لتشغيلها وقيادتها، وهو ما دفع دول الخليج العربي للاتجاه للحصول على تلك المُسَيَّرات، وخاصة في أعقاب الاعتداءات التي

الذكاء الاصطناعي في حماية أمن الخليج العربي من خلال دعم القوات البرية والجوية والبحرية لدول مجلس التعاون خلال العام ٢٠٢٣ م.

وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الكتاب يقدم المؤلف رؤية استشرافية أشبه بخارطة طريق للمستقبل لأمن دول الخليج العربي تضمنت مقترحات بشأن الخيارات الأمنية، وخاصة التصنيع العسكري وكذلك مستقبل العلاقات الخليجية/ الإيرانية في ضوء التقارب السعودي/ الإيراني .

وقد تفرّد المؤلف في كتابه بتقديم رؤية شاملة لأمن دول الخليج العربي، وهو المرجع الأول من نوعه الذي يقدّم شرحاً مفصلاً للخيارات الأمنية التي تتبناها دول الخليج العربي على ضوء الأزمات الأمنية الدولية السابقة، والتحديات التي تعترض سبيل بلوغ هذه الدول أهدافها إزاء مختلف الخيارات، وعلى رأسها الأمن الذاتي وكيف تسببت سياسات احتكار سوق الدفاع في عرقلة جهود دول الخليج العربي لتوطين التصنيع العسكري، وأزمة نقل التكنولوجيا، وتأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن.

هذا واشتمل الكتاب في مختلف أجزائه على العديد من الإحصاءات والأرقام ذات الأهمية وخاصة تلك المتعلقة بخيار الأمن الذاتي، وهو ما أضفى مزيداً من الثقل والصفق للكتاب. فضلاً عن تقييم تعامل دول الخليج العربي مع الأزمات الأمنية وكيف يمكنها تطوير خياراتها الأمنية بما يحقق لها الاستقرار والأمن في محيطها المحموم المليء بالصراعات والتطورات.



Title: Responsible Use of AI in Military Systems

Editors: Jan Maarten Schraagen

Publishing House: :CRC Press- Taylor & Francis Group

Year: 2024

العنوان: الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية

المحرر: جان مارتن شراجين (محرر)

الناشر: Press CRC - مجموعة تايلور وفرانيسيس

العام: 2024

عرض: منى سعد الرصيص⁽²⁾

يقدم الكتاب الذي يحمل عنوان (الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية) تحليلاً شاملاً للتحديات الأخلاقية والعملية المرتبطة بدمج الذكاء الاصطناعي (AI) في التطبيقات العسكرية من خلال مساهمات من خبراء في القانون والأخلاقيات وعلوم الحاسوب والعوامل البشرية وصنع السياسات. ويتناول الكتاب مجموعة واسعة من القضايا، مقدِّماً رؤية نظرية وأطراً عملية. مقسِّماً إلى خمسة أقسام. ويعتمد الكتاب على نهج متعدد التخصصات لمعالجة الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. وتقدم هذه المراجعة تقييمًا معمقًا لموضوعاته، وملخصات مفصلة لكل قسم، وتأملات حول إسهاماته ونواقصه، مع التعمُّق أيضاً في التداعيات الأوسع لحجج الكتاب.

2 محلل في إدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

وفي جوهره، يُبرز الكتاب المسؤوليات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي العسكري، مسلياً الضوء على مبادئ مثل السيطرة البشرية الهادفة، والحد من التّخيّزات، والالتزام بالقانون الدولي. ويدعو إلى تحقيق توازن بين الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي وضمان توافُق نشره مع المعايير الأخلاقية والقانونية. ويتم إثراء هذا الأساس الموضوعي بمناقشات مفصّلة حول الحوكمة، والتحديات التقنية، والسياقات العملية. ومن خلال التأكيد على أهمية الإشراف البشري والمساءلة، يعالج الكتاب مخاطر تفويض الوظائف العسكرية الحرجة لأنظمة الذكاء الاصطناعي. ويسلّط الضوء على التفاعل المعقّد بين المُشغّلين البشريين وأنظمة الذكاء الاصطناعي، متناولاً قضايا الثقة، والمساءلة، وتفويض اتخاذ القرار. ويبني كل قسم على هذه الأفكار الأساسية، مقدّماً حلولاً عملية لتصميم ونشر وحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، مع التركيز على تداعياتها الأخلاقية.

ويتناول الفصل الثالث، تحديات اتخاذ القرارات داعياً إلى تصميمات قوية تعطي الأولوية للتّحكّم البشري والإشراف الأخلاقي. ويقدم المؤلفان أداة مبتكرة تجمع بين بيانات المحاكاة والبيانات الواقعية لتدريب الأفراد العسكريين على إدارة الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وأحد الجوانب المهمة في هذا الفصل هو التركيز على حدود الفهم البشري في السيناريوهات ذات الضغط العالي حيث يعمل الذكاء الاصطناعي بسرعة (الآلة) من خلال دمج أداة E-AID، ويجادل المؤلفان بأن بإمكان المُشغّلين تطوير فهم أعمق لعمليات اتخاذ القرارات باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يَجسّر الفجوة بين الكفاءة التشغيلية والامتثال الأخلاقي. ثم يقدم الفصل الرابع نموذج التسلسل الهرمي للمخاطر، وهو إطار نوعي مصمّم لتصنيف وتقييم المخاطر المحتملة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية. كما يجادلان بأن العديد من أدوات تقييم المخاطر الحالية تفشل في التقاط التحديات الفريدة للذكاء الاصطناعي العسكري، مثل ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي مع الحفاظ على الفاعلية التشغيلية. ومن الحجج المقنعة التي يقدمها هذا

القسم الأول: التنفيذ المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري.. النماذج والمناهج

يقدم القسم الأول منهجيات لتطبيق الذكاء الاصطناعي العسكري بشكل مسؤول. ويركز الفصل الثاني على (حلقة التغذية الرّاجعة الاجتماعية-التقنية (SOTEF)، وهو إطار تكراري مصمّم لمواءمة أنظمة الذكاء الاصطناعي مع القيم الأخلاقية والقانونية والمجتمعية طوال دورة حياتها. ويُبرز هذا الفصل أهمية دمج آليات التغذية الرّاجعة التي لا تقتصر على أصحاب المصلحة العسكريين فقط ولكن تشمل أيضاً الرقابة المدنية لضمان توافُق الأنظمة مع المعايير المجتمعية. وإحدى الحجج الرئيسية هنا هي أن

مراجعة الأسلحة لتشمل الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والتشغيلية. ويُبرز هذا الفصل كيف أن النماذج التقليدية للحوكمة غالباً ما تعمل لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، داعياً إلى نهج استباقي لتطوير اللوائح التي تأخذ في الاعتبار الطابع الفريد للذكاء الاصطناعي.

وبعد ذلك يتناول الفصل الثامن مفهوم مسؤولية الدولة في الحالات التي تتضمن (أنظمة أسلحة مستقلة (AWS)، مسليطاً الضوء على (ثغرات المسؤولية) حيث تواجه الأطر القانونية التقليدية صعوبة في تحديد المسؤولية. ويشددان على أهمية تقنين معايير دولية جديدة تعالج هذه الثغرات بشكل صريح. ويؤكدان أنه إذا لم يتم وضع هذه المعايير فقد يؤدي ذلك إلى فراغ في المساءلة في الحالات التي يتعرض فيها المدنيون للأذى. ويقدم الفصل أمثلة عملية توضح التحديات القانونية التي تطرحها هذه الأنظمة، مثل غياب آليات واضحة لتحميل الأطراف المعنية المسؤولية عن الأضرار.

ثم يقدم الفصل التاسع دراسة حالة تفصيلية عن استخدام روسيا للطائرات بدون طيار في أوكرانيا، ويحلل كيف تتحدى هذه التقنيات الأطر التقليدية للمساءلة بموجب القانون الإنساني الدولي. ويسلط المؤلفان الضوء على الصعوبات المتعلقة بنسبة المسؤولية عن التصرفات المستقلة للطائرات بدون طيار التي قد تؤدي إلى إصابات بين المدنيين. ويوضحان أن هذه الأنظمة غالباً ما تعمل في بيئات متنازع عليها، مما يزيد من تعقيد الإشراف البشري على قراراتها. ويستعرض الفصل بيانات واقعية بما في ذلك حالات استهدفت فيها الطائرات غير المقاتلين بناءً على خوارزميات مَعْيبة، مما يثير تساؤلات مهمة حول كفاية الآليات

الفصل التركيز على (المجهول المجهول) أي المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها بسبب الطبيعة الجديدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ويعرض المؤلفان سيناريوهات مفصلة تتضمن أخطاء في تحديد الأهداف من قِبَل الطائرات بدون طيار المستقلة، مما يبرز كيف يجب على نماذج المخاطر مراعاة كلٍّ من العواقب المباشرة والإخفاقات المتتالية عبر الأنظمة المترابطة. ويسلط هذا الإطار الضوء على الحاجة إلى نهج قابل للتطوير وقابل للتكيف لإدارة المخاطر في أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكري.

ويقدم الفصل الخامس إطاراً عملياً يوازن بين مخاطر الذكاء الاصطناعي العسكري ومتطلبات التشغيل، حيث يدمج آليات التَحَقُّق الشاملة لضمان الوثوقية. ويركّز هذا الفصل على الحاجة إلى بيانات اختبار متعددة التخصصات حيث يمكن للمطوّرين والمشغّلين التعاون لتحديد الإخفاقات المحتملة قبل النشر. ويُختتم الفصل السادس بفحص أطر تقييم الأخلاقيات الحالية ونقد حدودها مع الدعوة إلى تقييمات أكثر ملاءمة للسياقات المختلفة. ويشدد المؤلفان على أن المبادئ الأخلاقية يجب أن تكون قابلة للتكيف مع السياقات الثقافية والعملية المختلفة، حيث قد تفشل المعايير الجامدة في معالجة التحديات الدقيقة للعالم الواقعي.

القسم الثاني: المسؤولية والمساءلة للأفراد والدول
يركز القسم الثاني على المسؤولية والمساءلة مستكشفاً الآثار القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية.

ويتناول الفصل السابع أهمية أطر الحوكمة الوطنية التي تعالج المخاطر المحددة للذكاء الاصطناعي. ويقترح المؤلفان تعديلات على عمليات

القانونية الحالية لمعالجة انتهاكات قوانين الحرب. ويختتم القسم الثاني الفصل العاشر الذي يُوسِّع النقاش حول المسؤولية من خلال اقتراح أن تمتد المسؤولية إلى ما هو أبعد من القادة العسكريين لتشمل المبرمجين والمصممين. وينتقد المؤلفان الميل إلى جعل القادة العسكريين أو الأنظمة نفسها كبش فداء، ويشددان على الحاجة إلى نهج أكثر دقة يأخذ في الاعتبار الطبيعة الموزعة للمسؤولية في تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويقدم المؤلفان توصيات محددة، مثل الإلزام القانوني بالشفافية في عمليات تصميم الذكاء الاصطناعي، وضرورة مشاركة المطورين في مراجعات المساءلة بعد نشر الأنظمة. وتسلط هذه التوصيات الضوء على أهمية التعاون بين الأطراف المعنية لضمان أن تتماشى هذه الأنظمة مع المبادئ الأخلاقية والقوانين الدولية.

القسم الثالث: التَّحْكُمُ البشري في العمليات العسكرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

يركز القسم الثالث من الكتاب على التحوُّل في دور التَّحْكُمُ البشري في العمليات العسكرية التي تستعين بالذكاء الاصطناعي. وافتتح هذا النقاش الفصل الحادي عشر حيث يقدم المؤلفان نقدًا لمفهوم (التَّحْكُمُ البشري الهادف (MHC، الذي يُعد حجر الزاوية في المناقشات الأخلاقية حول أنظمة الأسلحة المستقلة. وتجادل (AWS) بأن (MHC) رغم كونه مفهومًا حسن النية فإنه لا يكفي للتعامل مع تعقيدات الأنظمة المستقلة. وبدلاً من ذلك تقترح أطراً بديلة تُدمج فيها الإشراف البشري بشكل أفضل في عملية اتخاذ القرار. ويستكشف الفصل أمثلة من الواقع حيث أخفقت أنظمة (MHC) في منع الأضرار غير المقصودة، مما

يبرز الحاجة إلى آليات تحكُّم تكيُّفِيَّة قادرة على الاستجابة للظروف غير المتوقعة. ومن الحجج الأساسية التي قدمتها أن سرعة اتخاذ القرارات باستخدام الذكاء الاصطناعي وغموض نتائجه غالباً ما تتجاوز القدرات الإدراكية البشرية، مما يستدعي الانتقال من التَّحْكُمُ التفاعلي إلى تصميم أنظمة استباقية مدمجة بضمانات أخلاقية.

ثم يتناول الفصل الثاني عشر مثال (التألق غير المتوقع) لأنظمة مثل AlphaGo لاستكشاف التحديات التشغيلية التي تطرحها أنظمة دعم القرار المُمكنة بالذكاء الاصطناعي. ويوضح كيف أن هذه الأنظمة، رغم قدرتها على تحقيق نتائج استثنائية، فإنها تُدخل عوامل غير متوقعة تزيد من تعقيد المسألة والتخطيط الاستراتيجي. ويجادل المؤلفان بأن عدم القدرة على التنبؤ بقرارات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين: ميزة استراتيجية في بعض الحالات وعبئاً في حالات أخرى. ويدعون إلى تطوير بروتوكولات طوارئ للتعامل مع السيناريوهات التي تنحرف فيها قرارات الذكاء الاصطناعي عن التوقعات البشرية. ومن النقاط الجوهرية التي يطرحونها ضرورة وجود آليات تدقيق قوية لمراجعة القرارات بأثر رجعي، مما يَمَكِّن المؤسسات العسكرية من استخلاص الدروس من النتائج غير المتوقعة.

وبعد ذلك يركز الفصل الثالث عشر على التحديات النفسية والأخلاقية التي يواجهها الأفراد العسكريون أثناء العمل جنباً إلى جنب مع أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتتناول قضايا مثل الإصابات الأخلاقية وتآكل المساءلة عند المشغّلين. ويقترحان أدوات مثل تذكيرات بمسؤولية القرار وتحليل المهام الإدراكية لتعزيز المساءلة في الفوارق المشتركة بين الإنسان والآلة. ويقدمان بيانات من

الأنظمة العسكرية، مشيراً إلى تأثير هذه العوامل على كفاءة واعتبارات استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي. ويتناول الفصل الخامس عشر كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والسياسات السياسية على فاعلية واعتبارات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية. ويجادل المؤلف بأن التطور التكنولوجي لأنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن يقترن بحوكمة قوية للبيانات وبنى مؤسسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال يشير إلى دراسات تُظهر أن ما تصل نسبته إلى 25% من الأنظمة العسكرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في بعض البلدان تعاني من قلة الاستخدام بسبب نقص الأطر اللوجستية الملائمة. ويناقش الفصل أيضاً الفجوات الاقتصادية التي يمكن أن تزيد من عدم المساواة في قدرات الذكاء الاصطناعي بين الدول، مما يشير إلى أن معالجة هذه الفجوات أمر ضروري لتحقيق الاستقرار العالمي.

أما في الفصل السادس عشر فتحلل المؤلفة الدروس المستفادة من المفاوضات الدولية حول المعايير السيبرانية وأنظمة الأسلحة المستقلة الممثلة، وتقدم استراتيجيات للتعاون متعدد الأطراف. وتشدد المؤلفة على أهمية تدابير بناء الثقة، مثل الإبلاغ الشفاف عن مشروعات تطوير الذكاء الاصطناعي، لتقليل التوترات بين الدول. وأحد أبرز النقاط التي تقدمها هو تحليلها للأطر الناجحة مثل (دليل تالين)، الذي يحدد معايير الحرب السيبرانية. وتدعو إلى اتفاقيات مشابهة مخصصة للذكاء الاصطناعي العسكري للحد من مخاطر التصعيد أثناء النزاعات. كما يسلط الفصل الضوء على التأثير المتزايد للقطاع الخاص في تشكيل سياسات الذكاء الاصطناعي العسكري،

دراسات ميدانية تشير إلى أن ما يصل إلى 40% من المشغلين في الفرق المدعومة بالذكاء الاصطناعي يعانون من مستويات متزايدة من الإجهاد والإرهاق الأخلاقي. وتشمل توصياتهما تطوير برامج تدريب شاملة تركز على التفكير الأخلاقي واتخاذ القرارات، إلى جانب توفير دعم للصحة العقلية مصمم خصيصاً للتعامل مع التحديات الفريدة للعمل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ويختتم القسم بالفصل الرابع عشر بتقديم مفهوم تحل عاقبة الإهمال، الذي يقيم تفويض المهام الأخلاقية لأنظمة الذكاء الاصطناعي. ويقدم نهجاً كمياً عملياً لتقييم ما إذا كانت قرارات التفويض تلي المعايير الأخلاقية، مما يساهم في النقاش الأوسع حول التفاعل المسؤول بين الإنسان والآلة.

ويجادل المؤلفان بأن مقاييس تحل عاقبة الإهمال يجب أن تُدمج في عمليات تصميم الذكاء الاصطناعي العسكري لضمان بقاء الأنظمة ضمن الحدود التشغيلية والأخلاقية المقبولة. ويتضمن الفصل دراسة حالة عن الطائرات بدون طيار للمراقبة المستقلة، مما يوضح كيف يمكن تطبيق تحل عاقبة الإهمال لتحقيق توازن بين الاستقلالية التشغيلية والحاجة إلى الإشراف البشري. وإحدى الإحصائيات البارزة في هذا الفصل هي أن الأنظمة المصممة بمعايير تحل عاقبة الإهمال شهدت انخفاضاً بنسبة 30% في الأخطاء التشغيلية خلال مهمات المحاكاة، مما يُبرز الفوائد العملية لهذا الإطار.

القسم الرابع: الأبعاد السياسية للذكاء الاصطناعي العسكري

يستعرض هذا القسم الأبعاد السياسية والاقتصادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في

مشيراً إلى أن أكثر من 40% من تكاليف تمويل الأبحاث الدفاعية العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي يأتي من كيانات غير حكومية.

الخاتمة: مفهوم (الاستقلالية المقيدة)

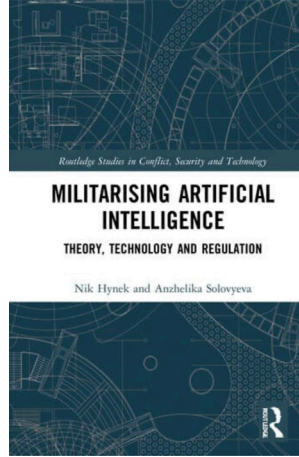
يقدم القسم الأخير مفهوم (الاستقلالية المقيدة)، وهو إطار متقدم لفهم دور الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية. وينتقد جان مارتين شراجين في هذا الفصل الجدل حول (الروبوتات القتالة)، داعياً إلى نهج أكثر توازناً وبراغمية للتحديات الأخلاقية التي تطرحها الأنظمة المستقلة. ويجادل شراجين بأن المناقشات حول الاستقلالية يجب أن تركز على وضع قدرات الذكاء الاصطناعي في سياق القيود التي يفرضها الإشراف البشري والمتطلبات التشغيلية.

ويلخص هذا الفصل الحجج الرئيسية المقدمة على مدار الكتاب، ويؤكد على أهمية إجراء اختبارات صارمة وعمليات تقييم وشهادات لضمان الامتثال الأخلاقي والتشغيلي. وتسلط تحليلات شراجين الضوء على ضرورة تجاوز النقاشات الأخلاقية المجردة، مع اقتراح حلول عملية تعالج التحديات الواقعية المتعلقة بإدماج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية.

وتعد مساهمات الكتاب مهمة بشكل كبير، وخاصة في تطوير أطُر مثل حلقة (التغذية الراجعة الاجتماعية-التقنية) SOTEF ونموذج التسلسل الهرمي للمخاطر. وتوفر هذه الأدوات نهجاً قابلاً للتوسع لتقييم المخاطر والتخفيف منها في التطبيقات العسكرية المختلفة. ومن خلال أمثلة واقعية مثل استخدام روسيا للطائرات بدون طيار في أوكرانيا، يتم ترجمة المناقشات النظرية إلى وقائع عملية، مما يبرز أهمية حجج الكتاب للتحديات العسكرية المعاصرة. كما أن الطبيعة متعددة التخصصات للكتاب تضمن فهماً شاملاً لتأثير الذكاء الاصطناعي، حيث تتم الاستفادة من القانون والأخلاقيات والهندسة لإنشاء إطار متكامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول. ورغم نقاط القوة التي يتمتع بها الكتاب، إلا أنه ليس خالياً من العيوب. وأحد أوجه القصور الملحوظة هو اعتماده الكبير على المناقشات النظرية، والتي كان يمكن تعزيزها بمزيد من البيانات التجريبية ودراسات الحالة الواقعية. ورغم أن السيناريوهات التي يقدمها توضيحية، فإن إدراج تحليلات كمية وبيانات واقعية كان سيساهم في تحسين قابلية الكتاب للتطبيق العملي. وأخيراً يركز الكتاب بشكل أساسي على وجهات نظر (الناتو) والحلفاء، مما قد يحد من ملاءمته للسياقات غير الغربية، حيث قد تلعب اعتبارات ثقافية وسياسية وأخلاقية مختلفة دوراً أكبر.

ويعد كتاب (الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية) إسهاماً رائداً في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي العسكري وحكومته. ومن خلال معالجة دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي بالكامل ودمج رؤية من تخصصات متعددة، يوفّر الكتاب إطاراً أساسياً للابتكار المسؤول في السياقات الدفاعية. ويمثل التركيز على المبادئ الأخلاقية، إلى جانب الأدوات العملية والأطر، قيمة كبيرة لواضعي السياسات والاستراتيجيين العسكريين والأكاديميين الذين يتعاملون مع التعقيدات الأخلاقية والتشغيلية للذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة.

ورغم وجود مجال للتوسّع والتحسين، فإن عمق الكتاب وشمولية تحليله يضمنان بقاءه على صلة دائمة في المجال سريع التطور للتكنولوجيا العسكرية.



Title: Militarizing Artificial Intelligence: Theory, Technology, and Regulation

Editors: Nik Hynek and Anzhelika Solovyeva

Publishing House: : Routledge

Year: 2024

الكتاب: عسكرة الذكاء الاصطناعي: النظرية، التكنولوجيا والتنظيم

الناشر: روتليدج

سنة النشر: 2022م

المؤلف: نيك هاينك وأنجيليكا سولوفيفا

عرض: تسنيم عبدالله عيسى⁽³⁾

يشهد العالم اليوم تطوراً غير مسبوق في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث بات يتغلغل بعمق في مختلف مناحي حياة الأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولم يكن المجال العسكري بمنأى عن هذا التطور، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي يشكّل حجر الزاوية في تطوير الأنظمة الدفاعية الذكية وإدارة الحروب المستقبلية للدول أو حتى الجماعات دون الدول، وهو ما يعيد تشكيل توازنات القوة العالمية ويفرض تحديات وفرصاً جديدة في الساحة العسكرية، ومع تحوّل الأنظمة الذاتية من مجرد أفكار خيالية إلى واقع ملموس، أثّرت التساؤلات حول مدى تأثير هذه التقنيات على التوازنات العسكرية وما تصاحبها من تحديات أخلاقية وقانونية، ورغم الوعود الكبيرة التي يقدمها داعمو ثورة الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة العملية، إلا أنه باتت تتولّد مخاوف متزايدة تتعلق بالأمن والمسؤولية والتنظيم الدولي.

وفي ظل هذه التطورات يبرز كتاب عسكرة الذكاء الاصطناعي: النظرية، التكنولوجيا، والتنظيم كمرجع مهم يقدم تحليلاً عميقاً لدور الذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة، حيث يُسلط مؤلفا الكتاب نيك هاينك، أستاذ دراسات الأمن بجامعة تشارلز⁽⁵⁾، وأنجيليكا سولوفيفا المحاضرة المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية بقسم دراسات الأمن بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة تشارلز⁽⁶⁾ الضوء على كيفية إعادة تشكيل (أنظمة الأسلحة الذاتية (AWS) والتوازنات العسكرية العالمية، مع مراعاة القضايا التقنية والسياسية والأخلاقية المرتبطة بهذا المجال. ومن خلال رؤية نقدية شاملة يقدم الكتاب فهماً متكاملاً للتحويلات الجارية، مما يجعله مرجعاً أساسياً للباحثين والمفكرين وصُنّاع القرار في استيعاب مستقبل عسكرة الذكاء الاصطناعي وتأثيراته المتعددة.

وقسّم الكتاب إلى جزئين رئيسيين يحتوي كل جزء على ثلاثة فصول أساسية، فيتناول الجزء الأول مسألة الذكاء الاصطناعي ودوره في التحول العسكري، في حين ركز الجزء الثاني على أنظمة الأسلحة الذاتية وعلاقتها بالسياسة والسلطة.

5 نيك هاينك حاصل على درجة الدكتوراه البحثية من جامعة برادفورد، وكان مرتبطاً سابقاً بمؤسسات مثل معهد دراسات الحرب والسلام (SIWPS) في جامعة كولومبيا، وكلية لندن للاقتصاد (LSE)، والجامعة الوطنية الأسترالية (ANU) وجامعة كارلتون، وجامعة ريتشموند، ويقود مركز أبحاث جامعة تشارلز المتميز، والذي يركز على دراسة العلاقة بين الإنسان والآلة وتأثيراتها على النظام الدولي.

6 أنجيليكا سولوفيفا تعمل كباحثة دكتوراه في مركز أبحاث جامعة تشارلز المتميز المخصص لدراسة العلاقة بين الإنسان والآلة وتأثيراتها على النظام الدولي، وأحدث أعمالها المشتركة مع نيك هاينك هو كتاب (منطق التحكم في الأسلحة الإنسانية ونزع السلاح) (2020).

وبحلول عام 2024م أصبحت التقنيات العسكرية القائمة على الذكاء الاصطناعي قوة دافعة رئيسية في تشكيل سياسات الدول الكبرى. فعلى سبيل المثال قام حلف شمال الأطلسي (الناتو) في يوليو 2024م بتحديث استراتيجيته لتعزيز تكامل الذكاء الاصطناعي بين الدول الأعضاء الـ31، مع التركيز على تعزيز تنفيذ مبادئ الناتو للاستخدام المسؤول والحماية من الاستخدام العدائي للذكاء الاصطناعي¹. وفي سبتمبر من العام نفسه وقّعت حوالي 60 دولة - في قمة (الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري) REAIM التي عُقدت في سيئول - على (خارطة طريق للعمل) والتي تنظم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، بينما امتنعت 30 دولة عن التوقيع عليها ومنها جمهورية الصين الشعبية². وفي الوقت ذاته أعلنت جمهورية روسيا الاتحادية عن خطة دفاعية جديدة تمتد لعشر سنوات تتضمن تركيزاً خاصاً على تطوير الذكاء الاصطناعي وأنظمة الدفاع الصاروخي، وبلغ حجم سوق الذكاء الاصطناعي في روسيا في عام 2023م إلى نحو 650 مليار روبل، أي ما يعادل 7.3 مليارات دولار³. ومن جانبها واصلت الولايات المتحدة تعزيز قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تعيين أكثر من 200 خبير لدعم المهام الحكومية المختلفة، بما في ذلك المهام المتعلقة بالأمن القومي، وقد أطلقت على المستوى الدولي خطة شاملة لوضع معايير عالمية للذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون مع الدول الأخرى، بهدف ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا في مواجهة التحديات العالمية⁽⁴⁾.

4 Biden-Harris Administration Announces New AI Actions and Receives Additional Major Voluntary Commitment on AI, 2024: <https://www.whitehouse.gov/>

والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، حيث إن هذه التقنيات تقود إلى (أتمتة)⁽⁸⁾ ساحة المعركة بشكل أذكى وأكثر كفاءة، إلا أن المؤلفين يؤكد أن الذكاء الاصطناعي لم يُدمج بشكل كامل حتى الآن في العقائد العسكرية أو المفاهيم العملية، وبينما تعلن الولايات المتحدة نفسها رائدة في الابتكار المتعلق بالذكاء الاصطناعي إلا أن عملية دمج هذه التكنولوجيا بشكل كامل في الهياكل العسكرية ماتزال قيد التنفيذ.

ويتناول الفصل الثاني من الكتاب مفهوم (الثورة العسكرية الحديثة) (RMA من زاوية التكنولوجيا، مع التركيز على دور الذكاء الاصطناعي في هذا السياق، حيث يشير المؤلفان إلى أن الثورات العسكرية غالباً ما ترتبط بتطورات تكنولوجية كبرى وتطبيقات جديدة للتقنيات الموجودة، ويوضح أن الذكاء الاصطناعي يُعتبر من التقنيات المزدوجة الاستخدام التي تعمل على تعزيز العلاقات بين التكنولوجيا المدنية والعسكرية، ويقدمان أمثلة على ثورات تكنولوجية سابقة مثل الثورة الصناعية التي أدت إلى تطوير الأسلحة مثل الدبابات والطائرات العسكرية، مشيراً إلى أن الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً جديدة في مجال الاتصال والتحكم والقيادة، ويبرز ماهية دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الفيزيائية مثل الطائرات بدون طيار، مما يحدث تحولاً كبيراً في القدرات العسكرية ويساعد على تحسين الربط بين الأنظمة المختلفة.

ومن أهم الأفكار التي تطرّق لها الفصل أن الذكاء الاصطناعي قد أتاح شكلاً جديداً وغير مسبوق من

ويبدأ المؤلفان في الفصل الأول من الكتاب استعراض الإمكانيات التحويلية للذكاء الاصطناعي في سياق الثورة في الشؤون العسكرية (RMA)، بهدف تحليل كيفية مساهمة الذكاء الاصطناعي في خلق نموذج جديد في الاستراتيجية والعمليات العسكرية، ويؤكدان أن مصطلح (الذكاء الاصطناعي) لا يشير إلى تكنولوجيا مترابطة واحدة فقط، بل يشمل مجموعة من الأنظمة المتقدمة، مثل التعلّم الآلي، والشبكات العصبية، والرؤية الحاسوبية، التي تهدف بشكل جماعي إلى محاكاة القدرات الإدراكية البشرية، ويشير المؤلف إلى أن الثورة في الشؤون العسكرية، المرتبطة تاريخياً بالابتكار التكنولوجي، تُفهم عادةً ضمن إطار يجمع بين التغيرات التطورية والثورية، ومن خلال مقارنة الثورة التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي بالتحويلات التكنولوجية السابقة مثل تطوير البارود أو صعود تكنولوجيا المعلومات، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل عاملاً رئيسياً في تغيير طبيعة الحروب، حيث شجّه المؤلفان الابتكارات العسكرية التاريخية بـ(تكتيك الحرب الخاطفة (Blitzkrieg)⁽⁷⁾، مما يثبت أن دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة متعددة، مثل دمج أجهزة الاستشعار والتعلّم الآلي، يمكن أن يُحدث ثورة في الاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية بطريقة مماثلة.

وتتمثل الإمكانيات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لإحداث ثورة في مجالات اللوجستيات

7 "Blitzkrieg" هي استراتيجية عسكرية ألمانية استُخدمت خلال الحرب العالمية الثانية، تعتمد على الهجمات السريعة والمنسقة بين الدبابات، المركبات المدرعة، والطائرات الحربية، والهدف من هذه الاستراتيجية هو تحقيق انتصارات سريعة وحاسمة من خلال الهجمات المنسقة والمفاجئة التي تعتمد على السرعة والتفوق العسكري، مما يؤدي إلى شل قدرات العدو قبل أن يتمكن من تنظيم دفاعاته. <https://study.com>

8 الأتمتة هي استخدام الأنظمة أو الأجهزة التكنولوجية لتنفيذ المهام أو العمليات التي كانت تُنفَّذ تقليدياً بواسطة الإنسان، حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

أنظمة قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، مما يقلل من التدخل البشري.

ثانيًا: أدّى تكامل التكنولوجيا إلى دمج المجالات القتالية الخمسة (البر، البحر، الجو، الفضاء، والفضاء الإلكتروني) في عمليات مشتركة جديدة، بفضل مجموعة إنجازات مثل الفضاء الإلكتروني.

ثالثًا: ازدادت الأنظمة المركبة تعقيدًا نتيجة تراكم التقدم التكنولوجي عبر الأجيال، مثل تطوير الدبابات السوفيتية T-34 و(الطائرات غير المأهولة MQ-9 Reaper)، مما جعل الأنظمة أكثر استقلالية وذكاء.

ويؤكد المؤلفان أن هذه التحولات التكنولوجية لا تقتصر على مجرد تحسين العمليات العسكرية، بل تُشكّل تحولًا نوعيًا في عملية تفسير مفاهيم السيطرة والتحكّم في ساحة المعركة.

ويستعرض الفصل الثالث التحولات التكنولوجية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية المركبة للقوى الكبرى، حيث يُبرز المؤلفان النهج المختلف الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في دمجها للذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتها العسكرية، وأهدافها ومدى تقدمها التكنولوجي.

وفي هذا السياق تتبنى الولايات المتحدة استراتيجيتها بالاعتماد على الابتكار التكنولوجي وذلك من خلال التعاون الوثيق بين القطاع الخاص، الحكومة، والأوساط الأكاديمية، وتسعى الولايات المتحدة للحفاظ على تفوّقها التكنولوجي عبر دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف الأنظمة مثل المقاتلة F-35، التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الاستشعار وتعزيز الوعي العملياني، وطائرات Loyal Wingman المُسيّرة التي تعمل جنباً إلى جنب مع

تُكامل الأنظمة، يتمثل في شبكات ذاتية التشكيل والتنظيم تُعرّف بتكنولوجيا (ذكاء السرب)⁽⁹⁾، حيث تُحاكي خوارزميات (ذكاء السرب) السلوك الجماعي للحشرات الاجتماعية، وتعمل فيه العناصر الفردية داخل الشبكة بتناغم تام كوحدة واحدة قادرة على الاستجابة للمحفّزات الداخلية والخارجية بشكل متكامل. وقد أصبحت هذه التقنية محل استثمار واسع في الجيوش العالمية، حيث تسهم في تطوير الأنظمة المستقلة مثل الطائرات بدون طيار، لتعزيز الكفاءة التشغيلية في البيئات العسكرية، وإلى جانب ذلك يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مجال النقل العسكري من خلال تقنيات القيادة الذاتية والطائرات بدون طيار المستخدمة لإيصال البضائع، ويسهم هذا التطور بشكل كبير في تقليل تعرّض الأفراد العسكريين للمخاطر في المواقف الخطرة، مما يجعل النقل الذاتي أولوية أساسية لدى القوات المسلحة.

ويطرح المؤلفان في هذا الفصل ثلاث مراحل رئيسية لتطور الأنظمة المركبة، كما يأتي:

أولاً: تزايد الاستقلالية التكنولوجية مع مرور الوقت، حيث انتقلت الأنظمة من أدوات يدوية إلى

9 (ذكاء السرب (Swarm Intelligence) هو منهج لحل المشكلات يعتمد على التعاون الجماعي المستوحى من سلوك الكائنات الاجتماعية مثل مستعمرات النمل والنحل، حيث تعتمد الأنظمة على تفاعل عناصر متعددة لتنفيذ المهام بشكل جماعي وتعاوني، ويُستخدم ذكاء السرب في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين التنسيق بين الأنظمة الذاتية، مثل الطائرات بدون طيار وفقاً لتعريف Oxford Handbook of Collective Intelligence، ويتميز هذا النوع من الذكاء بقدرته على معالجة المهام المعقّدة من خلال سلوكيات بسيطة ولكنها فاعلة تظهر بشكل جماعي، Oxford Handbook of Collective Intelligence, Thomas W. Malone & Michael S. Bernstein, Oxford University Press, 2015

المرتبطة بتطور (أنظمة الأسلحة الذاتية AWS)⁽¹⁰⁾، حيث يُسلط المؤلفان الضوء على عدة تحديات تكنولوجية وأخلاقية وقانونية متشابكة، وتتعلق المعضلة الأولى بمدى القدرة على التنبؤ والتحكم في هذه الأنظمة؛ فكلما زادت استقلالية الأنظمة، ازداد معها الخوف من فقدان السيطرة عليها في البيئات المعقدة وغير المنظمة، مما يثير تساؤلات حول مدى الأمان في الاعتماد عليها في ساحة المعركة، وهذا يقود إلى المعضلة الثانية التي تتناول نزاع الإنسانية عن عملية القتل، فمع تطور هذه الأنظمة، يصبح القتل أكثر آلية وميكانيكية مما يؤدي إلى تقليل الشعور الإنساني المرتبط بالقرار المميت، ولا تقتصر هذه العملية فقط على فقدان البعد الإنساني في القتل، بل تمتد أيضاً إلى المعضلة الثالثة المتعلقة بإضفاء الطابع غير الشخصي على العدو؛ إذ تتحول الأهداف البشرية إلى مجرد نقاط بيانات يتم التعامل معها من خلال الخوارزميات، مما يزيد من تجريد العدو من إنسانيته.

وفي ظل هذا التطور التكنولوجي تبرز المعضلة الرابعة المتعلقة بالتنسيق بين البشر وتلك الأنظمة في العمليات المشتركة، فمع تزايد الاعتماد على هذه الأنظمة تزداد المخاطر المرتبطة بفشلها في تنفيذ المهام، مما قد يُعرض حياة الجنود للخطر في حالة حدوث أي خلل تقني، في حين تناقش المعضلة الخامسة الاعتبارات السياسية والاستراتيجية،

المقاتلات لتعزيز القدرات الهجومية، وقد تضمنت الاستراتيجية تأسيس (مركز الذكاء الاصطناعي المشترك JAIC) من قِبَل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، الذي يعمل على تحويل الأبحاث إلى قدرات تشغيلية ملموسة.

ومن جانبها تتبنى روسيا نهجاً تسيطر عليه الدولة، حيث تلعب الحكومة والجيش دوراً مركزياً في تطوير الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية، وينصب تركيز روسيا الأساسي على تعزيز قدراتها الدفاعية من خلال الأنظمة غير المأهولة والمستقلة مثل الطائرة (S-70 Okhotnik) و(نظام الدفاع Pantsir-SM) الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل التهديدات واتخاذ القرارات المستقلة بشأن عملية إطلاق النار، لذا يتمحور النهج الروسي حول التحكم المركزي في الابتكار العسكري، مما يعزز الأمن الوطني ويقلل الاعتماد على القطاع الخاص.

أما الصين فإنها تتبنى استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي والقيادة العالمية من خلال مبادرات مثل (صنع في الصين 2025م)، وإطلاق خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي التي ركزت على المبادئ الأساسية للخطة المستقبلية، وحددت المجالات ذات الأولوية، كما تعمل الصين أيضاً على دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية بشكل وثيق مع الجيش، كما في (طائرات Blowfish A2) و(أنظمة الاستطلاع الأرضي Sharp Claw)، التي تعتمد على القيادة الذاتية، ويجمع النهج الصيني بين المبادرات الحكومية والتعاون بين القطاعين المدني والعسكري.

ويتناول الفصل الرابع من الكتاب المعضلات

10 عرّفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزارة الدفاع الأمريكية أنظمة الأسلحة الذاتية (AWS) بأنها الأنظمة التي يمكنها اختيار الأهداف وضربها دون تدخل بشري مباشر، مما يعني أنها تعمل بشكل مستقل فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن استخدام القوة، Autonomous Weapon Systems: Technical, Legal and Ethical Challenges, ICRC, 2016

وفي الفصل الخامس من الكتاب يقدم المؤلفان تحليلاً نقدياً لحملة (إيقاف الروبوتات القاتلة)⁽¹¹⁾، التي تسعى لحظر أنظمة الأسلحة الذاتية، ويوضحان كيف ساهم استخدام مصطلحات مثيرة مثل (الروبوتات القاتلة) في تشكيل تصور لدى الجمهور حول مدى خطورة هذه الأنظمة، وزيادة الزخم بهدف حظرها بشكل استباقي، وبينما نجحت الحملة في اجتذاب الانتباه الدولي، إلا أن الهدف الأساسي المتمثل في فرض حظر قانوني شامل على AWS لم يتحقق بعد.

ويناقش المؤلفان كيف أن استراتيجية كهذه رغم نجاحها في نشر الوعي إلا أنها قد أدت إلى ما يُسمى (المبالغة في التأمين) والتي يستوحيانها من أفكار مدرسة كوبنهاغن للأمن⁽¹²⁾، وتقوم هذه المبالغة على تصوير التهديد بشكل مفرط، والتي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ تقوض مصداقية الحملة وتثير الشكوك حول واقعية التهديد بين الجمهور، مما قد يؤدي إلى تبسيط قضية معقدة وصرف الانتباه عن النقاشات الجوهرية، ويحذر المؤلفان من أن الإفراط في استخدام الخطاب المثير للقلق قد يعوق الجهود الرامية إلى بناء إطار سياسي

ذلك أن استخدام هذا النوع من الأنظمة قد يقلل من التردد في شن الحروب، نظرًا لأن الخسائر البشرية تصبح أقل بمراحل، مما قد يؤدي إلى تسهيل قرارات اللجوء إلى القوة العسكرية.

وإلى جانب ذلك تنشأ المعضلة السادسة المتعلقة بتوافق الأنظمة مع الأطر القانونية الدولية الحالية، حيث تواجه هذه الأنظمة تحديات في التمييز الدقيق بين المدنيين والمقاتلين، وهو مطلب أساسي في قوانين الحرب الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك الأطر، وتركز المعضلة السابعة على تأثير الثقافة والتنوع الثقافي على تنظيم أنظمة الأسلحة الذاتية، حيث تختلف وجهات النظر بين الدول حول كيفية استخدامها وتنظيمها وفقًا لقيمتها الثقافية والسياسية، ويبرز المؤلفان في هذا الفصل الحاجة الملحة للمجتمع الدولي لضرورة مناقشة التحديات التي تطرحها أنظمة الأسلحة الذاتية، والعمل على وضع حلول فاعلة قبل أن تصبح هذه الأنظمة جزءًا لا يتجزأ من الحروب المستقبلية، مما قد يؤدي إلى تداعيات غير محسوبة على السلم والأمن الدوليين.

11 حملة إيقاف الروبوتات القاتلة هي مبادرة دولية انطلقت عام 2012 وتهدف إلى منع تطوير واستخدام الأسلحة الذاتية بالكامل والمعروفة بـ(الروبوتات القاتلة)، وتدعو الحملة إلى وضع لوائح دولية تضمن بقاء البشر في السيطرة على استخدام القوة، مشددة على المخاطر الأخلاقية والإنسانية المرتبطة بتفويض الآلات لاتخاذ قرارات تتعلق بالحياة والموت، وتسعى الحملة إلى معاهدة دولية لحظر هذه الأسلحة، وتعمل مع مجموعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. <https://www.stopkillerrobots.org>

12 التأمين حسب مدرسة كوبنهاغن للأمن، يُقصد به عملية تصوير مشكلة معينة على أنها تهديد كبير لوجود أو بقاء المجتمع أو الدولة بحيث يتم التعامل معها كمسألة أمنية تستدعي استجابة فورية وحاسمة.

وقانوني أكثر توازناً واستدامةً لتنظيم أو حظر أنظمة الأسلحة الذاتية.

وفي الفصل السادس والأخير من الكتاب، يحلل المؤلفان الديناميكيات المعقّدة المتعلقة بتنظيم (أنظمة الأسلحة الذاتية (AWS من خلال تحليل هياكل القوة والتفاعلات بين الجهات الفاعلة المختلفة، حيث يستعرض الفصل كيفية تدخّل الأخلاق والقانون والسياسة في تشكيل الأطر التنظيمية لهذه الأنظمة، ويؤكد أن رغم تزايد المخاوف السياسية والإنسانية بشأن هذه الأنظمة، إلا أنه لا يوجد حتى الآن نظام عالمي رسمي يحظر أو ينظم هذه الأنظمة، ويُعزى غياب هذا التنظيم إلى عاملين رئيسيين حسب اعتقادهما: الأول يتمثل في التشابك القانوني، الذي يشمل الأطر القانونية الدولية مثل القانون الدولي الإنساني، والعامل الثاني: هو التسييس الشديد، حيث تتداخل المصالح الجيوسياسية بشكل يُعقّد عملية التنظيم بالكامل، ويشير المؤلفان إلى أن الأدوات القانونية مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مازال غير قادرة على احتواء التطورات التكنولوجية السريعة لأنظمة الأسلحة الذاتية.

كما يُبرزان الصدام بين التحالفات المؤيدة والمعارضة لتنظيم أنظمة الأسلحة الذاتية، فمن جهة تدعم منظمات غير حكومية مثل حملة (إيقاف الروبوتات القاتلة) فرض حظر عالمي شامل على هذه الأنظمة، ومن جهة أخرى تعارض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين هذا الحظر بسبب استثماراتها الكبيرة في البحث والتطوير (R&D) لأنظمة الأسلحة الذاتية مما يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية، وذلك على غرار استفادة هذه الدول من نفوذها في

المنتديات الدولية مثل اتفاقية الأسلحة التقليدية؛ للتأثير على نتائج تنظيم هذه العملية.

وقد اعتمد المؤلفان على إطار (تصنيف بارنيت ودوفال) للقوة لفهم التفاعلات بين أشكال القوة المختلفة (الإجبارية، والمؤسسية، والبنوية، والإنتاجية) وكيف تؤثر على تنظيم أنظمة الأسلحة الذاتية. ورغم النقاشات الأخلاقية حول المخاطر الإنسانية، يشير البعض إلى أن تلك الأنظمة قد تُحسن الامتثال للمعايير القانونية، متفوقة على الأداء البشري في بعض الحالات، ويؤكد المؤلفان أن النقاش حول أنظمة الأسلحة الذاتية مازال مستمراً، وأن التوترات الناشئة بين الأخلاق والقانون والمصالح الاستراتيجية ستظل عوامل رئيسية تعرقل عملية التوصل إلى تنظيم شامل وفعال لهذه الأنظمة.

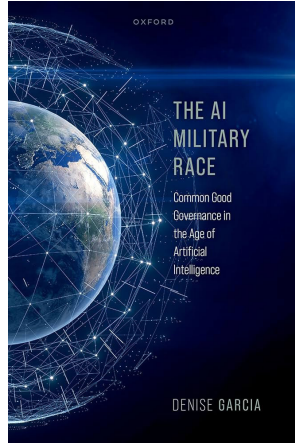
ختاماً، ترى الباحثة التي أعدت العرض أن كتاب (عسكرة الذكاء الاصطناعي: النظرية، التكنولوجيا، والتنظيم) يشكل مرجعاً لا غنى عنه لأي باحث أو صانع قرار يسعى لفهم الآثار العميقة التي قد تنجم عن ثورة الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، حيث يعتمد الكتاب على تحليل نظري رصين مدعوم بدراسات حالة تعكس بشكل دقيق كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي إعادة تشكيل ساحات الحروب، مع تركيز خاص على القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين.

ويتميز الكتاب بدمجه المتقن بين التحليل النظري والتطبيقات العملية، حيث يناقش ديناميكيات القوة والسياسة الدولية، وكيفية تطور الذكاء الاصطناعي ضمن سياق الثورة في الشؤون العسكري، كما يركز على الجوانب الأخلاقية

والمسؤولية القانونية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية، وهي عناصر جوهرية في النقاشات حول هذه التكنولوجيا. ورغم قوة التحليل ودقة المنهجية، إلا أن القارئ غير المتخصص قد يواجه صعوبة في فهم بعض المصطلحات نظراً لاستخدام لغة أكاديمية مكثفة ومصطلحات متخصصة.

ويمكن تعزيز الكتاب بمزيد من الأمثلة التي تتناول تأثير هذه التقنيات على الدول الناشئة والصغرى، وعرض دراسات حالة تتناسب مع خصوصية تلك الدول. ورغم ذلك فإن الكتاب يقدم رؤية استراتيجية قيّمة يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها لفهم ما يجري على الساحة الدولية في هذا المجال، بالإضافة لتسهيل عملية تطوير سياسات دفاعية تتماشى مع التطورات التكنولوجية القائمة، وخصوصاً مع التوجّه المتزايد نحو الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وعلاوة على ذلك يمكن لدول الخليج العربي أن تلعب دوراً محورياً في النقاشات الدولية وأخذ زمام المبادرة من أجل تنظيم عملية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري عبر المبادرات الدبلوماسية والإقليمية.

وإجمالاً يعد الكتاب بمثابة دليل استراتيجي مساعد لفهم التعقيدات والتطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري، ويشكل عاملاً محفزاً في نهاية المطاف لطرح مجموعة من التساؤلات التي تتبادر لذهن القارئ من قبيل: ما الآثار طويلة المدى لعسكرة الذكاء الاصطناعي على استقرار النظام العالمي؟ هل ستكون هذه التقنيات قادرة على خلق عالم أكثر أمناً، أم أنها ستفتح الباب أمام تهديدات غير مسبوقة؟ وهل يمكن أن تكون للذكاء الاصطناعي قدرة على إنهاء الحروب قبل أن تبدأ من خلال التنبؤ بالنزاعات وتقديم حلول دبلوماسية؟ أم أنه سيصبح مجرد أداة جديدة لتسريع الصراعات العسكرية؟ وهل يمكن لهذا النوع من الثورة التقنية أن يساعد الدول الصغرى على إعادة تشكيل موازين القوى الدولية إذا استطاعت تحقيق التفوق في هذا المجال، أم أن ذلك لن يكون كافياً أبداً؟



Title: The AI Military Race: Common Good Governance in the Age of Artificial Intelligence

Author: Denise Garcia ⁽¹³⁾

Publishing House: Oxford University Press

Year: 2023

الكتاب: سباق الذكاء الاصطناعي العسكري: الحكم الرشيد المشترك في عصر الذكاء الاصطناعي

المؤلف: دينيس غارسيا

الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد

سنة النشر: 2023م

عرض: روانا محمد الدجاني ⁽¹⁴⁾

مع أهمية الحرب التقليدية تكتسب الآليات الناشئة مثل تسليح الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة. لذلك فإن كتاب (السباق العسكري للذكاء الاصطناعي: الحكم الرشيد المشترك في عصر الذكاء الاصطناعي) من تأليف دينيس جارسيا يكتسب أهمية كبيرة، حيث يعرض لموضوع الذكاء الرقمي العسكري، ويتناول بالتفصيل مفهوماً مختلفاً للأمن القومي، وكيف يجب تحديثه من أجل مواكبة التحديات التي تواجهها البشرية. والأهم من ذلك أن الكتاب لا يشير إلى (المستقبل) الذي ستحدث فيه الحرب التكنولوجية، بل يناقش أهمية هذا التحدي في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك يشير الكتاب إلى العقبات التي تحوّل دون التقدم العسكري للذكاء الاصطناعي، لكنه سينظر في نطاق الأمر من خلال عدسة المفاهيم الإنسانية:

13 دينيس جارسيا أستاذة في جامعة نورث إيسترن، عضو هيئة تدريس مؤسس لمعهد الروبوتات التجريبي.

14 باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

التعريفات والمفاهيم الرئيسية المركزية لتحليل الكتاب للذكاء الاصطناعي وعسكرته. وتبدأ المناقشة بإثارة أسئلة حاسمة حول مدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية مقابل تسخيرها من أجل المصلحة العامة للبشرية. وتجادل الكاتبة عما إذا كان القانون الدولي الحالي والمعايير العالمية كافية لتنظيم عسكرة الذكاء الاصطناعي وتسليحه مع تطور هذه التقنيات. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعريف القانون الدولي المستخدم في الكتاب واسع ولا يقتصر فقط الجهات الحكومية الفاعلة ولكن أيضاً أيضاً المنظمات الدولية والعلماء والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى التي تشكل المعايير العالمية. وتؤكد أن القانون الدولي يجب أن يكون بمثابة إطار إرشادي لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز السلام. وتقدم المؤلفة مفهوم الذكاء الاصطناعي كمصطلح شامل يغطي مجموعة من التقنيات الحسابية، مع التركيز على كيفية دمج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في التطبيقات العسكرية. ويتم التمييز بين الذكاء الاصطناعي الضيق الذي يؤدي مهام محددة، والذكاء الاصطناعي العام، وهو أكثر تقدماً ولكنه لا يزال قيد التطوير. ويضع الكتاب تحليله بين هاتين الفئتين والتفكير في التحديات الحالية والمستقبلية.

ويُعرّف القسم أيضاً أنظمة الأسلحة المستقلة بأنها تلك التي يمكنها اختيار الأهداف والاشتباك معها دون تدخل بشري. وإن الاستقلالية المتزايدة في أنظمة الأسلحة التي يَسَرها الذكاء الاصطناعي تثير مخاوف أخلاقية وقانونية كبيرة خاصة فيما يتعلق باحتمال فقدان الرقابة البشرية. وترى المؤلفة أنه يجب العمل على مُنع الآثار الضارة لتسليح الذكاء الاصطناعي. وهذا ينطوي على جهد

الحكم الرشيد، والتعاون الشبكي عبر الوطني، وأمن البشرية. والكتاب مخصّص للمهتمين باستراتيجية الحرب والتكنولوجيا العسكرية والتعلم الآلي في سياق الساحة السياسية. وتحذر مقدمة الكتاب من أن سباق التسلّح المستمر للذكاء الاصطناعي، الذي يذكّرنا بسباق التسلح النووي، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، بما في ذلك تطوير أسلحة مستقلة قادرة على اتخاذ قرارات الحياة والموت دون إشراف بشري. ويهدد انتشار هذه الأسلحة بزعزعة الأمن العالمي، وتسريع وتيرة اندلاع الصراع، وتقويض المعايير الدولية الراسخة. ويدعو الكتاب إلى التحول نحو الحكم الرشيد المشترك، والذي يتضمن التعاون العالمي لمعالجة المخاطر العالمية المترابطة، مثل تغيّر المناخ والأوبئة وعسكرة الذكاء الاصطناعي. وتدعو المؤلفة إلى إصلاحات شاملة بما في ذلك في الأمم المتحدة لبناء إطار عالمي يُحكّم استخدام الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية. والهدف هو منع النتائج السلبية للتقدم التكنولوجي دون رادع وضمان استخدام الذكاء الاصطناعي لمصلحة البشرية بدلاً من الإضرار به.

وتشير المقدمة إلى الحاجة الملحة للمعايير واللوائح الدولية لمنع تسليح الذكاء الاصطناعي من تقويض السلام العالمي. وتسلط الضوء على ضرورة الحفاظ على الرقابة البشرية في العمليات العسكرية التي تنطوي على الذكاء الاصطناعي ويحذر من العواقب المحتملة لعدم التصرف. وفي النهاية يسعى الكتاب إلى تنبيه القراء إلى المخاطر التي يشكّلها الذكاء الاصطناعي العسكري واقتراح مسارات نحو نظام عالمي أكثر أماناً وتعاوناً. وعلاوة على ذلك فإنه قبل التوسع في سياق الكتاب تجدر الإشارة إلى أن الكتاب يتضمن قسماً تحدّد فيه

عالمي منسق لوضع القواعد واللوائح التي تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي لمصلحة البشرية بدلاً من الأغراض المدمرة. وتؤكد على أهمية الحفاظ على سيطرة الإنسان على الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية للحفاظ على كرامة الإنسان والقانون الدولي.

ومع ذلك يتم أيضاً عرض فكرة (التعاون الشبكي عبر الوطني)، مما يسلط الضوء على دور الجهات الفاعلة المتنوعة في تشكيل المعايير والحوكمة العالمية. ويُنظر إلى هذا التعاون على أنه ضروري في معالجة التحديات الأخلاقية والمعنوية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، لاسيما في السياق العسكري. وتقرّج الكاتبة أن الجهد الجماعي المستنير بالقيم والأهداف المشتركة يمكن أن يؤدي إلى تطوير قواعد ومعايير جديدة تعكس بشكل أفضل احتياجات عالم سريع التغير.

ويحلل القسم كذلك مفهوم (أمن البشرية) الذي يتحدى المفاهيم التقليدية للأمن القومي من خلال التأكيد على الترابط بين التهديدات العالمية. وتجادل الكاتبة بأن معالجة هذه التهديدات تتطلب نهجاً جماعياً، حيث تجمع الدول والجهات الفاعلة الأخرى مواردها وتعاون لتحقيق المنافع العامة العالمية، مثل السلام والأمن والاستدامة البيئية.

وعلاوة على ذلك وفي الفصل الأول (الجزء الأول) وبمعنوان (التعاون الشبكي عبر الوطني)، تتعمق الكاتبة في تناول تطور الأسلحة المستقلة وتزايد عسكرة الذكاء الاصطناعي. ويبدأ الفصل بمناقشة المخاطر الكامنة المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في السياقات التي تكون فيها المخاطر عالية بشكل غير عادي، لاسيما بصدد اتخاذ

القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى إزهاق الأرواح البشرية. ويعود مفهوم الاستقلالية في أنظمة الأسلحة إلى عام 1960م، لكن التطورات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي وسّعت بشكل كبير نطاق وقدرات هذه الأنظمة.

وتسلط المؤلفة الضوء على المخاوف الأخلاقية والمعنوية التي أثارها الاندماج المتزايد للذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية. ويشير الفصل إلى أنه في حين إن بعض استخدامات الذكاء الاصطناعي في الجيش مثل الملاحاة أو تقييم التهديدات، قد لا تكون مشكلة بطبيعتها، فإن تسليح الذكاء الاصطناعي خاصة في الأنظمة المستقلة التي يمكنها تحديد الأهداف وتتبعها والاشتباك معها دون تدخل بشري يشكل تحديات كبيرة للأمن والقانون الدوليين.

ويركز الفصل على الاستجابة لهذه التطورات وخاصة ظهور التعاون الشبكي عبر الوطني. ويشير هذا المفهوم إلى التعاون بين مجموعات متنوعة، بما في ذلك العلماء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية؛ لمعالجة المخاطر التي تشكلها الأسلحة المستقلة وعسكرة الذكاء الاصطناعي.

وعلاوة على ذلك يتناول الجزء الثاني من الفصل مفهوم التعاون الشبكي عبر الوطني وقدرته على التأثير في الحوكمة العالمية، وعلى نحو خاص في سياق الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة المستقلة. والأطروحة المركزية هي أن الحكم التقليدي القائم على الدولة القومية غير كاف لمواجهة التحديات المعقدة والمتطورة بالسرعة التي تفرضها عسكرة الذكاء الاصطناعي. وبدلاً من ذلك من الضروري اتباع نهج شعبي أوسع يشمل

وفي الجزء الثاني من الفصل الثاني تعرّف الكاتبة الحكم الرشيد المشترك بأنه إنشاء منافع عامة عالمية في المناطق التي تفتقر إلى معايير أو آليات دولية واضحة. وتهدف هذه الحوكمة إلى التخفيف من حالة عدم اليقين، وتعزيز التضامن العالمي، وحماية الأجيال القادمة. ويشدد الفصل على أنه ينبغي اعتبار الذكاء الاصطناعي مورداً مشتركاً عالمياً يفيد البشرية جمعاء ويتطلب إدارة جماعية لتجنب الاستغلال والضرر المحتمل. كما يسلط الفصل الضوء على النجاحات السابقة في التعاون العالمي مثل حماية طبقة الأوزون، ونظام معاهدة أنتاركتيكا، وحظر التجارب النووية. ولإيضاح كيفية تنفيذ الحكم الرشيد المشترك في سياق الذكاء الاصطناعي تدعو غارسيا إلى اتباع نهج جماعي وشامل للحكم، لا يشمل الدول فحسب، بل يشمل أيضاً المجتمع المدني والعلماء والقطاع الخاص، لضمان أن يخدم الذكاء الاصطناعي مصالح البشرية وألا يصبح أداة للضرر. وفي جوهرها يجادل النص بتحول جذري في كيفية تصور الأمن العالمي وحكمه في عصر الذكاء الاصطناعي، والانتقال من التركيز على سيادة الدولة والقوة العسكرية إلى نموذج يعطي الأولوية لرفاهية البشرية جمعاء والأجيال القادمة.

وعلاوة على ذلك فإن الفصل الثالث المعنون (ديناميات الدبلوماسية الدولية) يتعمق في تعقيدات وتحديات الدبلوماسية الدولية فيما يتعلق بعسكرة الذكاء الاصطناعي وتسليحه، وبالذات في الأمم المتحدة. ويؤكد الفصل على تعقيد الجهود الدبلوماسية لتنظيم الأسلحة المستقلة والتقنيات العسكرية الأوسع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، على خلفية الخصومات الجيوسياسية والمصالح الوطنية المختلفة.

مختلف أصحاب المصلحة والعلماء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما يسلط هذا الجزء الضوء على المنظمات الدولية وخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية، لدورها في صون المعايير القانونية والأخلاقية القائمة. ويعد هذا القسم من الكتاب مهماً حيث يلقي الضوء على التقاطع بين التكنولوجيا والأخلاق والحوكمة العالمية. وتعرض الكاتبة في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان (الحكم الرشيد المشترك) حجة مقنعة لإعادة التفكير في المفاهيم التقليدية للأمن في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة. وتذهب المؤلفة إلى أن التركيز التقليدي على الأمن القومي - الذي يركز على القوة العسكرية وسيادة الدولة - غير كاف لمعالجة التهديدات المعقدة والمتشابكة التي تواجه العالم اليوم. وترى أن أمن البشرية يجب أن يكون المبدأ التوجيهي في صياغة السياسات العالمية وهيكل الحكم. وتؤكد أن النظرة التقليدية للأمن المتمحورة حول الدولة والتي تعطي الأولوية للدفاع الوطني والاستعداد العسكري غير كافية بشكل متزايد. وبدلاً من ذلك تدعو إلى نهج أوسع وأكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار أمن الأفراد والنظم البيئية والأجيال القادمة. وتفيد بأن مفهومها للأمن البشرية ليس مجرد نظرية وإنما هو دعوة للعمل. وتبحث الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على العمل معاً للتصدي للتهديدات العالمية التي لا يمكن لأية دولة أن تتصدى لها بمفردها. وأنه من خلال تأطير الأمن باعتباره المصلحة العامة الذي يعود بالنفع على البشرية جمعاء. وتتحدى غارسيا القراء لإعادة النظر في افتراضاتهم حول ما يعنيه أن تكون البشرية آمنة في القرن الحادي والعشرين.

تطرحها التقنيات العسكرية التي يحركها الذكاء الاصطناعي. وتعرب عن قلقها من أن تفويض صُنع القرار الفتاك للآلات يمكن أن يقوض أسس القانون الدولي ذاتها، والتي تقوم على المساءلة البشرية وحماية الكرامة الإنسانية. وهذا القلق شديد بصفة خاصة في سياق القانون الإنساني الدولي، حيث يمكن أن يعرقل التوازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية بسبب الاستخدام المتزايد للنظم المستقلة في الحرب.

ويتناول الفصل الخامس (الحرب وأمن الإنسانية والأسلحة: المعايير العالمية الحالية) تحليلاً للعلاقة المعقدة بين الحرب وأمن البشرية والأطر القانونية والسياسية المتطورة التي تحكم التسلح بموجب القانون الدولي. ويتعمق الفصل في الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية والأمنية التي شكلت المعايير العالمية التي تحد من وسائل وأساليب الحرب، مع التركيز بشكل خاص على التحديات الناشئة التي تفرضها الأسلحة المستقلة. ويقدم الفصل أيضاً عرضاً شاملاً لنجاحات وتحديات الأطر الدولية القائمة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، في مجال تنظيم الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وتناقش الكاتبة بشكل مقنع بأن هذه الأطر على الرغم من تعقيدها وكونها محفوفة بالتحديات في بعض الأحيان، تمثل إنجازات مهمة في الجهد العالمي للحد من التدمير للحرب.

وأخيراً وفي الفصل السادس الذي حمل عنوان (إطار عالمي يحكم الذكاء الاصطناعي العسكري: التعاون الشبكي عبر الوطني والحكم الرشيد المشترك)، تتناول المؤلفة موضوعاً آخر بالغ الأهمية وهو الحاجة الملحة لإطار عالمي يحكم الذكاء الاصطناعي العسكري. وترى غارسيا بأن

وكانت الأمم المتحدة مرحلة مركزية للمناقشات حول الحد من الحكم الذاتي في الحرب، لاسيما من خلال اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية في جنيف. وعلى الرغم من الشكوك الأولية فقد سلطت هذه المناقشات الضوء على الحاجة إلى النظر في الآثار الأوسع نطاقاً للذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية، ورغم إعاقة التقدم بسبب قاعدة الإجماع والتي تسمح لأية دولة معارضة بعرقلة التقدم.

وتسلط المؤلفة الضوء على الحركة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الخير، والتي تهدف إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للأغراض الإنسانية وبالأخص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتؤكد الحركة على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومسؤول، مع التركيز على تعزيز رفاهية الإنسان بدلاً من المساهمة في النزاعات العسكرية. وفي نهاية المطاف يقترح هذا الفصل وجوب أن تُبنى الحوكمة المستقبلية على مبادئ أمن البشرية، ودمج اعتبارات السلام والعدالة والاستدامة في تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

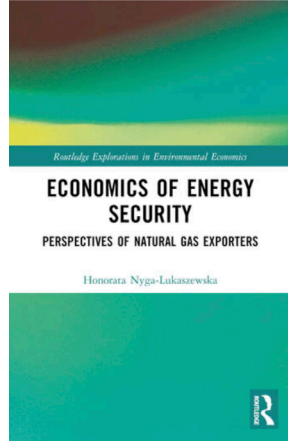
ويتناول الفصل الرابع (الأطر القانونية والسياسية) حيث تتعمق الكاتبة في الأطر القانونية والسياسية المعقدة التي تشكل القانون الدولي، لاسيما في سياق التحديات الحديثة مثل عسكرة الذكاء الاصطناعي والأسلحة المستقلة. ويعد هذا الفصل بمثابة استكشاف قوي لكيفية تطور القانون الدولي لمعالجة التعاون العالمي وحقوق الإنسان والمخاطر الدائمة التي تشكلها التقنيات الناشئة. وتناقش أيضاً الآثار الأخلاقية للأسلحة ذاتية التشغيل، وتتساءل عما إذا كان القانون الدولي الحالي كافياً لمواجهة التحديات التي

العالم يمر بمنعطف محفوف بالمخاطر حيث يجب أن تتطور المفاهيم التقليدية للأمن القومي لمعالجة المخاطر العالمية الناشئة، مثل تغير المناخ والأوبئة والحرب النووية، والأهم من ذلك انتشار الذكاء الاصطناعي العسكري. وتتمثل إحدى نقاط القوة في الفصل في تحليله للأطر القانونية الدولية الحالية وحدودها في معالجة التحديات الفريدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي العسكري. وهي تستمد دروساً من جهود التعاون العالمي الناجحة في مجالات أخرى مثل نزع السلاح النووي وحماية البيئة، لاقتراح معاهدة جديدة بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل يمكن أن تكون بمثابة أساس لأنظمة أوسع بشأن الذكاء الاصطناعي العسكري.

في الختام، يعد السباق العسكري للذكاء الاصطناعي من قبيل دينيس غارسيا مساهمة مهمة وخاصة في ظل إثارة النقاش حول التكنولوجيا العسكرية والذكاء الاصطناعي والأمن العالمي. ويؤكد الكتاب بشكل فاعل على الحاجة الملحة لمعالجة التحديات التي تفرضها عسكرة الذكاء الاصطناعي، وأن هذا ليس مصدر قلق في المستقبل البعيد ولكنه قضية ملحة في الوقت الحاضر. وتحليل غارسيا الشامل لدور الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية، إلى جانب دعوتها للتحول نحو الحكم الرشيد المشترك، يجعل هذا العمل قراءة أساسية للمهتمين باستراتيجية الحرب والتكنولوجيا العسكرية والعلاقات الدولية.

وبينما يتفوق الكتاب في تحديد الحاجة إلى التعاون الشبكي عبر الوطني ووضع معايير عالمية لتنظيم الذكاء الاصطناعي العسكري، فإنه يتعمق أحياناً في تعقيدات قانونية ودبلوماسية معقدة قد تشكل تحدياً للقراء الذين ليست لديهم خلفية في القانون الدولي أو السياسة الدولية. ومع ذلك فإن قدرة غارسيا على ربط هذه التعقيدات بمخاوف أخلاقية وإنسانية أوسع تعزز أهمية الكتاب وإمكانية الوصول إليه.

وفي نهاية المطاف يعد السباق العسكري للذكاء الاصطناعي دعوة مهمة للعمل، حيث يحث المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لأمن البشرية على السعي لتحقيق التقدم التكنولوجي دون رادع، من خلال الاعتماد على الدروس التاريخية واقتراح حلول التفكير المستقبلي. وتوفر غارسيا إطاراً مدروساً وضرورياً للتنقل في المشهد المتطور للذكاء الاصطناعي العسكري، مما يجعل هذا الكتاب مصدراً مهماً لصانعي السياسات والعلماء والمهتمين بمستقبل الأمن العالمي.



Title: Economics of Energy Security Perspectives of Natural Gas Exporters

Author: Honorata Nyga-Lukaszewska

Publishing House: Routledge

Year: 2024

الكتاب: اقتصاديات أمن الطاقة: وجهات نظر مُصدّري الغاز الطبيعي

الناشر: روتليدج

السنة: 2024م

المحررة: أونوراتا نيغا إرمو كاسيوسكا

عرض: حسن يونس الصايغ⁽¹⁵⁾

شكّل مفهوم الطاقة ركيزة أساسية في مسيرة تحديث الحضارة البشرية خاصةً بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي، اللذين أسهما في تحقيق طفرة تكنولوجية واقتصادية كبرى في المجتمعات الحديثة. ومن هذا المنطلق أضفى ضمان الوصول المستدام إلى مصادر الطاقة عاملاً جوهرياً في تحديد مكانة الدول ومدى تأثيرها على الساحة العالمية.

ومع تزايد النمو السكاني والاقتصادي على مستوى العالم، ارتفع الطلب على الطاقة بصورة مستمرة، مما جعلها قضية استراتيجية محورية تتشابك مع اعتبارات الأمن القومي والسياسات الخارجية للدول. وفي هذا السياق يتجلى مفهوم أمن الطاقة في ضمان استمرارية الإمدادات بأسعار معقولة، إلى جانب تنوع مصادرها لتحقيق الاستقرار ومواجهة التحديات المستقبلية.

15 متدرب ، برنامج الدراسات الاقتصادية بمركز (دراسات).

تأثير التنسيق بين المُصدِّرين على الأسعار العالمية واستقرار الإمدادات.

وفي ظل تزايد أهمية أمن الطاقة عالمياً، أصبح هذا المفهوم يركز على ضمان استمرارية الإمدادات، وتحقيق أسعار تنافسية، وتنوع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على مورد واحد. ومع تحوُّل أمن الطاقة إلى قضية استراتيجية ملحة في العصر الحديث، فإنها قد حظيت باهتمام متزايد من صانعي السياسات حول العالم. ونتيجة لذلك عززت الدول المنتجة للطاقة نفوذها، وأصبحت لاعباً رئيسياً وقوة مهيمنة في أسواق الطاقة العالمية.

واستُهل الكتاب بتقديم إطار نظري حول أمن الطاقة، من خلال تحليل الأسس المرتبطة باستغلال الموارد الناضبة والقابلة للاستهلاك، مما يعد ضرورياً لفهم تفاصيل قاعدة موارد الوقود الأحفوري ومميزاتها الاقتصادية، ورغم ذلك يُعد هذا الجزء بمثابة مقبلة تمهيدية لتحليل أعمق لأسواق الطاقة، وبشكل خاص سوق الغاز الطبيعي، مما يجعل نطاقه محدوداً. ويركز هذا القسم على بعض الجوانب المتعلقة باقتصاديات الموارد الناضبة، مستنداً إلى مفاهيم مختارة حول الموارد القابلة للاستنفاد ضمن سياق أوسع. ومع ذلك تُؤلي المؤلف اهتماماً خاصاً لاقتصاديات الموارد الطبيعية ذات الصلة، مع التركيز على خصائص الوقود الأحفوري بما يتماشى مع أهداف الدراسة. وتُشكل هذه المقدمة أساساً للجزء الختامي من الفصل، حيث تتناول المؤلف مفهوم أمن الطاقة، وهو من المفاهيم العلمية المعقدة التي شهدت اهتماماً بحثياً واسعاً، إذ نُشرت بين عامي 2000 و2014م أكثر من 80 دراسة قدمت ما يقارب من 100 تعريف مختلف لأمن الطاقة.

ونظراً لأهمية أمن الطاقة في رسم ملامح العلاقات الجيوسياسية وتوازن القوى الاقتصادية، أصبحت الدول الغنية باحتياطيات الطاقة، كمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مراكز اهتمام رئيسية للقوى العالمية الكبرى، وفي ظل هيمنة القوى العظمى على الساحة العالمية واعتمادها الكبير على إمدادات الطاقة والأسواق، يُنظر إلى الدول التي تفتقر إلى احتياطيات كافية من الطاقة على أنها غير مستقرة، وأقل قدرة على أداء دور محوري في صياغة الأحداث الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق تستعرض الدكتورة أونوراتا نيغا إرمو كاسيوسكا، المتخصصة في الاقتصاد الدولي وأسواق الطاقة، في كتابها المعنون (اقتصاديات أمن الطاقة: وجهات نظر مُصدِّري الغاز الطبيعي) قضايا استراتيجية تتعلق بأمن الطاقة من منظور الدول المُصدِّرة، وتشير إلى أن مفهوم أمن الطاقة الذي كان تاريخياً حكرًا على الدول المستوردة، قد تحول في القرن الحادي والعشرين ليشمل أيضاً المُصدِّرين، وخاصة في ضوء تطورات الأسواق العالمية وتأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والتحديات البيئية، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية.

ويهدف الكتاب إلى إعادة ترجمة مفهوم أمن الطاقة ليعكس واقع الدول المصدرة للغاز الطبيعي من خلال مقارنة اقتصادية موضوعية تُحلل كلاً من أمن الطلب والعرض في سوق الغاز العالمي، متناولاً في الوقت ذاته قضايا محورية مثل تغير المناخ. ومن أبرز الافتراضات التي يناقشها الكتاب احتمالية ظهور تكتل شبيه بمنظمة أوبك في سوق الغاز، مستنداً إلى تحليل دقيق للسياقات التاريخية وديناميكيات السوق الحالية ودراسة

- منذ عام 2000م وحتى الوقت الراهن، يتم تناول مفهوم أمن الطاقة كأمن العرض والطلب، مع التركيز على أزمات العرض في سوق الغاز الطبيعي والسياسات الدولية المتعلقة بحماية المناخ.

بعد ذلك، يقوم الكتاب بتقديم تحليل لأمن الطلب على الطاقة، حيث يركز على مفهوم أمن العرض والتقنيات المستخدمة لتقييمه، ويظل إدراج منظور أمن العرض في هذا القسم من الكتاب ناتجاً عن حقيقة أن «أمن الطلب يتفرع من مفهوم أمن العرض»، وتعتقد الكاتبة أن فهم أمن الطلب دون الاهتمام بجذوره المفاهيمية قد يُعد نهجاً غير كافٍ، ولهذا السبب يقوم الفصل بتقديم ملخص لبعض المفاهيم المختارة من أمن العرض، ويستفيد منها لاحقاً كقاعدة للمقارنة مع أمن الطلب على الطاقة، وفي هذا الإطار تعمل المؤلفة على دمج تحليل أمن الطلب على الطاقة ضمن مناهج مختارة من المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد الدولي.

ويُبرز الكتاب أن لكل دولة مُصدِّرة للغاز الطبيعي تفسيراً خاصاً لأمن الطلب على الطاقة، وفقاً لأولوياتها وظروفها الاقتصادية والسياسية. فعلى سبيل المثال ترى روسيا أن التهديدات التي تواجه أمن الطلب ترتبط بشكل أساسي بالتجارة الخارجية. وتُقسَّم هذه التهديدات إلى ثلاثة مستويات:

أولاً: التحديات الاقتصادية، وتشمل التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وتوسُّع قاعدة الموارد المتاحة، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة بين المصدِّرين الجدد.

ثانياً: التحديات السياسية والتي تتجلى في التغيرات التنظيمية الدولية، والسياسات التمييزية

وقد ركز هذا الكتاب على تطور مفهوم أمن الطاقة بما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية المتسارعة، حيث يؤكد أن المفاهيم التقليدية لأمن الطاقة التي تركز في المقام الأول على موثوقية العرض غير كافية في عالم اليوم المترابط بدلاً من ذلك، ويعد النهج الشامل الذي يأخذ في الاعتبار تقلُّبات الطلب وتقلُّبات السوق والتوترات الجيوسياسية أمراً ضرورياً لفهم التحديات المعاصرة التي يواجهها مصدرو الغاز الطبيعي.

وإن ما يلفت الانتباه هو غياب تعريف موحد لأمن الطاقة، رغم أن هذا المصطلح ليس جديداً، إذ تعود أولى الإشارات إليه إلى بداية القرن العشرين الميلادي، وقد شهدت هذه القضية تزايداً ملحوظاً في الاهتمام منذ أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي. ولعل غياب تعريف عالمي مقبول يعود إلى سببين رئيسيين: أولاً، التغيرات التي طرأت على مفهوم أمن الطاقة منذ السبعينيات. وثانياً، التَّنوع الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان النامية، مما يساهم في اختلاف الأولويات والتحديات المتعلقة بأمن الطاقة في كل منها.

وفي الوقت الحاضر شهد مفهوم أمن الطاقة تطوراً جديداً، مدفوعاً بالعوامل المؤثرة على جانبي العرض والطلب، ويمكن تتبع تطور مفهوم أمن الطاقة عبر المراحل التالية:

- خلال السبعينيات والثمانينيات، كان يتم اعتبار مفهوم أمن الطاقة على أنه قد أمّن توافر إمدادات الطاقة المعروضة في سوق النفط الخام.

- في فترة التسعينيات، يُعتبر مفهوم أمن الطاقة بمثابة أمن الطلب على الطاقة من خلال تحرير أسواق الطاقة.

المفروضة، إلى جانب العقوبات الاقتصادية التي تُفرض على روسيا، فضلاً عن قضايا أمن نقل الطاقة.

ثالثاً: التهديدات العسكرية التي تمثل بُعداً إضافياً يؤثر على استقرار الطلب على صادرات الغاز، وخاصة في ظل التوترات والصراعات الدولية.

وحسب الكتاب، يتمحور أمن الطلب على الطاقة في إيران حول أربع وحدات رئيسية: الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن المادي، ويُضاف إليها العنصر الرابع وهو تأثير العقوبات الدولية. وهذه العقوبات تلعب دوراً حاسماً في تشكيل سياسات إيران المتعلقة بأمن الطاقة ومواجهة تحدياتها المستمرة.

وعلى النقيض من روسيا وإيران، يُبرز الكتاب دولاً أخرى تركز على القضايا المحلية لتعزيز أمن الطلب على الطاقة، مثل كندا ونيجيريا، حيث تُؤلي هذه الدول اهتماماً خاصاً بتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات المحلية، والاستثمار في البحث والتطوير في قطاع الطاقة.

وبالتالي، يرى الكتاب أن منظور أمن الطلب على الطاقة يتشكل لدى كل دولة وفقاً لمزيج الطاقة الخاص بها، والذي يعكس احتياجاتها الاقتصادية والسياسية والبيئية، بالإضافة إلى التحديات والفرص المتاحة على الصعيدين المحلي والدولي.

وينتقل الكتاب لاحقاً إلى استعراض دقيق لدور الغاز الطبيعي في المشهد العالمي للطاقة، حيث برز كأحد البدائل المفضلة للطاقة الأحفورية، مستشهداً بانخفاض بصمته الكربونية مقارنة بالنفط والفحم. كما يتناول الكتاب القضايا المتعلقة بتأمين إمدادات الغاز الطبيعي من خلال تطوير البنية التحتية، مثل خطوط

الأنابيب ومحطات الغاز الطبيعي المسال (LNG)، ويستعرض الكتاب أيضاً دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز قطاع الغاز الطبيعي، وخاصة من خلال تقنيات استخراج الغاز الصخري وتسييل الغاز، التي أسهمت في زيادة مرونة التجارة العالمية للغاز الطبيعي وتحسين كفاءتها.

ويُبرز الكتاب أيضاً كيف تؤثر التغيرات في قوى السوق، مثل التقلبات في العرض والطلب، التطورات التكنولوجية، وتغير سياسات الطاقة في الدول المستوردة، إلى جانب اشتداد المنافسة بين المُصدِّرين الجدد، على استراتيجيات الدول المُصدِّرة للغاز. وتتطلب هذه التحولات من الدول المصدرة فهماً عميقاً لهذه العوامل لضمان أمنها الطاقى ومواجهة التحديات المستقبلية.

ومن الناحية الاقتصادية يوضح الكتاب أن اعتماد الدول المصدرة بشكل كبير على الغاز كمصدر رئيسي للدخل قد يجعلها عُرضةً لما يُعرف بـ (لعنة الموارد). فالتركيز المفرط على مورد وحيد مثل الغاز يُسهم في تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول على المدى الطويل.

وفي هذا السياق يبرز الكتاب أهمية مفهوم (المرونة الاقتصادية) كاستراتيجية حيوية، إذ يتعين على الدول المصدرة اعتماد سياسات تُعزِّز قدرتها على التكيف مع تقلُّبات السوق والاضطرابات الجيوسياسية، ويشمل ذلك تنويع الاقتصادات، الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطاقة، وإنشاء صناديق ثروة سيادية تُسهم في إدارة الإيرادات بفاعلية خلال الأزمات. ويُعد الصندوق السيادي النرويجي مثلاً بارزاً في هذا المجال؛ حيث يُصنَّف كأحد أكبر صناديق الثروة السيادية عالمياً ويتميز بالشفافية والكفاءة في الإدارة والاستثمار.

الخارجي من قِبَل الدول الرئيسية المصدرة، وعلى رأسها روسيا، ويُسلط الضوء على مفهوم (سياسة خطوط الأنابيب) باعتباره وسيلة للسيطرة على مسارات نقل الطاقة، مما يجعلها عاملاً حاسماً في تشكيل العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، يستعرض الكتاب تأثير الصراع الروسي/ الأوكراني على تجارة الغاز الطبيعي، من خلال النقاط الآتية:

رفض الغاز الروسي في أوروبا حيث أدى تراجع الاعتماد على الروسي الذي لا يمر عبر أوكرانيا وليتوانيا إلى تداعيات واسعة في القارة الأوروبية، ولم يقتصر هذا الاتجاه على الغاز فحسب، بل امتد ليشمل النفط أيضاً، حيث قررت الدول الأوروبية وقف استيراد الهيدروكربونات من روسيا، وهو ما يعكس التأثير العميق لديناميكيات سوق الغاز على أمن الطاقة الأوروبي.

توفر فرص جديدة للاعبين العالميين فقد شكّل الغزو الروسي لأوكرانيا فرصة مهمة للدول الأخرى المنتجة للغاز لتعزيز مواقعها في السوق، ففي بداية عام 2022م أصبحت الولايات المتحدة أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، بعد أن نجحت في سد الفجوة الناتجة عن تراجع الإمدادات الروسية.

وفي المجمل يوضح الكتاب كيف تعيد التحولات الجيوسياسية رسمَ خارطة تجارة الغاز الطبيعي العالمية، حيث تتأثر العلاقات بين الدول بشكل مباشر بتنافس اللاعبين الرئيسيين، مما يُعيد تشكيل توازنات القوى الاقتصادية والسياسية.

ويناقش الكتاب التأثير الكبير للعقوبات الدولية وحالة عدم الاستقرار السياسي على صادرات الغاز الطبيعي، وهو ما يفرض على الدول المصدرة ضرورة التخطيط الاستراتيجي للتخفيف من هذه

ويُبرز الكتاب كذلك دور الصناديق السيادية في دعم أمن الطاقة لدى الدول المصدرة للطاقة من خلال النقاط التالية:

تحقيق الاستقلالية عن تقلّبات أسعار الموارد في الأسواق العالمية، مما يحدُّ من تأثير الصدمات الاقتصادية.

استيعاب الفوائض المالية لدعم الاقتصاد والإنفاق الحكومي خلال فترات انخفاض أسعار الطاقة.

تقليل تقلّبات أسعار الصرف عبر تثبيت انتقال آثار التغيرات في أسعار الطاقة إلى الاقتصاد المحلي.

إعادة توزيع العائدات الناتجة من قطاع الطاقة لتنويع الاقتصاد وضمان استدامة النمو.

باختصار، تلعب الصناديق السيادية المرتبطة بالطاقة دوراً محورياً في تعزيز أمن الطاقة بالدول المصدرة، إذ تُعد إحدى الأدوات المالية المتقدمة التي تسهم في الحد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار سلع الطاقة.

ويُعد استكشاف تفاعل العرض والطلب في سوق الغاز الطبيعي من أبرز مساهمات الكتاب، حيث يقدم تحليلاً معمّقا لكيفية تأثير التحولات في تفضيلات المستهلك، والتقدم التكنولوجي، والأطر التنظيمية على جانبي المعادلة. ويُشير الكتاب على سبيل المثال، إلى أن الطلب المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة قد عزّز من دور الغاز الطبيعي كمصدر بديل، مع تسليط الضوء في الوقت ذاته على التحديات المتعلقة بنقاط ضعف سلسلة التوريد وتأثيرها على استمرارية الإمدادات.

ويتناول الكتاب في فصوله الأبعاد الجيوسياسية لسوق الغاز الطبيعي، مُبرزاً دور الغاز كأداة للتأثير

المخاطر وضمان استقرار صادراتها.

وفي سياق متصل، يُقيّم الكتاب السياقات التاريخية والظروف الحالية للأسواق العالمية للغاز الطبيعي، بهدف استكشاف احتمالية ظهور تجمع احتكاري (كارتل) شبيه بـ(منظمة أوبك) في أسواق النفط. وتُعد هذه الجزئية من أبرز محاور النقاش في الكتاب، حيث يُسلط الضوء على الدوافع التي قد تدفع الدول المصدرة للغاز نحو التنسيق فيما بينها لإنشاء منظمة مشابهة لأوبك، مع تناول العقبات والتحديات التي قد تعيق تحقيق هذا الهدف، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

وأشار الكتاب خلال تناوله لهذا الجانب من البحث، إلى عدة عوامل تدفع الدول المصدرة للغاز إلى التفكير في تشكيل (كارتل) بهدف التغلب على التحديات الاقتصادية وتعزيز استقرار الأسواق العالمية. وتتمثل أبرز هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: تُعد التقلّبات السعيرية المستمرة المشكلة الرئيسية التي تواجه الدول المصدرة للغاز، حيث تتكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة عدم استقرار الأسعار، ويرى الكتاب أن التنسيق بين الدول المصدرة قد يساهم في تحقيق استقرار الأسواق والحد من هذه التقلّبات.

ثانياً: تواجه الدول المصدرة للغاز ضعفاً في موقفها التفاوضي أثناء التعامل مع المستوردين، وذلك بسبب هيمنة المستهلكين على آليات التسعير، ويُشير الكتاب إلى أن تشكيل (كارتل) قد يمنح الدول المصدرة نفوذاً أكبر، مما يعزز قدرتها على فرض شروط تسعيرية أكثر عدالة.

ثالثاً: يكشف الكتاب أن النجاحات التي حققتها (منظمة أوبك) في تنظيم أسواق النفط

واستقرارها على مدار العقود الماضية تُمثّل حافزاً قوياً للدول المصدرة للغاز، وتدفع هذه التجربة الدول إلى التفكير جدياً في إمكانية تطبيق نموذج مشابه لتنظيم أسواق الغاز الطبيعي.

ولكن رغم العوامل التي تدفع الدول المصدرة للغاز إلى التفكير في تشكيل (كارتل)، تبرز عدة تحديات كبيرة تعوق تحقيق هذا الهدف، وقد أشار الكتاب إلى أبرزها:

أولاً: الاختلاف الجوهري بين أسواق الغاز وأسواق النفط

يتمثل هذا الاختلاف في طبيعة التداول؛ حيث يُتداول النفط في أسواق عالمية مفتوحة، بينما يعتمد الغاز الطبيعي بشكل رئيسي على العقود طويلة الأجل والبنية التحتية (مثل خطوط الأنابيب ومحطات الغاز الطبيعي المسال). وهذا الاعتماد يقلل من قدرة الدول المصدرة على التحكم في تدفقات الغاز مقارنة بالنفط.

ثانياً: التباين الجغرافي للدول المصدرة للغاز

يشكل الموقع الجغرافي المتباعد للدول الرئيسية المصدرة للغاز (مثل روسيا، قطر، إيران، وأستراليا) عائقاً أمام تحقيق التنسيق الفاعل بينها، بخلاف (منظمة أوبك) التي تتركز دولها الأعضاء بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: التوترات الجيوسياسية

تُعدّ النزاعات السياسية بين الدول المصدرة للغاز من أبرز التحديات، مثل النزاع الروسي/ الأوكراني والعقوبات الدولية المفروضة على إيران، مما يعيق فرص التعاون والتنسيق المشترك.

رابعاً: مخاوف الدول المستهلكة

الطبيعي المسال، أو فرض ضريبة ثابتة يتم التوافق عليها بالإجماع بين الدول المصدرة على المستوردين. ومع ذلك يؤكد الكتاب أن نجاح هذه الإجراءات يعتمد إلى حد كبير على ظروف السوق العالمية، والأوضاع الجيوسياسية، ومدى التوافق بين الدول المصدرة.

وفي سياق تداعيات توسع دور منتدى الدول المصدرة للغاز، يُشير الكتاب إلى الخسائر الكبيرة التي قد تتكبدها أوروبا في حالة حدوث ذلك. ووفق التقديرات قد تصل هذه الخسائر إلى 91.4 مليار دولار أمريكي من فائض المستهلك المفقود، كما يُتوقع أن ينخفض استهلاك الغاز في أوروبا بنسبة 21% وبذلك يُبرز الكتاب التحديات الاقتصادية التي تواجه المستوردين، ويُسلط الضوء على التأثير المحتمل لهيمنة الدول المصدرة على أسواق الغاز، مما يعكس الأبعاد الاستراتيجية المعقدة لسوق الطاقة العالمي.

ويعد كتاب (اقتصاديات أمن الطاقة: وجهات نظر الدول المصدرة للغاز الطبيعي) مساهمة أساسية في النقاش حول أمن الطاقة، وخصوصاً في سياق الغاز الطبيعي، حيث يُجَلِّي الكتاب بوضوح التحديات والفرص التي تواجه الدول المصدرة ضمن مشهد الطاقة العالمي المتغير. ومن خلال دمج النظرية الاقتصادية مع الأمثلة العملية المستمدة من الواقع، يمثل الكتاب مرجعاً قيماً لاستيعاب العلاقة المعقدة بين الديناميات الجيوسياسية واتجاهات السوق، مما يوفر للباحثين وصُنَّاع القرار أدوات تحليلية تساعد على فهم أعمق لتحديات أمن الطاقة وتحديد ملامح أمن الطاقة للدول المصدرة للغاز الطبيعي، واعتمد الكتاب في طُرُحه على المنهج التجريبي،

تعبر الدول المستهلكة عن قلقها من إنشاء (كارتل) للغاز وتأثيره السلبي على التنافسية في الأسواق، حيث يُخشى أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الأسعار العالمية، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على المستوردين.

وقد استعرض الكتاب محاولات التنسيق بين الدول المصدرة للغاز، مشيراً إلى (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF) الذي تأسس عام 2001م ويضم دولاً رئيسية مثل روسيا وقطر وإيران. ورغم دوره كمنصة للتعاون إلا أنه لم يصل إلى مستوى (كارتل) مشابه لأوبك، وذلك لعدة أسباب رئيسية، هي:

افتقار المنتدى لآليات إلزامية لتنظيم الإنتاج والتسعير.

تجزئة سوق التصدير؛ حيث تهيمن روسيا على صادرات خطوط الأنابيب، بينما تنصدر قطر قطاع الغاز المسال.

غياب سعر عالمي موحد نتيجة لعدم إقليمية تجارة الغاز الطبيعي.

عدم التحكم بالمخزونات أو استخدام سياسات تؤثر على العرض والطلب خلال فترات الركود.

ويخلص الكتاب إلى أن قدرة المنتدى على التأثير في سوق الغاز العالمي تظل محدودة، نظراً لطبيعة وخصائص الغاز الطبيعي.

ويدعم الكتاب رؤيته بأن إنشاء (كارتل) فاعل في سوق الغاز الطبيعي ما يزال احتمالاً بعيد المنال على المدى القريب، لكنه يرى أن تحقيق هذا الهدف ممكن من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آليات الأسعار والعقود الحالية، ويشمل ذلك إعادة فرض شروط تقييدية في عقود الغاز

حيث قدّم نظرة شاملة حول أمن الطلب على الطاقة، مع تبيّن مقارنة نقدية تُقيّم التحديات والفرص التي تواجه الدول المصدرة مما سمح بتقديم تقييم موضوعي وواقعي يعكس ديناميكيات السوق الحالية والاحتياجات المتغيرة.

ويرى الباحث الذي أعد عرض الكتاب أن الكتاب استطاع أن يقدم معالجة دقيقة لمفهوم أمن الطاقة، مع التركيز على الدول المصدرة، وهو طرح يعكس عمق التحليل وارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كما يتميز الكتاب بأسلوبه العلمي الذي يوازن بين النظريات الاقتصادية والتطبيقات العملية، مما يجعله مرجعاً مهماً لفهم التحديات الاستراتيجية المرتبطة بأسواق الغاز الطبيعي.

وكذلك مما يميز هذا الكتاب في تناوله لأمن الطاقة هو الطرح المختلف والمنهجي الذي اعتمده، وخاصة فيما يتعلق بأمن الطلب على الطاقة في سوق الغاز الطبيعي، فقد ركز البحث على تحليل هذه القضية من منظور الاقتصاد الدولي، وهو توجّه يختلف عن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة التي اقتصرّت على تناول الموضوع من جوانب سياسية أو اقتصادية بحتة، ويضفي هذا التوجه على الكتاب بُعداً جديداً يساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بأسواق الطاقة العالمية.

كما تميّز الكتاب بتركيزه على أمن الطلب على الطاقة خلال القرن الحادي والعشرين، مع تسليط الضوء على الدول المصدرة للغاز الطبيعي ذات الدخل المرتفع مثل روسيا وقطر وإيران، ويعكس هذا الاختيار وعياً بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الدول في سوق الغاز الطبيعي العالمي وتأثيرها على استقراره وتوازنه. وبالإضافة إلى التوازن الواضح بين التحليل النظري والتطبيقي، فقد استطاع الجمع بين تقديم الأسس النظرية العلمية وتحليل أمثلة واقعية من تجارب الدول المختلفة، مما يضفي على البحث مصداقية وقيمة تطبيقية عالية تساهم في فهم التحديات الحقيقية التي تواجه أمن الطلب على الطاقة.

ويُعد هذا العمل مصدراً مهماً للباحثين الراغبين في إدراك تعقيدات أمن الطاقة في نظام يعتمد على الغاز الطبيعي، كما يمثل مرجعاً مهماً لكل من المهتمين بقضايا الطاقة من الأكاديميين وصُنّاع القرار، الذين يسعون لفهم أفضل لدور أسواق الغاز الطبيعي في تحقيق أمن الطاقة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.



Title: Not the End of the World: How We Can Be the First Generation to Build a Sustainable Planet

Author: Hannah Ritchie

Publishing House: Little, Brown Spark

Year: 2024

عنوان الكتاب: ليست نهاية العالم.. كيف يمكننا أن نكون الجيل الأول الذي يبني كوكبًا مستدامًا؟

الناشر: ليتل، براون سبارك

المؤلف: هانا ريتشي⁽¹⁶⁾

السنة: 2024م

عرض: سبيكة خالد إسماعيل⁽¹⁷⁾

ارتبطت ظاهرة التغير المناخي في زماننا الحالي بموجة غير مسبوقة من التشاؤم وبانت كالشبح الذي يطارد التنمية البشرية وتنحدر منه معظم التحديات المستجدة. فدرجات الحرارة ترتفع عاماً تلو الآخر والكوارث الطبيعية تشتد قسوتها ويزداد تواترها، ويكاد يكون من المستحيل إنكار ضلوع البشرية في تفاقم هذه الأزمات. والراجح أن هذه الآثار يعقبها تحوّل جوهري لملامح الحياة كما نعرفها الآن، مما ولّد زخماً إعلامياً وعلمياً حول التغير المناخي. وفي ظل ذلك تتشابك المعلومات وتتناقض المخرجات، ملقيةً بظلالها على

16 نائب محرر وقائد بحوث في مؤسسة (علمنا في البيانات Our World In Data)، وباحث أول في جامعة أكسفورد

17 محلل أبحاث بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

الرؤى المستقبلية، مما يجعل اتخاذ القرارات أكثر تعقيداً وصعوبة، ويثير الحاجة إلى تحليل البيانات وقراءتها بمنهجية واقعية.

ورغم التحديات العالمية التي تواجه التنمية المستدامة إلا أن البشرية قد سعت خلال القرنين الماضيين سعياً دؤوباً للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعيشة الكريمة. وهنا يكمن التحدي في الفصل بين الاكتفاء بالتقدم المحرز والسعي لاحتواء آثار التغير المناخي الناتج عن الأنشطة البشرية. فالمسؤولية الإنسانية تحتم على البشرية الحفاظ على البيئة والنهوض بمختلف المجتمعات دون تمييز، مما يستدعي النظر بشكل منهجي للبيانات والدراسات العلمية للدفع بعجلة الحلول والابتكار. وهذا يتطلب الحد من القطبية المتعلقة بظاهرة تغير المناخ، حتى لا تشهد تلك القضية جرة زائدة من التفاؤل أو التشاؤم.

وفي هذا السياق يأتي عرض كتاب (ليست نهاية العالم.. كيف يمكننا أن نكون الجيل الأول الذي يبني كوكباً مستداماً) لمؤلفته هانا ريتشي، والذي يقدم منظوراً متفائلاً حول التحديات البيئية، مستنداً إلى البيانات المؤكدة لإبراز التقدم الملحوظ وتقديم حلول عملية لتحقيق الاستدامة وترك الكوكب في حال أفضل للأجيال القادمة. والجدير بالذكر أن هانا ريتشي هي نائب محرر وقائد بحوث في مؤسسة (عالمنا في البيانات Our World In Data)، وباحث أول بجامعة أكسفورد، وقد تم اختيارها كبطلة المناخ للشباب في اسكتلندا عام 2022م. ويتضمن هذا الكتاب أبرز التحديات الراهنة التي تعيق التنمية المستدامة كتلوث الهواء وتلوث البحار وفقدان التنوع الحيوي، مسلطاً الضوء على أهم الفروق بين الأقاليم المختلفة.

وقبل التعمق في موضوعات الاستدامة يبدأ الكتاب بمقدمة توضيحية تؤكد أضرار التفكير السلبي المتشائم في وجه التحديات البيئية والتغير المناخي رغم حدتهما، مبيّناً أن ذلك يعرقل الجهود الرامية إلى حفظ الكوكب والحياة الكريمة. وينسب الكتاب التشاؤم غير المبرر إلى سوء الفهم المرتبط بالبيانات والأهداف المناخية. فعلى سبيل المثال تشير الدراسات العلمية إلى أن تجاوز العتبات المحددة كارتفاع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية بدرجة ونصف مئوية لا يعني حدوث كارثة فورية، وإنما يساهم ذلك في زيادة مخاطر التحوّلات البيئية، إلا أن ذلك لم يمنع الهلع الإعلامي وهيمنة التفكير السلبي. وعلى إثر ذلك يقترح الكتاب تبني منظور واسع وأكثر تفاؤلاً، مشيراً إلى الفرصة الفريدة للأجيال الحالية لتعمير عالم مستدام. وفي الوقت ذاته يشدد الكتاب أن التفاؤل ليس إيماناً أعمى، بل هو رغبة جدية في إيجاد حلول عملية للنهوض بالتنمية المستدامة، كما تثبت لنا الأدلة العلمية التي تشير إلى ضرورة التعاون الفاعل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، يبدأ الكتاب في الفصل الأول بتعريف الاستدامة كمفهوم ذي شقين، الأول يُعنى بتلبية الاحتياجات الحالية والثاني يتعلق بعدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وفقاً للأمم المتحدة. وتؤكد مؤلفة الكتاب أن هناك سبلاً متعددة لتحقيق التوازن بين الشقين، رغم أن البشرية لم تفعل ذلك مسبقاً، وذلك يعود إلى المُمكّنات الحديثة كالتقنية والتعاون الدولي والمعرفة الواسعة. ولدعم ما سبق يوضح الكتاب أن المؤشرات الحيوية الأكثر أهمية تؤكد أن الزمان الحالي هو من أكثر العصور ازدهاراً للبشرية، وهذا يشمل

الهواء عالميًا، بما في ذلك توفير وقود طهي نظيف، ووقف حرق المحاصيل، وتقليل نسبة الكبريت في الوقود الأحفوري، والتحول إلى السيارات الكهربائية، والانتقال إلى الطاقة المتجددة.

وفي الفصل الثالث يقدم الكتاب تحليلًا لظاهرة التغير المناخي والآثار المترتبة عليها، بدءًا بإيضاح المغالطة في الاعتقاد السائد بأن البشرية ماضية نحو ارتفاع كارثي في درجات الحرارة ما بين أربع إلى ست درجات مئوية. فإن التعهدات الدولية الناتجة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي تساهم في توجيه الجهود الحالية نحو أهداف واقعية أكثر، حيث تشير التوقعات إلى أننا نتجه نحو ارتفاع بمقدار 2.1 درجة مئوية بحلول عام 2100م إذا أوفت الدول بوعودها المناخية.

ثم يُفصّل الكتاب تاريخ ظاهرة التغير المناخي مشيرًا إلى ازدياد انبعاثات الكربون بعد الثورة الصناعية، وخاصة الانبعاثات الصادرة من استخدام الوقود الأحفوري وتغيير استخدام الأراضي. وبالرغم من أن كمية الانبعاثات الكلية مازال في ارتفاع، إلا أن الانبعاثات الفردية قد بلغت ذروتها قبل عقد، وقد بدأت تتناقص تدريجيًا. وتبين الكاتبة أنه غالبًا ما يضيع التحدي المناخي في لعبة إلقاء اللوم بين الدول، ولكن هناك العديد من الأمثلة العالمية التي أثبتت أن النمو الاقتصادي يمكنه أن يقترن بتقليل الانبعاثات عبر التطورات التقنية والطاقة المتجددة. وبالتالي فإن مواجهة تغير المناخ تستلزم التركيز على المصادر الرئيسية للانبعاثات مثل الطاقة والنقل والغذاء والبناء، لمعالجة آثارها من مختلف الأبعاد. فعلى سبيل المثال تشمل الحلول المقترحة إجراءات عديدة كتسعير الكربون، وإخراج الناس من الفقر، وتحسين

انخفاض وفيات الأطفال والأمهات، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتراجع الجوع والفقر المدقع، وزيادة نسبة التعليم عالميًا. وبالتالي فإن البشرية استطاعت تحقيق الشق الأول من معادلة الاستدامة، ولكنها مازال تواجه تحديات عصبية لتحقيق الشق الثاني، ومن ضمن ذلك تلوث الهواء، وتغير المناخ، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي. ويؤكد الكتاب أن البشرية لن تحقق الاستدامة من خلال تقليص عدد السكان أو انكماش الاقتصاد كما يروج البعض، معلنًا أن البلدان المتقدمة قد نجحت في خفض انبعاثات الكربون ومعدل إزالة الغابات، والحد من الإفراط في صيد الأسماك، وتقليل التلوث دون التضحية بالازدهار والثراء.

بعد ذلك، ينتقل الكتاب إلى شرح أبرز التحديات البيئية، بدءًا بتلوث الهواء كما نجد في الفصل الثاني. ويؤكد النص أن تقليل تلوث الهواء ممكن مع توفر العوامل اللازمة كالإرادة السياسية، والتمويل الكافي، والمشاركة الفعالة للمواطنين، كما تجلّى في نجاح تجربة الصين في تحسين جودة الهواء في العاصمة بكين خلال العقد الماضي. فإن تلوث الهواء ليس بتحدٍ جديد أو مجهول، بل تمت معالجة شتى أنواعه بنجاح في الماضي القريب، بما في ذلك الأمطار الحمضية واستنفاد طبقة الأوزون. وبينما يتنفس العديد من الناس اليوم أنقى هواء منذ قرون، إلا أن تلوث الهواء مازال السبب الرئيسي في سبع ملايين حالة وفاة سنويًا. وتشمل المصادر الرئيسية للتلوث حرق الأخشاب والفحم، والانبعاثات الصادرة من العمليات الطاقوية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى انبعاثات قطاع النقل. ويشير الكتاب إلى أهمية التركيز على الحلول المتعددة لتنظيف

مخصصة للزراعة، وحوالي ثلاثة أرباع هذه الأراضي مخصصة للثروة الحيوانية، مما يدل على المساهمة الكبيرة للنظام الغذائي الحالي في إزالة الغابات وتدهور البيئة.

ثم يتطرق الكتاب إلى بعض الحلول الرئيسية لإطعام عدد متزايد من السكان بشكل مستدام، ومن بينها تحسين إنتاجية المحاصيل، وتقليل استهلاك اللحوم (خاصة لحوم البقر والضأن)، والاستثمار في بدائل اللحوم، ومعالجة مشكلة هدر الطعام حيث يتم إهدار حوالي ثلث الغذاء العالمي. ويختتم الفصل بتوضيح موجز عن الزراعة العضوية فهي ليست بالضرورة أفضل للبيئة، حيث إنها غالباً ما تتطلب مساحة أكبر بسبب انخفاض المحاصيل. لذلك يجب التركيز على الحلول الواقعية كالتكثيف المستدام، واستخدام التكنولوجيا لإنتاج المزيد من الغذاء بمساحة أقل، بالإضافة إلى التغليف الصحيح.

وبناءً على ذلك، يتضمن الفصل السادس عرضاً لتحدي فقدان التنوع الحيوي والحفاظ على الكائنات البرية. ويؤكد الكتاب أنه لفهم فقدان التنوع البيولوجي، يجب فحص الحقائق بعناية بعيداً عن العناوين المثيرة. ولقد دفعت الأنشطة البشرية العديد من الثدييات الكبيرة إلى الانقراض، وانخفضت الكتلة الحيوية للثدييات البرية بنسبة 85% منذ صعود البشرية، أي إن هذه الظاهرة لم تتجل في القرنين الماضيين. ولكن الضغوط المتفاقمة كالتغير المناخي وفقدان المواطن الطبيعية واستخدام المبيدات تؤدي إلى انخفاض أعداد الكائنات البرية وخاصة الحشرات. وبما أن التهديد الرئيسي للحياة البرية هو إنتاج الغذاء، فإن الحلول الواقعية تستند على تغيير النظام الغذائي عبر تقليل استهلاك اللحوم، ووقف إزالة الغابات،

مرونة المحاصيل، والتأقلم مع الظروف المعيشية في ظل الحرارة الشديدة. ويشدد على فاعلية الإجراءات الفردية مثل تقليل استخدام السيارات واعتماد النظام الغذائي النباتي.

أما في الفصل الرابع، فينتقل الكتاب إلى دراسة ظاهرة إزالة الغابات، مسلياً الضوء على دورها في تفاقم التغير المناخي بسبب إطلاق الكربون، علاوة على كونها عاملاً جذرياً في فقدان التنوع الحيوي. ويُعتبر النشاط الزراعي المحرك الرئيسي لإزالة الغابات. ورغم أن إزالة الغابات ترتبط بالتنمية بشكل مباشر، إلا أن هذا الارتباط يضعف مع ازدياد ثراء الدول، مما يسمح للغابات بالتعافي مع مرور الوقت. ولكن بينما تتعافى الغابات في الدول الغنية، فإن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مازال تشهد معدلات عالية من إزالة الغابات، وخاصة في المناطق الاستوائية.

ويشير الكتاب إلى عدة حلول لإنهاء إزالة الغابات عالمياً، ومن ضمنها تنفيذ سياسات وتشريعات صارمة حول عدم إزالة الغابات، وتقليل استهلاك اللحوم، وتحسين إنتاج المحاصيل، وتقديم حوافز مالية للدول الفقيرة للحفاظ على غاباتها. ويدلل الكتاب على أن الجهود المبذولة لوقف إزالة الغابات تُعتبر أكثر فاعلية من حيث التكلفة مقارنة بالإجراءات الأخرى لمعالجة التغير المناخي لأنها تغطي عدة جوانب في آن واحد.

وتمضي مؤلفة الكتاب قدماً في الفصل الخامس نحو دراسة نظامنا الغذائي الحالي وتقديم حلول مختلفة لجعله أكثر استدامة، مؤكداً أن العالم ينتج ما يكفي من الغذاء للجميع، ولكن التحدي الأساسي يكمن في التوزيع والكفاءة. فإن ما يعادل نصف الأراضي الصالحة للسكن في العالم

ومراقبة المخزون السمكي بشكل أفضل، وتقليل استهلاك الأسماك لتحقيق إدارة مستدامة للموارد البحرية. وبالإضافة إلى ذلك سلط الكتاب الضوء على التهديدات التي تواجهها الشعاب المرجانية بسبب ارتفاع درجة حرارة المحيطات، حيث يعتمد إنقاذها بشكل مباشر على السيطرة على انبعاثات الغازات الدفيئة.

وبناءً على ما سبق، يختتم الكتاب بتوضيح رؤية المؤلف من الارتباطات الوثيقة بين مختلف التحديات البيئية، والتي تستلزم تكاملاً تقنياً وتشريعياً وعلمياً لمعالجتها بصورة فاعلة. كما تبرز الكاتبة أيضاً التاريخ الطويل للمشكلات البيئية، والتي غالباً ما نتجت عن تأثيرات غير مقصودة للبشر على مدى آلاف السنين. ولكن رغم التحديات المتشعبة إلا أنه يتم إحراز تقدم كبير في الفترة الحالية، حيث تكشف البيانات زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة. ويشدد الكتاب على ضرورة التغيير المنهجي لأن التغييرات الفردية وحدها لا تستطيع حل التحديات البيئية، وهذا يتطلب تعاوناً خلاقاً وفعالاً، كي يسهل تنفيذها بفضل الامتيازات الاقتصادية والتقنية المتاحة حالياً.

هذا وإن الأسلوب العلمي المبسط الذي اتبعته المؤلف في عرض التحديات البيئية الراهنة التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة هو أبرز ما يميز هذا الكتاب، فقد تمكنت من إيضاح المغالطات السائدة وتصحيح المعلومات وفقاً للأدلة العلمية الرصينة دون الخوض في التعقيدات الأكاديمية. كما أن التسلسل المنمق للأفكار من الفصل الأول الذي يحتوي على مقدمة تفصيلية، إلى الفصل الأخير الذي يختم بمناقشة التداعيات المستقبلية، يلعب دوراً أساسياً في تبلور أفكار

بالإضافة إلى حماية المواقع ذات التنوع البيولوجي العالي وزيادة إنتاجية المحاصيل، وتحسين كفاءة استخدام الأسمدة والمبيدات.

ويقدم الكتاب في الفصل السابع دراسةً لتلوث البلاستيك في المحيطات، مبيّناً أهمية مواد البلاستيك في شتى المجالات رغم عيوبها البيئية. وتأتي معظم النفايات البلاستيكية من التغليف، وينتهي معظمها في مكبات النفايات، مع وصول نسبة صغيرة فقط (0.3%) إلى المحيطات، ولكن تأثيرها على الحياة البرية والنظم البيئية مقلق. ويبين الكتاب أن التقليل من تلوث البلاستيك يمكن تحقيقه من خلال التركيز على استخدام البلاستيك للأغراض الأساسية فقط، والاستثمار في الإدارة الفاعلة للنفايات، وتشجيع الابتكار، وفرض سياسات صارمة على استخدام البلاستيك في القطاعات البحرية. ثم يشير الكتاب إلى أن القضاء على البلاستيك ليس عملياً، ولكن يمكننا تقليل استخدامه غير الضروري وتحسين عمليات إعادة التدوير، فالبيانات الحالية توضح أن القضايا التي حصلت على زخم إعلامي كاستخدام القش البلاستيكي والأكياس البلاستيكية لها تأثير ضئيل في مواجهة التحديات البيئية.

وينتقل الكتاب إلى دراسة الصيد البحري الجائر في الفصل الأخير، مشيراً إلى استمرارية الممارسات غير المستدامة في مناطق عديدة حول العالم، ورغم تراجع صيد الحيتان والصيد الجائر عن ذروتها في القرن الماضي. وتشير الإحصائيات إلى أنه يتم استغلال ثلث المخزون السمكي العالمي بشكل مفرط حالياً، ولكن الاستزراع السمكي قد يساهم في حل هذه المشكلة كونه أصبح مصدراً رئيسياً للمأكولات البحرية في مختلف أنحاء العالم. ثم يقترح الكتاب فرض حصص صيد أكثر صرامة،

أحدثت تغييراً في العادات البيئية. وبذلك تمكنت المؤلفة من تقديم منظور آمل ومتفائل بشأن التقدم البيئي، مستخدمةً البيانات العلمية كالأدلة الأساسية لدحض اليأس والتشاؤم المتعلق بتغير المناخ.

ومع دعوة الكتاب إلى تنفيذ حلول عملية بدلاً من التركيز على السلبية والعجز، انتقدت المؤلفة بعض الجهود الصحفية التي تهدف إلى إثارة الرأي العام عبر التركيز على التشاؤم دون التَّحَقُّق من البيانات الموثوقة، أو قراءتها بصورة غير وافية.

ومع أهمية هذا الكتاب فإن إحدى نقاط ضعفه تكمن في النبرة التي تصور معالجة التحديات بأنها سهلة المنال، وقد يصح ذلك قولاً لا فعلاً. فعلى سبيل المثال يطرح الكتاب التحديات البيئية كمشاكل عالمية ثم يقدم حلولاً معينة تترتب عليها عواقب اقتصادية واجتماعية وتقنية عديدة وفقاً لخصوصية الأقاليم. وقد يعود هذا إلى هيمنة السردية الغربية في الكتاب، فرغم بيان التحديات التي تواجه الدول النامية والفقيرة، إلا أن الأسلوب يوحي بأن المؤلفة تفترض عموماً بأن جميع الدول لديها قدرات مماثلة للدول المتقدمة وجميعها توازن بين الاستدامة وضمان المعيشة الكريمة لسكانها. ومع التأكيد بأن الكتاب لا يهدف إلى وضع استراتيجيات وطنية أو إقليمية لمواجهة التحديات البيئية، إلا أن بعض جوانبه تبدو وكأنها وقعت في لعبة اللوم بين الدول حول تغير المناخ، فالتعاون الدولي في هذا القطاع يستلزم الإقرار بالمساواة المجتمعية والعدالة المناخية.

وبناءً على ما سبق، فإن المحتوى العلمي العفوي لهذا الكتاب من شأنه أن يسهم في دعم جهود التوعية في دول الخليج العربي لتحقيق أهدافها

القارىء حول مستقبل التنمية المستدامة والدور البشري الفاعل في تحقيقها.

والجدير بالذكر أن الموضوعات التي تناولها الكتاب تغطي مختلف الجوانب العلمية، وهو ما يعد أمراً شاقاً لتَشَعُّب الظواهر المتعاقبة والخصائص المنفردة. وبالرغم من ذلك تمكنت المؤلفة من طرح هذه الموضوعات بصورة واضحة للقراء من شتى الخلفيات العلمية والاجتماعية، وذلك بتباعها منهجية ثابتة في كل الفصول بدءاً بتاريخ التحديات والظواهر البيئية، مروراً بالأوضاع الحالية والحلول العملية، وانتهاءً بمنظور إيجابي يعرض الجوانب على نحو لا يستدعي الهلع، وتشديد على التقدم المحرز والممكن.

وفي كل هذه الأقسام يقدم الكتاب للقارىء مختلف الحلول الفردية والتغيرات البسيطة التي من شأنها أن تجعل أسلوب الحياة أكثر استدامة. كما أن المؤلفة استخدمت أسلوباً شخصياً في الكتابة، مستعينةً بالقصص والحكايات الواقعية. وهذا ما يخلق نزعة شخصية للكتاب، حيث يتمكن القارىء من المشاركة في السعي العالمي نحو التنمية المستدامة دون الإخلال بمنظومة حياته اليومية. ومن شأن ذلك أن ينعكس إيجاباً على قدرة القارىء في تحليل المعلومات العامة وتمييز المغالطات فيها، علاوةً على غرس بذور التَّعَطُّش والفضول العلمي.

وقد قدم هذا الكتاب عرضاً مفصلاً للعديد من الأمثلة الواقعية التي تثبت فاعلية الحلول العملية في معالجة التحديات الأساسية للتنمية المستدامة. وقد تجلت هذه الأمثلة في عرض تجارب الدول المتقدمة، وابتكارات بعض الشركات الناشئة، بالإضافة إلى المبادرات الاجتماعية التي

المناخية، لاسيما أن مواجهة آثار التغير المناخي واحتوائه أصبحت من أولويات هذه الدول. وقد يعزز تبسيط المعلومات والبيانات العلمية الموثوقة من قدرة الدول على زيادة الوعي وتغيير نمط الحياة اليومية، بالإضافة إلى التخطيط الفاعل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة. وإن كان من الصعب التنبؤ بالسلوك الاجتماعي وتبعاته الاقتصادية إلا أن هناك فرصة واحدة لخلق منظومة فكرية تحث على زيادة الممارسات المستدامة وتبني مرونة بيئية في المنطقة. وخاصةً أن دول الخليج العربي تمتلك عوامل محفزة لبناء مجتمع مستدام، وأبرزها هو الموقع الاستراتيجي الذي يمكّنها من استغلال مقومات جغرافية ودبلوماسية لمواجهة مخاطر التغير المناخي دون الإخلال بالتنمية الاقتصادية والمعيشة الكريمة. ويأتي هذا التوجه في ظل السعي الدؤوب لدول الخليج العربي نحو تعزيز الوعي العلمي في المنطقة وربطه بصنع القرارات والسياسات لتمكين مستقبل مستدام دون طغيان في موازين الكوكب المتقنة.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

المادة التي نُشرت في الدورية في أيِّ مكانٍ آخر، وبأية وسيلة ورقية أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المُقدَّمة للنشر باتِّباع الأصول العلمية المُتعارَف عليها، سواءً من حيث المنهج العلمي أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة «شيكاغو» في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المُقدَّمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من قبل مدير تحرير الدورية، بما يُلائم خطة عملها، ويُمكن تسَلِّم مُقترحاتٍ حول أفكارٍ لدراسات على أن تتم مُناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مُقدِّم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشر أية دراساتٍ في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يُقدِّم المركز مكافأةً ماليةً مُقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنشر من جانب هيئة المُحكِّمين، ويتم إبلاغ المُشارك بها في خطابٍ عبر البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمُرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج العربي، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، وخاصةً في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظورٍ استراتيجيٍّ شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتَّسم الدراسات المُقدَّمة للنشر بالأصالة، بحيث تُقدِّم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية في ظل التطورات المُتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلةٍ بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاسٌ على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتَّسم الدراسات المُقدَّمة للنشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاصٍ أودولٍ أو أديانٍ أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المُقدَّمة للنشر قد تم نشرها من قبل في مكانٍ آخر، سواءً بصورةٍ ورقيةٍ أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية كافة، ومن ثمَّ فإن تسَلِّم المُشاركين في الدورية لهذه الشروط مع بريد إلكتروني خاصٍ بالتكليف يعني ضمناً قبولهم بها، وعليه لا يجوز لهم إعادة نشر

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يُرسَل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية أدناه،
باسم مدير التحرير في مركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

تُوجَّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات»، على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

Strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة «دراسات»

ص.ب: 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh



www.derasat.org.bh